الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Peoples Democratic Republic of Alegria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
University of 20 aut 1955 – skikda

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية Faculty of social sciences and humanities
قسم العلوم الإجتماعيةDepartment of social sciences

الموضـــوع:

مشكلات الإسكان وتأثيرها على علاقات الجيرة الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة نموذجًا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في علم الإجتماع

تخصص: علم الإجتماع الحضري

إعداد الطالب:
بوباكور كمال النور

إشراف الإستاذ الدكتور:
أ د -العلمي عبد الفتاح

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
بودشيشة أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة20أوت سكيكدة
العلمي عبد الفتاح	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
سليماني عز الدين	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة20أوت سكيكدة
بن سلامة زهية	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة20أوت سكيكدة
لزغد راضية	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
خريبش زهير	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة إبن خلدون تيارت

السنة الجامعية 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة العلّق الإية (1) و(2)

صدق الله العظيم

الإهـــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدّهما الله بدوام الصحة والعافية اللذان كانا دوماً سنداً ودعماً بدعائهما طوال دراستي.

إلى زوجتي الغالية التي صبرت وتكبدت معي عناء إنجاز هذه الأطروحة.

إلى كل إخوتي وأخواتي، الى كل من قدم لنا يد المساعدة من زملاء وأصدقاء وأخص بالذكر أخي وصديقي الدكتور إبراهيم بزاز.

شكـــر وتقديـــر

نحمد الله ونشكره أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وما توفيقي إلاّ بالله العلي العظيم، كما لايفوتني أن أعرب عن شكري وإمتناني للأستاذ الفاضل الدكتور العلمي عبد الفتاح الذي أشرف على هذا العمل وتقديم النصائح والتوجهات القيمة والتي أفادتنا في تجاوز العديد من الصعوبات كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة علم الإجتماع كل بإسمه وصفته، كما أشكر الأخ ليتيم ياسين على مساعدتي في إنجاز هذه الأطروحة وأخيراً أشكر لجنة المناقشة من الأساتذة الأكارم على قبولهم لمناقشة هذه الأطروحة.

فهـرس المحتـويـات:

إهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الخرائط	
مقدمة	أ - ت

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة	
تمهيد	16
أولاً: إشكالية الدراسة	17
ثانياً: فرضيات الدراسة	19
ثالثاً: أسباب إختيار موضوع الدراسة	24
رابعاً: أهمية الدراسة	25
خامساً: أهداف الدراسة	25
سادساً: المفاهيم الأساسية للدراسة	27
سابعاً: الدراسات السابقة	31
الفصل الثاني: المداخل النظرية لدراسة مشكلات الإسكان	
تمهيـد:	44
أولاً: المدخل الأنثربولوجي	45
ثانياً: النظرية الإيكولوجية	46
ثالثاً: مدخل الثقافة الحضرية	57
رابعاً: النظرية النفسية الإجتماعية	60
خامساً: النظرية البنائية الوظيفية	62
سادساً: الإتجاه الماركسي المحدث	63
سابعاً: الإتجاه الفيبري المحدث	65
ثامنًا: الإتجاهات الحتمية	66

تاسعاً: مدخل ثقافة الفقر	70
عاشراً: مدخل الهامشية الحضرية	71
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: مشكلات الإسكان في مجتمع المدينة	
تمهيد:	75
أولاً: الجذور التاريخية والإجتماعية لظهور مشكلات الإسكان.	76
ثانياً: أبعاد مشكلات الإسكان.	82
ثالثا: سياسة الإسكان.	90
رابعاً: مشكلات الإسكان المعاصرة	98
خلاصة الفصل	104
الفصل الرابع: علاقات الجيرة في مجتمع المدينة	
تمهيد:	106
أولاً: السياق التاريخي والإجتماعي لظهور العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة	107
ثانياً: النظريات المفسرة لشبكة العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة	112
ثالثا: الجيرة والعلاقات الأولية والثانوية في مجتمع المدينة	114
رابعاً: مشكلات الجيرة المعاصرة في مجتمع المدينة	117
خلاصة الفصل	124
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	126
أولاً: مجالات الدراسة	127
1: المجال المكاني (الجغرافي)	127
2: المجال الزمني	134
3:المجال البشري	134
ثانياً: منهج الدراسة	134
ثالثا: أدوات جمع البيانات	135

رابعاً: العينة وكيفية إختيارها	137
خامساً: أساليب التحليل	138
سادسا :صعوبات الدراسة	140
خلاصة الفصل	140
الفصل السادس: عرض وتحليل بيانات الدراسة	
تمهيد	142
أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية (ديمغرافية)	143
ثانياً: عرض البيانات المتعلقة بمشكلات الإسكان	150
ثالثا: عرض البيانات المتعلقة بعلاقات الجيرة	183
خلاصة الفصل	215
الفصل السابع: مناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	217
أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة والفرضيات الجزئية	218
ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف	227
ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربات النظرية	229
رابعاًمناقشة نتائج الدارسة في ضوء الدراسات السابقة	232
خلاصة الفصل	235
خاتمة	237
إقتراحات وتوصيات	237
قائمة المراجع	239
الملاحق	

فهرس الجداول:

الموضوع	الصفحة
جدول رقم (01): العلاقات الأولية والثانوية حسب تصنيف جزلي دافيز.	117
جدول رقم (02): مخطط إستغلال الأرض لمدينة سكيكدة.	129
جدول رقم (03): يوضح مجموع الأسر بالأحياء الشعبية مجال الدراسة لمدينة سكيكدة	134
جدول رقم (04): يوضح قيمة ألفا كرومباخ لمحاور الدراسة	136
جدولرقم (05): يوضح البيانات المتعلقة بالجنس	143
جدول رقم (06): يوضح البيانات المتعلقة بالمستوى الدراسي	144
جدول رقم (07): يوضح البيانات المتعلقة بعدد أفراد الأسرة	145
جدول رقم (08): يوضح البيانات المتعلقة بعدد الأفراد المعيلين للأسرة	146
جدول رقم (09): يوضح البيانات المتعلقة بالأصول السكنية	147
جدول رقم (10): يوضح البيانات المتعلقة بالوضعية المهنية	148
جدول رقم (11): يوضح البيانات المتعلقة بالدخل	149
جدول رقم (12): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة قل التواصل بين أسر حيك السكنى	150
جدول رقم (13): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تراجعت الثقة بين جيرانك بالحي الذي تسكن فيه.	151
جدول رقم (14): يوضح البيانات المتعلقة باللعبارة ترغب في هجرة الحي الذي تعيش فيه	152
جدول رقم (15): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تفضل تغيير مقر إقامتك إلى أحياء أخرى من المدينة	154
جدول رقم (16): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد إنتشار مظاهر السرقة في حيكم السكني.	155
جدول رقم (17): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يتعرض جيرانك إلى إعتداءات جسدية في حيك السكني	157
جدول رقم (18): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتسامح مع جيرانك في حالة حدوث مشاكل معهم.	159
جدول رقم (19): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تحدث مشاجرات بين جيران حيك السكني	160
جدول رقم (20): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا يقدم كبار الحي النصائح لشبابهم	161
جدول رقم (21): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يرفض جيرانك إقامة الإحتفالات الجماعية مع بعظهم.	163
جدول رقم (22): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تعمل على تحقيق مصالحك الفردية على حساب.	164

جدول رقم (23): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تعتمد على جيرانك في تحقيق حاجياتك اليومية	165
جدول رقم (24): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد عدد السكان في الحي مقارنة بالسنوات الماضية	167
جدول رقم (25): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة توجد زيادة لعدد المباني في حيكم السكني	169
جدول رقم (26): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد مظاهر الإزدحام في الحي الذي تعيش فيه.	170
جدول رقم (27): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتلاصق المباني في حيكم السكني	171
جدول رقم (28): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تراجع سكان حيك عن التمسك بعاداتهم القديمة	172
جدول رقم (29): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتعدد اللهجات بين الأسر في حيكم السكني	173
جدول رقم (30): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تكثر الأسر ذوي الدخل المنخفض في حيكم السكني	174
جدول رقم (31): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا يمتلك بعض جيرانك من الحي دخل محدد	176
جدولرقم (32): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا يمتلك بعض جيرانك موارد مالية تضاف لدخلهم الأسري	177
جدول رقم (33): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يمتهن بعض جيرانك من الحي أعمال غير رسمية لزيادة دخلهم الأسري.	179
جدول رقم (34): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة بعض جيرانك لا يمتلكون أفراد آخرون يعيلونهم	180
جدول رقم (35): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة العديد من أسر الحي تشارك الأبناء في إعالة أسرهم	181
جدول رقم (36): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتعامل مع جيرانك على أساس المصلحة الشخصية	183
جدول رقم (37): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقتصر علاقاتك مع جيرانك برد التحية فقط	184
جدول رقم (38): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زادت الخلافات بين سكان حيك عن الماضي.	185
جدول رقم (39): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تراجع شعورجيرانك بالإنتماء لحيكهم السكني.	187
جدول رقم (40): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يتخوف جيرانك من الخروج ليلا من منازلهم.	188
جدول رقم (41): يوضح البيانات المتعلقة باللعبارة يخاف بعض جيرانك على منازلهم أثناء غيابهم	189
جدول رقم (42): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي الذي تعيش فيه.	191
جدول رقم (43): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يكثر سماع عبارات الشتم في حيك السكني	192
جدول رقم (44): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا يوقر شباب الحي كبارهم	194
جدول رقم (45): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة قل الإحترام بين الجيران في حيك السكني	195

جدول رقم (46): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يتعامل جيرانك مع بعضهم البعض بعنصرية.	196
جدول رقم (47): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة ينقسم سكان الحي إلى جماعات مختلفة.	197
جدول رقم (48): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تختلف طموحاتك الشخصية عن طموحات أسرحيك	199
شكل رقم (49): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا تتوافق أهدافك مع أهداف أسرحيك.	200
جدول رقم (50): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تبني علاقتك مع أسرحيك من لهم نفس أصلك الجغرافي	201
جدول رقم (51): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقتصر علاقاتك مع أسرحيك من لهم نفس مهنتك	203
جدول رقم (52): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تفضل البقاء بمفردك بدلا من التجمع مع سكان حيك	204
جدول رقم (53): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يرغب العديد من جيرانك البقاء في منازلهم ولا يخرجون الإ للضرورة.	205
جدول رقم (54): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تفضل تلبية الإ الحاجيات الغذائية الأساسية لأسرتك	207
جدول رقم (55): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تساهم في توفير بعض الحاجيات الغذائية لجيرانك.	208
جدول رقم (56): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقدم إعانات مالية لجيرانك المرضى	209
جدول رقم (57): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تهتم بالرعاية الصحية لأسرتك فقط	210
جدول رقم (58): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقوم برحلات سياحية الإ مع أسرتك.	212
جدول رقم (59): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا تشارك سكان الحي في تقديم مساعلات مادية لإقامة رحلات جماعية.	213
جدول رقم (60): يوضح النتيجة العامة لبعد المشكلات الإجتماعية	218
جدول رقم (61): يوضح النتيجة العامة لبعد الروابط الأولية	218
جدول رقم (62): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين بعد المشكلات الاجتماعية والروابط الأولية	219
جدول رقم (63): يوضح النتيجة العامة لبعد المشكلات الثقافية.	219
جدول رقم (64): يوضح النتيجة العامة لبعد العنف اللفظي	219
جدول رقم (65): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين بعد المشكلات الثقافية والعنف اللفظي.	220
جدول رقم (66): يوضح النتيجة العامة لبعد المشكلات الإيكولوجية.	220
جدول رقم (67): يوضح النتيجة العامة لبعد التباعد الإجتماعي.	221

جدول رقم (68): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين بعد المشكلات الإيكولوجية والتباعد الاجتماعي.	221
جدول رقم (69): يوضح نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA.	221
جدول رقم (70): يوضح النتيجة العامة لبعد طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة للأفراد.	222
جدول رقم (71): يوضح النتيجة العامة لبعد المستوى المعيشي للأسر.	222
جدول رقم (72): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين طبيعة الموارد الاقتصادية والمستوى المعيشي.	223
جدول رقم (73): يوضح نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA.	223

فهرس الأشكال:

الموضوع	الصفحة
الشكل رقم (01): معالم المشكلة البحثية	19
شكل رقم (02): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية العامة.	20
شكل رقم (03): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الأولى	21
شكل رقم (04): يوضح النمودج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الثانية.	22
شكل رقم (05): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الثالثة.	23
شكل رقم (06): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الرابعة.	24
الشكل رقم (07): يمثل نموذج نظرية الدوائر المتراكزة	49
الشكل رقم (08): يمثل نموذج نظرية القطاع	50
الشكل رقم (09): يمثل نموذج نظرية النويات المتعددة	51
شكل رقم (10): يمثل تصورات بعض علماء الإجتماع للفقر	71
شكل رقم (11): يوضح الشكل الدائري للتهميش	72
شكل رقم (12): يوضح البيانات المتعلقة بالجنس	143
شكل رقم (13): يوضح البيانات المتعلقة بالمستوى الدراسي	144
شكل رقم (14): يوضح البيانات المتعلقة بعدد أفراد الأسرة	145
شكل رقم (15): يوضح البيانات المتعلقة بعدد الأفراد المعيلين للأسرة	146
شكل رقم (16): يوضح البيانات المتعلقة بالأصول السكنية	147
شكل رقم (17): يوضح البيانات المتعلقة بالوضعية المهنية	148
شكل رقم (18): يوضح البيانات المتعلقة بالدخل	149
شكل رقم (19): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يقل التواصل بينك وبين جيرانك من الحي	150
شكل رقم (20): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تراجعت الثقة بين جيرانك بالحي الذي تسكن فيه.	151
شكل رقم (21): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة ترغب في هجرة الحي الذي تعيش فيه	153
شكل رقم (22): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تفضل تغيير مقر إقامتك إلى أحياء أخرى من المدينة	154
شكل رقم (23): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد إنتشار مظاهر السرقة في حيكم السكني.	156
شكل رقم (24): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يتعرض جيرانك إلى إعتداءات جسدية في حيك السكني	157
شكل رقم (25): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتسامح مع جيرانك في حالة حدوث مشاكل معهم	159
شكل رقم (26): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تحدث مشاجرات بين جيران حيك السكني	160
شكل رقم (27): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا يقدم كبار الحي النصائح لشبابهم	162
شكل رقم (28): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة ترفض إقامة الإحتفالات الجماعية مع جيرانك.	163

شكل رقم (29): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تعمل على تحقيق مصالحك الفردية على حساب.	164
شكل رقم (30): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تعتمد على جيرانك في تحقيق حاجياتك اليومية	166
شكل رقم (31): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد عدد السكان في الحي مقارنة بالسنوات الماضية	167
شكل رقم (32): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة توجد زيادة لعدد المباني في حيكم السكني	169
شكل رقم (33): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد مظاهر الإزدحام في الحي الذي تعيش فيه.	170
شكل رقم (34): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتلاصق المبانى في حيكم السكني	171
شكل رقم (35): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تراجع سكان حيك عن التمسك بعاداتهم القديمة	173
شكل رقم (36): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتعدد اللهجات بين الأسر في حيكم السكني	174
شكل رقم (37): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تكثر الأسر ذوي الدخل المنخفض في حيكم السكني	175
شكل رقم (38): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا يمتلك بعض جيرانك من الحي دخل محدد	176
شكل رقم (39): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارةلا يمتلك بعض جيرانك موارد مالية تضاف لدخلهم الأسري	177
شكل رقم (40): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يمتهن بعض جيرانك من الحي أعمال غير رسمية لزيادة دخلهم الأسري.	179
شكل رقم (41): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة بعض جيرانك لا يمتلكون أفراد آخرون يعيلونهم	180
شكل رقم (42): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة العديد من أسر الحي تشارك الأبناء في إعالة أسرهم	182
شكل رقم (43): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتعامل مع جيرانك على أساس المصلحة الشخصية	183
شكل رقم (44): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقتصر علاقاتك مع جيرانك برد التحية فقط	184
شكل رقم (45): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زادت الخلافات بين سكان حيك عن الماضي.	186
شكل رقم (46): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة قل شعورك بالإنتماء لحيك السكني.	187
شكل رقم (47): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يتخوف جيرانك من الخروج ليلا من منازلهم	188
شكل رقم (48): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يخاف بعض جيرانك على منازلهم أثناء غيابهم	190
شكل رقم (49): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي الذي تعيش فيه.	191
شكل رقم (50): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يكثر سماع عبارات الشتم في حيك السكني	192
شكل رقم (51): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا يوقر شباب الحي كبارهم	194
شكل رقم (52): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة قل الإحترام بين الجيران في حيك السكني	195
شكل رقم (53): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يتعامل جيرانك مع بعضهم البعض بعنصرية.	196
شكل رقم (54): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة ينقسم سكان الحي إلى جماعات مختلفة.	198
شكل رقم (55): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تختلف طموحاتك الشخصية عن طموحات أسرحيك	199
شكل رقم (56): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا تتوافق أهدافك مع أهداف سكان حيك.	200

شكل رقم (57): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تبني علاقتك مع سكان حيك من لهم نفس أصلك الجغرافي	202
شكل رقم (58): يوضح البيانات المتعلقة بالبعبارة تقتصر علاقاتك مع سكان حيك من لهم نفس مهنتك	203
شكل رقم (59): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تفضل البقاء بمفردك بدلاً من التجمع مع سكان حيك	204
شكل رقم (60): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة يرغب العديد من جيرانك البقاء في منازلهم ولا يخرجون إلاّ للضرورة.	206
شكل رقم (61): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تفضل تلبية إلاّ الحاجيات الغذائية الأساسية لأسرتك	207
شكل رقم (62): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تساهم في توفير بعض الحاجيات الغذائية لجيرانك.	208
شكل رقم (63): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقدم إعانات مالية لجيرانك المرضى	209
شكل رقم (64): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تهتم بالرعاية الصحية لأسرتك فقط	211
شكل رقم (65): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقوم برحلات سياحية إلاّ مع أسرتك.	212
شكل رقم (66): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة لا تشارك سكان الحي في تقديم مساعلات مادية لإقامة رحلات جماعية.	213

فهرس الخرائط:

الموضوع	الصفحة
خريطة رقم (01): توضح موقع مدينة سكيكدة	128
خريطة رقم (02): توضح التقسيم الجغرافي لمدينة سكيكدة	129
خريطة رقم (03): توضح مخطط شغل الأرض لحي الإخوة عياشي	131
خريطة رقم (04): توضح مخطط شغل الأرض لحي الإخوة ساكر	132
خريطة رقم (05): توضح مخطط شغلالأرض لحي محمد ناموس.	133
خريطة رقم (06):توضح مخطط شغلالأرض لحي الزيتون	133

مقدمة

مقدمـــة:

أدى إنتشار الصناعة وما ترتب عنها من كثافة سكانية عالية في المدن والمراكز الحضرية إلى الإهتمام بمشكلات الإسكان والظروف السكنية غير الصحية للغالبية العظمى من سكان المدينة وما نتج عنها من آثار صحية وأخلاقية بالغة الأثر بعد أن تغدت هذه المشكلات من المصاحبات اللازمة للتحضر في الكثير من بلدان العالم كإنتشارالأحياء المتخلفة والأحياء الشعبية داخل المدن والمراكز الحضرية.

فمشكلات الإسكان الحضري تعد من أكثر المشكلات التي تواجه الدول على إختلاف مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية هذه الأخيرة التي زادت حدتها مع تزايد وتيرة النمو الحضري والهجرة ما أدى إلى إختلال التوازن بين العرض والطلب في مجال الإسكان، فالإسكان وبإعتباره حق ومطلب إجتماعي وعامل مهم في إستقرار الدول ما دفعها إلى رصد كل الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقه كمؤشر على تقدمها.

وتختلف مشكلات الإسكان من دولة لأخرى بإختلاف الأولوية التي تعطى لبعض عناصرها على البعض الآخر فقد ينظر إليها على أنها تجسيد واقعي لإرتفاع القيم الإيجارية على النحو الذي يفوق قدرة الأفراد ذوي الدخل المنخفض أو يجعل منهم يخصصون مبالغ مالية معتبرة من أجورهم لإيجار المسكن، أو هي عبارة عن حالة تتسم بندرة المسكن الصحيومهما يكن من إختلاف في وضع معايير لوصفها ألا أنها تجتمع كلها في ربطها بإرتفاع معدلات الكثافة السكانية وما يترتب عنها من تدهور في البناء الإجتماعي والإيكولوجي للأحياء والمدن.

فالتطور الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع زاد من طموحات الأفراد فلم يعد مفهوم مشكلات الإسكان يقتصر على إرتفاع معدلات الإيجار أو نقص في عدد المساكن المتاحة بل في قدرة الإسكان على تحقيق جميع الإشباعات النفسية والإجتماعية، ولكن ورغم التطورات الحاصلة في مجال الإسكان لا تزال العديد من الدول تعاني من هذه المشكلات التي تتفاقم يومًا بعد يوم فعلى الصعيد الوطني تشهد أحيائنا إنهيار إيكولوجي نتيجة تقادم المباني و البنى التحتية والمرافق الضرورية فضلاً عن إنتشار النفايات والأوساخ وتراكمها أمام العمارات جراء إنتشارالأنشطة غير رسمية داخل هذه الأحياء.

ومن الناحية الإجتماعية أدى تزايد معدلات الهجرة نحو هذه الأحياءإلى ظهور تمايز إجتماعي بين الأفراد والأسر أين تنتشر ثقافات الفئات والجماعات المتباينة ذات الخلفيات والأصول المختلفة وما ترتب عنها من تغير في العادات والقيم التي إنعكست سلباً علي تراجع الثقافة الحضرية، هذه العوامل ساهمت في إذكاء كل الأمراض الإجتماعية بمختلف صورها أين أصبحت هذه الأحياء توصف بحاضنات للإنحراف.

فالحي الشعبي الذي يوفر الراحة والإستقرار لساكنيه ويدعم تعزيز العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة حيث يضفي هوية خاصة لقاطنيه، تحول من مكان للتضامن والتآلف إلى مكان تنعدم فيه مضاهر الإحترام وهكذا أصبحت فوضى العمران داخل هذه الأحياء وغياب ثقافة حضرية زاد من تصاعد مختلف التناقضات بين الأسرأين إنعكس ذلك سلباً على الحياة الإجتماعية عامة وعلاقات الجيرة خاصة، ولهذه الأسباب تعد دراسة مشكلات الإسكان

ومصاحباتها المكانية الإجتماعية والثقافية والسلوكية من أهم الدراسات التي إستأثرت بقسط وافر إهتمام الباحثين من مختلف التخصصات وخاصة علم الإجتماع الحضري، حيث شكلت هذه الدراسات مجالاً خصبا لوضع بعض الأسس العلمية للسياسة السكنية الرشيدة ولكثير من مقومات نجاح تخطيط المدن والأحياء مستقبلا بما توفره هذه الأبحاث من حقائق علمية تمكننا من تحليل تلك العلاقة المتبادلة التأثير بين هذه المشكلات وعلاقة الجيرة في الأحياء الشعبية.

وتسعى دراستنا الراهنة إلى إبراز تأثير مشكلات الإسكان على علاقات الجيرة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة ومن أجل ذلك تناولت دراستنا هذا الموضوع من خلال سبعة فصول أربعة نظرية؛ وثلاثة ميدانية كالإتي.

الفصل الأول:

حيث يتضمن الفصل الأول الإطار التصوري للدراسة وتناولنا فيه إشكالية الدراسة وتساؤلاتها ثم فروض الدراسة وكذاالأسباب التي دفعتنا إلى إختيار موضوع دراستنا كالأسباب الذاتية والموضوعية وبعدها أهمية وأهداف دراستنا كما تناولنا المفاهيم الأساسية للدراسة وكذا الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا حيث قسمناها إلى محورين أساسيين، المحور الأول دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (مشكلات الإسكان) والمحور الثاني يتعلق بالمتغير التابع (علاقات الجيرة) حيث تنوعت هذه الدراسات إلى دراسات أجنبية عربية ومحلية.

الفصل الثاني:

وجاء تحت عنوان المداخل النظرية لدراسة مشكلات الإسكان حيث إستعرضناأهم المداخل والإتجاهات النظرية التي تناولت قضايا التحضر وظهور مشكلات الإسكان بداية بالمدخل الأنثربولوجي ثم المدخل الإيكولوجي بمختلف إتجاهاته ثم نظرية متصل والحضرية كأسلوب للحياة كما تناولنا مدخل الحتميات والمدخل السوسيوثقافي، مدخل البنائية الوظيفية، المدخل الماركسي المحدث، الفيبري المحدث وكذلك مدخل ثقافة الفقر ومدخل الهامشية الحضرية، وأخيراً خلاصة الفصل.

الفصل الثالث:

ويتمحور حول مشكلات الإسكان في مجتمع المدينة حيث تضمن مجموعة من العناصر ذات الصلة بموضوع دراستنا، أولاً السياق التاريخي والإجتماعي لضهورمشكلات الإسكان عالمياً، في الدول المتقدمة، النامية، على المستوى العربي ثم المستوى الوطني، وثانياً تناولنا أبعاد مشكلات الإسكان، وثالثا تناولنا سياسة الإسكان في الجزائر ثم رابعاً مشكلات الإسكان المعاصرة كالمشكلات الإجتماعية والإيكولوجية والثقافية والإقتصادية، وأخيراً خلاصة الفصل.

الفصل الرابع:

يدور عنوانه حول:"علاقات الجيرة في مجتمع المدينة" تناولنا فيه مجموعة من العناصر الهامة بموضوع الدراسة الراهنة، أولاً بدانا بالسياق التاريخي والإجتماعي لظهورالعلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة، ثانياً تناولنا أهم النظريات المفسرة لشبكة العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة، ثالثاً تناولنا عنصر الجيرة والعلاقات الأولية والثانوية.

في مجتمع المدينة وأخيراً مشكلات الجيرة المعاصرة وقد حددناها بمجموعة من أهم المشكلات التي يتميز بها المجتمع الحضري المعاصر، ثم خلاصة الفصل.

الفصل الخامس:

وقد حددنا فيه أهم العناصر الأساسية لهذا الفصل الذي يندرج ضمن الجانب الميداني كمجلات الدراسة الزماني والمكاني وكذاالإجراءات المنهجية كالمنهج المتبع في الدراسة وأهم الأدوات والتقنيات المختارة مع إبراز كيفية إختيار حجم العينة، وأخيراً خلاصة الفصل.

الفصل السادس:

وقد تضمن هذا الفصل عرض وتحليل بيانات الدراسة حيث بدأنا بعرض وتحليل البيانات الشخصية ثم يليه عرض البيانات المتعلقة بمشكلات الإسكان وثالثا عرض البيانات المتعلقة بعلاقات الجيرة وأخيراً خلاصة الفصل.

الفصل السابع:

وقد تناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة حيث بدأنا بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة والفرضيات الجزئية ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف يليها مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربات النظرية ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة وأخيراً خلاصة الفصل ثم خاتمة، إقتراحات وتوصيات، قائمة المراجع والملاحق.

الفصل الأول:

الإطار التصوري للدراسة

- تمهيد
- أولاً: إشكالية الدراسة
- ثانياً: فرضيات الدراسة
- ثالثا: أسباب إختيار موضوع الدراسة
- رابعاً: أهمية الدراسة
- خامساً: أهداف الدراسة
- سادساً: المفاهيم الأساسية للدراسة
- سابعاً: الدراسات السابقة
- خلاصة الفصل

تمهيد:

تتطلب أي دراسة علمية الإرتكاز على إطار علمي دقيق وممحص يعتمد فيه على الأسس والبناء المنهجي التي تستند عليها الدراسة والتي يتبعها الباحث بغية الوصول إلى نتائج علمية دقيقة والمفسرة للحقائق والأسباب التي أدت لحدوت الظوهر المختلفة، لذا يجدر للباحثين تحديد المنطلقات الأساسية بدقة لأنها مهمة جداً في إنجاز الدراسة العلمية والتأسيس لبقية المراحل والخطوات المنهجية الأخرى في الدراسة، ويدور هذا الفصل المعنون بالإطار التصوري للدراسة والذي سنتطرق من خلاله إلى الإشكالية وتساؤلاتها ثم الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة وكذا أهمية الدراسة وأهدافها بالإضافة إلى تحديد أسباب إختيار الموضوع كما سنتناول المفاهيم الأساسية وكذا عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة من زوايا مختلفة.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تعد مشكلات الإسكان الحضري قضية أساسية وجوهرية من قضايا المجتمع الحضري هذه الأحيرة تعتبر من أهم المواضيع التي حظيت بإهتمام الباحثين من مختلف التخصصات في الكثير من بلدان العالم بإعتبار أن الإسكان يمثل أحد أهم المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها إستقرار المجتمع، فدراسة مشكلات الإسكان ومصاحبتها المكانية والإجتماعية من أهم الأبحاث التي إستأثرت بقسط وافر إهتمام علماء علم الإجتماع الحضري والإيكولوجية الحضرية فكانت بذلك مجال خصب لوضع الكثير من الأسس التي تقوم عليها السياسة السكنية ولكثير من مقومات تخطيط المدن بما وفرته من إطار مرجعي لتحليل العلاقة بين مكونات البيئة الفيزيقية والإجتماعية، كما لاتزال صلاحية العديد من النظريات الحضرية كالنظرية الإيكولوجية والنظرية النفسية الإجتماعية، ونظرية المتصل فلك حضري والنظرية الماركسية والمدخل الأنتربولوجي وغيرها من النظريات تعتمد لتفسير العديد من الظواهر الإجتماعية التي توضح علاقة التأثير المتبادل بين المتغيرات المكانية والإجتماعية وإبراز مظاهر ونتائج هذا التأثير.

وإنطلاقاً من الأهمية الكبيرة للإسكان في حياة الفرد والمجتمع فليس بالغريب أن يتأسس كحق وأن توضع له مجموعة من القوانين وهذا ما أقره التصريح العالمي لحقوق الإنسان بالإعتراف بأحقية الفرد في الحصول على مسكن ملائم وعيًا منها بالمشكل الذي قد يترتب عن عدم الحصول عليه، ولذلك غالبًا ما تدرج قضايا الإسكان في مختلف المعاهدات والمراسيم الدولية وفي جدول أعمال الحكومات التي تسعى للقضاء على مشكلة الإسكان وإيجاد حلول لها، لكن وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في الكثير من الدول لاتزال هذه المشكلات تقف حاجز في وجه الثنمية الإجتماعية والحضرية بل وتهدد أمن وإستقرار الكثير من الدول خاصة النامية منها نظراً لغياب توازن فعلي بين العرض والطلب على الإسكان، ناهيك عن العراقيل الناجمة عن غياب السيولة المالية وهو ما أدى إلى تفاقم هذه المشكلات وبروز مناطق إسكان متخلف تفتقر إلى الشروط العالمية سواءً ما تعلق بالنواحي النفسية الصحية، والإجتماعية.

أما الحديث عن قضية مشكلات الإسكان في الجزائر كأكثر الدول النامية تعرضا لها والتي تعرف إنتشارًا واسعًا في مدنها نتيجة عوامل عديدة أبرزها التحضر السريع وإرتفاع معدلات الهجرة الداخلية وبالتالي إختلال التوازن بين العرض والطلب على الإسكان يضاف إلى ذلك عدم الإهتمام بمسألة الإسكان من قبل الدولة الجزائرية في السنوات الأولى بعد الإستقلال ويتجلى ذلك من خلال تركيز الدولة إهتمامها على القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي ونقله إلى مراكز المدن وفتح باب الهجرة حيث أفرزت عملية التصنيع واقع إجتماعي جديد ومعقد تمظهرت أثاره في ظهور مناطق الإسكان الشعبي (الأحياء الشعبية) التي توصف بكونها مناطق إسكان رديء ومتخلف ظمت أولئك المهاجرين من ذوي الدخل المنخفض والمختلفين عن بعضهم البعض إجتماعيًا، ثقافيًا وإقتصاديًا وهو الأمر الذي أدى إلى إنتشار مختلف مشكلات الإسكان داخل هذه الأحياء.

فمشكلات الإسكان تظهر في صور عديدة ولعلّ أبرز مظاهرها تلك الموجودة في الأحياء الشعبية كالمشكلات الإجتماعية التي تظهر في صورة التفكك الإجتماعي الناجم عن غياب التفاعل والتواصل بين سكان الحي، فضلاً عن إنتشار مختلف الإنحرافات والجرائم بمختلف صورها وهوما يدل على وجود خلل في البناء الإجتماعي

كزعزعة الثقة بين الأفراد وتضاؤل الشعور بالإنتماء للحي، كما أن المشكلات الثقافية هي الأخري تسود هذه الأحياء فالإختلاف في الثقافات والعادات والتقاليد أدى إلى تراجع الثقافة التقليدية التي تقوم على التسامح والإحترام وظهور ثقافات أخرى أساسها العنف ،الإحتقار والإجرام فتحرر الفرد من ظوابط وقواعد القيم والعادات التي تجمعهم زاد في إنتشار الفردانية وإستقلالية الأفراد الذين أصبحوا ميلا لتحقيق مصالحهم الشخصية، كما وتعد المشكلات الإيكولوجية سمة بارزة في نطاق هذه الأحياء فإرتفاع معدلات الكثافة والتزاحم زاد من إنتشار مختلف الأمراض النفسية والعضوية، فالأحياء الشعبية التي غالبًا ما توصف بتلاصق مبانيها وضيق شواعها أدّت إلى خلق نوع من التمايز الإجتماعي بين سكان الحي،ومن المشكلات أيضا التي تظهر في نطاق الأحياء الشعبية تلك المشكلات الإقتصادية أو ما تسمى بمشكلة الموارد الإقتصادية كإنخفاض الدخل الأسري على إعتبار أن غالبية سكان هذه الأحياء من المهاجرين ذوي الدخل المنخفض بل أن العديد من الأسر قد لا تمتلك دخل وهو ما يجعل منها تمتهن أنشطة غير رسمية في هذه الأحياء التي تشهد تعدد وتنوع هذه المشكلات والتي حتماً سوف تنعكس على ساكنيها خاصة فيما يتعلق بعلاقاتهم الإجتماعية بصفة عامة وعلاقات الجيرة بصفة خاصة.

وتعد الجيرة وحدة إجتماعية مكانية كالحي الشعبي مثلا يسودها نوع من التجانس والتآلف بين سكانها، فالجيرة منطقة صغيرة تمثل جزء فرعي من مجتمع محلي أكبر منها يسودها الإحساس بالوحدة والكيان المحلي إلى جانب ما تتميز به من علاقات جيرة مباشرة وأولية ومستمرة فعلاقات الجيرة تقوم على أساس المساواة والمشاركة الجماعية فالأفراد يشاركون بعضهم البعض في تحقيق حاجياتهم اليومية ويتقاسمون مع بعضهم ما يمليه ضميرهم الجمعي فالمشكلات والحاجات يشترك فيها الجيران الذين تربطهم علاقات قرابة وصداقة كما وتقوم علاقات الجيرة على أساس التكافل والتعاون المستمد من قيم الجيرة وعن وعي بحيث تأثر في سلوك أفرادها لتحدد لهم واجباتهم وحقوقهم، كتبادل المساعدات وغرس قيم التسامح والإحترام ما يجعلهم في تواصلمستمر،غير أن تعقد مشكلات

الإسكان أثر على تغير علاقات الجيرة وظهور علاقات جيرة جديدة لم تكن موجودة من قبل في نطاق الأحياء الشعبية كما هو الحال في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة، وضمن هذا التصور نتساءل عن كيفية تأثير مشكلات الإسكان على علاقات الجيرة في الأحياء الشعبية بكل من حي الشعبي الإخوة عياشي، حي الإخوة ساكر، حي محمد ناموس، حي الزيتون بمدينة سكيكدة وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

كيف تؤثر مشكلات الإسكان السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة على تغيرعلاقات الجيرة؟

وتأسيسا على ما سبق وحتى نتمكن من الإجابة إمبريقياً على هذا التساؤل الإشكالي تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- كيف تساهم المشكلات الإجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة في تغير علاقات الجيرة؟

- كيف ترتبط المشكلات الثقافية السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدةفي تغير علاقات الجيرة؟

- كيف تزيد المشكلات الإيكولوجية السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة في تغير علاقات الجيرة؟

- كيف ترتبط طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة للأفراد في تغير علاقات الجيرة؟

الشكل رقم (01): معالم المشكلة البحثية.

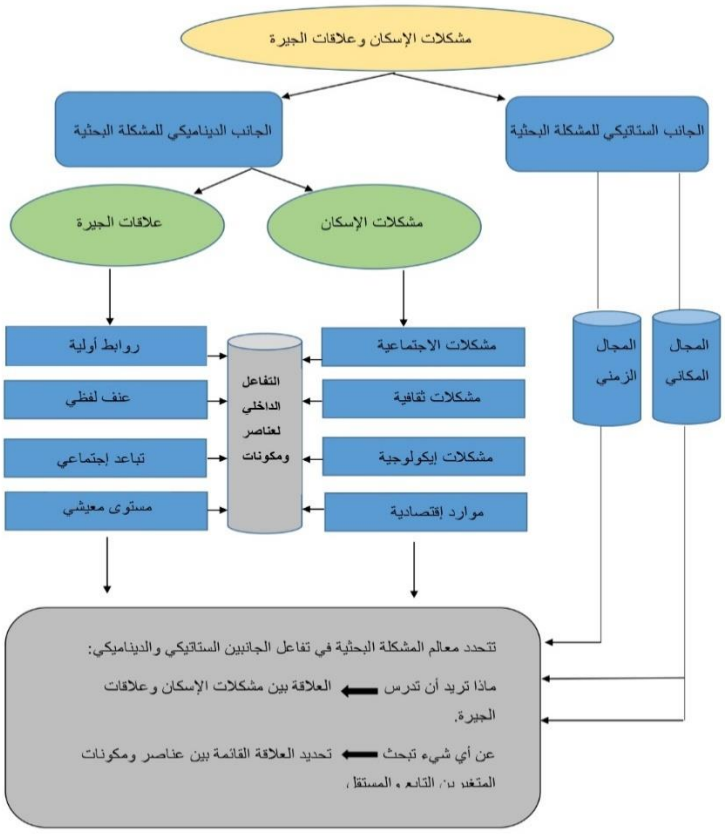

المصدر: إعداد الطالب

ثانياً: فرضيات الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة وما أثارته من تساؤلات وبناءًا على الإطار التصوري لموضوع الدراسة ثم صياغة فرضية عامة وأربع فرضيات جزئية قابلة للإختبار والتقصي كما يلي:

1- الفرضية العامة:

- تؤثر مشكلات لإسكان السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة في تغير نوعية علاقات الجيرة.

تطرح هذه الفرضية متغيرين أساسيين أحدهما مستقل (مشكلة الإسكان) والآخر تابع (علاقات الجيرة)، ويمكن الإستدلال إجرائياً على هذه الفرضية من خلال المؤشرات التي يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (02): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية العامة.

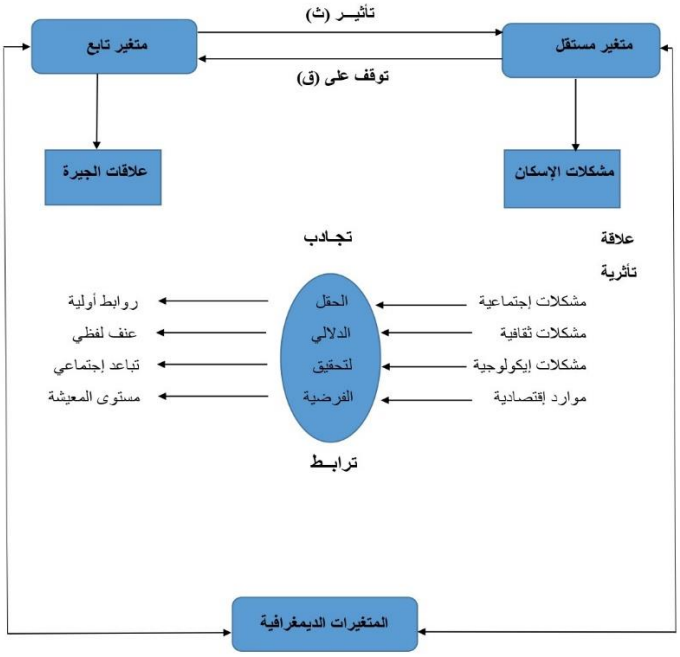

المصدر: إعداد الطالب

الفرضية الجزئية الأولى:

- تساهم المشكلات الإجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة في تفكيك الروابط الأولية.

تطرح هذه الفرضية متغيرين أساسيين أحدهما مستقل (مشكلات إجتماعية) والآخر تابع (روابط أولية) ويمكن الإستدلال إجرائياً على هذه الفرضية من خلال المؤشرات الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (03): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الأولى.

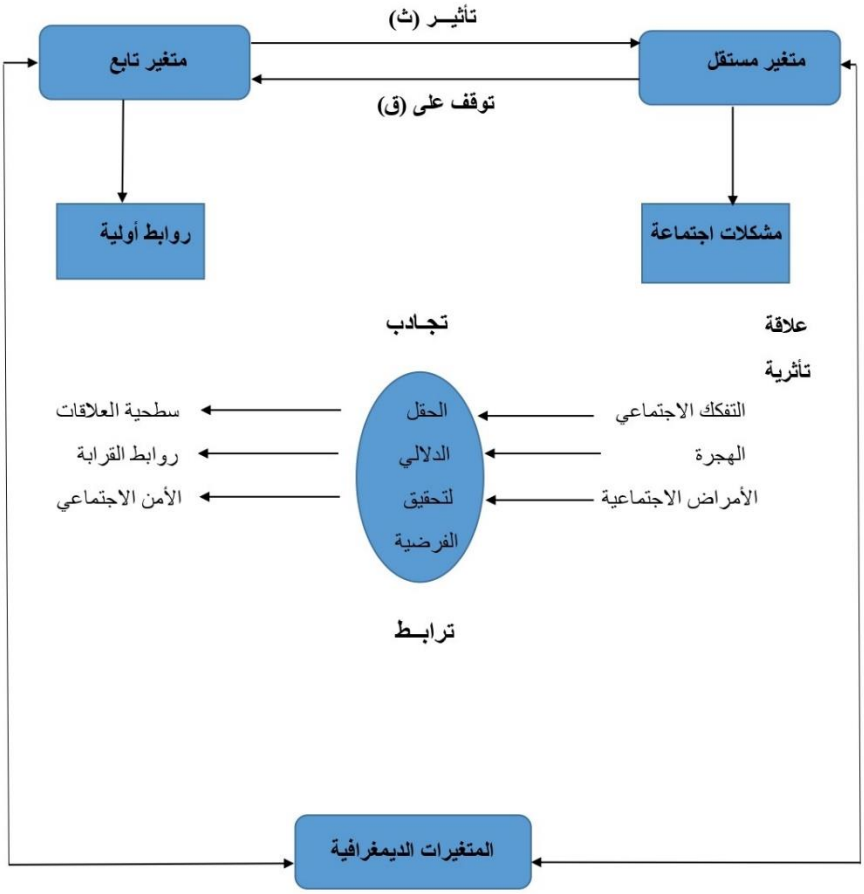

المصدر: من إعداد الطالب

الفرضية الجزئية الثانية:

- ترتبط المشكلات الثقافيةالسائدة في الأحياء الشعبيبة لمدينة سكيكدة بتزايد العنف اللفظي.

تطرح هذه الفرضية متغيرين أساسيين أحدهما مستقل (مشكلات ثقافية) وآخر تابع (العنف اللفظي) ويمكن الإستدلال إجرائياً على هذه الفرضية من خلال المؤشرات التي يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (04): يوضح النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الثانية.

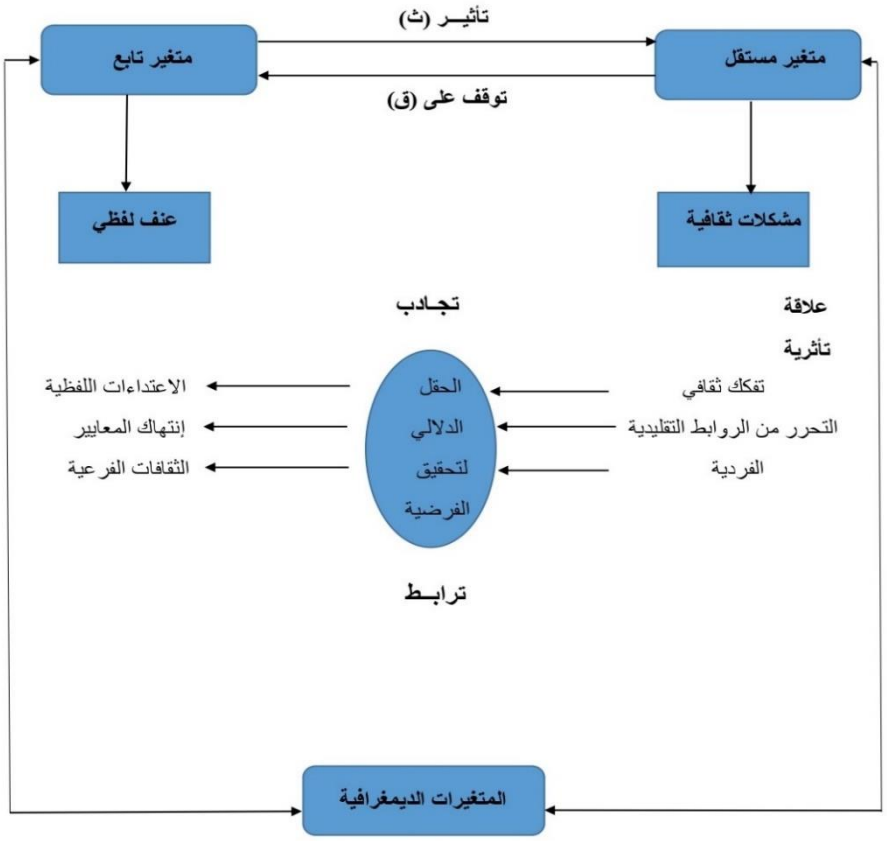

المصدر: إعداد الطالب

الفرضية الجزئية الثالثة:

- تزيد المشكلات الإيكولوجية السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة من التباعد الإجتماعي للأفراد.

تطرح هذه الفرضية متغيرين أساسيين أحدهما مستقل (مشكلات إيكولوجية) وآخر تابع (التباعد الإجتماعي) ويمكن الإستدلال إجرائياً على هذه الفرضية من خلال المؤشرات التي يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (05): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الثالثة.

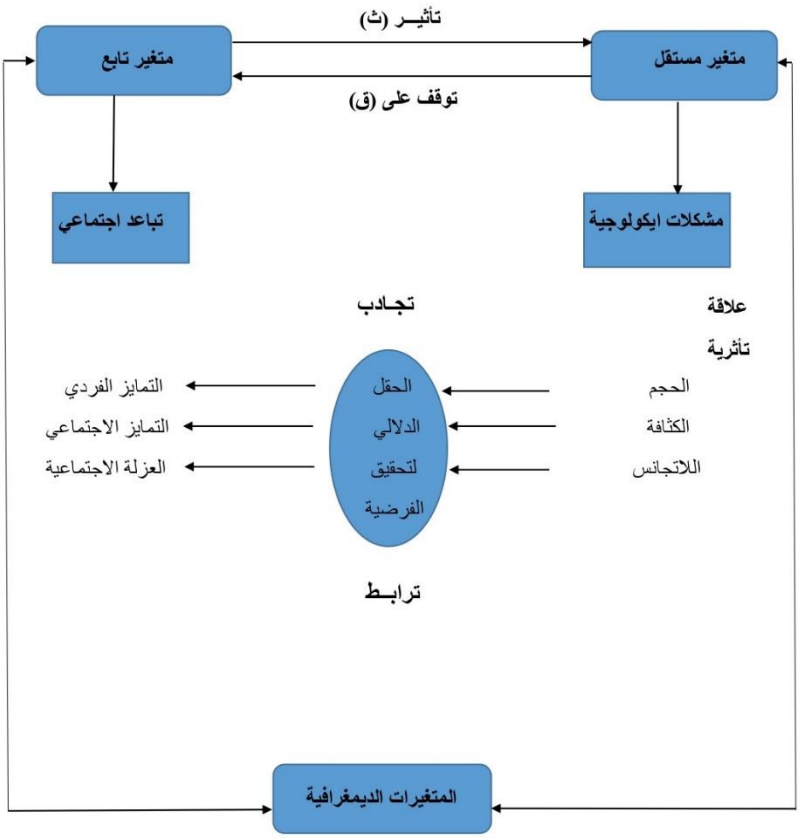

المصدر: إعداد الطالب

الفرضية الجزئية الرابعة:

- ترتبط طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة بالمستوى المعيشي للأسر.

تطرح هذه الفرضية متغيرين أساسيين أحدهما مستقل (موارد إقتصادية) وآخر تابع (المستوى المعيشي) ويمكن الإستدلال إجرائياً على هذه الفرضية من خلال المؤشرات التي يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (06): النموذج الإفتراضي للبرهنة على الفرضية الجزئية الرابعة.

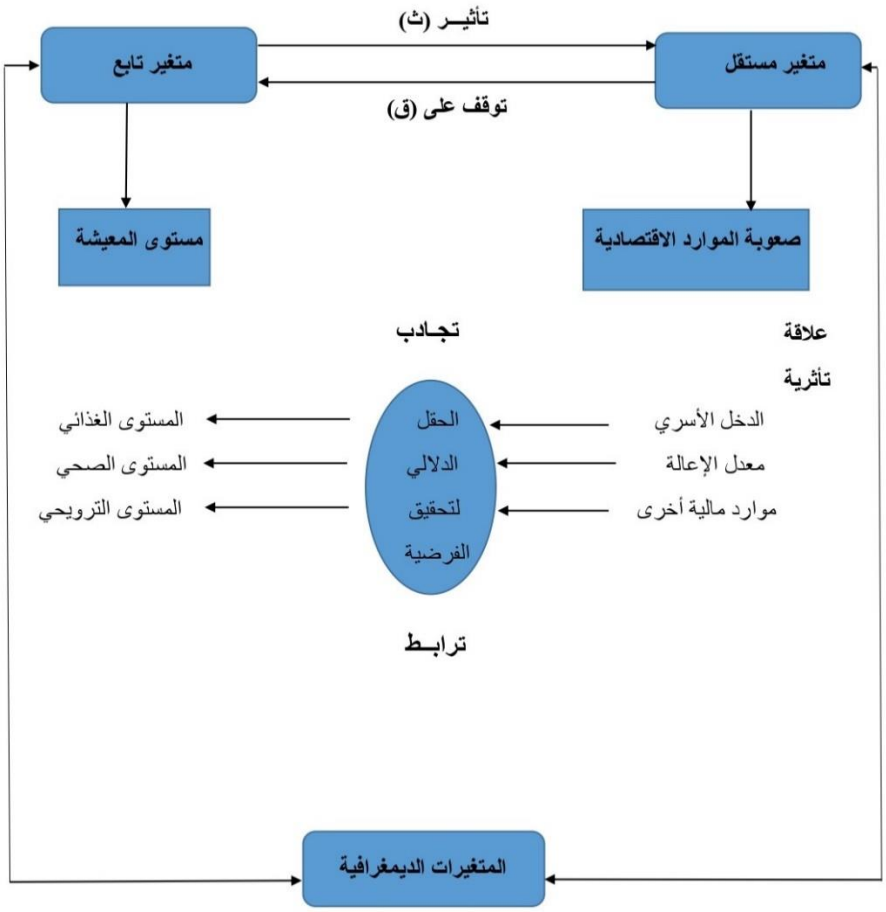

المصدر: إعداد الطالب

ثالثًا: أسباب إختيار موضوع الدراسة:

1- أسباب ذاتية:

-الرغبة الذاتية في دراسة مثل هذه الموضوعات لإرتباطها المباشر بالتخصص عامة وبحياة الفرد الأسرة والمجتمع، فالإسكان حاجة أساسية في حياة الإنسان والتي لا يمكنا الإستغناء عنها.

- التعريف بالمشكلات الإسكانية في بعض المناطق الشعبية لولاية سكيكدة.

- الرغبة في تناول موضوع مشكلات الإسكان وتبيان ماذا تأثيره على العلاقات الإجتماعية وعلى علاقات الجيرة في الأحياء الشعبية بصفه خاصة.

2- أسباب موضوعية:

- الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع مشكلات الإسكان كأحد أهم المشكلات التي تواجه مدننا والتي أرقت الباحثين والمسؤولين على حد سواءً.

- النقص الكبير لمثل هذه الدراسات التي تناولت موضوع مشكلات الإسكان وتأثيرها على علاقات الجيرة
- محاولة دعم الدراسات المحلية والوطنية وتبيان خطورة هذه المشكلات ومن ثم إقتراح الحلول الممكنة لذلك.
- إنتشار الظاهرة على نطاق واسع في المدن الجزائرية وبصفة خاصة في مدينة سكيكدة حيث نحاول من خلال دراستنا هذه إبراز مدى تأثير الظاهرة على علاقة الجيرة في بعضالأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

إن لكل موضوع بحث أو دراسة علميه أهمية سواءً بالنسبة للباحث أو أهمية الموضوع في زيادة إثراء المعرفة العلمية ولذلك تختلف أهمية الموضوع من باحث لآخر تبعاً للأهمية التي يوليها الباحث لموضوع بحثه وتكمن أهمية موضوع دراستنا فيما يلي:

- يعد موضوع مشكلات الإسكان من أهم المواضيع التي تحظى بالدراسة العلمية من طرف العديد من الباحثين من مختلف التخصصا ت.
- تعتبر مشكلات الإسكان كمشكلة متعددة الأبعاد والجوانب.
- أهمية الموضوع ليست فقط على مستوى ميدان الدراسة بل على المستوى المحلي والوطني وحتى العالمي إذ يرتبط مدى تطور الدول بقدرتها في التحكم في هذه المشكلات.
- إرتباط ظاهرة مشكلات الإسكان بالحياة الإجتماعية من حيث تأثيرها على علاقات الجيرة التي تعد من أسمى العلاقات الإجتماعية.

خامساً: أهداف الدراسة:

من سمات البحوث العلمية الأصالة والجدية أي أن يكون للبحث العلمي هدف يسعى الباحث لتحقيقه وأن تكون له قيمة علمية تضاف في حقل المعرفة وبناءًا على هذا لا يمكن تصور القيام ببحث علمي دون أن يكون لهذا البحث هدف ومعنى وتسعى دراستنا الراهنة للوصول إلى تحقيق جملة من الأهدافأهمها:

1- أهداف نظرية:

لعلّ من أهم الأهداف النظرية التي تسعى دراستنا الراهنة الوصول إليها ما يلي:

- محاولة التعريف بأهم مشكلات الإسكان بصفة عامة وفي منطقة الدراسة بصفة خاصة.
- محاولة إبراز أهم مشكلات الجيرة بصفة عامة.
- محاولة التعرض لأهم الدراسات السابقة بالموضوع وعرض أهم المفاهيم الأساسية والمرتبطة به.

2- أهداف منهجية:

- محاولة تقديم إضافة علمية لإثراء الموضوع من خلال دراسة معمقة.
- محاولة تقديم إضافة علمية يمكن من خلالها إثراء المكتبة الجامعية والوطنية بمرجع علمي يستعان به كمنطلق لدراسات أخرى من خلال دراسة علمية ذات أسس منهجية وميدانية

-الإستعانة بأدوات وتقنيات البحث العلمي حتى يتسنى لنا الوصول إلى بحث علمي أصيل.

3- أهداف تطبيقية:

تسعى دراستنا الميدانية أو التطبيقية للوصول إلى جملة من الأهداف أبرزها:

- محاولة الكشف عن تأثير المتغيرات الاجتماعية في تغير نوعية علاقة الجيرة في منطقة الدراسة.

-محاولة إبراز تأثير المتغيرات الثقافية في تغير نوعية علاقة الجيرة في منطقة الدراسة.

-محاولة الكشف عن تأثير المتغيرات الإيكولوجية في تغير نوعية علاقة الجيرة في منطقة الدراسة.

-محاولة الكشف عن تأثير طبيعة الموارد الاقتصادية في تغير نوعية علاقة الجيرة في منطقة الدراسة.

-محاولة الوصول إلى نتائج علمية.

-وضع إقتراحات وحلول منطقية لمعالجة هذه المشكلات.

سادساً: المفاهيم الأساسية للدراسة:

تعد المفاهيم من أهم ضروريات البحث العلمي فهي اللبنة الأساسية للأطر المرجعية فمن الصعب إجراء أي بحث علمي دون الرجوع إلى المفاهيم الأساسية كما أن عملية تحديد وضبط المفاهيم من أهم الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث رغبة منه في تحقيق الوصول إلى أصالة وجودة البحث، ونظراً للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المفاهيم في أي بحث علمي لذلك إعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المفاهيم الأساسية والمرتبطة بها سعياً منّا للوصول إلى دراسة موضوعية وفهمها فهما صحيحا.

1- مفهوم السكن:

يعد السكن من أهم متطلبات الحياة فلا يمكن للإنسان العيش بدون مأوى أو سكن يحميه هو وأسرته، وقد عرف السكن بأنه: المنزل والبيت مكان للسكن وجمعها مساكن أن تسكن منزلاً بمعنى أن تقيم فيه وتتوطن[1].

كما عرفه "بيار جورج" المسكن بأنه عنصرا أساسيا للإرتباط بين الفرد والعائلة والوسط الإجتماعي والصلة اليومية مع الإطار التاريخي والجمالي والوظيفي معًا وهو ما يصنع نموذج للإنسانية،[2] ومع التطور الذي شهدته المجتمعات الإنسانية تغيرت نظرة الأفراد للمسكن فلم يعد ينظر إليه على أنه ذلك البناء الفزيقي المتكون من جدران وسقف بل أيضا على ما يشمل عليه المسكن من تجهيزات و موقع و تهوية وتسهيلات حتى يستطيع الإنسان العيش في هذا المبنى بكل راحة و إستقرار[3]ومن الناحية النفسية فالمسكن هو المكان الذي يوفر الراحة والطمأنينة لساكنيه، أما من الناحية الإجتماعية يشير مفهوم السكن إلىذلك الفضاء الذي تنشأ فيه روابط القرابة وتتعزز من خلاله الروابط الإجتماعية وروابط الجيرة، وبالإستناد إلى مجمل التعاريف السابقة وواقع الدراسة قمنا بصياغة التعريف الإجرائي للسكن على النحو التالي:

التعريف الإجرائي للسكن:

هو المكان الذي ينشأ فيه الفرد وينمي من خلاله علاقاته الأسرية وهو كذلك المكان الذي يوفر الإستقراروالأمن لقاطنيه حيث يسمح للفرد بإكتساب قيم وعادات أسرية، وهو على أنواع منه سكن جماعي عبارة عن عمارات من نوع السكن الإجتماعي كالسكن الشعبي.

2- تعريف الإسكان:

لقد أستخدم مفهوم الإسكان في سياقات متباينة كما حدد بطرق مختلفة، فمصطلح الإسكان مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد فمن الناحية الأكاديمية يمكن تعريفه على أنه مجال ذو نظام متداخل وهو دراسة تتطلب تطبيق علم الإجتماع والإقتصاد والعمارة والقانون...، ذلك أن موضوع الإسكان من المفاهيم التي يصعب تحديدها فالإسكان يتعدى حدود

[1] رجاء مكي طبارة: مقاربة نفسية وإجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1995، ص86.
[2] عبد الحميد دليمي: أزمة السكن لمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، 1990، ص 64.
[3] إسماعيل إبراهيم الشيخ ذرة: إقتصاديات الإسكان، عالم المعرفة، الكويت ،1988، ص15.

المسكن الذي نعيش فيه بل هو مجموعة من العناصر أكثر تعقيدا وأكثر شمولية، أنه الوسط الذي يعيش فيه الإنسان وما يتظمنه من مرافق وبنى تحتية وخدمات.

فالإسكان إذًا هو المجال المنظم والمسكون بالتجمعات الإنسانية لتنمية إنتاجهم المادي والثقافي والذي بني في حدود الإسكان وهو ذو قيمة ممتعة له ثلاثة وظائف إنتاجية ،ومجال العمل ومجال الحياة[1].

وإنطلاقاً من هذا التعريف يتضح أن مفهوم الإسكان أكبر مما يتصوره الأفراد فهو ليس مجرد جدران وتصاميم بل هو حياة متكاملة، وهذا ما أشار إليه "جيلالي بن عمران" أن الإسكان ليس فقط البناية التي تحمي الإنسان (السكن) بل يشمل أيضا كل المحيط حول البناية من خدمات ووسائل وتجهيزات ووسائل مختلفة تؤدي إلى الصحة النفسية لحياة الأسرة والفرد[2]، والإسكان هو أيضا دراسة متكاملة لرغبات الناس ومتطلباتهم الخاصة بمساكنهم والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم وكذلك تأثير الإسكان على الناس نفسيا وإجتماعيًا وثقافيًا طالما أن الأفراد والأسر تتأثر بنوعية المسكن وبالبيئة المحيطة به وهذا ما يؤكد تعريف "هوبز" الذي عرف الإسكان على أنه المسكن الذي يوفر مناخ يسمح بالترابط بين الأصدقاء والجيران وكل ما يتعلق بالترويح والتعليم ودور الحضانة والمساحات، فالإسكان هو المسكن وهو المحيط الذي يضم كل المؤسسات الخدماتية[3].

وبناءًا على التعاريف السابقة يتضح لنا أن مفهوم الإسكان مفهوم واسع لأن فكرة الإسكان تشمل على العلاقة بين مسكن الفرد والظروف المحيطة به وبالجوار بصفة عامة[4] وبالإستناد إلى مجمل التعاريف السابقة وواقع الدراسة قمنا بصياغة التعريف الإجرائي للإسكان على النحو التالي:

التعريف الإجرائي للإسكان:

هو الفضاء الذي يشمل عدة مساكن واقعة بالأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة والذي تنشأ من خلاله العلاقات الاجتماعية التي تضعف أو تتعزز من خلال علاقات الجيرة بين الأسر التى تعيش فيها.

3- مفهوم المشكلة:

يختلف مفهوم المشكلة بإختلاف السياقات التي توضع فيها، مشكلة إجتماعية، إقتصادية، ثقافية ... إلخ. فالمشكلة تظهر إلى الوجود عندما يحدث خلل أو تناقض بين ما موجود في الواقع الفعلي وبين ما يعتقده الناس ويؤمنون به، فالمشكلة عند "مرتون" تعني التناقض والتباين بين ما هو موجود و بين ما ترغب مجموعة معينة من هذا المجتمع أن تكون عليه[5]، وبناءًا على ذلك تعرف المشكلة على أنها نمط من السلوك تشكل تهديدا للمجتمع أو لتلك الجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع[6].

[1] عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2007،ص40.
[2] جيلالي بن عمران: أزمة السكن، ترجمة عبد الغني بن منصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون سنة، ص25.
[3] متعب منّان جاسم: الأسس التكنولوجيا إجتماعية للتخطيط، مطبعة الامة، الاردن، 1974، ص2.
[4] محمد عاطف غيث: التغير الإجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1997، ص181.
[5] محمد صبحي قنوص: دراسات في علم الإجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ،2000، ص291.
[6] قيس النوري: الأنثربولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، حمادة للنشر والإشهار، الأردن، 2001، ص191.

أما "سميث" عرفها بأنها موقف يسعى فيه الفرد للبحث عن وسائل فعالة للتغلب على عائق أو عوائق تحول دون الوصول إلى هدف ذو قيمة،[1] وبالإستناذ إلى مجمل التعاريف السابقة قمنا بصياغة التعريف الإجرائي للمشكلة على النحو التالي:

التعريف الإجرائي للمشكلة:

كل ما يشعر به الأفراد من صعوبة أو إعاقة تؤثر على حياتهم الإجتماعية مما يتطلب الوقوف على هذه الصعوبات والبحث عن الحلول لمعالجتها كامشكلات الإسكان الموجودة في نطاق الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة.

4- مفهوم العلاقة:

يعرفها أحمد زكي بدوي بأنها " أية صلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر، أو بين فرد وجماعة وقد تقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون وقد تكون مباشرة وقد تكون فورية أو آجلة[2]، أما "مصطفى الخشاب" فيعرفها بأنها الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ إستجابة للنشاط أو سلوك بين فرد وفرد أو بين فرد وجماعة وتسمى علاقة إجتماعية[3]، وبالإستناد إلى مجمل التعاريف السابقة وواقع الدراسة قمنا بصياغة التعريف الإجرائي للعلاقة على النحو التالي:

- التعريف الإجرائي للعلاقة:

هي كل صلة أو إرتباط بين فرد وآخر أو بين فرد وجماعة حيث تقوم هذه الصلة على التآلف والتعاون أوعلى الصراع والتنافس، كما تتميز بكونها قد تكون مباشرة وأولية أو تكون ثانوية والتي تتأثربوجود مشكلات الاسكان.

5- مفهوم الجيرة:

لقد أخذ مفهوم الجيرة عدة تعريفات تبعاً لإختلاف التصوراًت والأهداف بين الباحثين والعلماء في تعريفهم للجيرة على أساس إجتماعي أو جغرافي، فالجيرة تعد وحدة إجتماعية فزيقية داخل المجتمع المحلى الحضري، و قد عرفت على أنها وحدة إقليمية صغيرة تمثل عادة جزءًا فرعياً من مجتمع محلي أكبر منها و يسودها إحساس بالوحدة أو الكيان المحلي، كما تتميز الإتصالات في جماعة الجيرة بأنها أولية[4].

فمصطلح الجيرة يشير إلى جماعة أولية غير رسمية توجد داخل وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزء من مجتمع محلي أكبر منها، يسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلي و ما تتميز به من علاقات إجتماعية مباشرة ووثيقة و مستمرة نسبيا[5]، وتعرف أيضا وحدة إجتماعية يسودها نمط من العلاقات الأولية التي تسمح بالتآلف ويصاحبها تجانس واضح في الضبط الإجتماعي غير رسمي[6].

---

[1] أحمد عبد اللطيف أبو سعد، سامي محسن الختاتنة: سيكولوجية المشكلات الأسرية، دار المسيرة للنشر، الاردن، ط1، 2011، ص20.

[2] أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 352.

[3] لعناني فتحي: علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة حي الزرامنة بمدينة سكيكدة نمودجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 12.

[4] محمد علي محمد وآخرون: قاموس علم الإجتماع، جامعة الإسكندرية، 1979، ص302.

[5] محمد عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ص302.

[6] حسن الغامري: ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، عمان،1988، ص198.

ويعرفها "كولي "على أنها "جماعة أولية متآلفة لديها ذاكرة مشتركة وتتقاسم أفكار ولديها شعور بالإنتماء، أما كاربنتر "carpenter "فعرفها بقوله الجيرة جماعة أولية تقوم على وعي ذاتي وتؤثر في سلوك أفرادها ويتوافر فيها حقوق وإلتزامات بينهم و يرجع الوعي الذاتي إلى التجانس السكاني وثبات مكان الإقامة حيث يقل معدل الحراك[1].

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليًا أن مفهوم الجيرة مفهوم أوسع، فالجيرة والمجاورة تدل على تجاور الأفراد في المساكن ويطلق على الجار الملاصق للمسكن وكذلك على الغير ملاصق في المسكن ولذلك تعد الجيرة كمكان وسكان وخصائص وسمات سلوكية وعلاقات إيجابية وسلبية في جزء من عالمنا الذي نعيش فيه، بالإستناد إلى مجمل التعاريف السابقة وواقع الدراسة قمنّا بصياغة التعريف الإجرائي للجيرة على النحو التالي:

التعريف الإجرائي للجيرة:

وحدة إجتماعية فزيقية محددة تتميز بكون أفرادها تربطهم علاقات وروابط وثيقة يشتركون في العادات والتقاليد النابعة من قيمهم وثقافتهم، كما قد تتميز بكون أفرادها تربطهم علاقات سطحية حيث يزداد من خلالها ظهور مختلف الإنحرافات والعنف اللفظي والتباعد الإجتماعي كما هو الحال في الأحياء الشعبية.

6- مفهوم الحي الشعبي:

الحي الشعبي منطقة عمرانية يتواجد داخل المدن تظم عمارات وسكنات تقليدية تتميز بالتكدس السكاني كما تعتبر أمكنة متخلفة بسبب الفوارق الطبقية والتهميش الإجتماعي يظم المباني القديمة تحيط بها أسواق شعبية فغالبية سكان هذه الأحياء غير متخصصين مهنيا وذو مستوى ثقافي محدود ومستوى إقتصادي متواضع[2]. وبالإستناد إلى مجمل التعاريف السابقة وواقع الدراسة ثم صياغة التعريف الإجرائي للحي الشعبي على النحو التالي:

التعريف الإجرائي للحي الشعبي:

وحدة عمرانية يوجد ضمن النسيج العمراني الحضري يضم مجموعة من السكنات الجماعية التي غالبًا ما توصف بكونها سيئة أما سكان الحي فيتميزون بخصائص إجتماعية كإنخفاض المستوى التعليمي والمهني وإنتشار مختلف الإنحرافات ومن الناحية الإقتصادية يتميزون بإنخفاض المستوى المعيشي. أما من الناحية الإيكولوجية غالبًا ما توصف الأحياء الشعبية بكونها مناطق منهارة إيكولوجيا تكثر فيها الإوساخ والقمامة ناهيك عن تدهور المرافق والخدمات ومن الناحية الثقافية يضم الحي الشعبي ثقافات فرعية غير متجانسة ما يؤدى إلى إنهيار القيم والأخلاق مثل الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة.

[1] رشوان حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الإجتماعية في الثنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص241.

[2] عبد الفتاح وهيبة: جغرافية العمران، دار النهضة للنشر والتوزيع،1973، بيروت، ص197.

سابعاً: الدراسات السابقة

تمهيد:

إن إدراج الدراسات السابقة في أي بحث علمي يعد أمر ضروري وهام ذلك أن البحث العلمي مبني على التراكم المعرفي والإستفادة من تجارب الآخرين حتى يتسنى إثراء الدراسات العلمية الراهنة والمستقبلية، وإنطلاقاً من هذه الأهمية توجب علينا البحث عن دراسات سابقة ذات صلة بموضوع دراستنا الراهنة بغية إثرائها ومن ثم وضع خطة ذات منهجية محكمة تساعدنا في تحقيق الأهداف التي نصبوا إليها، فالدراسات السابقة المطابقة أو المتشابهة مع دراستنا سوف تساعدنا في ضبط المنهجية العلمية وكذا الإلمام بالموضوع من جوانب متعددة، وبغية الإحاطة بموضوعنا، ثم عرض الدراسات السابقة بما يتلاءم مع دراستنا الراهنة حيث قسمت هذه الدراسات إلى محورين أساسيين المحور الأول دراسات سابقة تتعلق بالمتغير المستقل (مشكلات الإسكان) والمحور الثاني دراسات سابقة تتعلق بالمتغير التابع (علاقات الجيرة).

1- دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (مشكلات الإسكان)

1-1- دراسات أجنبية:

على إعتبارأن مشكلة الإسكان عالمية فلقد أخذت إهتمام بالغ من طرف الباحثين المتخصصين في مجال الدراسات الأنثربولوجية والحضرية حيث تناولوا هذه المشكلات من زوايا مختلفة وفق مناهج وأدوات تختلف من باحث لآخر حسب طبيعة وهدف كل دراسة ورغم إختلافهم في ذلك إلاّ أن العديد من الباحثين يقرون بأن مشكلات الإسكان ترتبط بالمناطق المتخلفة أو الهامشية التي تعاني من الإزدحام وتفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية.

فمن الدراسات التي إهتمت بتناول مشكلات الإسكان كمناطق متخلفة وكأحياء هامشية تلك الدراسات التي قدمها أوسكار لويس"Oscar Lewis "بمدينة مكسيكو سيتي تحت تسمية"Vecindades"ودراسته عن مدينة بورتوريكو على الأبناء المهاجرين الذين يعيشون في مدينة نيويورك حيث أتبع الباحث المنهج الأنثربولوجي بالإعتماد على الملاحظة بالمشاركة لمعرفة حياتهم الفردية والجماعية بالتفصيل من حيث عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم التي تتعلق بالمسكن والملبس وكذلك علاقتهم باللآخرين.

ولقد توصل من خلال دراسته إلى نتيجة أساسية مؤداها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة وأسلوب حياة يتوارث بين الأجيال عن طريق التنشئة أي وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا [1] كما تناولت دراسة العالم إبراهمز تشارلز"C. Abrams"من خلال كتابه "نضال الإنسان من أجل المسكن أزمة الإسكان في البلدان النامية حيث توصل إلىأنإنهاء هذه المشكلة في هذه الدول خاصة بلدان جنوب شرق آسيا يتم عن طريق إشراك الفئات الشعبية في بناء مساكنها.

وفي السبعينات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات الأجنبية التي أكّدت على ضرورة الإهتمام بهذه المشكلات كظاهرة ذات أبعاد إجتماعية وخيمة على الفرد والمجتمع ومنها دراسة لويد وارنر "Loyd Warner" الذي أهتم بدراسة الأحياء المتخلفة داخل المدن الأمريكية وكذا دراسة وليام فوت وايت"W. Foot. White "حول ناصية الشارع أو الفئات الحضرية الهامشية، كما قام كل من بيتر ماريس"Marris·P" بدراسته في أوغندا في مدينة لاغوس حول الخصائص الحضرية الجديدة التي أفرزها التصنيع ونشأة المدن الجديدة وما ترتب عنها من مشكلات الإسكان المتخلف، ولعلّ من أبرز الدراسات الأجنبية التي أهتمت بموضوع مشكلات الإسكان وتأثيراتها الإجتماعية نجد دراسة باثريس هواتينغ"Beatrice whiting"حول التنشئة الإجتماعية وتدريب الإطفال في مناطق الإسكان المتخلف والأحياء الهامشية إذ تناولت الدراسة الموضوع من منظور سيكوثقافي من خلال مقارنة نماذج لسلوكيات ثقافية متغايرة في ست ثقافات فرعية مختلفة تتفاوت من حيث درجة قربها أو بعدها عن الأنماط الحضرية أو القروية وفي بلدان مختلفة وهي كينيا، المكسيك، الفليبين، الهند، ونيو انجلند، وقد أتبعث الباحثة مختلف الطرق والأساليب لفهم العلاقة بين تنشئة الأطفال والإسكان المتخلف من أجل الوصول إلى بناء الشخصية وعناصر الثقافة المحلية

[1] محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص ص 185-191

1-2- دراسات عربية:

1-2-1-الدراسةالأولى:

دراسة للباحثة "مريم أحمد مصطفى" والمسومة مشاكل الإسكان والفقر في المناطق العشوائية[1]، وهي عبارة عن دراسة ميدانية أجرتها بمدينة الإسكندرية بدولة مصرهذه الدراسة إهتمت بدراسة الخصائص الإجتماعية والثقافية المرتبطة الأوضاع السكنية في المناطق العشوائية حيث أن نمو هذه المناطق وإنتشارها داخل المدن إستدعت إهتمام الباحثين لإبراز مختلف الخصائص الإجتماعية والثقافية لسكان هذه المناطق ولقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد الأهمية الإجتماعية والثقافية عند القيام بالتخطيط لتطوير هذه المناطق، حيث أن ترحيل السكان من هذه المناطق لا يعني القضاء على جميع المشاكل لهؤلاء السكان كما حاولت هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات الرئيسية إذان كل سؤال يتضمن أسئلة فرعية على النحو التالي:

1- ما طبيعة نشأة المناطق العشوائية؟

ويندرج تحت هذا السؤال تساؤلات فرعية وهي:

- ما طبيعة الخصائص الفردية للسكان وإلى أي مدى تعكس خاصية العزل المكاني؟

- ما المصدر البشري لنشأة هذه المناطق؟

2- ما هي الخصائص الثقافية البارزة للمناطق العشوائية؟

ويندرج تحت هذا السؤال تساؤلات فرعية وهي:

- هل هناك ثقافة سائدة بين المناطق العشوائية على الرغم من خصوصية كل منهما؟

وهل هناك قدر من التنوع والإختلاف الثقافي بين المناطق العشوائية؟

- ما طبيعة التفاعل بين الخصائص الكمية والثقافية؟

- ماهي أسباب الفقر الثقافي؟ وإلى أي مدى تعكس الخصائص الثقافية سمات تقف مع مفهوم ثقافة الفقر كما طرحها "أوسكار لويس"؟

3- ماهي خصائص البيئة الإجتماعية للمناطق العشوائية؟

ويندرج تحت هذا السؤال تساؤلات فرعية وهي:

- ما طبيعة العلاقات الأسرية وعلاقات الجوار؟

- هل إرتبطت المكانة الإقتصادية المنخفظة بأدوار تقليدية للأسرة؟

- ما هي خصائص التنشئة الإجتماعية؟

- نوعية المشاكل الأسرية وأنواعها

- ماهي الكيفية لقضاء وقت الفراغ؟

[1]مرم أحمد مصطفى: علم إجتماع المجتمعات الجديدة، كلية الآداب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

4- ماهي المشاكل الإجتماعية السائدة وأنماط السلوك الإنحرافي؟

ويندرج تحت هذا السؤال أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ماهي العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لظهور أنماط مختلفة من السلوك الإنحرافي؟

- هل يرجع مشكل السلوك المنحرف إلى تفككك المجتمع وهل التفكك الإجتماعي ناتج عن التحول السريع أم ماذا؟

5- ماهي الأفعال السياسية للمواطنين تجاه مواقف الدولة في مواجهة المشاكل؟

إتبعت الباحثة في دراستها هذه المنهج الوصفي الذي يرتكز على وصف وتحليل الخصائص الإجتماعية والثقافية للسكان فضلاً عن إعتمادها على البعد التاريخي لتتبع الظاهرة، أما عن الأدوات المستخدمة فلقد إعتمدت الباحثة على تقنية الملاحظة والإستمارة أما عينة الدراسة فقد إشتملت 55 منطقة عشوائية وكلها تقع ضمن حدود محافظة الإسكندرية ولعلّ أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة كانت كايلي:

1- يرجع الأصل البشري للمناطق العشوائية إلى:

- جماعة المهاجرين الذين إستقروا بهذه المناطق لأسباب إقتصادية وقربها من مكان العمل.

- النازحون من المناطق المتختلفة داخل المدينة والتي تعاني من إزدحام للسكان.

2- تعددت المشكلات المرتبطة بالأوضاع السكنية حيث كشفت الدراسة إنعكاس هذه الأخيرة على الأوضاع الإجتماعية والثقافية، وكان لفقدان الخصوصية أثر على العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة وبين الجيران بل وعلى ظهور أنماط من السلوك الإنحرافي بين الأطفال والشباب.

3-إن تدني المستوى الإقتصادي نتيجة لإنتشار البطالة وضعف مستوى الدخل وقد أثر ذلك على عدم كفاية الأسر في تلبية الحاجيات الأساسية.

- وضوح ظاهرة التسرب المدرسي بين تلاميذ هذه المناطق العشوائية.

4-إن تجاهل السلطات في مواجهة هذه الظاهرة وشعور المواطنين بغياب الدور الحكومي دليل على تصاعد حجم المعاناة وما يدل على ذلك هو إنتشار الجرائم وسيادة السلوك الإنحرافي والجريمة حيث تعد هذه الظواهر كنتيجة للظروف الإقتصادية المزرية ناهيك عن التفكك الإجتماعي.

هذه الدراسة إهتمت بصفة عامة بوصف الخصائص الإجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية .

1-2-2- الدراسة الثانية: دراسة للباحث "عبد القادر القصير" والتي جاءت تحت عنوان "أحياء الصفيح"[1] دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، ركز الباحث في دراسته هذه على ظاهرة تسمى الصفيح المنتشرة بالمدن المغربية كإحدى أبزر مظاهر مشكلات الإسكان الحضري ولقد سعت دراسة الباحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم عوامل تكوين أحياء الصفيح في مدينة القنيطرة المغربية.

[1] عبد القادر القيصر: أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1993.

- التعرف على مدى العلاقة بين درجة التزاحم للوحدة السكنية للأسر وبين درجة إنخفاض المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لهذه الأسر.

- التعرف على طبيعية العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين الأفراد.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة ثم صياغة الفروض التالية:

- هناك علاقة بين الهجرة الفردية وتكوين أحياء الصفيح في مدينة القنيطرة.

- توجد علاقة عكسية بين درجة تزاحم الوحدة السكنية للأسر في أحياء الصفيح وبين درجة إنخفاض المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لهؤلاء الأسر.

- تقوم العلاقات الإجتماعية بين الأسر في حي القنيطرة على أساس الروابط الأولية العميقة خاصة بين الأقارب والجيران مما يؤدي إلى التماسك الإجتماعي، أما عن المنهج الذي أتبعه الباحث فقد أتبع منهج دراسة الحالة لأهميته في مثل هذه الدراسات وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى جملة من النتائج أبزرها:

- هناك علاقة طردية بين الهجرة القروية وظهور أحياء الصفيح في مدينة القنيطرة.

- توجد علاقة عكسية بين درجة تزاحم الأسر في الوحدة السكنية وبين درجة إنخفاض المستوى الإجتماعي والإقتصادي لهؤلاء الأسر.

- تقوم العلاقات الإجتماعية في هذه الأحياء على التماسك الإجتماعي خاصة بين الأفراد الذين تربطهم علاقات القرابة والأصدقاء والجيران.

1-3-دراسات محلية:

1-3-1-الدراسةالأولى:

دراسة الباحث "دليمي عبد الحميد" والموسومة بدراسة "واقع الأحياء القصديرية وهي عبارة عن دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة "[1]وقد جاءت هذه الدراسة بموضوع الإسكان وأهميته في حياة الإنسان الإجتماعية والسلوكية والمحيط الذي نعيش فيه، كما هدفت الدراسة التي قام بها الباحث إلى فهم العلاقة بين السكن والإسكان والعائلة وكذا محاولة معرفة مدى إستجابة وتكيف السكان مع أنماط البناءات المفروضة عليهم ومن تم الوصول إلى تحديد معنى وأبعاد أزمة الإسكان وللوصول إلى ذلك قام الباحث بطرح تساؤل رئيسي كالتالي:

- هل معرفة هذه التأثيرات الإجتماعية تساعدنا على وضع تصورات لحلول تتفق مع ظروف مجتمعنا؟

أما عن فروض الدراسة فجاءت على النحو التالي:

- هناك علاقة إرتباطية بين تفاقم أزمة السكن والنمو الحضري غير المخطط.

- تؤثر أزمة الإسكان في حياة الإنسان الإجتماعية وسلوكياته وعلاقته بالمحيط الذي يعيش فيه.

- لا تتناسب المساكن الحالية مع حجم ونمط ميزانية العائلة ولا تستجيب للحاجيات الإجتماعية والإقتصادية والصحية والتربوية للسكان ولا تعبر عن طموحاتهم وتطلعاتهم.

[1]عبد الحميد دليمي: دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للنشر، الجزائر،2007.

ولعلّ من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث أن مدينة قسنطينة تعيش أزمة في الإسكان ومرد ذلك إلى عوامل كثيرة، ولعلّ أهم نتيجة توصل إليها هو إنتقال الأسر للعيش في هذا الحي القصديري وقد بلغت نسبة الأسر المتنقلة إليه حوالي 40% من أسر العينة محل الدراسة وقد يرجع ذلك إلى إكتظاظ المساكن وإرتفاع كثافة السكان بالغرفة الواحدة، وبناءًا على ذلك فإن تنامي ظاهرة مشكلة الإسكان يرجع إلى عوامل عديدة أبرزها كثرة الأحياء القديمة وإنتشار البناء الفوضوي كنتيجة لعدم تقبل فكرة الإسكان الجاهز الذي لا يتماشى مع طموحات الأفراد.

وقد سعى الباحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات والإقتراحات التي من شأنها أن تقلص من حجم المشكلة كمايلي:

- الحاجة إلى سياسة ديموغرافية للسيطرة على مشكلة التضخم السكاني.
- تنمية المدن الشبه حضرية وكذا الأرياف.

1-3-2- الدراسة الثانية:

دراسة ميدانية للباحث "يوسف عنصر" والمسومة ببعض مشكلات مدينة قسنطينة،[1]وقد حاول الباحث من خلال دراسته هذه التعرض لبعض المشكلات التي تعاني منها مدينة قسنطينة هذه المدينة القديمة أصبحت تعاني من مشاكل عديدة الشيء الذي أثر حسب الباحث على بنائها الإجتماعي والثقافي والإقتصادي، ولذلك هدفت الدراسة بشكل عام إلى إبراز أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري بشكل عام ومدينة قسنطينة بشكل خاص التي تمثل نموذج للمدن الجزائرية الكبرى وكمحاولة منه لجمع أكبر عدد من المعلومات قام الباحث بطرح سؤالين هامين، حيث فتح المجال للمبحوثين للإدلاء بآرائهم بكل حرية حول أهم المشكلات التي تعاني منها مدينة قسنطينة مع تقديم بعض الإقتراحات المناسبة كما يراها المبحوث وقد جاء السؤالين على النحو التالي:

- حدد أهم المشكلات التي تعاني منها مدينة قسنطينة؟
- ما هي الحلول التي تقترحها لحل هذه المشكلات أو حل بعضها؟

وبعد جمع المعلومات والبيانات قام الباحث بترتيب البيانات حسب السؤالين المحوريين وتوصل إلى ما يلي:

- يؤكد غالبية المبحوثين إلىأن مشكلة النمو العمراني الغير مخطط والفوضوي يعد أكبر المشكلات التي تعاني منها مدينة قسنطينة.
- يرى المبحوثين أن غالبية المدن الجزائرية أصبحت تعاني من مشكلة إنعدام الأمن ومن أبرز مظاهرها ظهور العديد من الإنحرافات والعنف.....).
-يؤكد أغلب المبحوثين على وجود مشكلة الإزدحام في المرور.
- يؤكد المبحوثين أن المدينة تعاني من مشكلة نقص المرافق والهياكل الضرورية ونقص المساحات الخضراء وأماكن الترفيه.
- عدم توفر المياه الصالحة للشرب.

[1]يوسف عنصر: بعض مشكلات مدينة قسنطينة، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، 2003.

وبناءًا على ما سبق وحسب ما أدلى به المبحوثين فان مدينة قسنطينة تعاني من أزمة حادة في مختلف مشكلات الإسكان ومنها نقص المرافق والخدمات والبنى التحتية بالإضافة إلى مشكلة الإزدحام المروري.

2- المحور الثاني: دراسات تتعلق بالمتغير التابع (علاقات الجيرة)

2-1- دراسات أجنبية:

2-1-1- الدراسةالأولى:

دراسة العالم ريمون لدريت "ledit Raymond" والتي تعد من أشهر الدراسات الغربية التي تناولت موضوع علاقة الجيرة حيث جاءت دراسته من خلال مؤلفيه في "علم الإجتماع الحضري" والثاني تحت عنوان"المجال الإجتماعي للمدينة"[1]، ولقد هدفت دراسة الباحث إلى التطرق لأشكال الحياة الجماعية حسب الشكل الجغرافي والإجتماعي إذ يرى أن مجموعة سكانية تبدأ في التكوين من خلال قيام روابط مشاركتهم في الحياة الإجتماعية وتقارب سكناهم بصفة دائمة في مجال معين ومنه يحصل لهذه المجموعة شكلاً من المكان وهذا ما يؤدي أن يكون تركيبها مكاني وإجتماعي في آن واحد، ويؤكد الباحث على أهمية العناصر الشكلية للجيرة في تقوية الروابط الإجتماعية وتنظيم الحياة وهذه العناصر تتمثل في الطرقات والمنازل والساحات العمومية فمن خلالها يحدث التلاقي بين الجيران ويذهب "لدريت" إلى إعطاء أهمية لوحدة الجوار من خلال مفهوم الإقامة أو السكن حيث يؤدي الإستقرار والإقامة الدائمة إلى زيادة درجة التشابه ومن ثم زيادة توطيد العلاقة بين الجيران، وفي حديثه عن وحدة الجيرة يرى "لدريت" أنها تفقد قيمتها في الأحياء الكبيرة حيث الناس لا يتعرفون على بعضهم البعض وعلى العكس من ذلك فان وحدة الجيرة تزيد قيمتها في الأحياء القديمة أين يكون لوحدة الجيرة معنى ومغزى، وأخيراً يذهب "لدريت" إلى أن الأشكال التقليدية للحياة المشتركة في الحي في طريقها إلى الزوال وأن الأحياء الحالية قد إبتعدت عن الحياة الجماعية التي كانت تعرفها الأحياء القديمة.

2-1-2- الدراسة الثانية:

وهي عبارة عن دراسة نظرية للعالم "شمباردولو"[2] من خلال كتابه"des hommes et des villes"حيث هدفت دراسة الباحث إلى التطرق لعلاقة الجوار من خلال دراسته التي قام بها على إحدى المدن الفرنسية أين لاحظ أن هذه المدن تنقسم إلى أحياء صغيرة وهي تشكل وحدة فيما بينها وقد حاول الباحث معرفة مختلف النشاطات الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية اليومية لسكان هذه الأحياء، وبهدف توضيح مختلف البينات الإجتماعية الخاصة بهم وحتى يتأكّد الباحث من ذلك قام بإجراء مقارنة خاصة أولاً على الأحياء السكنية الشعبية القديمة حيث تظهر الحياة العامة للطبقة العمالية،ثانياً مقارنة الأحياء الراقية والوقوف على الإختلاف بين الأحياء الراقية والأحياء الشعبية وقد سمح ذلك بتفسير أنماط السلوك المتبع في كلتا المنطقتين من خلال معرفة مجمل الممارسات والنشاطات اليومية التي يقوم بها سكان هذه الأحياء وقد توصل من خلال دراسته للقيام بعدة إستنتاجات أهمها:

[1] فاطمة نساخ: الأسباب المؤدية للسلوكيات العدوانية في علاقة الجيرة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير علم الإجتماع، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009، ص 24.

2فاطمة نساخ: المرجع نفسه، ص25.

- تظهر الحياة اليومية في حي شعبي بالنسبة لحي راقي من خلال ذلك الشعور بالتواجد في عالم آخر فهي وحدة إقتصادية صغيرة وجماعة جوارٍ لا نضير لها في الجهة المقابلة من الحي الراقي فحول عدة أماكن كالأسواق والمحلات تظهر العلاقات الإجتماعية للعمال حيث يصبح كروتين يومي بالنسبة إليهم.

- أكدعلى أهمية التجهيزات الجماعية للحي ودورها في تعزيز العلاقات بين السكان كالمقهى أو ما يسمى بصالون الفقراء والذي يحتل مكانة في سلم الحياة الإجتماعية، كما توصل إلى أن أصحاب الشقق من الطبقة البرجوازية يجهلون إسم المستأجر في نفس الدرج بينما لا يمكن أن يتجاهل أصحاب الطبقة العمالية لجيرنهم ونادراً ما تعيش أسر الطبقة العاملة في عزلة عن جيرانهم كما تتميز هذه الأسر بكثرة اللقاءات وتبادل الخدمات ما يجعلها أكثر تماسكا مع بعضهم البعض.

2-2- دراسات عربية:

2-2-1- الدراسةالأولى:

وهي دراسة للباحث "عباس نجاح محمد ناظم جواد كامل"[1]2019 والتي جاءت تحت عنوان: التحضروإنعكاساته على العلاقات الإجتماعية بين الجماعات العرقية وتعتبر هذه الدراسة كدراسة إجتماعية تحليلية،وقد ثم إجراء الدراسة بمدينة كركوك العراقية حيث تعرف المدينة بكثافة سكانها العالية والتي رافقها تنوع في مجالات الحياة حيث نشأت علاقات جديدة بين السكان تقوم على التنافس والنزاع والصراع والذي نتج عنه ظهور أنماط سلوكية جديدة وقيم أسهمت في نشوء علاقات إجتماعية جديدة تختلف عن تلك العلاقات التي تعرفها الحياة الريفية، وقد هدف الباحث من دراسته إلى محاولة تحقيق جملة من الأهداف:

- التعرف على أثر التحضر في تنويع الجماعات الإجتماعية.

- محاولة التعرف على أهم التغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات الإجتماعية بين الجماعات العرقية.

- الكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط الجماعات الإجتماعية في المدينة، وقد خلصت نتائج دراسة الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- أدّت عملية التحضر إلى تغيير الكثير من الأنماط القيمية للأفراد وكان نتيجة ذلك ظهور العديد من المشكلات الإجتماعية في المجتمع.

- تتسم العلاقات الإجتماعية في المجتمع الحضري بكونها علاقات تميل إلى السطحية فهي علاقات تقوم على المصلحة بدلاً من التعاون وهذا نتيجة تحضر المجتمع.

- تسود العلاقات الأولية القائمة على التماسك والولاء للجماعة في المجتمع قبل تحضره تجدراللاشارة إلى أن الباحث لم يشر في دراسته عن المنهج المتبع ولم يشر كذلك إلى أهم التقنيات المستخدمة في بحثه.

1 عباس نجاح محمد ناظم جواد كامل: التحضر وإنعكاساته على العلاقات الإجتماعية بين الجماعات العرقية، دراسة تحليلية إجتماعية، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 27 العدد:2009،06.

2-3-دراسات محلية:

2-3-1- الدراسةالأولى:

دراسة للباحث "بولعراس منير" تحت عنوان البناء الفوضوي وإنعكاساته على علاقات الجيرة في المجتمع الحضري[1] وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم إجتماع حضري 2018، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنماط العمرانية السائدة في مجتمع الدراسة، وكذا معرفة الحياة الإجتماعية الحضرية السائدة بالحي السكني غير المخطط، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب التي أدّتإلى ظهور هذه الظاهرة بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى كشف الحقائق الكامنة للظاهرة الحضرية وكمحاولة للتوصل إلى تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بطرح جملة من التساؤلات كما يلي:

- هل للأحياء الفوضوية بالمجتمع الحضري إنعكاسات سلبية على علاقات الجيرة؟

ولقد إندرج تحت هذا السؤال أسئلة فرعية:

- هناك علاقة بين تلاشي وضعف التنظيم الإجتماعي الحضري بين الأفراد والوسط الإيكولوجي للحي الفوضوي؟

- هل تساعد الأحياء الفوضوية في إفراز المشكلات الإجتماعية الحضرية؟

- هل إفتقار الحي غير المخطط للتجهيزات المدعمة لعلاقات الجيرة أثر في التفاعل الإجتماعي الحضري بين الأفراد والجماعات؟

- هل للتقارب السكاني بين مساكن الأسر سبباً في إضعاف الإنساق الإجتماعية الحضرية؟

كما قام الباحث بوضع فرضيات للدراسة جاءت على النحو التالي:

الفرضية الجزئية الأولى:

-تؤدي الأحياء الغير مخططة إلى بروز صراعات ونزاعات وضعف للروابط الإجتماعية بين الأسر.

وكانت مؤشرات الفرضية الأولى كما يلي:

-وجود تراجع في العلاقات التقليدية في الأحياء غير مخططة.

-وجود صراع إجتماعي بين الأسر بالأحياء غير مخططة.

- ظهور صراعات حول الأراضي المجاورة بين المساكن.

-أفرزت الأحياء الغيرة مخططة سلوكيات عدوانية بين الأفراد بالحي الفوضوي.

ظعف الروابط الجوارية وإنصهارها جراء التراكم التاريخي للنزاعات بين العائلات.

[1] منير بولعراس: البناء الفوضوي وإنعكاساته على علاقات الجيرة في المجتمع الحضري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر، 2018، ص5.

الفرضية الجزئية الثانية:

-غياب التخطيط العمراني داخل الأحياء الفوضوية أدى إلى إستغلال الفضاء الإيكولوجي بشكل عشوائي وغير منظم.

وكانت مؤشرات الفرضية الجزئية الثانية كما يلي:

- تردي الأوضاع الإيكولوجية بالحي غير مخطط.

- الإستخدام العشوائي للأرض الحضرية نتيجة إنشاء مثل هذه الأنواع من الأحياء الفوضوية.

- غياب رخص البناء وعدم إمتلاكها من قبل سكان هذا الحي.

- تشويه الجانب المورفولوجي والحالي للمدينة.

الفرضية الجزئية االثالثة:

- غياب المرافق والتجهيزات الضرورية بالتجمعات السكانية الفوضوية أدى إلى إتساع المسافات الإجتماعية بين أفراده.

وكانت مؤشرات الفرضية الجزئية الثالثة على النحو التالي:

- إفتقار الحي للتجهيزات المدعمة لعلاقات الجيرة.

- صعوبة إدخال تعديلات على الحي السكني الفوضوي.

- ضعف العلاقات البيئية بالحي في ظل غياب التجهيزات بمختلف أشكالها.

- ولقد أجرى الباحث دراسته هذه بمدينة قرارم فوقة بولاية ميلة وبالضبط في حي الإخوة خباط وقد إختار الباحث عينة عشوائية وكان حجم العينة حوالي 380 أسرة ممثلة بحجم 280 مبحوث، أما منهج الدراسة فقد إتبع الباحث المنهج الوصفي وأسلوب القياس الإجتماعي معتمداً على مجموعة من تقنيات البحث السوسيولوجي كالملاحظة والمقابلة والإستمارة، وقد خلصت دراسة الباحث إلى جملة من النتائج كما يلي:

39،80 % من المبحوثين يؤكدون على وجود نزاعات بين الجيران وأنهم يرغبون في البحث عن مسكن آخر.

41,22 % من المبحوثين يقرون إفتقار الحي للسمات الثقافية التي تتجسد من خلالها التنظيمات الحضرية.

38.61 %من مجموع أفراد العينة يؤكدون على أن غياب قوانين التعمير والبناء أدى إلى تشكيل البناء الفوضوي وزيادة الصراعات بين الأسر والعائلات وهو ما أثر سلباً على علاقات الجيرة.

57.03 %من المبحوثين يقرون أن ظهور وإنتشارالآفات الإجتماعية كان سبباً وراء ظهور الصراعات بين الأسر مما إنعكس ذلك سلباً على علاقات الجيرة بصفة عامة.

48.26% يرون أن الجانب المورفولوجي للحي يشكل منظر غير لائق للمدينة.

2-3-2- الدراسة الثانية:

وهي دراسة للباحثة "فوزية أمساعد" سنة 2011 والتي جاءت تحت عنوان أثر النمط العمراني على العلاقاتالإجتماعية[1] وهي عبارة عن دراسة لنيل شهادة ماجستير، حيث قامت الباحثة بدراسة ميدانية مقارنة على حي (ميطر وحي الباطن) بمدينة بوسعادة نموذجًا، ولقد هدفت دراسة الباحثة إلى الكشف عن تلك العلاقة بين ظاهرة التوسع العمراني بمختلف أنماطه الذي تعرفه مدننا والعلاقات الإجتماعية السائدة بين سكانها وذلك بغية تحليل هذه الظاهرة ومعرفة أسباب ظهورها وإنتشارها وإبراز أهم العوامل التي أدّت إلى تشنج العلاقات الإجتماعية داخل المدن الجزائرية بغية وضع حلول ومقترحات يقوم عليها التطور العمراني بما يتناسب مع تحقيق الأبعاد الإجتماعية والنفسية للفرد الجزائري، وإنطلاقاً من إشكالية الدراسة تم طرح تساؤل رئيسي مفاده:

-هل يؤثر النمط العمراني على العلاقات الإجتماعية بين سكان هذه الأحياء؟

ويندرج تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- هل تؤثر هذه الأحياء بين العلاقات الاجتماعية للسكان؟

-هل تختلف العلاقات الإجتماعية داخل هذه الأحياء بإختلاف نمط عمرانها؟

- هل أخذت الأحياء المخططة بعين الإعتبار البعد الإجتماعي والثقافي لمختلف الجماعات السكانية التي تقطنها؟

وبناءًا على التساؤل الرئيسي المطروح والأسئلة الفرعية جاءت فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية العامة:

- تؤثر الأنماط العمرانية على العلاقات الإجتماعية.

الفرضيات الجزئية كما يلي:

-الفرضية الجزئية الأولى: يؤثر النمط العمراني المخطط إيجاباً على العلاقات الإجتماعية.

-الفرضية الجزئية الثانية: يؤثر النمط العمراني غير مخطط على العلاقات الإجتماعية.

ولقد أتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن وثم الإعتماد على عينة عشوائية غير منتظمة.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- إن إعتماد النمط العمراني المخطط على الشكل العمودي للبنايات هو ما أدى إلى تراجع العلاقات الإجتماعية داخل هذه الأحياء.

- على الرغم من إشتراك السكان في مدخل واحد ومجال خارجي واحد إلاّ أن التواصل بين السكان ضعيف جداً.

- البناء الأفقي وعلى الرغم من زيادة معدلات الكثافة الا أنه يحقق النواحي الإجتماعية بين السكان ويساعد على ترابط الأسر ببعضها البعض.

1فوزية أمساعد: أثر النمط العمراني على العلاقات الإجتماعية دراسة ميدانية مقارنة على حي ميطرو وحي الباطن بمدينة بوسعادة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر علم الإجتماع الحضري، جامعة المسيلة، 2011.

- رغم أن البناءات العشوائية تشهد تكدس سكاني وتغيب فيها المرافق الضرورية إلا أن الباحثة توصلت من خلال دراستها أن هذه العوامل لم تؤثر على متانة العلاقات الإجتماعية بين سكان هذا الحي العشوائي .

جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة حول المتغير المستقل (مشكلات الإسكان) ظهر إهتمام بالغ لدراسة هذه المشكلات عالمياً، عربيًا، محليًا وهذا ما سمح لنا بالتعمق في دراستنا الراهنة والإحاطة بالموضوع أكثر، فلقد سمحت لنا الدراسات السابقة على المستوى الدولي المتعلقة بالمتغير المستقل بالتعرف على ماهية مشكلات الإسكان، عوامل نشأتها وكذا تحديد المناطق التي تتصف بها هذه المشكلات كالمناطق الشعبية الذي تتلاءم مع مجال دراستنا، كما إستفدنا من الدراسات السابقة على المستوى العربي كدراسة "مريم أحمد مصطفى" ودراسة "عبد القادر القيصر" والدراسات المحلية كدراسة "عبد الحميد دليمي" ودراسة "يوسف عنصر" بضبط مفهوم مشكلات الإسكان، التعرف على الأبعاد الإيكولوجية، الإجتماعية والثقافية لهذه المشكلات وهو ما سمح لنا بتحديد أبعاد ومؤشرات المتغير المستقل، ومن خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة حول المتغير التابع (علاقات الجيرة) ورغم عدم وجود دراسات مطابقة تماماً لدراستنا الراهنة إلاّ أن إستفادتنا كانت لها قيمة فمن خلالها ثم ضبط مفهومي العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة وإستخراج بعض مؤشرات وأبعاد المتغير التابع، وبصفة عامة إستفدنا من الدراسات السابقة بشكل كبير سواءً تلك المتعلقة بالمتغير المستقل أو التابع في جوانب عديدة أهمها:

- ساعدتنا الدراسات السابقة في وضع إطار تصوري عام حول موضوع دراستنا الراهنة.

- أفادتنا الكثير من الدراسات السابقة في ضبط وتحديد المفاهيم الأساسية وكذا بناء الفرضيات من خلال إستخراج مؤشرات وأبعاد متغيرات الدراسة، وهذا ما سمح لنا ببلورة المشكلة البحثية وتحديد الأهداف كما قادنا الإطلاع على الكثير من إستمارات وأدوات الدراسات السابقة بإختيار المنهج الملائم لدراستنا وكذا الأدوات والتقنيات التي تتلاءم مع دراستنا الراهنة.

الفصل الثاني:
المداخل النظرية لدراسة مشكلات الإسكان

تمهيـد:

أولاً: المدخل الأنثربولوجي

ثانياً: النظرية الإيكولوجية

ثالثاً: مدخل الثقافة الحضرية

رابعاً: النظرية النفسية الإجتماعية

خامساً: الإتجاه الماركسي المحدث

سادساً: النظرية البنائية الوظيفية

سابعاً: الإتجاه الفيبري المحدث

ثامنًا: الإتجاهات الحتمية

تاسعاً: مدخل ثقافة الفقر

عاشراً: مدخل الهامشية الحضرية

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار التصوري للدراسة التي تصف إشكالية الدراسة وأهدافه وأهم المفاهيم الأساسية ننتقل في هذا الفصل إلى إستعراض أهم النظريات والمداخل النظرية التي تناولت مشكلات الإسكان الحضري، فالمداخل النظرية تساعد الباحث في تحديد الأبعاد والعلاقات الواجب دراستها كما تزوده بالمفاهيم الأساسية التي تتلاءم مع موضوع بحثه وبالتالي تقود الباحث نحو رؤية واضحة للتعرف على الكيفية التي يعالج بها موضوع بحثه ومن خلال دراستنا هذه ثم الإستعانة بمجموعة من المداخل النظرية المتعددة لشرح وتفسير كيفية معالجة هذه المداخل لمشكلات الإسكان.

أولاً: المدخل الأنثربولوجي.

1-مدخل الأنثربولوجيا الحضرية :

منذ الثلاثيات من القرن الماضي بدأ إهتمام علماء الأنثربولوجيا بدراسة المجتمعات الحضرية المعقدة والتخلي تدرجيا عن دراسة المجتمعات البسيطة أين شكلت المدينة موضوع للدراسة الحضرية هذا التحول ترتب عنه تغير في الجوانب المنهجية والنظرية فضلاً عن تعدد أساليب التحليل في دراسة الواقع الحضري ولقد أدى التنوع في الأساليبإلى ظهور العديد من فروع الأنثربولوجيا التي ركزت بصفة خاصة في تفسير وتحليل مشكلات التحضر، وكان أبرز هذه الفروع الأنثربولوجيا الحضرية حيث كان لهذه الأخيرة إسهام فعلي في إبراز مختلف مشكلات المدينة كمشكلات الإسكان الحضري والمناطق الشعبية والمتخلفة، ويهتم هذا المدخل بالدراسة والتحليل للمجتمعات المحلية الحضرية حيث يدرس ثقافتها وموضوعات الهجرة وعمليات التكيف الحضري فضلاً عن موضوعات الصحة والتعليم والفقر والهامشية الحضرية، فالمشكلة الحضرية هي جوهر الدراسة التي تقوم بها الأنثربولوجيا الحضرية والنظرة الكلية للمدينة بوصفها وحدة كلية متكاملة هي البعد المعرفي المحدد لهذا الميدان من ميادين الأنثربولوجيا[1]، حيث يرى المختصون في الدراسات الأنثربولوجية الاجتماعية أن إستخدام المناهج الإنتربولوجيا كانت سباقة في دراسة المناطق الشعيبة والمتخلفة التي إستوعبت الفئات السكانية المهاجرة من المناطق الريفية[2] ،هذا ما جعلها ترتكز في دراستها على الثقافة الحضرية والأنماط والكيفية التي يتعامل بها الأفراد فضلاً عن محاولة التعرف على المشكلات الواقعية التي يتعرض لها النمط الثقافي السائد بالمدينة وتفاعلات الأفرادوالآثار الناجمة عن ذلك[3].

فالإنتقال من الدراسات القديمة التي كانت تدرس المجتمعات البسيطة إلى التركيز على الدراسات الحديثة ودراسة المجتمعات الحضرية كانت بمثابة النقد الموجه للإنتربولوجية الكلاسيكية[4]، فإهتماماً بالدراسات الحضرية جاءت نتيجة التغير الذي شهدته المجتمعات والإنتقال من حالة البدائية إلى حالة التحضر وما صاحبه من بروز العديد من المشكلات الحضرية أبرزها مشكلات الإسكان المتخلف والمناطق الشعبية ناهيك عن تناولها للعديد من القضايا المتعلقة بالتحضر كالقرابة والجيرة ودراسة الجماعات الإجتماعية والمشكلات الاجتماعية بمختلف صورها، وبالرجوع إلى تناولها لقضية الإسكان ومشكلاته نجد أن العديد من العلماء قد تناولوا هذه المشكلة بطرق مختلفة ولعلّ أبرز الدارسات نجد دراسة "هلمان Hellman " و"لويس مانجين Lewis Mangin "و"تيرنر" Turner وغيرهم من الدارسين كما تعد دراسة "هواريس ماينر" H. Miner كدراسة رائدة في مجال الإنتربولوجيا.

---

[1] عدنان أحمد مسلم: محاضرات في إلانتربولوجية، علم الإنسان، مكتبة العيكان، الرياض، 2001، ص 184.

[2] محمد عزوز: مشكلات الإسكان الحضري المنّاطق المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، ص 35.

[3] محمود فهمي الكردي: التحضر دراسة إجتماعية القضايا والمنهج، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 251.

[4] محمد أحمد عبد الرزاق غنيم: التحضر في المجتمع القطريدراسة إنتربولوجية لمدينة الدوحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983، ص 53.

الحضرية عام 1940 لمدينة تمبكتو وكذلك دراسة "لويد وارنر" الذي تحول من الدراسات الحقلية لسكان أستراليا الأصليين إلى الدراسات الحقلية في مدينة نيوربي New Bury في ولاية ماساشوستMassachusetts ، كذلك دراسة "جلوكمان" التي تناولت الأوضاع الإجتماعية في الزولو الحديث وهكذا يبدو جليا أن إهتمام المختصين في الدراسات الحضرية بالمدخل الإنثروبولوجي نابع من تلك التوجيهات النظرية فلا تكاد أي دراسة حضرية أن تنصرف عن تلك المفاهيم والأفكار التي طرحها رواد المدخل الأنثربولوجي فدراسات "ويرث" و "ردفيلد" وغيرهم تعد مرجعا أساسيًا لأي دراسة حضرية حيث كان لرواد مدرسة شيكاغو الفضل في وصف وتحليل البناء الفيزيقي والإجتماعي للمدينة والتي فتحت المجال لاحقاً لإثراء البحث في الدراسات الحضرية وفحص مشكلات المدينة خاصة فيما يتعلق بمشكلات الإسكان، لكن وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للعديد من الأفكار والمفاهيم التي تندرج ضمن المدخل الأنثربولوجي إلاّ أن هذه الأفكار تفتقر إلى الشمولية في تناولها للظاهرة الحضرية حيث إختصرت على دراسة جزء أو وحدة، وهذا ما يتطلب من الباحثين في مجال الدراسات الإنتربولوجية والحضرية المزج بين فروع الإنتربولوجيا ووضعها في إطار عام للوصول إلى مدخل أكثر شمولي في تناوله للظواهر الحضرية.

ثانياً: النظرية الإيكولوجية.

1-النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية:

يعود إستخدام مفهوم الإيكولوجيا إلى العالم الإلماني"أرنست هايكل" سنة 1869، حيث إستخدم المصطلح للدلالة على علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية والغير عضوية، وقد فهمت الإيكولوجيا على أنها علاقة الكائن الحي ببيئته، فالإيكولوجيين يدركون أن المدينة ما هي إلاّ تنظيمات إجتماعية تحتل مواقع مكانية هذا ما أدى بالعديد من الباحثين المهتمين بإيكولوجية المدن بوضع مجموعة من النظريات التي تفسر علاقة الإنسان بيئته (المكان).

وتعد النظرية الإيكولوجية من أبرز النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لتلك العلاقة المتبادلة التأثير بين الإنسان وبيئته حيث إرتبط إسم النظرية بمدرسة فكرية متميزة وهي مدرسة شيكاغو الأمريكية فمن خلال أعمال مجموعة من روادها ثم وضع الإطار التصوري أو النظري العام الذي انطلقت من خلاله العديد من الدراسات الحضرية اللاحقة، ولعلّ من أبرز روادها هم العالم "روبرت بارك"، أرسنت برجس" و "هومر هويت" و"هاريس والمان" حيث يمكن عرض أهم الأفكارالأساسية التي طرحها هؤلاء الباحثين على النحو التالي:

1-1-روبرت بارك:

صاغ بارك ما أصطلح بالنظرية الإيكولوجية ولقد أستند في تحليله للظواهر إلى أطروحتين شكلتا منحناه البحثي حيث ترتبط الأولى بالتأثير الذي تمارسه ظروف العيش فيالمدينة على ساكنيها، والثانية ترتبط بنمو المدينة وإمتدادها وتمايزها في المكان[1] هذا ما دفع بارك إلى القول أن المدينة بناء طبيعي[1] يخضع لقوانين خاصة يصعب تجاوزها،

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص 52.

فالمدينة في نظر "بارك" تنظيم أخلاقي وآخر فيزيقي إذ يمكن إعتبارها منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز[2]، لقد حاول "بارك" تطوير مدخله الإيكولوجي ليتمحور حول المجتمع المحلي ببعده الثقافي والحيوي.

وفي عرضه للحياة الإجتماعية في المدينة يؤكد على تميز حياة المدينة الحديثة بالتقسيم المعقد للعمل أما التفاعل الإجتماعي فيها فيؤكد على إختفاء الجماعات الأولية، حيثأن علاقات الأفراد لا تتعدى أن تكون علاقات سطحية إذ لا تمتد إلى أبعد من المحيط الذي يعيشون فيه، فالمدينة تمثل وحدة عالية من درجة التنظيم من حيث المكان إنبثقت وفقاً لقوانينها الخاصة[3] كما يرى أن هيمنة السوق سوف يؤدي إلى الإنهيار المستمر للطرق التقليدية فالإهتمام بالعلاقات الأسرية والروابط المحلية تحل مكأنها الإهتمام بالمكانة والطبقة حتماً إلى نظام المجتمع الذي يعتمد على المصالح المهنية[4].

فالمدينة الحديثة تتسم بالبناءات الرسمية وسيطرة التنظيمات البيروقراطية وفي تأكيده على البعد النفسي للحياة الحضرية يؤكد "بارك"أن الحياة داخل المدينة تجعلها أقل عاطفية وأكثر عقلانية وهذا حتماً سوف يؤدي إلى إختفاء الروابط العاطفية التقليدية، ففي المدينة سوف تظهر روابط إجتماعية جديدة تقوم على المصلحة لذلك يرى أن الحضرية تنتج طرقاً جديدة للحياة ونماذج جديدة، وأنه يتوجب على علماء الإجتماع أن يكتشفوا هذه الأشكال الجديدة من مدنهم[5].

لقد كان"بارك" مهتما بالبنية المتطورة للمدينة وخاصة شكلها المادي وطرق إستعمال الأراضي والأحياء التي أصبحت موجهة نحو بعضها البعض، وفي الوقت ذاته كان إهتمامه متزايدا بالتكيف البشري في المدينة وبأسلوب الحياة فيها وهذا ما دفعه إلى دراسة الثقافة الحضرية والعمران حيث يرى أن هذه العناصر (البيئة والعمران) تتشابك بشكل طبيعي وهي مجتمعة، فمن خلال المدينة بوصفها مكان جغرافيا وبإعتبارها نطاقًا أخلاقيا يمكن إبراز إمكانات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها[6] فثقافة المدينة تتجلى في كل الإشياء المادية فالحاجة إلى العقلانية أو الرشد تظهر في كيفية إستغلال المكان وفي أنماط الحركة السكانية، فالمدينة تمثل وحدة عالية من التنظيم من حيث المكان إنبثقت وفقاً لقوانينها الخاصة، فأسلوب الموقع والحركة وإعادة التوطن في المدن لها أشكال متشابهة فأماكن الجيرة المختلفة تنمو من خلال تكيف المواطنين في صراعهم من أجل العيش، وهكذا بيدوا جليا أن إيكولوجية المدينة لا تعني فقط تتبع التقسيم المكاني أو الإهتمام بالنواحي الفيزيقية بل في الكشف في تأثير الظواهر الفيزيقية في خبرة السكان.

---

[1]محمد الجوهري: دراسات في علم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص121.
[2]محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص ص 124 – 129.
[3]السيد عبد العاطي السيد: علم الإجماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص313.
[4]وجدي شفيق عبد اللطيف: علم الإجماع الحضري والصناعي، دار المصطفى للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 71.
[5] سعيد ناصف: علم الإجتماع الحضري المفاهيم القضايا والمشكلات، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط1، 2006، ص 76.
[6] فؤاد بن غضبان: علم الإجتماع الحضري، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص37.

وبناءًا على هذا فإن إيكولوجية المدينة في نظر "بارك" لا تعني التقسيم المكاني وفقط بل في الكشف عن تأثير الإسكان على النواحي النفسية والإجتماعية للأفراد، فالظروف النفسية تنعكس بصورة طبيعية في كيفية إستغلال المكان وأنماط الحركة وهو ما ينتج عنه تباين في الإسكان داخل المدينة.

1-2- نظرية الدوائر المركزية لـ "إيرنست بيرجس"

ترجع أصول هذه النظرية إلى العالم إيرنست بيرجس، حيث أطلق عليها تسميات مختلفة كنظرية الدوائر المركزية أو نظرية الدوائر المتحدة المركز، هذه النظرية تعتبر من أولى المحاولات التي سعت إلى فهم وتفسير التحليل الإيكولوجي للمدن، وتقوم هذه النظرية على إفتراض أساسي أن المدينة تنمو على شكل حلقات ودوائر متناقضة ومتحدة المركز[1]، حيث تأخذ شكل سلسلة من الدوائر أو الحلقات المتتالية وتختلف كل دائرة أو منطقة في طريقة إستخدامها للأرض حيث أن كل دائرة تتصف بنوع من النشاط، فالتوزيع السكاني وتوزيع الأنشطة والخدمات في المدينة يتم على شكل حلقات حول مركزها الرئيسي، [2]لقد عالج "بيرجيس" نمو المدينة في ضوء إمتدادها وتمايزها في المكان فالدوائر أو الحلقات الخمس هي في نظر "بيرجس "مناطق متتابعة شكلها الإمتداد الحضري، ولقد أكّد على ذلك حينما ذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي حتمية وهي في الوقت ذاته نتيجة لازمة لعمليات التفكك التي تشبه تماماًعمليات الهدم والبناء في الكائن العضو[3].

لقد خلص بيرجس من خلال دراسته إلى أن إيكولوجية المدن لا تقتصر على الوصف الفيزيقي لها بل لا بد من دراسة نتائج النمو الفيزيقي والإمتداد الحضري للمدينة على التنظيم الإجتماعي وعلى الشخصية وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن الإنتقال من مركز المدينة إلى الأطراف الخارجية تتناقص معدلات الإنحراف ونسبة الأقليات، على عكس ذلك تزداد نسبة إرتفاع ملكية المسكن كلّما إبتعدنا عن المركز[4]، وهكذا فإن الإطار التصوري الذي طرحه "بيرجس"يفسّر النمو الحضري في المدينة الأمريكية على أساس أن هذا النمو يتجه من المركز التجاري إلى الأطراف في خمس دوائر متماثلة بمعنى أنه يؤكد على عامل السكان والمكان وكذلك متغير الحجم والكثافة كأهم العوامل التي تقاس بها درجة التحضر[5]، ذلك يفسّر ما ذهب إليه "بيرجس" ان أسعار الأراضي وسرعة الوصول إليها يبلغان أقصى حد في مركز المدينة التجارية ثم ينخفض تدريجياً كل ما إبتعدنا عن المنطقة المركزية.

أ- منطقة الأعمال المركزية: وهي تقع في قلب المدينة وتشكل النواة الحيوية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إذ تلتقي فيها الطرق والمواصلات مما يجعل الوصول إليها سهلاً، كما تتركز فيها معظم النشاطات الإقتصادية والتجارية والمالية فمن ناحية الموقع تعد هذه المنطقة أفضل موقع في المدينة الشيء الذي يدفع بالهجرة إليها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأرض وإرتفاع أسعارها.

---

[1]السيد حنفي عوض: علم الإجتماع الحضري شركة، الأمل للطباعة والنشر، 1986، ص58.

[2]سعيد ناصف: علم الإجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات، مرجع سابق، 2006، ص78.

[3]فؤاد بن غضبان: علم الإجتماع الحضري، مرجع سابق، ص38.

[4]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، ص57.

[5]جوردن مارشال: موسوعة علم الإجتماع، ترجمة أحمد زايد ومجموعة من أساتذة تقديم محمد الجوهري، المجلد 1، الطبعة الاولى، 2000، ص 259.

ب- المنطقة الإنتقالية أو منطقة التحول:

هذه المنطقة تقع خلف منطقة الأعمال المركزية تتميز بالكثافة السكانية العالية والإنخفاض الملحوظ في الدخل الفردي إذ تشهد هذه المنطقة إنتشارالأمراض الإجتماعية كظهور التفكك الشخصي أما الوضعية السكنية فتتصف بالتدهورلأن معظم مبانيها قديمة إذ تشكل ملجأ للأقليات العنصرية والإثنية، وكذلك المهاجرين الجدد وعمومًا يمكن القول أن هذه المنطقة هي منطقة للإنحلال وظهور مختلف مظاهر الفساد والإنحلال الخلقي خاصة في المناطق الشعبية.

ج- منطقة سكن العمال: وهي تلك التي يقيم فيها بصفة خاصة العاملون بالصناعة من ذوي الدخل المحدود وتضم الجيل الثاني من المهاجرين الذين إستقروا في أعمالهم.

د- منطقة سكنية أفضل :يسكنها العائلات المتكونة من أسر وحيدة لذلك فإن معظم مبانيها عبارة عن شقق جميلة وعمارات وبعض الفنادق إذ تشكل مقر إقامة أصحاب المهن.

و-منطقة السفر اليومي: هي منطقة يسكنها ذوي الدخل المرتفع من الطبقات العليا يقل فيها معدل الحراك اليومي فمعظم المقيمين فيها من الذين يقومون برحلة العمل اليومي، ويمكن توضيح نظرية "بيرجس " حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (07): يمثل نموذج نظرية الدوائر المتراكزة

المصدر: عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والإجتماعية،2019، ص 87.

1-3- نظرية القطاع لـ "هومر هويت"

على إثر الإنتقادات التي وجهت لنظرية بيرجس جاءت نظرية القطاع لـ "هومر هويت" كبديل لها حيث طرح إطار تصوري حاول من خلاله تحديد النمط الإيكولوجي للمدينة في ضوء القطاع[1]، هذه النظرية تقوم على فكرة أساسية مؤداها أن إنتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية دخل الأفراد وأن تحديد ساكني القطاعات يعتمد على القيم الإيجارية ولتأكيد ذلك درس "هويت" بصفة خاصة متغير الدخل وتوصل إلى أن ما يحدد إنتشار المناطق

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الجضري ونظرياته، مرجع سابق، ص63.

السكنية هو دخل الأفراد وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة بإتجاه الأطراف، فالمناطق السكنية كما يراها هويت تنقسم إلى ثلاث قطاعات رئيسية [1] و هي:

1- قطاع الإيجارات المنخفضة ويضم العمال ذوي الدخول المحدودة والإسكان فيها رديء.

2- قطاع الإيجارات المتوسطة ويضم الأفراد ذوي الدخول المتوسطة والإسكان فيها متوسط.

3- قطاع الإيجارات المرتفعة ويضم الأغنياء وذوي الدخول المرتفعة والإسكان فيها جيد.

ووفقاً لهذه النظرية فإن مناطق الإيجار المرتفع تتجه للأطراف الخارجية لقطاع أو أكثر من المدينة وفي القطاعات الأخرى تمتد مناطق الإيجار المنخفض من وسط المدينة إلى ضواحيها ولذلك تصبح المناطق التي تهجرها جماعات الدخل المرتفع مجال لسكن ذوي الدخل المنخفض، وكما هو الحال في المناطق الشعبية بداخل المدن.

هذه النظرية توضح أهمية متغير الدخل في تحديد القيم الإيجارية للمساكن بناءًا على المستوى الإقتصادي فمتغير الدخل يعتبر عامل محدد في تفسير ووصف حالة الإسكان ويمكن توضيح ما جاءت به نظرية القطاع لـ "هومرهويت" كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (08): يمثل نموذج نظرية القطاع

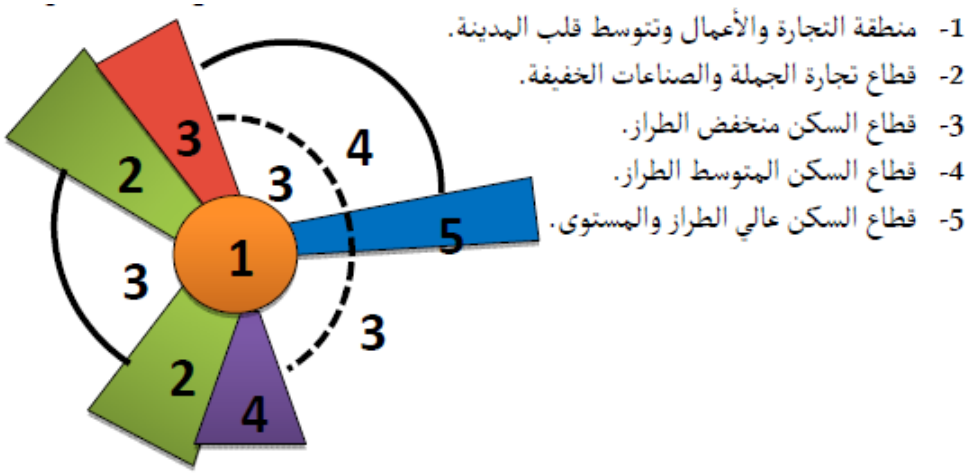

المصدر: عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مرجع سابق، ص 88.

1-4-نظرية النويات المتعددة لـ "هاريس وألمان :"HARRIS AND ULMAN"

صاغ "هاريس وألمان" نظرية النويات المتعددة بعد الإنتقادات التي وجهت لنظرية "بيرجس" ونظرية "هويت" في منتصف الأربعينات من القرن الماضي حيث حاول "هاريس وألمان" من خلال نظريتهم التوصل إلى وضع تفسير

1السيد الحسيني: دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص140.

أسلم للنمط الإيكولوجي الذي تنمو به المدن، وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وانما على نويات متعددة[1]، وأن كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها[2].

لقد توصل "هاريس وألمان" من خلال أبحاثهما ان المدينة تنمو على شكل نويات حقيقية منفصلة عن بعضها البعض ويمكن أن تظهر حول كل منها أنشطة مختلفة كما لاحظ أن كل مدينة قد تختلف عن غيرها في أنواع ومراكزها وعددها فيمكن أن توجد في المدينة الواحدة عدة نويات نواة للتجارة ونواة للصناعة الخفيفة ونواة للصناعة الثقيلة تكون غالبًا في أطراف المدينة فالمناطق السكنية تتوزع حول هذه النويات حيث أن كل طبقة إجتماعية فقيرة كانت أو غنية تتوزع حول الحي الذي يعمل فيه السكان حسب مستواهم الإقتصادي والإجتماعي، ويوضح "هاريس وألمان"إن كل مدينة تختلف عن الأخرى في أنواع مراكزها وعددها ويعود ذلك أساسًا إلى وجود أربع عوامل تؤثر على توزيع الأنشطة وقيام النويات في المدينة[3].

1- تحتاج بعض نواحي النشاط الإقتصادي في المدينة إلى تسهيلات خاصة.

2- تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد تجاورها كما هو الحال في الصناعة ومحل إقامة اليد العاملة

3- تميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة الأمر الذي يقلل من تواجدها في مكان واحد.

4- بعض الأنشطة لا تستطيع الحصول على المواقع الممتازة ما يجعلها تبحث عن الإيجار المنخفض كالمناطق الفقيرة والهامشية ويمكن توضيح ما جاءت به نظرية النويات المتعددة لـ "هاريس ألمان" كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09): يمثل نموذج نظرية النويات المتعددة

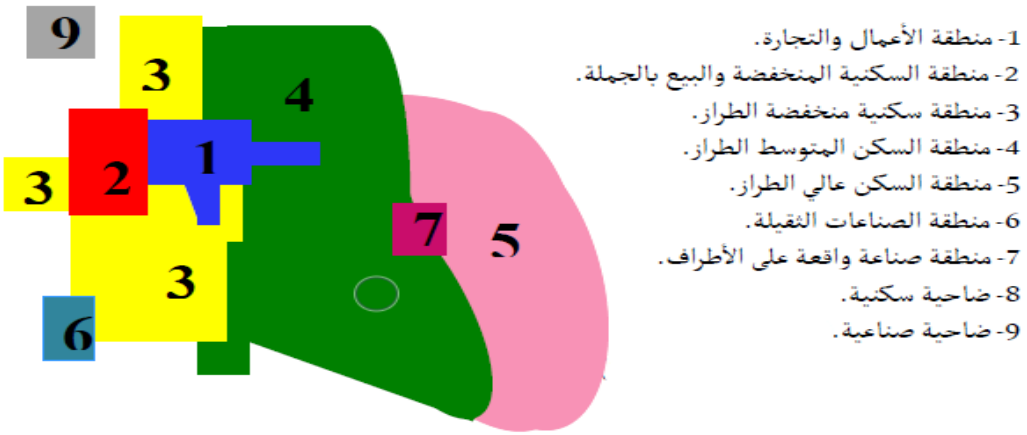

المصدر: عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: النظريات المفسرة لظاهرة التحظر، مرجع سابق، ص 89.

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، ص 64.
[2]عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، ط 7، 1981، ص 142.
[3]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته مرجع سابق، ص65.

2-الإتجاهات الإيكولوجية الحديثة:

كنتيجة للإنتقادات الشديدة التي مست بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية ظهرت محاولات بحثية ضيقة النطاق سعت إلى الإهتمام بالبناءات الإيكولوجية والإجتماعية ولعلّ من أهم النقاط التي تناولتها نجد:

- الهجرة وخصائص المهاجرين.
- تعيين حدود المناطق الإيكولوجية في المدن.
- توزيع الظواهر الإجتماعية في المكان الحضري (إنحراف الأحداث، جريمة ... الخ)[1].

هذا وبالإضافة إلى ما جاءت به هذه النظرية التي لم تقدم بدائل إيكولوجية أهتم بعض الباحثين بتقديم بدائل إيكولوجية لدراسة النمو الحضري ومنها:

2-1- نموذج الونزو.

2-2-نموذج الإتصال.

2-3- نموذج تحليل الأنظمة.

2-4- نموذج التحليل العاملي.

ويتلخص نموذج الونزو حول إستعمالات الأرض حيث يرى أنها تتباين حسب أثمانها وإيجارها تبعاً للقرب والبعد عن مركز المدينة وهذا ما يؤدي إلى ظهور مشكلات الإسكان، في حين يقوم نموذج الإتصال على فكرة أن نمو المدن يتم من خلال الإتصال والإنتقال وهذا ما يؤدي إلى ظهور مشكلات الإسكان الحضري أما أنصار تحليل الأنظمة فينظرون إلى المدينة على أنها تتألف من أنظمة فرعية متبادلة التأثير والتأثر وأن إخلال التوازن تنجم عنه مشكلات كما يحاول أنصار التحليل العاملي[2]إلى حصر العديد من المتغيرات المؤثرة على إيكولوجية المدينة ثم تحديد الأهمية النسبية لكل منهما ويفيد هذا النموذج لدراسة التركيب الداخلي للمدن لمعرفة الإختلالات و الأنماط المكانية لمتغيرات تتعلق بالسكان والمسكن.

3-النظرية الإيكولوجية المحدثة:

وتعد هذه النظرية كنموذج جديد للنظرية الإيكولوجية المبكرة التي صاغها "بارك، بيرجس وهويت ماكينزي وكذلك هاريس وألمان" وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية وهي أن النظرية الإيكولوجية كأي نظرية سوسيولوجية يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الإجتماعية وبناءًا على ذلك ظهر إتجاهين حيث أهتم مجموعة من الباحثين بالبعد المكاني وأخرون أهتموا بالظواهر الإجتماعية وشبه إجتماعية و لكن ورغم التباين في وجهات النظر إلاّ أنهم يلتقيان في نقطة واحدة وهي محاولة إعادة صياغة النظرية الإيكولوجية المبكرة ولعلّ من أبرز رواد هذا الإتجاه نجد:

---

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص69.

[2]عبد الله سليمان الشعيبي: التركيب الداخلي للتجمعات السكانية المجاورة لجدار الفصل العنصري في مدينة القدس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2016، ص 99.

3-1-كوين :QUINN :ربط مفهوم الإيكولوجيا بتقسم العمل وتأثيره على التوزيع المساحي والجغرافي وحسب كوين أنه ليس من السهل إخضاع كل المشكلات الموجودة في المجتمع إلى التحليل الإيكولوجي الأمر الذي يجعلنا نهتم أكثر بتلك العلاقة المتبادلة بين الجماعات والبيئة[1] وهكذا أتى هذا الباحث بمفاهيم جديدة مثل البيئة والمجتمعالمحلي الحضري ومنطقة المركز الحضري.

3-2-أموس هاولي A. HAWLEY :قدم نظرية جديدة فكانت محاولته ترتكز حول دراسة المجتمع المحلي من حيث وصف خصائصه وتحليل بنائه والإتجاهات الكامنة في هذاالبناء، ولذلك يرى أن موضوع الإيكولوجيا يدور حول الطريقة التي يحافظ بها الأفراد في بيئة محدودة دائمة التغيركما أكد على عدم الفصل بين الظواهر شبه الإجتماعية والثقافية ولعلّ أهم ما طرحه هاولي هو إعتبار التكيف الثقافي إحدى أهم المواضيع الأساسية في التحليل الإيكولوجي[2]، كما ان الأنشطة حسب رأيه ترتبط بنسق القيمة السائد[3].

3-3- نظرية شنور ودنكان:

ينطلق كل من "شنور ودنكان" من فكرة أساسية تدور حول الإهتمام بتحليل التنظيم الإجتماعي من خلال إدراك العلاقة بين المتغيرات الإجتماعية وشبه الإجتماعية فالنسق الإيكولوجي كما يراه "شنور و دنكان" يشير إلى تلك العلاقة المتبادلة التأثير بين الظواهر الإجتماعية والشبه إجتماعية، كما يمكن الإعتماد عليه كوسيلة لفهم أسباب ونتائج التغير في المجتمع هذا التصور الذي طرحه كل من "شنور ودنكان" يتكون من مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينهما على نحو وظيفي أطلق عليه إسم المركّب الإيكولوجي (السكان، التنظيم البيئة، التكنولوجيا) حيث حاول توضيح العلاقة المتبادلة بين هذه المتغيرات الأربع إذ أن التغير في أحد هذه المتغيرات يؤدي إلى تغيرات تمس بباقي المتغيرات الأخرى[4].

ومن جهة أخرى يؤكد "دنكان" في دراسته حول توزيع المناطق السكنية والوضع المهني أنه توجد علاقة إرتباط بين المسافة الفيزيقية للجماعات وتوزيعهم في المجال وبين المسافة الإجتماعية فيما بينهم وقد توصلا من أن التحليل الإيكولوجي يساعد في تفسير الإرتباط بين المسافة المكانية والمسافة الإجتماعية، كما أن فترات الإقامة ترتكز بالوضع السوسيو إقتصادي ومن خلال الطرح الذي قدمه "شنور ودنكان" تطورت النظرية الإيكولوجية حيث أدخلت مفاهيم جديدة كمفهوم النسق الإيكولوجي والمركّب الإيكولوجي، حيث أستعمل النسق الإيكولوجي كمفهوم وأداة لدراسة العلاقات القائمة بين الظواهر الحيوية كالتنافس، التكافل، الغزو والإحتلال ودراسة هذه الأخيرة ترتبط جوهريا بالظواهر الإجتماعية.[5]

---

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته مرجع سابق، 2004، ص ص 73-74.

[2]جيرالد بيرز: مجتمع المدينة في البلاد الناميةدراسة في علم الإجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1989، ص 209.

[3]السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري مدخل نظري، مرجع سابق، 2000، ص ص 207- 208.

[4]إسماعيل قيرة: المرجع نفسه، ص 71.

[5]السيد حنفي عوض: علم الإجتماع الحضري، شركة الأمل للطباعة والنشر، 1986، ص 31.

وتعتبر هذه النظرية كإتجاه جديد للنظرية التقليدية حيث أعطت أهمية للعوامل الشبه إجتماعية والإجتماعية فهي تتصور أن المشكلات الحضرية لا تقوم على طبيعة المكان لوحده بل تتأسس أيضا من خلال تفاعلات الأفراد وتفاعلهم داخل البيئة الإجتماعية، وهكذا يتضح جليا أن أهمية هذه النظرية في دراسة المشكلات الحضرية كمشكلات الإسكان التي ترتبط كذلك بالوضع السوسيو إقتصادي للأفراد الذي يعد من أهم العوامل لظهور الإسكان المتخلف داخل المدن والمراكز الحضرية.

4-النظرية الإيكولوجية سوسيو ثقافية:

تستند هذه النظرية في تفسيرها للواقع الحضري بكل أبعاده وتعرجاته إلى العوامل الثقافية من خلال تركيزها على السلوك الإنساني وفي كيفية إستخدام الأرض والموارد الطبيعية ووفق هذه النظرية تعرف الثقافة على أنها السلوك المتعلم الذي يرتبط أولاً بالإستخدام الإقتصادي العقلاني للأرض والموارد النادرة وتضم لذلك الثقافة كل القيم والمعتقدات والمعايير التي تحكم الفكر والتفاعل[1]، ولذلك فإن المبدأ الأساسي التي قامت عليه هذه النظرية هو أن الأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئتهم يخلقون و يعدلون الثقافة التي تظم القيم والمعايير التي تحكم الفكر والتفاعل[2].

فالثقافة تتمثل في أسلوب المعيشة الذي تتعلمه الأجيال الجديدة من الأجيال القديمة عن طريق الإتصال اللغوي والخبرة بشؤون الحياة[3] ولقد أستندت هذه النظرية في تفسيرها للواقع الحضري بكل أبعاده وتعرجاته وتضاريسه إلى المتغيرات الثقافية بإعتبارها المحدد الرئيسي لنمط إستخدام الأرض وإستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة وفق المعايير والقيم التي يحملونها الأفراد فللقيم الثقافية دور أساسي في تقسيم المجال الحضري وخلق أنماط مختلفة من الإسكان وهذا ما أكدته العديد من الدراسات مثل دراسة "فيري" (Firey) عن إستخدام الأرض ببوسطن ودراسة "جونسن" (Jonassien) عن دراسته المجتمع المحلي النرويجي في نيويورك، فلقد حاول الأول تحديد الأسباب التي جعلت بعض المناطق تميل إلى مقاومة الضغوط الإقتصادية والمحافظة على إستقرارها وبالتحديد حاول "فيري" لماذا إستطاعت ثلاث مناطق في بوسطن تحدي التحليل الإيكولوجي الكلاسيكي وتوصل من خلال دراسته إلى وجود متغيرين ثقافيين هما المشاعر والرموز [4]ففي المنطقة الثالثة من الدراسة وهي منطقة "نورث اندس" وهي منطقة متخلفة أغلب مبانيها قديمة ومتهدمة حيث تفتقر إلى الخدمات الاجتماعية ورغم كل الظروف القاسية لا يزال سكانها يترددون عليها خاصة الجيل الأول وذلك لإرتباطهم بمشاعرهم وعاداتهم القديمة.

وهناك كذلك دراسة كل من "كيبر ..KUPER "، واط H. WATT و"ديفيسR. DAVIS "حول العزل الإجتماعي والتنميط الإيكولوجي في ديربان DURBAN بجنوب إفريقيا حيث أوضحوا أن سياسة التمييز العنصري لا تسمح لمناطق سكنى السود أن تحيط بها مناطق سكنى البيض وأن أغلب المناطق التي يسكنها السود توجد في مناطق هامشية أومناطق السود تتعرض للغزو والإحتلال[5].

وهكذا يؤكد أصحاب هذه النظرية على أهمية العوامل الثقافية في تحديد نمط إستخدام الأرض الحضرية سواءً تعلق الأمر بإرتباط الأفراد بمشاعرهم وثقافتهم القديمة أو من خلال إيديولوجية البلد في توجيه الأفراد وعزلهم نحو مناطق إسكان شعبي وهذا ما يؤكد ما ذهب إليه رواد هذه النظرية أن مشكلات الإسكان لا تقوم على أسس إقتصادية فقط بل تقوم أيضا على أسس ثقافية، لكن وعلى الرغم من أهمية الأفكار التي طرحها رواد المدخل الإيكولوجي في

[1]حميد خروف وآخرون: الإشكالية النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجًا، مشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص47.
[2]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته مرجع سابق، 2004، ص 75.
[3]علي أحمد فؤاد: علم الاجتماع الريفي: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 13.
[4]إسماعيل قيرة، المرجع نفسه، ص 76.
[5]فادية عمر الجولاني: علم الإجتماع الحضري، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، 1984، ص69.

عرض تصوراتهم عن النمط الإيكولوجي للمدينة إلاّ أنها وجهت لهم إنتقادات كثيرة فلقد أنتقدت نظرية "بيرجس" على أنها لا يمكن تعميمها على جميع المدن بل تصلح ببعض المدن الأمريكية، وأنتقدت نظرية "هويت" من خلال إستنادها إلى تعميمات أفتقدت للصدق بسبب محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها وعمومًا ركز أصحاب هذا المدخل إهتمامهم على البعد الإيكولوجي وإهمالهم للعوامل الثقافية والإجتماعية، وكما أهتم أصحاب المدخل السوسيو ثقافي على العوامل الثقافية متجاهلين أهمية البعد الإيكولوجي، وبالتالي فإن دمج هاتين النظريتين يسمح بإعطاء تحليل سوسيولوجي متأصل.

ثالثًا: نظرية الثقافة الحضرية: وشملت أهم إسهامات العالمان"لويس ويرث" و"روبرت ردفيلد"

1-**الحضرية كأسلوب في الحياة "لويس ويرث":** ينطلق ويرت في تصوره للحضرية على أنها أسلوب في الحياة فالحضرية ليست كبر الحجم وإرتفاع الكثافة السكانية واللا تجانس الواضح بين سكانها بقدر ما تتمثل في القدرة على تشرب نمط الحضرية والتكيف مع واقع البناء والتنظيم الإجتماعي القائم الذي له سماتهوخصائصه[1].

لقد تبنى "ويرث" تصوره هذا للرد على تلك الإنتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية وبالتحديد ما جاء به "بارك وبيرجس" حول دور الإيكولوجيا في الحياة الإجتماعية، والإبراز الواضح لأهمية العوامل شبه إجتماعية في العمليات الحضرية لذلك كان هدف "ويرث" هو الكشف عن صور الفعل الإجتماعي والتنظيم الإجتماعي في المدن.

حاول "ويرث" منذ البداية الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي يدور حول الأنماط والعمليات التي تتضمنها عملية تحول طريقة الحياة الحضرية وهذا ما جعله يحاول صياغة نظرية متكاملة من خلال تعريفه للمدينة وطريقة الحياة فيها، فقد أكّد منذ البداية على فكرة أساسية وهي أن المدينة عبارة عن موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه ليؤكد أن هذه الخصائص الثلاث (الحجم، الكثافة واللا تجانس) تؤدي بدورها إلى عدد من الخصائص التي ترتبط بطبيعة الحياة في المدينة وبشخصية سكانها[2] هذه المتغيرات كما يرى "ويرث" ترتبط بالخصائص والسمات المميزة للحياة الحضرية[3] كما حددها في مقاله الشهير "الحضرية كأسلوب في الحياة" .

إن إهتمام "ويرث" بالكشف عن الصور المختلفة للفعل الإجتماعي وكل أنواع التنظيم جعله يولي عناية كبيرة للثقافة الحضرية، ويدرس تأثير المتغيرات الإيكولوجية على التنظيم الإجتماعي[4] وعلى العلاقات الاجتماعية وهكذا كانت فكرة "ويرث" هي محاولة الكشف عن الصور والإشكال الجديدة للحياة الإجتماعية والتي قد تنجم عن الخصائص الأساسية للمجتمع الحضري (الحجم، الكثافة واللا تجانس)[5].

يؤكد ويرث على أن الحضرية تؤدي إلى العلمانية وسيادة العلاقات الثانوية والروابط الطوعية وأن الحجم والكثافة واللاتجانس تخلق بناءًا إجتماعيًا تتحول فيه علاقات الجماعة الأولية إلى علاقات ثانوية ذات طابع غير شخصي وإنقسامي وسطحي ينتهي الأمر بساكن المدينة إلى أن يصبح شخصًا يتسم بالإنعزالية والعقلانية، وحتى يؤدي دوره ووظيفته بنجاح يضطر إلى الإرتباط مع الآخرين ينظم معهم روابط وإتحادات طوعية وأشكال رسمية ووسائل غير شخصية من الإتصال الجمعوي،[6] كما يري "ويرث" أن الكثافة السكانية في المدينة تؤدي إلى المزيد من التقارب

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص83.
[2]القطب أبو عياش: الإتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص ص 115-117.
[3]محمد صبحي قنوص: دراسات حضرية مدخل نظري، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994، ص ص 38-39.
[4]إسماعيل قيرة: المرجع نفسه، 2004، ص84.
[5]السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، مرجع سابق، 1984، ص92.
[6] عبد الرؤوف الضبع: علم الإجتماع الحضري قضايا وإشكاليات، دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص25.

الفيزيقي في مقابل التباعد الإجتماعي وهي تؤكد بذلك الآثار الناجمة عن الحجم، فالكثافة تزيد من العزل المكاني أي إنفصال الجماعات السكنية عن بعضها البعض في شكل مجاورات وأحياء سكنية متجانسة نسبيا[1].

هذه الصفات والخصائص التي عرف في ضوئها "ويرث"الحضرية هيصفات ترتبط بالحياة داخل المدينة فالمتغيرات الإيكولوجية تعتبر محدداً هاما لكل أنواع الفعل الإجتماعي وأشكال العلاقات وأنماط السلوك فكلما زادت معدلات الحجم والكثافة زادت مشكلات المدينة ويظهر ذلك جليًا في تفاقم مشكلات الإسكان الحضري خاصة في الأحياء الشعبية أين يزداد الضغط على المرافق والخدمات ما ينعكس ذلك سلباً على البناء الفيزيقي لهذه الأحياء، ومن الناحية الإجتماعية ينجم عن زيادة الكثافة واللاتجانس فتور في علاقات الجيرة داخل هذه الأحياء نتيجة لتراجع معايير الضبط الإجتماعي وخضوع الأفرادإلى تغيرات وتجديدات تؤدي إلى تغير وتعديل قيمهم التقليدية.

2-نظرية متصل فولك حضري:

إرتبطت هذه النظرية بالعالم "روبرت ردفيلد .Red Field "هذا الأخيرالذي جاء بهذه النظرية وعرض من خلالها إطاره التصوري لفكرة متصل فولك حضري من خلال كتابه "ثقافة الفولك عند اليوكاتان"، حيث قام بدراسته لأربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك وإفترض لذلك أن هذه المجتمعات تمثل نقطة جوهرية ومميزة على طول متصل متدرج يبدأ بمجتمع الفولك ويسمى بالمجتمع الحضري لقد كانت فكرة "راد فيلد" تدور أساسًا حول مقارنة تطور المجتمعات من مرحلة الفولك إلى مرحلة الحضرية إنطلاقاً من فكرته تقابل بين مجتمعين مختلفين ومستندًا على التطور الثقافي والإيكولوجي حيث سعى منذ البداية إلى إبراز خصائص وسمات هذين المجتمعين وفهم أهم التغيرات في القيم، المعتقدات السلوك ودرجة التخصص وتقسيم العمل التي قد تحدث عندما يتحول المجتمع من مرحلة الفولك إلى مرحلة الحضري[2].

لذلك كانت دراسة "راد فيلد" للمجتمعات الأربعة التي تختلف فيما بينها بجملة من الخصائص والسمات إختلافًا واضحًا لعقد مقارنته وهو المنطلق الذي قاده إلى تفكيره في فهما لكيفية التي تتدرج بها المجتمعات والإنتقال من حالة الفولك إلى حالة الحضري بعد أن تمر هذه المجتمعات بتطور وتغير في خصائص وسمات سكانها وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها "راد فيلد "هي وجود عشرة متغيرات أساسية يمكن من خلالها ترتيب هذه المجتمعات في تدرجها من حالة الفولك إلى الحضري، وهذه المتغيرات هي أقل أو أكثر، حيث يشير تناقص درجة المتغير "أقل" إلى القرب من نموذج الفولك، وتشير زيادته "أكثر" إلى الإقتراب من النموذج الحضري[3] أقل أو أكثر.

1-إرتباط بالعالم الخارجي.

2-تبايناً.

3-تقسيمًا للعمل.

4-تطويرًالإقتصاد السوق.

---

[1]فؤاد بن غضبان: علم الإجتماع الحضري مرجع سابق، 2014، ص51.

[2]حميد خروف وآخرون: الإشكالات النضرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، مرجع سابق، 1999، ص 64.

[3]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته مرجع سابق 2004، ص 37.

5-إحتواء على تخصصات مهنية علمانية.

6-بعدًا عن الإعتماد على الروابط والنظم القرابية.

7-إعتماد على المؤسسات الرسمية.

8-تمسكًا بالعقيدة.

9-بعدًا عن التمسك بالعادات والأعراف التقليدية.

10-تسامحًا وتأكيدًا للحرية الفردية [1].

وهكذا خلص "راد فيلد" من فكرة النموذج الذي عرضه والذي حاول من خلاله أنيفسّر عملية التحضر ومصاحبتها إلى وصف مجتمعين مختلفين فمجتمع الفولك مجتمع متجانس يقوم أساسا على التضامن الجماعي وعلى الضمير الجمعي أما المجتمع الحضري فيتميز بخصائص متناقضة حيث يمتاز بكبر الحجم وزيادة درجة التعقد والتباين الواضح فضلاً عن سيطرة الروح الفردية والإتجاه نحو الدنيوية.

وتدفعنا فكرة "راد فيلد"إلى تناول أهم التغيرات المصاحبة لتحضر المجتمعات، ولعلّ أبزر هذه التغيرات زيادة درجة التفكك الثقافي والعلمانية والفردية والإنقسامية[2] والنفعية وهي كلها متغيرات ترتبط بالحياة الحضرية ومصاحبتها وبروز العديد من المشكلات المصاحبة لعملية التحضر كمشكلات الإسكان نتيجة إرتفاع معدلات الكثافة وظهورمناطق إسكان رديء كلما إبتعدنا من مراكز المدن ولهذا يوضح"راد فيلد" للمجتمعات الأربعة حيث يمكن مقارنة الإسكان الريفي (شعبي) بالإسكان الحضري وهذا تبعاً للإختلاف في الخصائص والصفات بين هذين المجتمعين فالإسكان الحضري غالبًا ما يتوفر على خدمات ومرافق وظروف العيش تبعاً للقرب من مراكز المدن وهذا ما يتضح من خلال دراسة "راد فيلد "أن مدينة المريدا إحدى أكبر التجمعات المحلية في مدينة اليوكاثان تركز فيها أغلب الخدمات والمراكز التجارية وفي الجانب الآخر تعد قرية "توسيك" والتي هي تجمع صغير يفتقر إلى هذه الخدمات والمراكزهذا ما جعله يقر بأن الحياة الحضرية توجد في مدينة المريدا وأن الإسكان فيها يوصف بأنه إسكان حضري يضم مجموعة من الأسر المختلفة والمتباينة وهذا ما ينعكس على حياة الأفراد والأسر فالتباين والتغير الثقافي يؤدي إلى زيادة درجة التفكك الثقافي وسيطرة الروح الفردية وتزايد العلمانية ولذلك كانت هذه الخصائص أهم ما يتسم به المجتمع الحضري في نظره[3].

لكن رغم الإسهام الذي قدمه "ريد فيلد" في تأكيده على نظرية متصل فلك حضري كأداة تصورية لتحليل المجتمع المحلي الحضري وتوضيح التغيرات المرتبطة بعملية التحضر توضيحًا إمبريقياً بين ان فحص إسهاماته في هذا المجال تكشف عن ثغرات عديدة:

- إن فكرة المتصل تتضمن عرض مفاذه أن الحضرية تطيح بمجتمع الفلك.

[1]السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، مرجع سابق، 1984، ص92.
[2]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص 37.
[3]حسن عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص43.

- الثقافة دائما في حالة تغير مستمر ومع ذلك ليس شرطاًأن تكون هذه التغيرات ذات طابع واحد أو إتجاه ثوري كضرورة للإنتقال من مجتمع الفلك إلى الحضري ولعلّ أبرز نقاط ضعف هذه النظرية هو تأكيد "ريد فيلد" على التفكك الإجتماعي كنتيجة مصاحبة بالضرورة للتحول الحضري على غرار ما يراه "أوسكار لويس" أن التحضر في مدينة المكسيك لم يصاحبه بالضرورة تدهور النظام الإجتماعي والأخلاقي.

رابعاً: النظرية النفسية الإجتماعية:

تعد هذه النظرية من النظريات الأساسية في علم الإجتماع الحضري حيث إرتبط إسمها بمدرسة فكرية رائدة ظلت لسنوات كثيرة مسيطرة على علم الإجتماع الألماني وذلك من خلال أفكار روادها المتميزين وأبرزهم "ماكس فيبر" عن دراسته للحياة الحضرية، جورج "زيمل "عن الأسس النفسية للحياة الحضرية و"أوزفالد شبنجلر" عن كثافة المدينة ولعلّ أبرز وأهم ما جاء به هؤلاء الرواد طرحهم لفكرة محورية في تراث الدراسات الحضرية وهي أن أشكال التنظيم الحضري تنتج مختلف أساليب الحياة التي تختلف عن الأشكال الريفية[1] فإهتمام هؤلاء الرواد كان منصباً على فهم السلوك والفعل الإجتماعي فالحضرية تنتج أشكال مختلفة من التفاعلات والعلاقات الإجتماعية ويمكن إيضاح ذلك من خلال عرض أفكار رواد هذه المدرسة كما يلي:

1-**ماكس فيبر:**إهتم فيبر بدراسة المدينة فمن خلال كتابه الموسوم (المدينة) قدم محاولة علمية منظمة لدراسة المجتمع الحضري كما أن دراسته للعديد من المدن في أجزاء مختلفة من العالم مكنته من طرح العديد من الأفكارالأساسية حول المدينة فهي في نظر فيبر تمثل بناءات إجتماعية تشجع الفردية الإجتماعية والتجديد فهي بذلك وسيلة للتغيير التاريخي[2] ففي المدينة الحديثة تتنوع أساليب الحياة الحضرية من تنظيمات بيروقراطية وسيطرة إقتصاد السوق كما أن المدينة في نظر "فيبر" هي الشكل الإجتماعي الذي يسمح بدرجة عالية من الفردية والتميز وهذا ما قاده إلى الإهتمام بدراسة الفعل الاجتماعي والإنساني، فالفعل المجتمعي كما يراه هو السلوك الذي يسلك تجاه الآخرين من خلال ما يراه في سلوك الآخرين من دلالة ومعنى وهدف[3].

يؤكد "فيبر" في تصوره عن المدينة بأنها مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة أكثر من الزراعة ويرى أن السوق المحلية جزء أساسي من حياة الناس[4] فالمدينة منطقة مستقرة ذات كثافة عالية ينعدم فيها التعارف الشخصي والتبادل بين سكانها.

يؤكد "فيبر" على أهمية العامل الإقتصادي في تحديد أشكال التنظيم الإجتماعي إذ تعد محرك أساسي للعلاقات الاجتماعية كما أن المهنة هي من تحدد الإنتماءات الطبقية أي نجد طبقة الصناع والحرفيين والطبقة الكادحة التي تمثل البائع المتجول ومنظفة الشوارع والإسكافي وهذه الطبقة غالبًا ما تتواجد ضمن قطاع الإسكان الشعبي أما طبقة أصحاب المال والسلطة تتواجد ضمن الأحياء الراقية التي تتوفر على كل مقومات الحياة.

---

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص 08.

[2]السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري مدخل نظري، مرجع سابق، 1984، ص 422.

[3]عبد الله إبراهيم: الإتجاهات والمدارس في علم الإجتماع، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 2010، ص96.

[4]محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص124.

وفي تصوره عن العلاقات الإجتماعية في المدينة يشير "فيبر"إلىأن حجم السكان والكثافة يدفعان لزيادة إحتمال ظهور العلاقات غير الشخصية والمجهولة، فالتغيرات التي طرأت على المدينة الحديثة أدّت إلى إحداث تغيرات هامة في أنماط الفعل الإجتماعي وفي الروابط والمعتقدات التقليدية وبدأ الأفراد عوضاً عن ذلك يتبعون أساليب جديدة تقوم على التفكير العقلاني وعلى الرشد التي تأخذ بالإعتبار معايير الكفاءة وتوقعات المستقبل[1].

لقد طور "فيبر" من أفكاره من خلال دراسته للمدينة ليتوصل إلى صياغة نموذج مثالي للمدينة كما يراه والذي يعني حالة معينة من الحياة الحضرية التي تستلزم متطلبات إجتماعية فمن خلاله يمكن إيجاد وصف عقلاني لأي ظاهرة إجتماعية مثل ظاهرة المدينة[2]، وإنطلاقاً من هذا التصور أقام "فيبر" نظريته على أساس التميز بين أربعة أنماط أساسية من الفعل الإجتماعي وهي الفعل العقلاني الذي يرتبط بهدف والفعل العقلاني الذي يرتبط بقيمة ما والفعل الوجداني أو العاطفي والفعل التقليدي وقد قصد "فيبر" من تنميطه للفعل أن يشمل مدى تراوح بين الرشيد وغير الرشيد[3].

2-جورج زيمل:

إهتم بدراسة الصور النفسية للحياة الإنسانية في بيئة حضرية وركز في أبحاثه على تحليل الأسس النفسية التي تكمن خلف الحياة الحضرية فنظرية "زيمل" تدور حول فكرتين أساسين أولهما تتعلق بمميزات المدينة والثانية ترتبط بإستجابة سكانها[4].

لقد طرح زيمل جملة من المفاهيم المتعلقة بأنماط السلوك التكيف الحضري العلاقات الشخصية إنقسام الحياة الإجتماعية التنظيم العقلاني للوقت في المدينة، التنظيم العقلاني للنشاط، اللامبالاة، الإنعزال والتحفظ الإجتماعي، هذه المفاهيم تشكل في جوهرها خصائص ومميزات الحياة الحضرية وإستجابات سكانها[5] لقد إهتم "زيمل" بتمييزه بين طبيعة العلاقات الإجتماعية من ناحية الشكل وما تنطوي عليه من مضمون إجتماعي ذلك أن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع كالصراع والتنافس والتقسيم الطبقي موجودة في مختلف ميادين الحياة الإجتماعية خاصة ضمن نطاق الإسكان لذلك يرى أنه من الضروري أن يهتم الفرد بالكيفية التي تمكنه من التكيف مع الواقع الحضري المعقد فالشخصية ستتعلم كيف تكيف نفسها مع المدينة التي تمطر الفرد بصورة كثيرة من الأصوات والروائح والإختلافات، وهذه الصور تمثل مظهر من مظاهر مشكلات الإسكان التي يجب على الفرد مقاومتها، وهذا ما دفع "زيمل"إلى التساؤل عن كيفية السلوك الحضري إزاء هذه المؤثرات الشاملة[6].

---

[1]إحسان محمد الحسن: النظريات الإجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الإجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2015، ص 289.

[2]غريب محمد، سيد أحمد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاراطية، 2006، ص23.

[3]مصطفى خلف عبد جواد: قراءات معاصرة في نظرية علم الإجتماع، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة القاهرة، 2002، ص 152.

[4]السعيد ناصف: علم الإجتماع المفاهيم القضايا والإشكالات، مرجع سابق، 2006، ص 65.

[5]إسماعيل قيرة: علم الاجتماع الحظري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص 05.

[6]عبد الهادي محمد والي: المدخل إلى علم الإجتماع، دار المصطفى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 271.

لقد توصل زيمل من خلال دراسته للحياة الحضرية إلى طرح تساؤل هام وجوهري وهو كيف يعتقد سكان المدينة وكيف يتصرفون إتجاه المؤثرات النفسية والضجة الكبيرة في المدينة وهيمنة السوق ليتوصل أنه يتوجب على سكان المدينة تطوير قدراتهم لتجنب توتراتهم النفسية والعاطفية في كل ما يحدث حولهم من تناقض[1] فهيمنة السوق سوف تؤثر على علاقات الأفراد التي تصبح أكثر نفعية ومادية، لذلك ينبغي على الفرد تحرير نفسه أو الفصل بين العاطفة والعقل فإنعدام العاطفة والعلاقات الوظيفية تمثل دافعاً قوياً لكي يتحرر من دائرة الأفعال اليومية الروتينية وأن يعيش بعيدًا عن كل الضغوط والتوترات النفسية.[2]

3-**أوزفالد شبنلجر:** من رواد النظرية النفسية الاجتماعية وهو من معاصري ماكس فيبر وجورج زيمل إلاّ أن دراسته عن الحياة الحضرية وإسهاماته في هذا المجال تندرج في نفس السياق مع أفكارهما فعلى خلاف "فيبر وزيمل"إهتم "شبنلجر" بدورة حياة المدينة حيث يرى أن نشأة المدينة الثقافية وتدهورها يتخذ نمطًا واحدًا ويكشف عن مراحل النمو والتدهور في المجتمع[3].

يعتقد "شبنجلر"أن مراحل تطور المدينة تشير إلى مراحل الحياة الحضرية ككل في الثقافات الغربية وأنه مع مرور الوقت تنفصل المدن عن الطبيعة وتركز على القوة والثروة ونتيجة لذلك تفقد المدينة طبيعتها القائمة على الروح وتنهار في الأخير وتموت[4] لقد ركز "شبنجلر" على الصور النفسية الإجتماعية للحضرية من خلال النقاط التالية:

- الثقافة الحضرية:

-تتميز المدينة بالحرية والإنفصال عن الروابط العقائدية.

- إرتباط الحضرية بالمال والفكر ولهذا يعتقد "شبنجلر"أن المدينة الكبيرة في عصره تعمل على إفساد نشاط وحيوية طاقة من يقيم فيها حيث تصبح الحياة قاسية فيها.

فالمدينة كنظام كلي قد تنهار حسب" شبنجلر" ونتيجة تدهور القيم التقليدية وقد ينطبق الحال على الأحياء السكنية التي تعد جزءًا من نظام المدينة فقد تنهار نتيجة التقادم خاصة الأحياء الشعبية داخل المدن.

خامساً: النظرية البنائية الوضيفية:

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية إتجاه قديم وحديث في نفس الوقت ذلك أنها تتأصل في فلسفات وأفكار وبحوث المفكرين الأوائل بدءًا من أفلاطون وإبن خلدون كما نجد بروزها الحديث في أعمال "تالكوت بارسونز" وغيره ما يعني أنها لا تعود إلى إسهامات وجهود منفردة لمفكر بحد ذاته وإنما تستند إلى إرث معرفي وتاريخي وإجتماعي قديم وحديث وأسسها نتيجة توليفة من أفكار ومشارب فكرية وإجتماعية مختلفة من العصر القديم إلى العصور الوسطى وصولاً أي العصر الحديث ومن الفكر اليوناني إلى الإسلامي والفكر المسيحي لكنها برزت في النهاية كثمرة للفكر الوضعي ما سمح لها أن تستمد قوتها من مشارب مكنتها من تجسيد الفكر الغربي بعقود.

---

[1]وجدي شفيق عبد اللطيف: علم الإجتماع الحضري والصناعي، مرجع سابق،2005 ص.54

[2]محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري مدخل نظري، مرجع سابق، 2000، ص38.

[3]فؤاد بن غضبان، علم الإجتماع الحضري، مرجع سابق،2014، ص47.

[4]إسماعيل قيرة: عم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص 07.

فالنزعة الوضعية منذ بداية القرن 19 كانمعارضاً للميتافيزقيا التقليدية وتؤيد العلم والمنطق التجريبي وهذا يقتضي إلزامية الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الوقائع والضواهر الإجتماعية لذلك يلجأ البنائيين الوضفيين إلى إعتماداً أفكارهم من العلم الطبيعي خاصة علم الأحياء وأهميته في دراسة المجتمع.

وتستند البنائية الوظيفية إلى مفهومي البناء الوظيفة في تفكيكها لبنية المجتمع والوضائف التي يقوم عليها وفي تحليلها للظواهر الإجتماعية وترابط الوظائف المتولدة عن ذلك لقد بنت البنائية الوظيفية مسلمات ومبادئ فالبنيوية ترى بأن ما هو موجود هو البناء والأجزاء التركيبية للبناء بينما ترى الوظيفية بأن ما هو موجود هو الوضائف التي تفيد المجتمع وليس البناء لكن أنصار التيار البنيوي الوظيفي يركزون على تحليل العلاقات القائمة بين العناصر والأجزاء المكونة للبناء الإجتماعي ويستخدمون مفهومي البنية والوظيفة بحيث تتكامل أجزاء مع الكل من منطلق أن الكل يتركب من أجزاء وكل جزء يؤدي وظيفة منوطة به وهذه الوظائف في إتساق وتكامل وهو ما يؤدي إلى توازن النظام الإجتماعي وإستقراره وبقائه.

سادساً: الإتجاه الماركسي المحدث:

يميل بعض الدارسين المعاصرين في فرنسا منذ بداية الستينات من القرن الماضي إلى تناول قضايا النمو السريع ومسألة المدن الجديدة مسألة الأقليات، الطبقات الاجتماعية الحضرية والثقافات الفرعية فتطور المدينة شكل موضوع إهتمام للعديد من الباحثين حيث فرضت نفسها كإشكالية وكظاهرة باثولوجية تتطلب حلول سريعة لحماية المجتمع الحضري، فمن خلال هذا التوجه الجديد تحول الإهتمام من التركيز على المسائل الإجتماعية المتعلقة بالعمال وبالطبقات إلى اللإهتمام بالمشاكل الحضرية، حيث إهتم رواد هذا الإتجاه بنقل النماذج الماركسية إلى الحقل الحضري بغية فهم الكثير من القضايا والمسائل الحضرية[1] ومن ثم الوصول إلى وضع تفسيرات واقعية للظاهرة الحضرية، هذا الإهتمام المتزايد بدراسة المدينة أدى ظهور نماذج ونظريات حاولت تحليل الواقع الحضري وكان أبرزهاالإتجاه الماركسي المحدث.

فالماركسية المحدثة تنتسب إلى أولئك المفكرين المتمسكين بالمفاهيم الماركسية التقليدية لـ"كارل ماركس" كإطار منهجي ونظري لكنهم في الوقت ذاته ينتقدونها في بعض الجوانب[2] ولعلّ أهم ما يميز هؤلاء الباحثين إنطلاقهم من دراسة الواقع ومحاولة فهمه من خلال ما يفرزه الواقع من تغيرات وتناقضات، ولذلك تستند النظرية الماركسية المحدثة على المفاهيم الماركسية الأساسية وتطبيقها على واقع المدينة على هذا الأساس فهي ترتكز على ما يلي:

- أن مفهومي المجتمع والثقافة الحضرية تشمل في طياتها توجيهات إيديولوجية.
- ينبغي الإهتمام بالمحتوى الإجتماعي للظواهر وليس النظر إليها كإطار فيزيقي وحسب.
- أن المواقع والمجالات الحضرية هي مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي.
- يجب معالجة مشكلة الإسكان في علاقتها مع الإستهلاك الجمعي.

---

[1] إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص 102.

[2] علي غربي: علم الإجتماع والثنائيات التقليدية المحدثة، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 146.

- ضرورة الإهتمام بالطبقة العاملة والجماعات الإجتماعية والبرجوازية الكبيرة والأقليات الحضرية والصراع. الخ.
والجدير بالذكر ترتبط النظرية الماركسية المحدثة بمفاهيم "مانويل كاستل" صاحب المسألة الحضرية، كما يمكن التعرض لإسهامات"هنري لوفيفر" وفيما يلي عرض أهم الأفكارالأساسية التي تناولها هؤلاء الرواد على النحو التالي:

1: مانويل كاستل:

يعد مانويل كاستل أبرز رواد الإتجاه الماركسي المحدث فصاحب كتاب المسألة الحضرية أهتم بشكل كبير بنقل النماذج الماركسية ونقلها إلى الواقع الحضري بهدف فهم هذا الواقع فهمًا صحيحًا وكذا الوصول إلى إعطاء تفسيرات واقعية لما يحدث من تطور وتغير في هذا الواقع، فمن خلال العديد من الأبحاث والدراسات التي قام بها تمكن من نقد الحضرية وتحليل الواقع الفرنسي[1].

لقد إنطلق" كاستل" في مقاربته للواقع الحضري من نظرته للمسألة الحضرية على أنها تحليل للبيئة الحضرية حيث تتوضح تاريخياً في أشكال مكانية معينة لذلك يقول أن قلب التحليل السوسيولوجي للقضية الحضرية هو دراسة السياسة الحضرية[2].

يرى "كاستل" أن أنماط الحياة التي يعيشها الناس في المدن شأنها شأن التنظيم المادي الهندسي لمختلف الأحياء السكنية هي تعبير واضح لنمو الرأسمالية الصناعية وعلى هذا الأساس يؤكد أن عملية التحضر ليست سيرورة مستقلة معزولة عن غيرها بل ينبغي تحليلها في سياق علاقتها بأنماط التغيرالأساسية في المجالين السياسي والإجتماعي[3].

يري "كاستل"أنه إذا أردنا أن نفهم المدينة يتوجب علينا تقصي عملية إستحداث المكان وتحولاته وإخراج المدن وملامحها المعمارية إنما هو تعبير واضح عن أشكال الصراع والنزاع بين مختلف الجماعات التي تتنافس على العقار والموقع الأفضل، فالمواقع المكانية التي يعتبرها أنصار علم الإجتماع تمارس تأثير مستقل عن العمليات الإجتماعية هي في الواقع مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي بل أن المكان نفسه يتشكل ويتحدد داخل السياق الإجتماعي والإقتصادي وأنه خارج هذا السياق لا يوجد للمكان معنى، فهو إشارة واضحة أن القوة السياسية والإقتصادية هي من تختار المواقع الأمثل للسكن والإقامة على عكس الطبقة التي لا تمتلك إلاّ قوة عملها لا تستفيد من الإسكان الملائم.

2: هنري لوفيبر: رغم إسهاماته المتواضعة في المسألة الحضرية إلاّ أن أفكار "لوفيبر" تدعوا إلى التفكير والتأمل خاصة فيما يتعلق بالدراسات العمرانية والمجال الحضري فإسهامات"لوفير" تبدوا واضحة من خلاله إعتبار المدينة حق ومن خلال حق التفكير في المدينة وحق العيش فيها وحق تعميم الفراغ الحضري لذلك يقول أن المدينة شأنها

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص104.

[2] Manwel castells, the urban question translated by alen Sheridan, first published,(London: Edward arold (publisher),1977,p 244.

[3]أنتوني جيدنز: علم الإجتماع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005، ص 623.

شان الطبقات الإجتماعية يجب دراستها وفي هذا الإطار يرصد" لوفير" بعض التحولات التي حدثت في التفكير السوسيولوجي في فرنسا من حيث تغير النظرة الرأسمالية الكلاسيكية التي تركز على التصنيع في حد ذاته إلى التركيز على مفهومي التحضر والحضر اللّذان ينطويان تحت معنى التصنيع[1].

لقد إهتم "لوفيبر" بنقد النظرية الكلاسيكية مؤكداً على فهم العلاقة بين النظرية الكلاسيكية الحضرية والدراسات العمرانية ولذلك إهتم بدراسة المجال الحضري وإنتاج المجال مستبعدًا تاريخ المدينة أو دراستها في سياقها التاريخي وحجته في ذلك أن أي نظام حضري يوجه تصرفات البشر فأنه يساعد على الحفاظ على النظام القائم للعلاقات الإجتماعية الذي يمكن تسميته بالإيديولوجي، وهذا ما جعله يرفض بعض الأفكار الماركسية التي ترى أن إعادة إنتاج المكان هي في الواقع مظاهر أفرزها الصراع وبناءًا على ما سبق ذكره يتضح أن فكرة الماركسية عند "لوفيبر" لسيت علمية بل نظرية سياسية للممارسة الإشتراكية وإلى جانب ذلك إهتم" لوفيبر" بجملة من القضايا المتعلقة بالرمزية الحضرية، المورفولوجية الإجتماعية، الخيال الحضري، الطبقة العاملة ودورها التاريخي لخلق الحياة الجديدة في المدينة.

سابعاً: الإتجاه الفيبري المحدث:

صاغ هذا الإتجاه كل من العالمان،" ركس، مور، بال" سنة 1967 لدراسة صراعات الإسكان والمنافسة، فلقد إستخدم "مور وركس" مفهوم الطبقة السكنية وصراعات الإسكان كأحد العوامل الهامة لدراسة وتحليل البناء الاجتماعي الحضري وأهم العمليات التي تحدث بداخله، غير أن"بال" نظر إلى المدن على أنها أنساق إجتماعية مكانية وهذا ما جعله يقول أن الصّراع يقوم على أسس إجتماعية بحتة بل يتأثر بعوامل وترتيبات مكانية[2]، ولقد أقام كل من "ركس ومور" جملة من القضايا الأساسية التي تدور حول الإسكان أهمها:

- لا يمكن تفسير تشكيلات المجتمع الحضري في ضوء متغير الطبقة المهنية.
- تحدد طبقة الإسكان في المدينة في ضوء المكانة الإجتماعية.
- يؤدي النمو الحضري إلى التمايز الطبقي والحضري[3].

وبناءًا على ذلك فان هذا الإتجاه يرتكز في تحليلاته على مفهومي الصراع والطبقة الإجتماعية فزيادة وتيرة النمو الحضري تؤدي إلى الصراع والتنافس على الأرض الحضرية ما ينجم عنها من مشكلات أبرزها مشكلات الإسكان الحضري، ويتضح ذلك من خلال أفكار "ركس" فالصراع والتنافس على الموقع والعقار يزيد من حدّة مشكلات الإسكان وبالتالي ظهور مناطق إسكان هامشية يسكنها الفقراء والمهاجرين وهذه المناطق السكنية تكون عرضة لظهور العديد من المشكلات الإجتماعية، كما أن النمو الحضري يؤدي إلى التخلف وزيادة التمايزالإجتماعي داخل الأحياء السكنية خاصة الشعبية منها.

---

[1]إسماعيل قيرة: علم الاجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص105 .

[2]إسماعيل قيرة: مرجع سابق، 2004، ص27.

[3]حميد خروف وآخرون الإشكالات النضرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، مرجع سابق، 1999، ص 82.

ثامنًا: الإتجاهات الحتمية.

1: الإتجاه القيمي:

يسعى أصحاب هذا الإتجاه إلى إبراز أثر القيم كمتغير أساسي على البناء الإيكولوجي والإجتماعي فالقيم محدداً من محددات السلوك الإنساني فهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها إذ تعد من الوسائل المميزة لأنماط الحياة الإجتماعية لإرتباطها الوثيق بدوافع وأهداف الأفراد وردود أفعالهم[1]فالمتتبع للتراث الحضري لموضوع القيم وأثرها على البناء الإجتماعي يدرك بوضوح الأهمية البالغة التي أولها العديد من الباحثين لموضوع القيم إذ من خلالها يمكن تفسير مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية الحضرية ومختلف سلوك الأفراد والجماعات.

فالقيم التي يؤمن بما الأفراد تعكس صورها على مختلف سلوكياتهم وأنماط معيشتهم إذ أنها السبب الرئيسي الذي يحدد أهدافهم وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض كما يؤكد أصحاب هذا الإتجاه أن القيم بمثابة محددات هامة يمكن من خلالها تفسير أنماط إستخدام الأرض وإختيار مواقع السكن وكيفية إستغلال الموارد وتنظيم المجال داخل البيئة الإجتماعية والفيزيقية، فالعديد من الدراسات الأمريكية تؤكد هذا الموقف ولعلّ من أبرز الدراسات والبحوث التي حاولت التعبير عن أهمية الإتجاه القيمي، تلك التي قدمها كل من "فيري" و "جوناس"، فلقد أكّد "فيري" على أهمية القيم في تحديد أنماط إستغلال الأرض فمن خلال الدراسة التي أجراها في مدينة بوسطن الأمريكية أوضح أن هناك إرتباط بين العواطف والمشاعر والعوامل الإقتصادية[2] ليؤكد مرة أخرى على دور القيم الثقافية في التأثير على البناء الإيكولوجي والإجتماعي للمدينة[3].

فالقيمة المعنوية التي يمنحها الفرد للأرض الحضرية تنبع أساسًا من ثقافته وأهدافه وإيمانه بالقيمة الإقتصادية بإعتبارها تشكل مصدراً ومورداً مالياً، كما أن منح القيم للفرد دور كبير في تحديد نطاق السكن وطرق العيش.

إن تركيز أصحاب هذا الإتجاه على موضوع القيم نابع أساسا من الدور الكبير الذي تلعبه هذه الأخيرة في تفسير البناء الإيكولوجي والإجتماعي فمن خلالها يتحدد نمط إستخدام الأرض وطرق العيش ذلك أن قيمة الأرض بالنسبة لساكن المدينة تدفعه إلى التنافس والصراع عليها ما يزيد من الطلب عليها وقد يؤدي ذلك إلى ندرة الأراضي المخصصة للإسكان وإرتفاع تكاليفها وأثمانها وهذا بدوره يؤدي إلى خلق مشكلات الإسكان كما وتلعب القيم دور كبير في تفسير البناء الإجتماعي من خلال أنماط سلوك الأفراد والجماعات في تشكيل علاقات إجتماعية داخل بيئة الإسكان، فقد تؤدي القيم السائدة إلى مزيد من التفاعل الإجتماعي كما وقد تؤدي إلى المزيد من العزلة الإجتماعية وهذا ما أشار إليه "بارسونز" فقد ذهب إلى تحديد متغيرات النمط التي ترتبط بالتوجهات القيمية والتي إعتبرها نقطة مرجعية أساسية لتحليل بناء عملية[4] الإنساق الإجتماعية، فالقيمة ليست مستقلة عن الإنسان بل هو الذي يخلقها عند إختياره لشيء دون آخر فالقيمة المعنوية للأرض الفلاحية لدى الريفي هي وليدة إهتمامه بها بإعتبارها الأساس الذي

[1]عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مرجع سابق، 2019، ص 94.
[2]حميد خروف وآخرون: الإشكالات النضرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، مرجع سابق، 1999، ص ص 71- 72.
[3]السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري مدخل نظري، مرجع سابق، 1984، ص 445.
[4]فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري ،مرجع سابق، 1984، ص 82.

يحدد مكانتهالإجتماعية ومصدر رزقه وثروته[1]وكذلك القيمة المعنوية للأرض الحضرية لدى ساكن المدينة هي من تدفع بالحضري إلى التنافس والصراع عليها لأنها تمثل قيمة إقتصادية وإجتماعية بالنسبة له.

وبناءًا على هذا التصور فإن الظواهر الاجتماعية الحضرية ما هي إلاّ نتاج لسلوكيات الأفراد الذين يؤمنون بقيم معينة والتي تنعكس على إستيطانهم وإقامتهم في مناطق دون أخرى، فالقيم هي موجهات تصرفاتهم وأفعالهم والتي تتجسد على الأرضفي شكل بناء إيكولوجي ضمن إطار معين من نسق العلاقاتالإجتماعية[2]، كما أن القيم السلبية الموجودة في المجتمع تترتب عليها أشكال عديدة والتى تنعكس على المجتمع الحضري[3].

2-الإتجاه الإقتصادي:

يستمد هذا الإتجاه توجه النظري من خلال تركيزه على العامل الاقتصادي كمحدد هام في تطور المجتمع ويقصد بالعوامل الإقتصادية شكل الإنتاج والتوزيع والإستهلاك وكذا نظام الملكية والتصنيع حيث تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في إحداث ثنمية إجتماعية وإقتصادية والتي تؤدي بدورها إلى إحداث تغير إجتماعي، فالتغير في نظام الملكية يصاحبه دومًا تغيرات عميقة وواضحة على مستوى البناء الإجتماعي والإيكولوجي.

هذا الإتجاه كذلك يسلم بالمقولات والقضايا التي طورها "ماركس" حينما حاول دراسة وتصنيف المدن في حدود تصوره لأساليب الإنتاج[4] أما التصنيع يحدث ثغيرات هامة في المجتمع ليس فقط من خلال التطور الإقتصادي وإنما تغير أيضا من حيث الشعور بالنفس وبالمكانة الإجتماعية ولهذا فإن نظرة "ماركسMarx "كانت واضحة في تأكيده لأهمية العوامل الإقتصادية في تطور المجتمعات كما أن الكثير من الدراسات التاريخية والثقافية المقارنة التي أجريت على العلاقة بين الإقتصاد والمجتمع تؤكد على أن الأنشطة والعلاقات الإقتصادية لها أهمية في الحياة الإجتماعية[5].

وبناءًا على ما سبق يتضح جليا أن هذا الإتجاه يستمد توجه النظري من خلال إدراكه لأهمية العوامل الإقتصادية في تغير التركيبة السكانية وإحداث تغيرات إجتماعية وإيكولوجية، فالتحضر والنمو الحضري مرتبطان بالصناعة وأن هذه الأخيرة تعد سبباً مباشرا في تغير المجتمع من حيث تغير المهن والنشاط وتوسع المدن بفعل عوامل الهجرة الشيء الذي ينجم عنه مشكلات ترتبط بعملية التصنيع وأبرزها المشكلة الإسكانية (مشكلات الإسكان) نتيجة إرتفاع معدلات الكثافة السكانية وإختلال ميزان العرض و الطلب على الإسكان ناهيك عن تلك المشكلات التي يحدثها التصنيع كالمشكلات البيئية بمختلف أنواعها.

---

[1]عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: النضريات المفسرة لضاهرة التحضر، نفس المرجع، 2019، ص 94.

[2]محمد بومخلوف: التحضر التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية، الجزائر، ط1 ،2001، ص 79.

[3]حفيضي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير علم الإجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 47.

[4]حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، مرجع سابق، 1999، ص 76.

[5]دلال ملحس أستينية: التغير الإجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2004، ص ص 54 - 55.

3-إتجاه القوة:

ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من فكرة أساسية في تفسيرهم للبناء الإجتماعي والإيكولوجي للمدنإذ يعتبرون أن متغير القوة يعد محدداً هاماً ورئيسي يمكن من خلاله فهم التغير في البناء الإيكولوجي وفي تصورهم لهذه الفكرة فهم يدركون أن أي جماعة إجتماعية تتمركز بناءًا على ما تمتلكه من قوة، كما أن الحكومات تعيد تشكيل هذا البناء الإيكولوجي حسب أهدافها الوطنية والعنصرية.[1]

ولعلّ من أبرز العلماء الذين تبنوا هذا الإتجاه نجد العالم "وليام فورم" حيث حاول تفسير أنماط إستخدام الأرض بناءًا على متغير القوة خاصة أصحاب القوة السياسية فقد لعبت دوراً أساسيا في بناء المدن وفي عملية التوطين والتوسع كما وترتبط القوة بالقرارات السياسية العامة وبالتخطيط الإجتماعي والحضري وتنفيذ برنامج التحضر والتصنيع وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي توضح دور القوة في تشكيل وتحديد البناء الإيكولوجي والإجتماعي للمجتمعات الحضرية[2] وفي هذا الإطار يرى "بوازيي Poissiez "أن المخططين أنفسهم لا يستطيعون التطلع إلى فعل الكثير لتغيير الهياكل الحضرية والإقليمية وذلك لأن النظرية التي تقودهم تقوم على أفكار ومفاهيم خاطئة أو منفصلة إضافة إلى أن فعالية التخطيط تتوقف على مصالح الجالسين في قمة الهرم الإجتماعي[3].

4-الإتجاه التكنولوجي:

يرتكز أصحاب هذا الإتجاه على دور التكنولوجيا في التأثير على البناء الإجتماعي والإيكولوجي للمدينة ومن ثمة على العلاقات الإجتماعية فالتطورالذي شهدته المجتمعات الإنسانية من حيث تطور وسائل النقل والمواصلات والإتصال أدى إلى إحداث تغير كبير في مورفولوجية المدينة وفي العلاقات الإجتماعية للأفراد هذا الإتجاه ظهر في فترة زمنية مميزة وهي الأزمة الإقتصادية التي إجتاحت العالم ما بين 1929-1932، حيث ربطت بين التقنية والإقتصاد و السياسة، وأقرت أن التقدم التكنولوجي يعد عاملاً أساسي في تطور المجتمعات وتقدمها[4].

ويستند أصحاب هذا الإتجاه في تأكيدهم لهذا الرأي على الأهمية التي تلعبها وسائل النقل في خلق المدن والمراكز الحضرية وهذا ما توضحه أفكار رواد هذا الإتجاه حيث يرى "أموس هاولي" و "وليام أجبرن" أن طبيعة سكان المدينة وموقع إقامتهم وأعمالهم هي نتاج مباشر لوسائل النقل المحلي ويذهبان إلى أبعد من ذلك حيث ينظرإلى أن المدينة ذاتها هي من خلق وسائل النقل[5] كما وتلعب التكنولوجيا دور مهم في إحداث التغير الإجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة تؤدي إلى التغير السريع كما هو الحال في المجتمعات الصناعية.

وبناءًا على ما سبق ذكره فإن هذا الإتجاه يعطي أهمية كبيرة لدور التكنولوجيا وقدرتها في خلق المدن والأحياء بناءًا على ما توفره وسائل النقل والمواصلات من سهولة وقرب من المراكز الإدارية والخدماتية ما يؤدي إلى زيادة النمو الحضري والهجرة نحو المدن وبالتالي زيادة الضغط على المدينة وظهور العديد من المشكلات كالمشكلات

[1]حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، المرجع نفسه، 1999، ص 76.
[2]محمد بومخلوف: مرجع سابق،2001، ص 79.
[3]إسماعيل قيرة وآخرون: التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 49.
[4]محمد صبحي قنوص: دراسات حضرية، مدخل نظري، 1994، ص 153.
[5]حميد خروف وآخرون: المرجع نفسه، 1999، ص 75.

الإسكانية كما تؤثر التكنولوجيا في تغيير العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة فكلّما زاد إستخدام التكنولوجيا زاد التباعد الإجتماعي بين أفراد الجيرة فالتكنولوجيا تؤدي إلى زيادة العلمانية والتحرر من الروابط والعادات التقليدية التي تقوم على التضامن بين سكان الجيرة كما وترتبط التكنولوجيا بزيادة التمايز الإجتماعي للأفراد من خلال التخصص وتقسيم العمل وعمومًا تؤدي التكنولوجيا إلى إحداث تغير في الثقافة المادية والمعنوية لسكان المدينة.

تاسعاً: مدخل ثقافة الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر الحضري من الظواهر الإجتماعية التي ألهمت الباحثين المتخصصين في علم الإجتماع الحضري والأنتربولوجيا الحضرية نظراً لتفاقم حجمها وإنتشارها على نطاق واسع داخل المدينة خاصة مع تنامي ظاهرتي النمو الحضري والهجرة فالنظرية الحضرية المعاصرة إهتمت بالموضوع من حيث دراستها لواقع الفئات المدنية الدنيا التي شغلت مساحات ومناطق واسعة من الخريطة الطبيعية لمدن البلدان النامية المعاصرة أين تخضع لعلاقة السيطرة التبعية الغير متكافئة وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش وتعد الإنتربولوجيا الإجتماعية من أهم العلوم التي تناولت ظاهرة الفقر الحضري حيث كانت سباقة إلى محاولة تشخيص الواقع الفعلي للفقراء من خلال تركيزها على العلاقات الإجتماعية في المجاورات الحضرية Neighbourhood المنخفضة الدخل.

وإذا كان مفهوم الفقر الحضري قد أرتبط بفئة محدودي الدخل فإن الدراسات الحضرية المعاصرة أعطت للمفهوم أبعاد عديدة فالفقر لا يعني مجرد نقص الدخل فالأهم من ذلك يعني قصور في القدرة الإنسانية[1] ولذلك يعد مفهوم الفقر الحضري من المفاهيم المجردة لأنه يحاول أن يفسّر ويصف ظاهرة إجتماعية وإقتصادية بالغة التعقيد والتشابه كما يشير مفهوم الفقر إلى عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[2] كما يمكن تعريفه على أنه حالة من الحرمان من المزايا الإقتصادية والإجتماعية والركائز الإجتماعية والبشرية[3].

فالمتتبع للتراث النظري للأنتربولوجيا الإجتماعية والحضرية يكشف بوضوح تلك السياقات التي أدرج فيها مفهوم الفقر الحضري كونه من المفاهيم التي إرتبطت بمفاهيم أخرى كالهامشية الحضرية، والعمالة، والمجرمين ... إلى غيرها من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الفقر الحضري ومهما يكن من إختلاف في التصورات والمقاصد حول مفهوم الفقر الحضري إلاّ أن غالبية العلماء يؤكدون أن الفقر الحضري يرتبط بجملة من المحكات وهي الحرمان نقص البناء السوسيو إقتصادي الحضري وعدم الإندماج فيه حجم الأحياء المتخلفة الخصائص النموذجية لثقافة الفقرالظروف السكنية الغير ملائمة فظروف الإسكان الغير ملائمة تعتبر عامل محدداً لظهور شتى مظاهرالفقر من الحرمان وضعف للبناء الإجتماعي خاصة في الأحياء الشعبية والمتخلفة.

ومن جهة أخرى يشير الإسقاط المجالي لظاهرة الفقر الحضري التساؤل حول تأثير الحي على مظاهر الفقر الحضري وما إذا كانت حقيقة العيش داخل مجال ما يتميز بخصائص معينة مما يساعد على تزايد الهشاشة الاجتماعية وهذا الكلام يقودنا إلى إبراز تأثيرات السكن الغير ملائم خاصة في المناطق الشعبية والغير مخططة إلى ظهور الفقر الحضري كظاهرة مرضية تؤثر على الحياة الإجتماعية في المجاورات الحضرية.

إن فكرة "لويس أوسكار" عن ثقافة الفقر حيث يقول أن الفقراء يتقاسمون في كافة المجتمعات ثقافة مميزة عن إتجاه الشعور السائد بحيث أن قيمهم وسلوكهم ووجهات نظرهم في المجتمع تختلف عن الفقراء كما يرى "أوسكار"أن

[1] إسماعيل قيرة: نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة سكيكدة، 2012، ص 85.

[2] برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي، مكافحة وإزالة الفقر العناصر الرئيسية للإستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، أفريل / ماي 1997، ص 05.

[3] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، 1990، ص 41.

القضاء على الفقر المادي وحده لا يعني للقضاء على ثقافة الفقر فالفقر المستمر يولد مجموعة من المواقف والمعتقدات والقيم والممارسات التي تميل لتكريس نفسها عبر الزمن فثقافة الفقر أكثر ما توجد في المناطق المتخلفة والأحياء الشعبية التي تتميز بإرتفاع معدل درجة التزاحم في المسكن وإنعدام الخلوة الإجتماعية وشيوع العلاقات المباشرة بالإضافة إلى وجود جماعات مؤقتة غير رسمية.

لقد شكل موضوع ثقافة الفقر مجالاً خصبًا للقيام بدراسات وأبحاث حضرية وذلك لإرتباط الفقر الحضري بمواضيع ذات صلة خاصة بموضوع مشكلات الإسكان الحضري حيث أن هذا الأخير يعد عامل أساسي لظهور الفقر الحضري وما يترتب عنه من مشكلات إجتماعية كالجريمة والمخدرات وتدني الأحوال النفسية والعقلية داخل البيئة السكنية في المجاورات الحضرية كما و يؤثر الفقر على العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة فالفقير غالبًا ما يشعر بالإحباط والتوتر و هذا ما يدفعه إلى الإنعزال عن أفراد المجتمع كما يؤدي الفقر إلى خلق الصراع الإجتماعي، الغيرة والحسد بين أفراد المجاورة الحضرية ويمكن توضيح تصورات بعض علماء الإجتماع للفقر كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (10): يمثل تصوراًت بعض علماء الإجتماع للفقر.

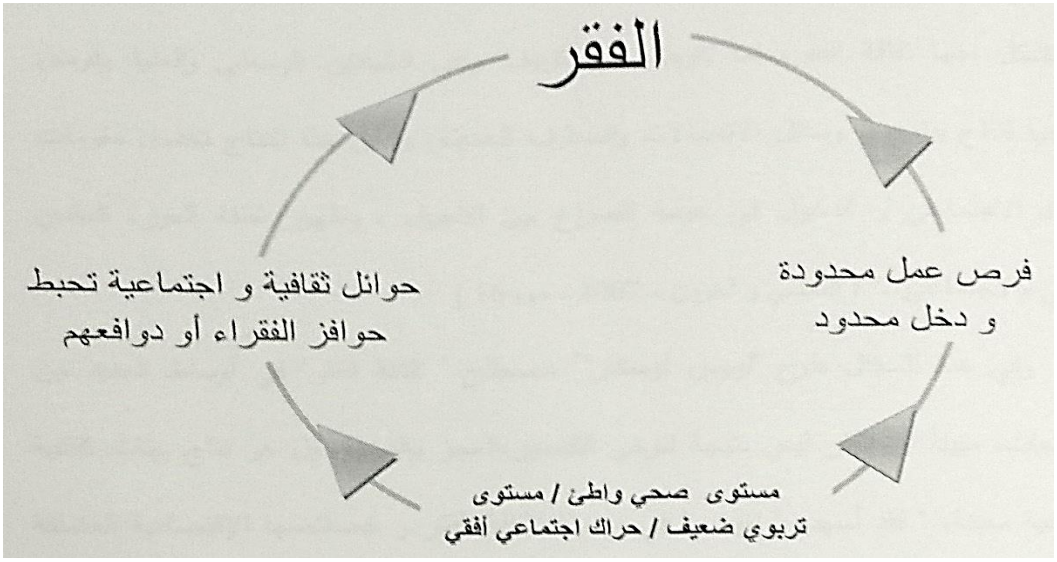

المصدر: حفيظي ليليا: وضعية الإسكانوإنعكاساتها على عملية التغيير الإجتماعي في المدينة، مرجع سابق 2018، ص 210.

عاشراً: مدخل الهامشية:

تشكل الهامشية كظاهرة أحد أبرز الأعراض المتصلة ببنية إجتماعية وإقتصادية متخلفة، إذ أنها ظاهرة تفجر في الأساس قضية اللامساواة الإجتماعية والإقتصادية بمعناها المتسع وتزداد هذه الصورة وضوحاً إذا ما أدركنا الهامشية كظاهرة ملموسة بالفقراء[1]ولذلك فإن تبنينا لهذا المدخل السوسيولوجي يحتم علينا طرح التساؤل التالي: من هم المهمشون؟

[1]إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، مرجع سابق، 2004، ص 35.

فالمهمش أو المهمشون هو شخص يوجد على هوامش الإقتصاد يعيش حياة البؤس والشقاء كما ويرتبط إجتماعيًا بالفئات الدنيا أو المحرومة وهذا ما أشارت إليه الأدبيات المهتمة بظاهرة الهامشية حيث أستخدمت العديد من المفاهيم للتعبير ووصف هذه الفئة فأطلقت لذلك تسميات عديدة دون الطبقيات، القطاع غير منظم، غير رسمي المحرومين إلى غيرها من التسميات التي تعبر بوضوح عن الوضع السوسيو إقتصادي لهذه الفئة.

إن الحديث عند التهميش أو المهمش سوف يقودنا إلى التمعن والرجوعإلى الدراسات الإنتربولوجيا والحضرية التي إهتمت بموضوع الهامشية فمن خلال تلك الدراسات الإمبريقية يتضح لنا جليا ان هذه التسمية قد إرتبطت بمدن العالم النامي في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، أين توجد مظاهر الحرمان والبؤس والفقرهذه الفئة التي تمتلك خصائص ومميزات خاصة بها في العيش والسكن تمتلك كذلك ثقافة خاصة في التعبير عن وضعها الإجتماعي وهذا من خلال عدم مشاركتها في تسيير شؤون حياتها بالإنطواء والإنعزال وعدم المشاركة في الحياة السياسية حيث تلجأ إلى مناطق الإسكان المتخلف مستقرًا لها إذ تتكون بها ثقافة الفقر كأسلوب في حياتها تعيش حياة تتميز بالقناعة وحد الكفاف والإكتفاء تأخذ من الضروري لحياتها وتمارس أعمال موسمية ومؤقتة وليست لها أي نظرة مستقبلية فهي تعيش حياتها اليومية بدون أي تخطيط للمستقبل[1].

ولطالما إرتبط موضوع الهامشية بتلك الفئات التي تسكن إسكان متخلف على هوامش المدن وأطرافها حيث تنعدم به مظاهر الحياة وتختفي صورة المسكن لتحل محلها صورة الكوخ وبيوت القصدير مع غياب كلي لضروريات الحياة من خدمات ومرافقورغم ذلك فهي واعية بوضعها الهامشي ضمن الثقافة الحضرية المسيطرة وتأمل في أن تستطيع الإندماج في هذه الثقافة يوما ما غير أن وضعها السوسيو إقتصادي يمنعها من ذلك ويمكن توضيح التهميش أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (11): يوضح الشكل الدائري للتهميش

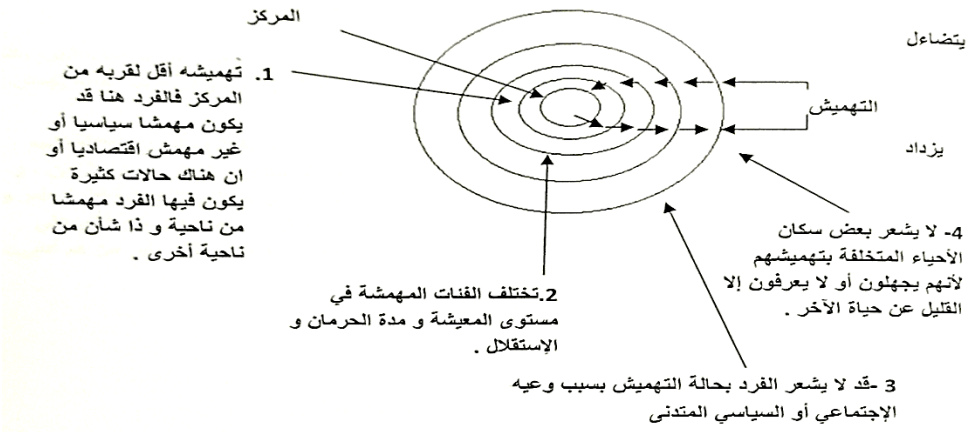

المصدر: إسماعيل قيرة: نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية، مرجع سابق، 2012، ص 195

[1]إبراهيم التوهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 135.

خلاصة الفصل:

تعددت وتنوعت المداخل النظرية التي تناولت موضوع مشكلات الإسكان حيث أعتمد كل مدخل نضري على محكات معينة في شرح وتفسير العوامل المرتبطة بظهور مشكلات الإسكان كما أن لكل مدخل نظري نقاط قوة وضعف وبالتالي لا يمكن الإعتمادعلى مدخل وحيد لتفسير هذه المشكلات فكان لتعدد المداخل التي تبنيناها أهمية كبيرة في الإحاطة بموضوع دراستنا الراهنة فقد ثم إعتمادنا للمدخل الإنثروبولوجي الحضري لإبراز خصائص وسمات المناطق التي تظهر بها مشكلات الإسكان كالمناطق الشعبية وتبنينا المدخل الإيكولوجي لتفسر دور المتغيرات الإيكولوجية في ظهور مشكلات الإسكان وتأثيرها على الحياة الإجتماعية وعلاقات الجيرة أما إعتمادنا على مدخل الحتميات ومدخل النظرية النفسية والإجتماعية لشرح دور المتغيرات الإجتماعية والثقافية فيظهور مشكلات الإسكان وتأثيرها على العلاقات الإجتماعية بما فيها علاقات الجيرة، كما كان لتبني المدخل الماركسي المحدث والفيبري المحدث أهمية في شرح إرتباط مشكلات الإسكان بالعوامل الإقتصادية ومدى تأثيرها على علاقات الجيرة وأخيراً إعتمدنا على مدخل ثقافة الفقر والهامشية الحضرية لإبراز نتائج وإنعكاسات مشكلات الإسكان في المناطق الشعبية والمتخلفة أما مدخل البنائية الوظيفية فكان الهدف من توظيفه إبراز أن الإسكان جزء هام من نظام المدينة الكلي الذي له إنعكاسات تؤثر على الحياة الاجتماعية وعلاقات الجيرة في مجتمع المدينة.

الفصل الثالث:
مشكلات الإسكان في مجتمع المدينة

❖ تمهيد:

❖ أولاً: الجذور التاريخية والإجتماعية لظهور مشكلات الإسكان.

❖ ثانياً: أبعاد مشكلات الإسكان.

❖ ثالثاً: سياسة الإسكان.

❖ رابعاً: مشكلات الإسكان المعاصرة

❖ خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد مشكلات الإسكان الحضري من أعقد المشكلات وأخطرها كونها مرتبطة بالفرد المجتمع وبالحياة الإجتماعية بصفه عامه كما وترتبط بالوضع الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع وسعياً منا لإبراز هذه المشكلات إرتأينا في هذا الفصل إلا أن نستعرض أهم العناصر الأساسية المرتبطة بموضوع الفصل حيث قسمناه إلى عناصر أساسية أولاً السياق التاريخي والإجتماعي لظهور المشكلات وثانياً أبعاد مشكلات الإسكان وثالثا سياسة الإسكان في الجزائر وأخيراًمشكلات الإسكان المعاصرة المتعددة والمتنوعة والتي سوف يتم شرحها في هذا الفصل.

أولاً: الجذور التاريخية والإجتماعية لظهورمشكلات الإسكان:

1- بوادر ظهور مشكلات الإسكان عالمياً:

يعد الإسكان من الحاجيات الضرورية لبقاء الوجود الإنساني إذ يرتبط به إستقرار الفرد والجماعة فمنذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض أوجد فيه غريزة حب الأمن والإستقرار فقال تعالى ﴿وجعل لكم من بيوتكم سكنا[1]﴾ فهي إشارة ربانية إلى أن الطمأنينة لا تتحقق إلاّ من خلال المسكن والبيت فالمسكن قديم قدم الإنسان ذاته حيث إتخذ من الجبال بيوتا تحميه من قساوة الطبيعة وتمنح له الأمان وكما خلق الله للإنسان غريزة خلق له عقل يفكر به لذلك لم يتوان الإنسان أن يطور في مسكنه كلّما إستطاع إلى ذلك سبيلا طالما أنه يبحث عن الراحة والأمان وهكذا بدأ الإنسان يثبت وجوده من خلال تميزه خاصة في تطويره لأساليب العمران وبدأت الحضارة الإنسانية تظهر للوجود حيث أخذت التجمعات البشرية تنمو وتتطورإلى أن ظهرت المدينة أين تعددت أحجامها وأنماطها كالمدن التجارية والصناعية التي جذبت إليها السكان وبدأ توزيع الأنشطة والخدمات فزاد معدل الحراك السكاني.

ولعلّ أبرز حدث عالمي شهدته البشرية من حيث الحراك السكاني نحو المدن كان خلال الثورة الصناعية وما ترتب عنها من تغير وتطور للمدن فكما أشارت العديد من الدراسات أن نشأة المدن الصناعية إرتبط بوجود النشاط الصناعي وتطوره إذ يرتبط التحضر بالتصنيع والذي يؤدي بالمجتمعات إلى الدخول في خصائص أكثر إنفتاحا وتطور وحداثة[2] وكنتيجة لإنتشار التصنيع وظهور وسائل النقل والتكنولوجيا زادت معدلات الهجرة نحو المدن ما ترتب عنها زيادة الطلب على الإسكان ومن هنا بدأت جذور المشكلة الإسكانية تظهر إلى الوجود سواءً ما تعلق بإرتفاع الإيجار أو نقص الإسكان المتاح خاصة وأن التطور الصناعي والتكنولوجي أدى إلى تغير نظرة الأفراد حول الإسكان فلم يعد ينظر إليه على أنه السقف والجدران بل على ما يشمل عليه المسكن من خدمات و تجهيزات وبنى تحتية فكلّما كان المسكن أكثر رفاهية تجاوزت نفقاته قدرات الأفراد من ذوي الدخل المحدود وأصبح الإسكان الغير مناسب هو القاعدة أماالإسكان المريح فيقتصر على الأقلية.

ومن هذا المنطلق فإن الحاجة إلى الإسكان تكلمت عليه كل الشرائع السماوية وحتى القوانين الوضعية وليس بغريب على الإنسان الذي عبر عنه كحاجة أساسية في حياته أن يضع لذلك مراسيم وقوانين تمنحه هذا الحق فلقد أكّدت عليه لجنة حقوق الإنسان وكل الباحثين أكّدوا على أهميته كعنصر ضروري فالإنسان لا يمكن أن يرتقي إلى إنسانيته إلاّ من خلال الحصول على مسكن يؤويه هذا الحق أكّدته وثيقة حقوق الإنسان للأمم المتحدة عام 1848 وبعدها زاد التأكيد عدة مرات من خلال إشارات واضحة وصريحة في قوانين دولية تنص على الحق في السكن المناسب ومنها إعلان الأمم المتحدة بشأن التقدم والتنمية عام 1969، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية عام 1966 وتشكل المادة 11 من العهد المصدر الرئيسي الإساسي للحق في السكن اللائق في القانون الدولي[3]،الجنة

[1]القران الكريم، سورة النحل، الاية 80.

[2]محمد عباس إبراهيم: التصنيع والمدن الجديدة دراسة أنتربولوجية لمدينة كيما، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986، ص 02.

[3]راكيل دولونك: تقرير حول الجزائر فيما يخص تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدّة، 2011/12/26، ص 05.

الخاصة بالمستوطنات البشرية والإستراتيجية العالمية للإيواء لعام 2000[1]، حيث أكّدت على ضرورة توفير السكن الملائم والذي يتمتع بالخصوصية الكافية والحيز الكافي والأمن والإضاءة والتهوية الكافيتان والبنية الأساسية والموقع الملائم فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية وأن تكون جميعها بتكلفة معقولة.

وإنطلاقاً من هذا القول الذي ثم فيه التأكيد بصورة صريحة على تحديد معنى الإسكان نظراً للوضعية التي آلت إليها وظعية الإسكان في مختلف دول العالم فهي مشكلة عالمية تعاني منه مختلف الدول على إختلاف مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية حيث لاتزال العديد من الدول تعاني من هذه المشكلة نتيجة عوامل عديدة أبزرها زيادة معدلات النمو الحضري والحروب والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى نقص الموارد والإستثمارات والتمويل، ومشكلة العقار وهذا ما جعل أن أكثر من نصف سكان العالم النامي يقيمون في مساكن غير لائقة على كافة المستويات فضلاً عن إنتشار مختلف الأمراض الإجتماعية والبيئية في المستوطنات البشرية.

وهكذا زاد تفاقم مشكلات الإسكان الحضري بظهور المدن المعاصرة أين أصبحت كمشكلة عالمية تواجه الدول المتقدمة جنب إلى جنب مع الدول المتخلفة ما جعل الكثير من الباحثين يطلقون عليها مشكلات العصر خاصة في ظل تنامي معدلات الهجرة والنمو الحضري الشيء الذي أقلق المسؤولين والباحثين على حد سواءً وإستلزم الأمر على جميع الحكومات والدول أن توضع سياسات خاصة في مجال الإسكان وهذا ما أدى إلى ظهور تباينات في الخطط والإستراتيجيات بين الدول بشأن التقليل منها أو القضاء عليها.

وتعد مشكلات الإسكان وفق المفهوم الضيق على أنها إختلال التوازن بين العرض والطلب على الإسكان غير أن المفهوم تطور تبعاً للظروف الإقتصادية والإجتماعية للدول فلم يعد ينظر للمشكلات بمعنى واحد فقد تنظر إليه بعض الدول على أنه قلة المعروض من الوحدات السكنية أو عدم توفر العدد الكافي من المساكن لذوي الدخل المنخفض بينما ترى العديد من الدول أن جوهر المشكلة يكمن في عدم الوصول إلى الإسكان الملائم الذي يحقق الرفاهية ويتمتع بكل الشروط اللاّزمة لمقومات الإسكان في حين تهدف بعض الدول للوصول إلى إسكان مستدام

وأمام تفاقم المشكلات الإسكانية وتعقدها على نطاق واسع في العديد من الدول أصبحت قضية مشكلات الإسكان من أهم القضايا التي تطرح وتدرج في عداد المشاكل العالمية ذات الأولوية والإهتمام والتي تتطلب إيجاد الحلول لها حيث أن الأوضاع السكنية وإنتشارالإسكان الرديء يزداد يوما بعد يوم خاصة إذ ما قورنت بزيادة عدد السكان عبر العالم هذا ما جعل موضوع الإسكان محل إهتمام المجتمع الدولي شأنه شأن الأمن والسلام العالمي وقضايا التنمية والغداء ولهذا عملت الأمم المتحدة على ترسيخ الإهتمام بقضايا السياسات السكانية والإسكانية التي بدأت من خلال الإستراتيجية العالمية للسكن عام 1848 وإستمرت الجهود حتى ظهور مفهوم الثنمية الحضرية المستدامة.

لقد أدّت المدينة المعاصرة إلى زيادة الإهتمام بقضايا الإسكان من طرف كل الحكومات والدول وكذا الباحثين والسياسيين في إطار التنمية الإجتماعية والحضرية حيث تعددت المداخل والمقاربات لفهم واقع المشكلة ومعالجتها في سياق الإهتمام بالمدينة المعاصرة ومشكلاتها، فمشكلات الإسكان أصبحت أكثر من مجرد أزمة نظراً لما تنطوي

[1]هيئة الأمم المتحدة: لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تقرير عن الدورة السادسة، التعليق العام، رقم 04 على الحق في المسكن الملائم، الملحق رقم: 03، المادة 25، الفقرة: 01، 1992، ص ص 144- 155.

عليه من أبعاد مختلفة تهدد الأمن والإستقرار العالمي، فالسكن حق ومطلب كما عبر عنه المفكر "نفيت أدم[1] Nevitt Adam"من خلال كتابه المشكل الإقتصادي للسكن على أن المسكن عبارة عن حق وإحدى عناصر مستوى المعيشة شأنه شان الغذاء وجميع متطلبات الحياة.

2- مشكلات الإسكان في الدول المتقدمة:

تعد مشكلات الإسكان مشكلة عالمية عانت منها العديد من الدول على إختلاف مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية فالدول المتقدمة هي الأخرى واجهت هذه المشكلة بشدة نتيجة عوامل عديدة أبرزها الثورة الصناعية فلقد أدى النمو السكاني السريع إلى إرتفاع مستوى الهجرة وتزايد الطلب على الإسكان وقد ترتب عن ذلك ظهور المدن المليونية التي لم تستوعب الكم الهائل من السكان الشيء الذي إنعكس سلباً على البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية.

وقد لعبت الحربين العالميتين الأولى والثانية دوراً هاماً في تفاقم مشكلات الإسكان في الدول المتقدمة فأدت إلى نتائج وخيمة في تخريب حوالي ما يزيد عن 300 ألف مسكن وتضرر ما يزيد عن 400 ألف مسكن الشيء الذي أثر على الحضيرة السكنية لهذه الدول.

بعد الحرب العالمية الثانية لجأت العديد من الدول المتقدمة إلى بناء ذاتها وتسريع عملية التطور والنمو وذلك من خلال إنتهاج العديد من السياسات والخطط الآنية والمستقبلية ويعد الإسكان جزءًا هامًا ضمن هذه السياسات الإقتصادية والإجتماعية فإهتمت هذه الدول بموضوع الإسكان كمحرك لعملية التنمية الإقتصادية والحضرية من خلال إستعمال البنوك والمؤسسات المالية في قطاع السكن لهدف إسكان الأفراد ذوي الدخل الضعيف والمتوسط وبذلك تمكنت العديد من الدول المتقدمة من تقليص مشكلات الإسكان إلى حد بعيد، فمسألة الإسكان في الدول المتقدمة تجاوزت نظرة عدم الحصول على مسكن أو تدني مستوى الخدمات والمرافق بل أصبح للمسألة أكثر بعد من خلال القدرة على الموازنة بين العرض والطلب.

إن الإهتمام بموضوع الإسكان في الدول المتقدمة ليس وليد اليوم بل تمتد جذوره من أفكار "هاوارد" في القرن 20 حول المدن الحدائقية كما كان لفكرة إنشاء المدن الجديدة التي ظهرت في القرن 11 دوراً هاماً في القضاء على مشكلة[2] الإسكان ورغم ما أحرزته هذه الدول من تقدم إلاّ أن تداعياتها لاتزال إلى اليوم حيث وبالرجوع إلى الواقع الفعلي تشير الإحصائيات الرسمية إلى تفاقم الأزمة السكنية على المستوى العالمي ففي خضم الأزمة الاقتصادية الأخيرة والتي أدّت إلى أنهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي التي أدّت إلى زعزعة إستقرار النظام المالي والإقتصادي العالمي كما كشفت بعض الدراسات الإقتصادية الحديثة عن الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية على الاقتصاد الأوروبي والأمريكي، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية زاد عدد الذين فقدوا وظائفهم عن المليون ونصف مليون شخص ما أدى إلى مصادرة 3 مليون ونصف منزل أما في فرنسا فقد إعترف المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية IMSEEووزارة السكن بتوفير ما يقارب 35 ألف وحدة سكنية جديدة سنويا .

[1]J.E HAVEL, Habitat et logement, presse universitaire de France, France, 1968. P :10

[2]مصطفى عمر حمادة: المدن الجديدة دارسة في الأنثربولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 173.

وفي دراسة batoch"وآخرون عام 2006 وهي دراسة حديثة جاءت لإعادة تقييم تقديرات 50 ألف وحدة سكنية[1]، وفي عام 2009 أفاد 56% من الفرنسيين خوفهم على أن ينتهي بهم الأمرإلى الشارع وفي ذات السياق نجد من العمال من لا مأوى لهم حيث تشير الإحصائيات إلى وجود مليون و300 ألف من الأفراد المتقدمين للحصول على السكن الإجتماعي وحوالي 3642000 شخص دون منازل وحوالي 68500 شخص يعيشون ظروف صعبة أو غير مستقرة ففي بلجيكا فقد تزايد الطلب على السكن مما أدى إلى مضاعفة حدّة الأزمة السكنية.[2]

3- مشكلات الإسكان في الدول النامية:

يؤكد العديد من الباحثين المهتمين بالدراسات الحضرية أن مشكلة الإسكان في الدول النامية حديثة العهد حيث ظهرت بوادرها الأولى بعد الحرب العالمية الثانية إذ نجم عن إستقلال العديد من الدول ظهور تطورات إقتصادية وإجتماعية في الكثير من الدول وهو ما تسبب في تزايد معدلات الهجرة والتحضر السريع، فالعديد من الدول النامية عرفت نمو حضري سريع حيث لم تستطع هذه الدول السيطرة على ظاهرة الهجرة ولم يقابله في الوقت ذاته تطور في الحضيرة السكنية للعديد من الدول النامية ما نتج عنه ظهور العديد من المشكلات المرتبطة بعملية التحضر كمشكلات الإسكان وظهور السكن العشوائي، الفوضوي، الأحياء المتخلفة وكلها تسميات تطلق على الحالة السيئة للإسكان هذه الوضعية التي لم تأخذ بعين الإعتبار في الكثير من البلدان النامية.

فمشكلات الإسكان في الدول النامية تأخذ صوراً عديدة خاصة في المدن المليونية أين تكثر الأحياء المتخلفة وتنتشر الأنشطة ذات الدخل المنخفض حيث يعاني سكان هذه الأحياء من الفقر والتهميش وإرتفاع معدلات الجريمة فضلاً عن تدني مستوى الخدمات والمرافق والبنى التحتية، ففي مدينة نيودلهي بالهند توجد بها 85 منطقة يتراوح سكانها بين عشرة الآف إلى ست الآف من الأسر وهذا يعني أن ثلث سكان المدينة يعيشون في مناطق متخلفة يبلغ عدد سكانها ما يزيد عن عشرين ألف نسمة[3] وفي مدينة أنجولا (غانا) فإن معدل شغل الغرفة الواحدة مرتفع جداً حيث أن 2،3 شخص يسكنون في غرفة واحدة، أما في مدينة أكروماسي فيعاني سكانها من غياب شبكة المياه إذ بلغت النسبة 73% من مجموع سكان المدينة بدون مياه وأن 25% من سكان المدينة لا يتوفرون على كهرباء[4] وفي أمريكا اللاتينية والكثير من الدول الآسيوية والإفريقية حيث يعاني العديد من سكانها من الأحياء الشعبية والقديمة وأحياء واضعي اليد ومدن الصفيح إذ أصبحت هذه المناطق ملازمة لمدنها وإحدى مميزات وخصائص الكثير من المدن ففي مدينة ريودي جانيرو بلغ عدد سكان الأحياء الفوضوية حوالي 253 ألف نسمة أي ما نسبته 8.5 من مجموع سكان المدينة ثم تضاعف الرقم إلى 16% من مجموع سكان المدينة وهو رقم مرتفع.[5]

---

[1] Renard Vincent : cout du logement : La question du Fonciers, informationSocial, vol 5. N° 155, 2009. P48

[2] Driant Gean-Claude : <<crise du logement >> Savoir / Agir. VOL 2 N°24, 2013.p20

[3] تشارلز إبرمز: المدينة ومشاكلالإسكان آفاق جديدة، ترجمة لجنة من الأساتذة، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1964، ص ص 12- 13.

[4] أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن دراسة نظرية في علم الإجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة،1997، ص99.

[5] السيد الحسيني: المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعارف الجامعية، القاهرة، ط2 ،1998 ص85.

وكما هو الحال في البرازيل فالأمر لا يختلف عنه في الهند أين تنتشرأحياء الأكواخ داخل الكثير من مدن الهند إذ يرتفع معدل شغل السكن فغالبية المساكن تتألف من حجرة أو إثنين ناهيك عن تدني مستوى الخدمات والمرافق وعلى الرغم من الوضعية السيئة التي آلت إليها غالبية مدن العالم الثالث لاتزال هذه الأخيرة تشهد نمو حضري حيث يتضاعف سكان المدن سنويًا أين يعيش ثلث سكان الحضر في العالم كما أنها تضم عشرات المدن من أكبر مدن العالم.

إن مشكلة الإسكان في الدول النامية في تزايد مستمر في ضل تنامي ظاهرة التحضر وستظل هذه المشكلة حاجز أمام التنمية الإجتماعية والحضرية للكثير من بلدان العالم الثالث مالم يتم التصدي لها من خلال إعداد برامج الإسكان ومساعدة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط في بناء المساكن وكذا الإعتماد على الإحصائيات الرسمية الدقيقة من أجل الموازنة بين العرض والطلب على الإسكان.

4-مشكلات الإسكان في الوطن العربي:

إرتبط ظهور مشكلات الإسكان في الوطن العربي من خلال عملية الهجرة والتحضر السريع خاصة بعد إكتشاف البترول وإعتماد العديد من هذه الدول على الصناعة حيث جذبت هذه الأخيرة الآلاف من سكان الأرياف إلى المدن وهو ما أدى إلى خلق مشكلات خطيرة أبرزها مشكلات الإسكان الحضري.

فمشكلة الإسكان في المدن العربية تأخذ صوراً عديدة وتختلف من دولة لأخرى فهي قد تكون مشكلة نقص في الوحدات السكنية أو مشكلة في توزيع الوحدات أو عدم توفر مساحة لإقامة مشاريع الإسكان أما الوجه الأسوأ لمشكلات الإسكان في العديد من الدول العربية تلك المظاهر السلبية التي إنحدر إليها مستوى الإسكان في بعض المدن العربية سواءً من حيث المساحة اللازمة لكل فرد أو من حيث التزاحم والكثافة داخل المسكن وحتى الأحياء السكنية، فضلاً عن تدني مستوى المرافق والخدمات والبنى التحتية أين تشير العديد من الإحصائيات إلى تدهور الوضعية السكنية في العديد من العواصم والمدن العربية ففي مدينة القاهرة طبقا لإحصاء 1975 لوحظ عجز في الإسكان قدره 800 ألف وحدة سكنية وبلغت درجة التزاحم في الغرفة الواحدة[1] 2.8 وفي بغداد أن عدد سكان الأكواخ لوحدها 20 ألف نسمة أي ما يزيد عن خمس سكان العاصمة وأن نسبة الأكواخ بالنسبة لمجموع المساكن بلغ45.4 % وأن متوسط ما يأويه الكوخ الواحد 6 أفراد وأن مساحة الكوخ لا تزيد عن 37م^2[2] و في بيروت الكبرى أن حوالي 80 ألف سكن إحتل بطريقة غير شرعية و أن 50% من المساكن هي عبارة عن مساكن فخمة والتي يفوق سعرها لذوي الدخل المحدود.

[1]جمعةعلي داي: مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها، مجلة كلية التربية، جامعة واست، العراق، العدد 41، جزء 2، نوفمبر 2020، ص 364.
2أحمد بوذراع: مالتطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن دراسة نظرية في علم الإجتماع الحضري، مرجع سابق، 1997، ص ص46- 47.

أما في الأردن فلقد بلغ مجموع المساكن الفقيرة في المناطق والإسكان العشوائي حوالي 150 ألف نسمة[1] وأن أكثر المساكن من غرفة واحدة وكما هو الحال في العديد من العواصم العربية ففي ليبيا وتحديدا في بنغازي كانت فترة الخمسينات والستينات أكثر إنتشار العديد من الأكواخ ومدن الصفيح.

إن ما زاد من تفاقم هذه المشكلة في العديد من الدول العربية الإنتقال السريع من مرحلة البداوة إلى الريف إلى مرحلة التحضر[2] السريع والذي لم يتواكب بتوفير الإسكان خاصة لذوي الدخل المنخفض وهو ما أدى إلى تفاقم هذه المشكلات.

وإذا كانت عملية التحضر قد بلغت ذروتها في العديد من المدن العربية شهدت مدن وعواصم عربية تحضر منخفض كموريتانيا، الصومال، السودان، اليمن، عمان[3] وهذا ما يؤكد على أن عملية التحضر مرتبطة أساسًا بعملية التصنيع.

هذه الأخيرة التي تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى إنتشارمشكلات الإسكان خاصة إذا لم يتم وضع خطط من شأنها إن تخلق توازن بين زيادة العرض والطلب على الإسكان فالعديد من الدول العربية إستطاعت ولحد ما أن تتفادى هذه المشكلات ففي مدينة العين الإماراتية فإن نسبة المعروض من الوحدات السكنية أكثر من المطلوب رغم أن الدولة الإماراتية دولة صناعية بالدرجة الأولى، أن مشكلة الإسكان في الدول العربية تأتي أمام أولوية بقية الأزمات خصوصا في إرتباطها بالنمو السكاني السريع وتأثير التحضر والإنتقال المفاجئ في بعض الدول العربية ما أدى إلى تفاقم المشكلة وإكتضاض المدن لذلكظهرت العديد من المشكلات الإجتماعية والإيكولوجية وهذا ما يتطلب إستفاقة سريعة للحد من المشكلة.

5- مشكلات الإسكان في الجزائر.

تعد مشكلات الإسكان في الجزائر من أعقد المشكلات التي تواجهها الدولة الجزائرية نظراً لتفاقمها وإنتشارها على نطاق واسع هذه المشكلة التي تعود بداية ظهورها إلى مرحلة ما بعد الإستقلال أين صرفت الدولة النظر عن قطاع الإسكان وإهتمامها بقطاعات أخرى على إعتبار أن الإرث الكولونيالي من السكنات كان كافيا لتلبية الإحتياجات السكنية لحد ما خلال تلك المرحلة خاصة وان الحضيرة السكنية قدرت بحوالي مليون وحدة سكنية سنة 1962، فتجاهل الدولة لقطاع الإسكان بعد الإستقلال أثر سلباً على الحضيرة السكنية في المراحل اللاحقة خاصة أمام تزايد معدلات التحضر التي إرتفعت من 2.5 %سنة 1954 إلى 13.9%سنة 1986 إلى حوالي 58.2 %سنة 1998[4] وهذا ما أدى إلى تضخم المدن التي إرتفع فيها عدد السكان فقد كانت المدن التي يقدر عدد سكانها 100 ألف نسمة سنة 1966 أربع مدن ليرتفع العدد سنة 1998 إلى 32 مدينة، فالإنفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر خلال

[1] جمعي على داي: مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها، مرجع سابق ص 324.
[2] عزت عبد الكريم وآخرون: المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص ص138- 145.
[3] فهمي سليم القروري وآخرون: المدخل إلى علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاصدار الاول، 2000، ص ص318-350.
[4] محمد بو مخلوف: المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد السابع، منشورات جامعة قسنطينة، 2005، ص18.

سنوات السبعينات والثمانينات قد أدى إلى تزايد الطلب على الإسكان حيث بدأت المشكلة الإسكانية في تزايد من خلال ظهور العشوائيات الحضرية داخل المدن كمؤشر على النقص الفادح في السكنات.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للرقي بهذا القطاع الحساس من خلال إعداد العديد من المخططات الثنموية التي يعتبر قطاع الإسكان كجزء أساسي منها إلاّ أن فعالية هذه المخططات لم ترتقي إلى تحقيق الأهداف المسطرة ففي المخطط الثلاثي 1967/1969 حدد هدف انجاز 20548 وحدة سكنية بينما أنجز 9775 مسكن وفي المخطط الرباعي الأول تقرر إنجار 41115 وحدة سكنية بينما أنجز فعليا 9267 وحدة سكنية وفي المخطط الرباعي الثاني 1974/1977 تقرر إنجاز ما يقارب 156681 وحدة سكنية بينما أنجز فعليا 26159 وحدة سكنية[1] وكانت حصيلة ما تم انجازه في المخطط الخماسي الأول 1980/1984 ما نسبته 68.89% من مجموع السكنات المقرر انجازها أما في المخطط الخماسي الثاني1985/1989فلقد تقرر إنجاز 542000 سكن إجتماعي بينما أنجز فعليا 679000 لتبلغ النسبة الفعلية لإنجاز السكنات الحضرية الريفية 12,52% [2]من مجموع السكنات المقرر إنجازها وهو رقم جد ضئيل مقارنة بالأرصدة المالية الممنوحة لهذا القطاع ليشهد قطاع الإسكان عجز قدر 1,200,000 وحدة سكنية سنة 1994.

ورغم إستفاقة الدولة وإدراكها لأهمية قطاع الإسكان خلال الألفية حيث شهدت الفترة ما بين 1999 إلى 2004 بناء ما يقارب 810000 وحدة سكنية والفترة من 2005 إلى 2009 ما يقارب 912326 وحدة سكنية وقدر العدد في الفترة 2010 إلى 2014 ما يقارب 1,200,000 وحدة سكنية ومن 2015 إلى2017 ما يقارب 800 ألف وحدة سكنية[3]، إلاّ أن مشكلات الإسكان لاتزال تثير قلق الدولة والمواطن على حد سواءً فلا تزال العشوائيات الحضرية تغزو العديد من مدننا ناهيك عن تدهور العديد من الأحياء السكنية خاصة الشعبية منهاالأمر الذي يستدعي تكاتف جميع الجهود والقيام بدراسات معمقة يشارك فيها جميع الأطراف ذي الصلة بقطاع الإسكان من أجل الخروج ببرامج وخطط من شأنها أن تقلص من حجم هذه المشكلات وفي سنة 2001 ثم إحصاء ما يقارب 524 ألف سكن عشوائي على المستوى الوطني وهو ما يشمل أكثر من 20 % من مجموع سكان الجزائر.

ثانياً: أبعاد مشكلات الإسكان

1: الأبعاد الإجتماعية لمشكلات الإسكان:

إن حاجة اللأفراد إلى الإسكان وما يتضمنه من خدمات ومرافق وبنى تحتية يعد من أهم عوامل الإستقرار البشري وعنصر مهم لتحقيق الصحة النفسية والعقلية ذلك أن مشكلات الإسكان أصبحت تتحكم في مجرى الحياة لما تحمل في طياتها من أبعاد إجتماعية خطيرة إذ يترتب عنها العديد من المشاكل المتعلقة بالصحة النفسية والعقلية وأنماط

[1] Nadir Abdallah Benmatt :L'habitat dirtiers monde cas de L'Algérie, SNED, Algérie, 1982, P162.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط الثنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص120.

[3] مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة: تقرير المقررة الخاصة بالمعيشة بالحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى المعيشة مناسب حول الجزائر، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 26-12-2011، ص9.

السلوك الإنحرافي بكل صورها[1] فوضعية الإسكان المتردية تنعكس على أنماط العلاقات الإجتماعية وتطبعها بخصائص معينة وتؤثر بصورة أو بأخرى على ظهور العديد المشكلات الإجتماعية ولعلّ أبرز تأثير لها يظهر في عملية التنشئة الإجتماعية نتيجة الإحتكاك الفيزيقي والإجتماعي كما وتؤثر ظروف الإسكان على صحة الأفراد وعلى إنتاجيتهم وفي هذا الصدد يقول Bruyee "M : " إن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرًا حيويًا في تكوين شخصيته وعاملاً مؤثرا في صحته الجسدية والإجتماعية وأن ظروف الإسكان الرديء من أسباب ظهور الأمراضالإجتماعية[2].

ففي المناطق المتخلفة والشعبية التي تتميز بإسكان رديء تظهرالعديد من الخصائص كالتفكك الأسري وزيادة معدلات الطلاق[3] والإنحراف إلى جانب سوء الأحوال الصحية لقلة النظافة وكثرة الفضلات والأوساخ وكما يرى "عبد المنعم شوقي"إن المناطق المتخلفة ذات أصول متفرعة تتميز بقلة الدخل وسوء الأحوال الصحية وقلة المباني والحدائق والملاعب ولذلك غالبًا ما تؤدي ظروف الإسكان السيئ إلى هدم الخصوصية وتفكيك النسيج الإجتماعي ما يؤدي إلى إفلاس مؤسسة التنشئة الإجتماعية ومصادر الضبط الإجتماعي كما ويؤدي عدم الحصول على الإسكان الملائم إلى إعتزال الأفراد بسبب الضغوط النفسية.

فمشكلة الإسكان أدت إلى بروز الأحياء المتخلفة التي تزدحم بالسكان الفقراء وتتميز بمستوى عمراني منخفض ومساكنها رديئة تسودها ثقافة فرعية ذات معايير وقيم نابعة من وضعها الإقتصادي والإجتماعي والتعليمي والعادات والتقاليد الضارة بالسلوك الإنحرافي[4] وكما يؤكد علماء الإنتربولوجيا أن المناطق المتخلفة تتميز بالتفكك الإجتماعي وأحزمة البؤس يسودها عدم التنظيم الإجتماعي فهي بذلك تشكل حاضنات لكل الأمراض الإجتماعية وعدم التكيف والتماسك الإجتماعي [5]، فالأحياء القديمة قد تداعت مبانيها وفسدت الأحوال فيها وتركها سكانها ليحل محلهم سكان أقل دخل حيث تتداخل أكواخ الصفيح بالمباني القديمة المهددة بالسقوط في أي لحظة[6] وهذا ما ينعكس على إستقرار الأسر.

فالإسكان ليس مجرد مأوى أنه فضاء للتعلم وللتعبير وهذا ما وضحه الأستاذ "حجيج الجنيد" فهو لا يعنى الوظيفة البيولوجية المتمثلة في الحماية بل هو تعبير إجتماعي ولذلك فإن عدم حصول الفرد على السكن الملائم يجعل الفرد منعزلاً وأكثر توترا فيقضي معظم أوقاته في المقاهي وهذا ما يؤثر على العلاقات الأسرية، وقد يسلك الأطفال والشباب نفس الطريقة فبسبب ضيق المسكن يضطر الأطفال للخروج والمكوث طويلا مما يعرضهم للمخاطر وحتى الشباب بسبب قضائهم لمعظم الوقت خارج المنزل يحتكون بالمنحرفين والمجرمين فالأفراد الذين يعيشون أوضاع

[1]مريم أحمد مصطفى، عبد الله محمد عبد الرحمن: علم إجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 33.
[2]عبد الرزاق جبلي وآخرون: علم الإجتماع والمشكلات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص ص 34 39.
[3]يحي عبد الخضر: أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 5، العدد 03، السنة 2012، ص339.
4أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق المتحلفة، بالمدن دراسة نضرية في علم الإجتماع الحضري مرجع سابق، 1997، ص 3.
5أحمد حمدي علي: المجتمعات الجديدة بين سياسة الإنتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2009، ص ص 80 - 81.
6عبد القادر القيصر: أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضريمثال المجتمع المغربي مرجع سابق، ص19.

سكنية غير ملائمة دائما ما تجدهم يقضون أوقاتهم خارج المنزل هروباً من ضجيج الأولاد وهذاما ينعكس على تنشئة الأطفال والمراهقين عوض تخصيص ذلك الوقت لرعاية وتوجيه الأبناء.

كما وتؤثر مشكلات الإسكان على العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة فغالبًا ما نشاهد خلافات بين الجيران يعود سببها لإرتفاع الأصوات نتيجة لعب الأطفال أمام العمارات في ضل غياب المساحات والملاعب المخصصة لهم فالاسكان في حياة الأفراد أكثر من مجرد المأوى والحماية فكما [1]يرى"G.Bachelarid"أن البيت هو واحد من أهم العوامل التي تدمج أفكار وذكريات وأحلام اليقظة ويمنح الماضي والحاضر والمستقبل ديناميات مختلفة، فالبيت جسد وروح وهو عالم الإنسان الأول.

2-الأبعاد الثقافية لمشكلات الإسكان:

يرتبط الإسكان بعوامل عديدة كالمستوى الإقتصادي والإجتماعي كما ويرتبط بالعوامل الثقافية كالعادات والقيم السائدة في المجتمع فالعديد من الأبحاث والدراسات أكّدت على أهمية القيم الثقافية التي يحملونها الأفراد لتفسير نمط إستيطانهم وإستقرارهم، فلقد خلصت دراسة "فيري "على تأكيده لدور القيم الثقافية في تحديد نمط إستخدام الأرض فالأفراد في تفاعلهم مع البيئة ومع الآخرين يغيرون ويعدلون الثقافة التي تضم القيم والمعتقدات والتي تحكم الفكر والتفاعل فالثقافة تعتبر محدداً هاماً لتفسير أنماط الإسكان لأن كل ثقافة تترجم في سلوك معين والذي ينعكس على شكل ونمط المسكن، كما أن الإسكان يتأثر بثقافة المجتمع الذي يخضع لقيم ومعايير إجتماعية أستمدت من تاريخ ذلك المجتمع وتضمنت تلك المعايير المتعلقة بالإسكان في نمط إستخدام الأرض وتكلفة المجاورين ونوعية الإنشاءات والمناخ المرغوب فيه[2].

فالهوية المعمارية ترتبط بالهوية الثقافية فلكل حضارة موروثها المعماري والثقافي فالمدن الإسلامية تتميز عن غيرها من الحضارات بطرازها المعماري كما تختلف الأنماط المعمارية داخل البلد الواحد كما هو الحال في الجزائر حيث لا يزال سكان الجنوب يحافظون على موروثهم المعماري، فقد أذى التحضر إلى إحداث تغيرات هامة مست مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى المعمارية وما ترتب عن هذه التغيرات من زوال مختلف الإشكال التقليدية للمجتمع كما أدّت الحضرية إلى زيادة معدلات الهجرة وتفاقم مشكلات الإسكان ما أدى إلى إسكان الناس في جماعات يختلفون من حيث العادات والقيم.

هذه الوضعية أدّت إلى تمازج الثقافة الريفية الحضرية إذ أصبح من الصعب بمكان أن تتعايش ثقافات متنوعة بالقرب من بعضها البعض دون إحداث إشكال ولا تبادل ومن دون تأثير وتأثر[3] الشيء الذي أدى إلى دخول الأفراد في حالة من التضارب في المرجعيات الثقافية والتعدد في الإتجاهات القيمية والمعيارية داخل المجتمع والتي من شأنها أن تولد حالة من الغموض التي تقود الفرد أن يفقد المعنى في الحياة الإجتماعية ... فالأفراد ليس لديهم القدرة

[1]Bachelard,G, la poétique de l'espace, Paris, PuF. 1981. P27.

[2]رانية محمد علي طه: التأثير المتبادل بين الواقع العمراني والهوية الثقافية الإجتماعية للسكاندراسة حالة البلدة القديمة بنابلس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2010، ص ص 37- 49.

[3]محمد عدنان: البعد الثقافي، مدخل لإعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئة المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، بدون سنة، ص23.

النفسية دائما التي تجعلهم يستطيعون مواجهة الصراع والإضطراب الناتج عن الغموض في بيئتهم الثقافية[1] فالتقارب الثقافي الذي تتميز به كل جماعة في الأحياء الشعبية والتجمعات السكانية يجلبون إلى تلك المنطقة أنماط جديدة والتي لا تنسجم مع طبيعة تلك المنطقة خاصة إذ كانوا من المحافظين[2] فالأحياء الشعبية والمتخلفة قد مسها من التغيير ما مس أجزاء المدينة ككل ويزيد عنها كونها تتميز بأنها تشكل في الواقع أسلوب حياة يتجلى في ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من المعايير والقيم المتحورة حول مستوى الصحة، الإنعزال، اللامبالاة[3].

أن ما نراه اليوم في مدننا وبسبب الأنماط السكنية الذخيلة فقد غابت كل مظاهر التلاحم فلقد كان للمسكن التقليدي دور مهم في ترسيخ القيم الثقافية للسكان ويزيد من التلاحم[4] فيها فالبيئة الثقافية شأنها شأن البيئة الإجتماعية تؤدي إلى تعديل الإتجاهات والقيم فالتنوع والتعدد الثقافي في بيئة محدودة حتماً سوف يدفع إلى زوال كل أشكال الثقافة التقليدية ويصبح الفرد أكثر تحررًا وإستقلالية، فالتحرر من الروابط التقليدية أدى إلى إنحلال الأخلاق وفساد المجتمع.

[1] حنان بوطورة، سميرة منصوري: الإغتراب الثقافي، مقاربة نظرية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد18 ، العدد1، ماي، 2023، ص8.

[2] محمد عبد الله الوريكان: أصول علم الاجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2009، ص108.

[3] إبراهيم التوهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مرجع سابق،2004، ص116.

[4] إسماعيل قيرة وآخرون: التحطيط والتنمية الحضرية، مرجع سابق، 2008، ص58

3- الأبعاد الإيكولوجية لمشكلات الإسكان:

يعد البعد الإيكولوجي من أهم الأبعاد الأساسية التي يعتمد عليها المختصين في مجال التخطيط الحضري والعمراني فالتوزيع المساحي للأنشطة والخدمات وتناسبها مع حجم السكان يؤدي إلى خلق بيئة سكنية ملائمة للعيش تسمح بإستقرار الأفراد والأسر، فالإهتمام بموضوع الإيكولوجية من طرف العلماء والباحثين دليل على أهميته في التأثير على النواحي النفسية والإجتماعية للأفراد لذلك كان محور إهتمام الدراسات والأبحاث الإيكولوجية هو الكشف عن تلك العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة[1] ولعلّ أبرز إسهام يكشف بوضوح علاقة المكان بالإنسان كان من خلال رواد مدرسة "شيكاغو" ورغم إهتمامهم بتأثير البعد المكاني إلاّ أن أفكارهم مهدت لدراسات لاحقة، فمنذ القرن العشرين بدأ التنظير لإتجاه جديد سمي بالإيكولوجية البشرية فالعديد من العلماء المهتمين بأيكولوجية المدن وضعوا عددًا من النظريات عن التوزيع المساحي والجغرافي والخدمات في المدن وذلك بعد أن قاموا بدراسة المدن تتفاوت من باحث لآخر، كما وتركز الإيكولوجية على دراسة العلاقة المباشرة بين الإنسان والبيئة الطبيعية ومدى تكثيف الجهود الجمعية والعلاقات الإجتماعية خاصة فيما يتعلق بتحديد الأفعال وردود الأفعال التي ترتبط بالجهود الجمعية وبعملية التكيف مع البيئة الطبيعية[2] وفي دراستهم للمدينة يهتم أصحاب الإيكولوجية البشرية بدراسة العلاقات بين الجماعات الإنسانية (السكان) والبيئة المحيطة بها أما علماء الإيكولوجية الإجتماعية فيدرسونها في إيطار دراسة البيئة الإجتماعية وتنظيمها والعلاقات المكانية والنفسية والإجتماعية التي تربط الجماعات مع بعضهم البعض والآثار المتبادلة بين الأفراد والبيئة التي يشغلونها[3]، وعمومًا يهتم موضوع البيئة البشرية بالدراسة التي تتناول بالبحث في البيئة الإجتماعية وما تتضمنه من علاقات إجتماعية وتنظيمات وجماعات تربطها علاقات إجتماعية ومكانية وما يربط تلك الجماعات ببعضهم البعض والآثار المتبادلة بينهم وبين بيئاتهم[4].

فالبعد الإيكولوجي هو البعد الطبيعي الملائم للحياة البشرية غير أن التحولات التي شهدتها المدن نتيجة إرتفاع معدلات التحضر وما صاحبها من بروز مشكلات حضرية أبرزها مشكلات الإسكان أدى إلى تفاقم المشكلات الإيكولوجية كإرتفاع معدلات الكثافة السكانية وزيادة الحجم وتدهور البيئة السكنية وتزايد الضغط على المرافق والخدمات والنقل ما أدى إلى الأنهيار الإيكولوجي للمدن والأحياء الشعبية، إن سوء التوزيع المساحي والجغرافي للأنشطة والخدمات وهدر الأرض الحضرية وسوء إستغلالها وبناء الأحياء السكنية المجردة من محيطها الطبيعي يؤكد ما ذهب إليه أنصار الحتمية الإيكولوجية أن الموقع الفيزيقي يدفع الأفرادإلى الإنخراط في أنماط معينة من العلاقات[5] وهذا ما تؤكده دراسة "كليفورد شو" عام 1930 والتي أثبت من خلالها أن معدل الإجرام يرتفع في وسط

[1]محمود الكردي: النمو الحضري، دراسة لظاهرة الإستقطاب التحضر، دار المعارف، مصر، 1977، ص 54.
[2]محمد قباري إسماعيل: علم الإجتماع الثقافي ومشكلاته الشخصية في البناء الإجتماعي، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، بدون سنة، ص17.
[3]محمد ياسر الخواجة: علم الإجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، دار مكتبة الأسر للطبع والنشر والتوزيع، 2008، ص60.
[4]محمد الجوهري: مرجع سابق، 1997، ص62.
[5]إسماعيل قيرة وآخرون: التخطيط والتنمية الحضرية، مرجع سابق، 2008، ص130.

مدينة شيكاغو كما لاحظ أعلى معدلات الجريمة توجد في الأماكن المكتظة بالسكان والمفككة إجتماعيًا والواقعة قرب مركز الأعمال[1].

وبناءًا على ما سبق فإن إرتفاع معدلات الكثافة والحجم كمؤشرات توحي بتدني المستوى الإيكولوجي للأحياء الشعبية وما يترتب عنهما من إنهيار فزيقي وإجتماعي فالعديد من الأحياء الشعبية تعاني من الإزدحام والكثافة العالية ورغم تأكيد العلماء على تأثير هذه الأخيرة على النواحي الصحية والنفسية للأفراد لاتزال بعض الأسر تعيش في غرفة واحدة بل وتتقاسم بعض الأسرمسكن واحد وهو حال العديد من الأسر في دول العالم الثالث حيث توجد في مجتمعات أخرى أن لكل 20 شخص يقطنون غرفة لا تزيد مساحتها عن 2,15 قدم مربع و هذا ما يؤدي بهم إلى النوم بالتناوب، كما هو الحال في دول مثل الهند حيث تضطر بعض الأسر للعيش في غرفة واحدة بمعدل 4,4 شخص للغرفة الواحدة[2] وفي بومباي الكبرى نجد مسكن للغرفة الواحدة هو نمط لحوالي 77% من مجموع أسر المدينة وبمعدل كثافة 5,3،أما على مستوى الجزائر فلقد عرف معدل لشخص للمسكن نسب مختلفة حيث بلغ 6,16 سنة 1966 ثم إرتفع سنة 1987 إلى حوالي 8.5، وقد بلغ ذروته سنة 1988 بـ 8.2 فردا للمسكن الواحد وهو بعيد عن المعدل العالمي البالغ 5 فرد للمسكن الواحد فالإهتمام بالبعد الإيكولوجي أصبح حتمية للوصول إلى بيئة سكنية مستدامة فالحجم والكثافة وتمركزهما في منطقة جغرافية[3] محددة سوف ينعكس على العلاقات الإجتماعية وعلى التنظيم الإجتماعي للمدن بصفة عامة والأحياء الشعبية بصفة خاصة.

4-الأبعاد الإقتصادية لمشكلات الإسكان:

إن مشاريع الإسكان وتخطيط المدن من جوانب التخطيط العديدة من أجل التنمية فهي تقدم إسهاماً بارزًا في تنمية مشاريع أخرى وعلى الرغم من أن البلد يبدأ في تنفيذ برامج الإسكان من أجل إقامة مساكن حيث يستفيد إقتصاد البلد من جوانب عديدة كالتخفيف من البطالة التي يخلقها قطاع السكن والإسكان[4].

فقطاع الإسكان كقطاع حيوي وإستراتيجي بالنسبة للدولة والمجتمع بما يوفره من سيولة نقدية ومن يد عاملة مؤهلة مما يسمح بدفع عجلة التنمية وخلق تكامل إقتصادي[5] وكذا التخفيض من حجم التضخم فالمسكن كسلعة ضرورية ضمن السلع الأساسية للتطور الإقتصادي والطبقات المختلفة للمجتمع إذ لا يمكن الحصول على يد عاملة بدونه كما أن تكاليف الوحدة السكنية مرتبط إرتباطا وثيقا مع الصناعات المختلفة فمكونات المسكن يمكن أن تؤثر فعلا على نمو وإزدهار رأس المال في العمليات التنموية[6] كما أن المسكن من المكونات الأساسية الداخلة في حركة التنمية

[1]أحمد مصطفى، عبد الله أبو عبيلة وآخرون: مدخل علم الجريمة، دار البيروني للنشر والتوزيع، المجلة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015، ص138.

[2]أحمد بيومي، إسماعيل سعد: السياسة الإجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية الأزراطية، 1996، ص 224.

[3]عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، علم الإجتماع الحضري، دار النهضة، بيروت، ط7، 1988، ص137.

[4]سهام وناسي: النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص133.

[5]محمد لمين هيشور: قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 25 جويلية 2017، الجزائر، ص217.

[6]أحمد منير سليمان: الإسكان والتنمية في الدول النامية، دار الراتب، بيروت، لبنان، 1996، ص98.

الشاملة وبهذا يؤكد الإقتصاديون أن هناك علاقة تنافسية أو تكاملية بين قطاع البناء والقطاعات الأخرى إذ يجتذب إليه الموارد الإقتصادية والمالية على حد سواءً،[1]كما تؤكد الدراسات الإقتصادية التي قامت بها معظم الهيئات العالمية خاصة صندوق النقد الدولي من خلال طرحه لموضوع إنجاز السكنات في إطار الإقتصاد الكلي تؤكد على أهمية العلاقة بين هذا القطاع الحساس في تركيبه للإقتصاد الوطني من جهة والقطاعات الأخرى فالتكامل الذي يحدثه قطاع الإسكان من شأنه أن يوفر اليد العاملة في مجالات واسعة وبذلك يعد خزان للعمالة ومجال لتطوير وترقية هذه القطاعات[2].

وفي هذا الصدد تؤكد الدراسات الاقتصادية أن قطاع السكن يمثل في المتوسط نسبة تتراوح بين 60 إلى 70% من مجموع النشاط الصناعي ويشغل عمالة هامة تتراوح ما بين 7 إلى 9% من الفئة النشطة أماالإستثمار السنوي في إنجاز السكنات تتراوح نسبته بين 6 إلى 8% من الناتج الوطن الخام[3]، كما يؤثر سوق الإسكان بشكل عام على النشاط الإقتصادي بإعتباره قاطرة لعدة قطاعات كما يساهم في تفعيل أنشطة أخرى (يد عاملة، مواد البناء، السوق المالي) مما يؤدي إلى رفع المستوى الإنتاجي الإدخاري محققا بذلك دفع عجلة النمو الإقتصادي[4].

إن أهمية قطاع الإسكان لا تكمن في جانب معين وإنما في جوانب متعددة حيث يمكن إستخدامه كأداة فعالة لتحقيق التوازن الجهوي والتنمية الشاملة فقد أوضح" تشارلز إبرمز" أهمية قطاع السكن في ظل الإقتصاديات الوطنية من خلال دراسته للإقتصاد الأمريكي لسنوات الثلاثينات والأربعينات والخمسينات فقد بحث وأثبت أنالإستثمار في السكن يولد مخرجات إيجابية تسهم بطريقة بارزة في عملية التنمية[5].

مما سبق ذكره فالإسكان حاجة أساسية وهدف رئيسي وبالتالي فهو إستثمار حقيقي إذ ينطوي على تشغيل فئات متعددة ويفتح المجال أمام الشباب للإنخراط في العمل ومن ثم خلق تنوع في المهن والحرف ولهذا فإن النظرة التقليدية للإسكان التي ترى أنه مجرد إستهلاك وإنفاق هي نظرة قاصرة، فالإسكان أصبح حاضنة لإنتاج رأس المال وكذا توفير المهن والحرف ولهذا تعد مشكلات الإسكان أبرز المعوقات لعملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، فالإسكان الرديء يؤدي إلى الإحباط والخمول وهذا حتماً سوف يؤثر على إنتاجية العامل ومن ثم على الإقتصاد الوطني كما أن إرتفاع نسبة البطالة والفقر يعد عبئا على الدولة التي تتحمل تقديم الإعانات.

فمشكلات الإسكان تخلق جواً لا يساعد على الإبداع والتفكير وعلى الأداء الجيد للعامل وهذا ما ينعكس سلباً على جودة الحياة الإجتماعية والإقتصادية للسكان.

---

[1]إسماعيل إبراهيم الشيخ ذرة: إقتصاديات الإسكان، مرجع سابق، 1988، ص ص 19- 20.

[2]دليلة زرقة: سياسة السكن والإسكان بين الخطاب والواقع أطروحة لنيبل شهادة دكتوراه علم الإجتماع، جامعة محمد بن أحمد، وهران2، الجزائر، 2016، ص59.

[3]رفيعة دباش: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على إرتفاع تكلفة السكن الإجتماعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم إقتصادية تخصص نقد وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020، ص11.

[4]بلحاج فاطمة، حاكمي بوحفص: واقع سياسة الإسكان في الجزائر، التجربة السنغافورية انموذجا دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 إلى 2020، جامعة وهران، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد11، العدد 2، (2020)، ص ص 317- 341.

[5]محمد يعقوبي، خليدة عابي: الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية لمشكل السكن، مجلة الدراسات الإقتصاديةوالمالية، العدد الاول، 2008، ص8.

5-الأبعاد السياسية لمشكلات الإسكان:

على الرغم من أن مشكلات الإسكان مشكلات إجتماعية بالدرجة الأولى إلاّ أن المشكلة لها أبعاد سياسية لا تقل أهمية عن الأبعاد الإجتماعية في معظم الدول خاصة النامية منها إذ تختلف المواقف بين الحكومات إزاء هذه المشكلات نظراً لتباين حدوثها وعدم وضوحها أو التقليل من أهميتها من جانب الكثير من الحكومات كما وتختلف الإتجاهات نحو مشكلات الإسكان في الدولة الواحدة فالتوجهات السياسية والإيديولوجية القائمة تنعكس وتؤثر على السياسة السكنية في البلد.

فالعديد من الدول تلجأ إلى تحقيق السكن والإسكان لتحقيق السلم الإجتماعي وتحقيق الهدنة الاجتماعية وإنسياب الأمن فالسلم الإجتماعي ليس معطى أو هبة وإنما يتحقق من خلال توفير متطلبات الحياة الكريمة [1]ولذلك نجد العديد من القائمين على النظام السياسي خاصة الأحزاب السياسية ما يتبنون البرامج السكنية في برامجهم الثنموية وإذا كان هذا الأمر أضحى من العناصر الأساسية لأي تنمية وطنية فأنه وبالمقابل يأتي في إطار كسب أصوات الناخبين لأي تجمع سياسي[2]، كما وتعمل الدولة جاهدة لخلق ثقافة المواطنة والولاء السياسي من خلال البرامج السكنية المعتمدة في السياسة الوطنية فالحكومات التي تولى إهتماماً بالغًا لقضية الإسكان تضمن أصوات الناخبين[3].

إن طرح مشكلات الإسكان وتناولها في بعدها السياسي يوحي بأهمية المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول لها وهذا حتماً يتوقف على طبيعة النهج السياسي وكذا التوجه الإيديولوجي للدولة وكذلك درجة الوعي بخطورتها من حيث تأثيرها على الفرد والمجتمع وعلى إستقرار أمن البلد ومن هذا المنطلق فان قضية مشكلات الإسكان هي قضية إجتماعية وسياسية إذ ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإسكان المناسب كأحد أهم الركائز الأساسية لخلق ثنمية إجتماعية قادرة على تحقيق الإستقرار السياسي من خلال ضبط سوق العقار وكبح المضاربة في أسعار مواد البناء ثم العمل على تفعيل كل التشريعات والقوانين اللازمة للوصول إلى سياسة إسكانية فعالة تعبر عن الحالة الكلية للسياسة العامة.

إن الرؤية القاصرة في إعتبار هذه المشكلات الإسكانية هي مشكلات عمرانية تؤثر فقط على مورفولوجية المدينة وساكنيها هي نظرة سطحية ذلك أن المشكلة أكبر وأخطرفي بعدها السياسي إذ تعد أحد أهم العوامل الأساسية في إستقرار البلد فمشكلة الإسكان من أكبر المشكلات التي تواجه الدول خاصة النامية منها وأن القدرة على حل هذه المشكلات يعني وجود نظام سياسي قوي فالإسكان كنظام فرعي له علاقة تأثير وتأثر بكل الأنظمة الفرعية من خلال مدخلاته ومخرجاته فالإهتمام بوجود هذه العلاقة بين الإسكان والسياسات العامة للدولة أمر لا مناص منه لرجل التخطيط الذي يرغب في وضع الخطة المتكاملة لتزويد الأفراد بما يحتاجونه من مساكن[4].

فالحق في المسكن إنما هو الحق في المدينة وحق العيش فيها بإعتباره حق للجميع وهو الذي أقرته كل التشريعات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة حيث أدرج في معاهدات وإعلانات مختلفة وعولج في العديد من القضايا

[1]محمد لمين هيشور: قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مرجع سابق، 2014، ص 218.
[2]دليلة زرقة: سياسة السكن والإسكان بين الخطاب والواقع مرجع سابق ،2016، ص61.
[3]محمد لمين هيشور، المرجع نفسه، ص218.
[4]عبد الرسول علي الموسى: "الإسكان ومفهوم التخطيط الإسكاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص 98.

الدولية[1] و أن تجاهل هذا الحق أوعدم تحقيقه قد يؤدي إلى عواقب وخيمة فالإسكان من الحاجيات التي توفرها الدولة لعامة الشعب وبالتالي تتحول إلى سياسة إجتماعية في ميدان السكن وعلى درجة عالية الأهمية إذ يرتبط بالنمو الإقتصادي وبالطبيعة النفسية والإجتماعية والنظر إليه على أنه المسكن وما يتوفر عليه من خدمات[2].

فمشكلات الإسكان من شأنها أن تحدد الفروق السكنية وأن تؤدي إلى عواقب إقتصادية وإجتماعية ففي الجزائر غالبًا ما شهدت المدن والأحياء السكنية العديد من الصراعات والتدخلات بين المواطنين ورجال الأمن حيث أدّت إلى العديد من الإنزلاقات جراء ما يصاحب قوائم السكن من شكوك[3] وهذا ما يؤكد ما ذهب إليه الباحث "فريد مرحوم "حيث أن الدولة مسؤولة عن ذلك الإنسياب إذ ينتقل الصراع بين الساكن مع مسكنه مع جيرانه إلمستوى الصراع مع الدولة لنظام حول من تملك رهان الحياة الشخصية أو رهان المواطنة[4] فالسياسات التي تبنى دون تخطيط حتماً سوف تنتج الفوضى ذلك أن أصحاب النفود والذين إستفادوا من كرم السلطة لايزالون يتحكمون في أسعار الأراضي وفي إختيار الموقع الأمثل، يضاف إلى ذلك تعاقب الحكومات حيث أدى ذلك إلى عدم ثبات سياسة سكنية إذ أن الحكومة الجديدة تقوم بإلغاء برامج الحكومة التي سبقتها ما يجعلها تتعرض للفشل أي عدم الإستقرار السياسي[5].

ثالثًا: سياسة الإسكان في الجزائر:

1- مفهوم السياسة السكنية:

يشير مفهوم السياسة السكنية أو ما يعرف بسياسة الإسكان كما يرى "عبد العزيز الجرداوي "هي إرادة وتوجيهات الفعل في ميدان السكن عبر تشريعات وآليات متبناة من طرف الحكومة التي سخرت كل وسائل التدخل والجمعيات التعاونية وغيرها بغية تحديد الأهداف الوطنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية وأيضا العمرانية[6].

وبناءًا على هذا القول فإن سياسة الإسكان هي عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة من طرف الدولة والهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني وضمان التوازن بين العرض والطلب في ظل إحترام معايير السعر والكمية المحددة[7].

2- أهداف السياسة السكنية:

لا يمكن إقتصار مفهوم سياسة الإسكان على بناء المساكن أو التجهيزات والمرافق بل لابد من أن تكون لسياسة الإسكان رؤية ضمن من السياسة العامة للبلد ووفق الخطط والبرامج المقترحة التي تقوم بتقدير الإحتياجات المالية

[1]هيئة الأمم المتحدة: لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تقرير عن الندوة السادسة، التعليق العام رقم 04 "على الحق في السكن الملائم"، الملحق رقم 03 المرفق الثالث، المادة 25، فقرة 01.

[2]تشارلز إبرمز: المدينة مشاكل الإسكان، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1964، ص57.

[3]حجيج الجنيد: البنايات الإجتماعية السكنية في وهران من الإتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية، عن طريق عطية مها كبال (المدينة العربية بين التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، مركز الأبحاث، 2009، ص27.

[4]شوقي قاسمي، صباح سلماني: السكن في الجزائر أزمة تأبى الإنقضاء، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد19، العدد 2، (2013)، ص221.

[5]هند ريم: أزمة السكن في المدينة الجزائرية بين الواقع والمأمول، مقاربة سوسيولوجية، مجلة روافد للدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد03 ديسمبر2022، ص10.

[6]عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي: الإسكان في الكويت، منشورات شركة كظما، الكويت، 1988، ص 11.

[7]عيسى بوراوي: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص 15.

والمستقبلية في مجال السكن والخدمات بالموازاة مع التطور الديموغرافي داخل البلد، كما وتعتمد على مجموعة من الأدوات الفعالة لتحقيق الأهداف التي يسعى لها البلد خاصة فيما يتعلق بالقوانين والمراسيم النقدية المتعلقة بالإسكان وكذا خلق مؤسسات متخصصة وذات طابع إجتماعي وإقتصادي ولعلّ أهم أداة تعتمد عليها السياسة السكنية لتحقيق أهدافها تتمثل في تقديرات حجم الإعانات المالية التي تقدمها الدولة.

فالسياسة السكنية تكتسي صبغتها الأساسية من خلال رسم أهدافها بمعنى أن يكون لها أهداف واضحة ومحددة تهدف في الإساس إلى تحقيق الإحتياجات المالية للأفراد في مجال الإسكان ومن ثم المساهمة في ترقية الحياة الاجتماعية وبناءًا على هذا لابد أن تأخذ السياسة السكنية بعين الإعتبار مستوى النمو الإقتصادي للبلد وما مدى توفر الوسائل والإمكانيات المادية والمالية وما مدى قدرة الأفراد المالية ضمن سوق الإسكان أو إقتصاد السوق ويمكن توضيح أهم الأهداف الأساسية للسياسة السكنية على النحو التالي:

2-1-الأهداف الإجتماعية للسياسة السكنية:

لعلّ أهم ميزة أساسية تهدف إليها السياسة السكنية في أي بلد مهما كانت وضعيته الإقتصادية هو الوصول إلى تحقيق أهداف إجتماعية بالدرجة الـولى طالما أنّ توفير السكن هو حق إجتماعي وعليه تراعي السياسية السكنية الجانب الإجتماعي للأفراد من حيث قدرة الأفرادعلى الحصول على مسكن، دعم الأسرذوي الدخل المنخفض أو المنعدم خاصة في مجال السكن الاجتماعي والريفي وبصفة عامة تهدف السياسة في المجال الاجتماعي إلى الحد من الفوارق الإجتماعية وتحقيق الرفاهية الإجتماعية لجميع الأفراد من خلال توفير إسكان صحي وملائم.

2-2-الأهداف الإقتصادية للسياسة السكنية:

هي رؤية شاملة لقطاع الإسكان في إرتباطه مع القطاعات الأخرى وتتمثل في القيم المالية المخصصة لقطاع الإسكان وكذا الضرائب المفروضة والقروض الممنوحة بحيث أن هذه العوامل كلها تؤثر على سوق الإسكان ومن ثم على الإقتصاد ككل، فكلّما كان قطاع الإسكان بخير كانت القطاعات الأخرى كذلك، كما يعمل قطاع الإسكان على جذب القطاعات الأخرى ومن ثم زيادة النمو الإقتصادي والتخفيف من البطالة وفي الوقت ذاته يعمل على تحقيق التوازن الجهوي الذي تنشده أي ثنمية إقتصادية شاملة فقطاع الإسكان بوجه عام أحد المرتكزات الأساسية لدفع عجلة الثنمية.

2: السياسة السكنية في الجزائر من خلال مخططات الثنمية

2-1- المخطط الثلاثي 1967/ 1969

يعتبر المخطط الثلاثى أول المخططات الثنموية التي بدأت بها الدولة الجزائرية لرسم سياساتها الإقتصادية حيث سعت من خلاله الدولة إلى إعادة الإعتبار للسيادة الوطنية والتوجه إلى ثنمية الإقتصاد الوطني خاصة الصناعات

الثقيلة حيث منح لذلك تخصيص بعض الإستثمارات في سبيل خلق مؤسسات عمومية تعمل في مجالات متعددة إلاّ أنه أعطت الأولوية للصناعة وخصص لذلك ما يقارب 45% من الإستثمارات للنشاط الصناعي[1].

أما في مجال الإسكان فقط أعتبر آنذاك كقطاع ثانوي في ظل توفر الحضيرة السكنية على مساكن كانت كافية لتلبية الإحتياجات إلى حد ما ورغم ذلك خصصت الدولة مبالغ مالية لأنهاء السكنات التي هي في طور الإنجاز وقد بلغت الإستثمارات الفعلية لهذا القطاع 0.24 مليار دج[2] أما عمليات تسليم المساكن في تلك الفترة لم تتجاوز معدل 65 ألف سكن ريفي[3] وحضري سنويا أما الإنجاز الفعلي للسكنات خلال فترة المخطط بلغت 12101 سكن حضري بين 1967/1963.

2-2- المخطط الرباعي الأول (1973/1970):

فمن خلال هذا المخطط بدأت خطوات التنمية الفعلية في الجزائر وقد تجلي ذلك في حجم الإستمارات التي سطرتها الدولة ضمن هذا المخطط والذي كان يهدف إلى إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف المواطن وتلبية حاجياته مع توفير جميع الإمكانيات المادية والمالية حيث ثم تخصيص ما قيمته 27.5 مليار دج لتتجاوز بعدها 36 مليار دج والتي أعطت الأولوية[4] في تلبية الحاجيات الإجتماعية لشرائح المجتمع الإكثر تضررًا من أجل الرفع من مستواه المعيشي، القيام بإنجاز التجهيزات الإجتماعية من مياه وكهرباء وإنطلاقاً من هذه الأهداف فقد توزعت الإستمارات المخصصة لهذا النوع في قطاع البنية التحتية والإجتماعية بقيمة 120 مليون دج للسكن الحضري و320 مليون دج للسكن الريفي حيث يسمح ذلك بتحقيق هدف بناء 45000 مسكن حضري و40,000مسكن ريفي[5].

وقد نال المخطط الرباعي الأول نسبة5 %[6] من إجمالي الإستمارات أي ما يعادل 27740 دج وقد تضاعفت ثلاث مرات عن المخطط السابق، وخلال هذه المدة حدد الهدف الرئيسي السنوي لتسليم السكنات ب 21000 مسكن ريفي وحضري أي 3.23 مرة المعدل الذي حقق في المرحلة السابقة وقد سطر تسليم 42000مسكن خلال هذه المرحلة الإ أنه في الحقيقة ثم إنجاز 20.000 فقط[7].

2-3- المخطط الرباعي الثاني (1977/1974):

هذا المخطط أعدّ خصيصا لتنمية قطاع البنية التحتية حيث خص قطاع السكن بنسبة معتبرة من حجم الإستثمارات قدرت بـ 8.3 مليار دج وحجم الإستثمارات الفعلية بـ 8,55 مليار دج مقابل تكاليف تقديرية للبرامج المسجلة قدرت بـ 34,62 مليار دج[8]، وبذلك قد أرتفع في هذا المخطط عدد المساكن المبرمجة من 84000 إلى أكثر من 100000

[1] La Boussine quasmi: Crise de l'habitat et perspective de co-Développement avec les pays de Maghreb Edition publised, Paris, France, 1987, P40.

[2]محمد بلقاسم حسن: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، 1999، ص190.

[3]وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية المخطط الرباعيالأول (1973/1970).

[4]La Boussine quasmi: OP Cit, P40.

[5]محمد بلقاسم حسن البهلول: المرجع نفسه، ص ص229- 231.

[6] Rachid HAMIDOU, le logement un défi, opu, Alger. 1988. PP 35 36.

[7]رفيعة دباش: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على إرتفاع تكلفة السكن الإجتماعي، مرجع سابق، ص 103.

[8]محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ص ص322- 325.

مسكن كما تعين تسليم 90000 مسكن خلال فترة المخطط كما تقرر بناء 20.000 مسكن ريفي ومواصلة بناء 40.000 مسكن للبناء الذاتي[1].

ويعتبر المخطط الرباعي الثاني (1977/1974) من أهم المخططات التي أعطت دفعا قوياً للإقتصاد الوطني وذلك من خلال فتح المجال أمام الإستثمارات خاصة في مجال الصناعات الثقيلة حيث مكنت هذه الخطوة بداية الإستقلالية الفعلية من حيث التمويل لبناء السكناتومع مطلع 1974 تغير نمط تحويل السكنات تبعاً للتعليمة الوزارية الصادرة سنة 1973 حيث أصبح تمويل السكنات يتم بين الخزينة العمومية بنسبة 75% ولمدة 40 سنة بفائدة 1% و الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بنسبة 25% لمدة 20 سنة وبمعدل 4.75 %من الفائدة[2].

كما إهتمت الدولة خلال هذه المرحلة بتدعيم السكن الريفي والإهتمام به للحد من عملية النزوح الريفي حيث ثم إنجار ما يقارب 75000 مسكن بينما أنجر 45000 سكن إجتماعيوحسب إحصائيات 1977 المقدمة من طرف وزارة السكن والبناء فإن عدد المساكن لكل 1000 نسمة بلغت 130.3 مسكن أما عدد المساكن لكل 1000 أسرة بلغت361 مسكن في حين بلغ معدل شغل السكن 8,33م² و قدرت المساحة الخام لكل نسبة 7,8م² بالنسبة لمساحة المسكن المقدرة بـ65م²[3].

2- 4- المخطط الخماسي الأول (1984/1980):

كنتيجة للنقائص التي عرفتها المخططات السابقة وخاصة قطاع السكن ثم وضع مخطط جديد لمدة 5 سنوات فقد خصّص له مبلغ مالي قدره 60 مليار دج أي ما يقارب 15% من مجموع الإستثمارات ولذلك فإن المخطط إقترح مجموعة من الإجراءات تمثلت[4] في تطوير صناعة مواد البناء، تنشيط البناء الذاتي لتقويم السكن الريفي، ترقية البناء الفردي، وعليه ثم إدراج قضية السكن ضمن إهتمامات الدولة حيث قدرحجم الإستثمار المرجعي لقطاع السكن بـ 100,5 مليار دج ونسبة 25 %من قيمة الإستثمارات المقدرة بـ 400,6 مليار دج وخلال هذه الفترة بدأت ملامح الأزمة السكنية تلوح[5] في الأفق وفي المقابل سطرت الدولة خلال هذا المخطط مجموعة من الأهداف الأساسية منها بناء وتسليم 45 ألف مسكن لمدة خمس سنوات من بينها 300 ألف سكن حضري و 150 ألف سكن ريفي[6].

وإبتداءًا من هذا المخطط أعطي إهتمام لقطاع الإسكان حيث تمحورت تصورات المخطط لتنمية السكن وفق ثلاث محاور أساسية وهي[7]، تنظيم المدن القديمة وتوسيعها، تطوير الحياة الإجتماعية للسكان في الريف وتحديث المراكز الحضرية، بعث مدن جديدة بمناطق الهضاب العليا والصحراء، ورغم كثرة الحديث مع نهاية السبعينات من القرن

[1] رفيعة دباش: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على السكن الإجتماعي في الجزائر مرجع سابق، ص 103.
[2] وزارة السكن: وثيقة حول كيفية تحويل السكنات الإجتماعية من 1962 إلى 1998.
[3] عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة، ص402.
[4] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الاول (1984/1980).
[5] محمد لمين هيشور قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، ص228.
[6] عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع نفسه، ص431.
[7] محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة التخطيط وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، المرجع نفسه، ص 60.

الماضي على ضرورة إنتهاج سياسة وطنية تسمح بتقليص حدّة أزمة السكن من خلال برمجة 100 ألف سكن سنويًا بين 1980 - 1989، ورغم تسخير الإمكانيات الإ أن الوضعية السكنية بقيت متفاقمة بسبب تواضع معدل الإنجاز.[1]

[1]محمد عمران: سياسة الإسكان وإستراتيجية تفعيلها في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4 جوان 2014، ص12.

2-5- المخطط الخماسي الثاني(1989/1985) :

شكل إهتمام كبير بسبب النمو الديموغرافي السريع الذي قدر معدله برقم 3,2 % سنويا حيث أنه وبسبب الظروف السكنية الصعبة التي يعاني منها جزء كبير من السكان وبالإضافة إلى الظروف السابقة حاولت الدولة من خلال هذا المخطط عصرنة عملية البناء لتجنب أشكال البناء الفوضوي[1].

غير أن الدولة واجهت عدة أزمات حالت دون الوصول إلى تحقيق أهدافها فبدايتها كانت بإنهيار أسعار البترول عام 1986 ثم الدخول في أزمة أمنية عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1988حيث تحولت الأوضاع الأمنية إلى فوضى عارمة وعلى الرغم من إصرار الدولة على الإستمرار في تحقيق جملة من الأهداف إلاّ أن القدرات المالية كانت غير كافية[2] وعلى الرغم من ذلك تبقى بعض الأهداف المسطرة خلال هذه المرحلة أهمها أنهاء البرامج التي هي في طور الإنجاز والمقدرة بـ 365 ألف سكن ووضع برنامج جديد يبقي على إنشاء بناء 318 ألف مسكن ما يجعل العدد الإجمالي للمساكن خلال هذا المخطط يفوق 674 ألف مسكن[3] .

وبناءًا على هذا المخطط كمحاولة لتدارك النقائص التي عرفها المخطط الخماسي الأول حيث خصص مبلغ 76 مليار دج كإعتمادات دفع أي ما يعادل حوالي 40% من إجمالي الإستثمارات كما توقعت تسليم 552 ألف مسكن[4] ويبقى القطاع محتلا المرتبة الثانية بعد الصناعة وقد زاد الإهتمام بتمويل السكن خلال الخماسي الثاني أين قدرت له تكاليف بلغت 124.92 مليار دج ومعظمها موجه للسكن الحضري حيث يتميز من ناحية برامجه السكنية المخططة بأن 49% منها برامج قديمة خاصة في مجال السكن الحضري[5].

3- تقييم السياسة السكنية في الجزائر:

3-1- تقييم السياسة السكنية في الجزائر من 1962 حتى سنة 1990:

بعد الإستقلال مباشرة توجهت الدولة الجزائرية لإعادة بناء القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة أما قطاع الإسكان فقد أعتبر قطاع ثانوي خاصة وأن الحضيرة السكنية كانت كافية حيث أن السكنات التي تركها المهاجرين كانت كافية لتلبية الطلب على السكن لحد ما[6] في نظر الدولة آنداك غير أنه كان يجب على الدولة بناء أكثر من 75000 مسكن في المدينة وحوالي 35000مسكن بالريف لخلق توازن جهوي بين الريف والمدينة[7].

وفي سنة 1964 نص ميثاق طرابلس على ضرورة الإهتمام بالسكن والعمل على تحقيق الرفاهية الإجتماعية ورغم التوصيات التي قدمت بقي الحال نفسه سنة 1966 أين ثم إحصاء السكان لأول مرة إذ قدرت الحضيرة السكنية بـ 2 مليون سكن نصفها لا يتوفر على تجهيزات وحوالي ثلاث أرباع السكنات بدون كهرباء وغاز، هذه الوضعية

[1] رفيعة دباش: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على السكن الإجتماعي في الجزائر، مرجع سابق، ص105.
[2] محمد لمين هيشور: قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مرجع سابق، ص 25.
[3] وزارة التخطط والتهيئة العمرانية: المخطط الخماسي الثاني، 1985-1989.
[4] Rachid sidi Boumediene: la recherche urbaine en Algérie un état de la quotidienne, revue La questions Revue Urbaine № 365, Tours, Juillet. P 24.
[5] رفيعة دباش: المرجع نفسه، ص .117
[6] أحمد هني: إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص76.
[7] Rachid HAMIDOU, le logement un défi, Op Cit, 1988. P30.

أجبرت الدولة على تبني سياسة إقتصادية عامة تأخذ في الحسبان قطاع السكن كأحد المرتكزات الأساسية لخلق الإستقرار وقد كللت الجهود المبذولة في وضع خطة أطلق عليها إسم مخططات التنمية حيث جاء المخطط الثلاثي الأول (63-67) وهو أول مخطط وثم من خلاله رصد مبالغ مالية قدرت بـ0.29 مليار دج كما تم تسليم حوالي 65000 مسكن ريفي حضري[1].

والجدير بالذكر أن هذا المخطط عرف عوائق كإنعدام السيولة ورغم ذلك تم التأكيد على بداية الإهتمام بموضوع السكن ففي سنة 1968 ثم وضع مراسيم تخص قطاع السكن الإأن تسارع معدلات الهجرة بين الريف والمدينة أدى إلى إحداث خلل في قطاع السكن حيث أدى تفكيك مراكز التجمع القروية[2] والتي كان عددها حوالي ثلاثة ملايين مركز وبسبب الجاذبية التي وفرتها المدينة من وفرة التجهيزات والنشاط الإقتصادي أثر على زيادة الطلب على السكن.

وكنتيجة لفشل السياسات السابقة إضطرت الدولة إلى إعداد مخطط آخر وهو المخطط الرباعي الأول (1973/1970) والمخطط الرباعي الثاني (1974/ 1979)، حيث حددت أهداف في مجال قطاع الإسكان فقد كان الهدف السنوي في المخطط الرباعي الأول بتسليم 21000 سكن ريفي حضري وتسطير تسليم 42000 مسكن وأنجز فعلاً 20000 مسكن حضري 24000 سكن ريفي، أما في المخطط الرباعي الثاني فقد حدد هدف تسليم حوالي 90000 سكن وتقرر بناء 20000 سكن ريفي ومواصلة بناء حوالي 40000 مسكن بناء ذاتي.

فمن خلال الإحصائيات يتضح الإختلال الواضح بين الأهداف المسطرة والمبالغ المرصودة حيث ثم إنجاز ما قيمته 49,8 % من السكنات في المخطط الرباعي الأولأما المخطط الرباعي الثاني فقد بلغت نسبة الإنجاز حوالي 2.7[3] %وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما ضخ لها من موارد مالية، ونظراً لضعف فعالية المخططين السابقين الرباعي الأول والثاني (1973/1970)،(1979/1974)، جاءت المخططات التنموية كالمخطط الخماسي الأول (1980 / 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1989/1985) بعدها حاولت الدولة إعطاء نفس جديد لقطاع الإسكان والقيام بعدة إصلاحات مع رصد مبالغ مالية معتبرة وخصص غلاف مالي قدره 92,5 مليار دج للمخطط الخماسي الأول لإكمالما تبقى من تكلفة قديمة والمقدرة بـ 34.5 مليار دج و 58 مليار دج للبرامج الجديدة، حيث توقع لذلك تسليم حوالي 300 مسكن حضري وحوالي150000 مسكن ريفي أي حوالي 45000 مسكن[4]، و من خلال المخطط الخماسي الثاني تم رصد مبالغ مالية وقدرت تكلفة إنجاز السكنات بـ124.92 مليار دج وحدد هدف إنجاز بـ 542000 مسكن خلال فترة المخطط بمعدل 108400 مسكن سنوي، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة خلال المخطط الخماسي الأول والثاني لم تتمكن السياسة السكنية من تحقيق الهدف الرامي إلىإنجاز حوالي 45000 سكن إجتماعي وثم إنجاز ما نسبته 69,89% ومع ذلك عرف هذان المخططين إرتفاع محسوس في عدد السكنات.

[1]وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الأول،1973/1970.
[2]جيلالي بن عمران: ازمة السكن مرجع سابق، ص ص297 -298.
[3]محمد بلقاسم حسن: بهلولسياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 335.
[4]محمد عمران: سياسة الإسكان وإستراتيجية تفعيلها في الجزائر، مرجع سابق، ص12.

والجدير بالذكر أن السياسة السكنية في الجزائر خلال هذه الفترة إتسمت بضعف وتيرة الإنجازحيث بدأت ملامح الإزمة منذ البداية تظهر بعد سنوات قليلة من الإستقلال ومن إتباع أسلوب التنمية المتبع في هذه الإزمة كان من شأنها آن تشكل عاملاً قوياً لإستفاقة فعالية نموذج ثنمية الإسكان الإجتماعي المتبع[1].

3-2-تقييم السياسة السكنية في الجزائرمن سنة 1990 إلى غاية سنة 2000:

مع مطلع سنوات التسعينات وكنتيجة لعدم فعالية المخططات السابقة في الوصول إلى تحقيق الأهداف المخطط لها فضلاً عن الظروف التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة جراء الأزمة الأمنية ثمّ إعادة التفكير في رسم سياسة إسكان جديدة خاصة في ظل التحولات الإقتصادية ودخول الجزائر مرحلة إقتصاد السوق فكان لزاماً التفكير في إعداد إصلاحات هيكلية بدأت ملامحها من خلال إنشاء الصندوق الوطني للسكن (CNL) بتطوير وتحسين السكن الإجتماعي لسنة 1991 وتميزت هذه المرحلة بدخول البنوك كطرف لتمويل قطاع السكن الاجتماعي إلى جانب الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط خاصة أمام العجز الذي ظهر للحضيرة السكنية أين قدر العجز سنة 1994 بـ 351387[2] مسكن بعدما كان سنة 1990 بـ 217597 مسكن.

وإبتداءًا من سنة 1998 زاد الإهتمام بقضايا الإسكان من خلال توفير صيغ جديدة تتلاءم مع دخل المواطن كما تم وضع إستراتيجية تقوم على التمويل غيرأن ذلك لم ينقص من تفاقم العجز والذي إرتفع إلى 752320 سكن سنة 1998 وهي محصلة لنتائج السنوات السابقة ومع دخول الإلفية تم طرح موضوع الإسكان كموضوع هام و لوحظ تزايد إهتمام الحكومة الجزائرية بملف السكن كأولوية ويتضح ذلك من خلال رصد مبالغ مالية معتبرة وذلك لإنجاز حوالي 65000 سكن من سنة 2001 إلى غاية 2002 إلاّ أنها أكتملت مع مطلع سنة 2004، كما شهدت هذه المرحلة زيادة معدلات الإنفاق الحكومي على القطاع فلقد إرتفعت من 4 ملايير دج سنة 2004 إلى 18 مليار سنة 2012، وشهدت الفترة ما بين 2005 إلى 2009 إرتفاع في نسبة السكن العمومي الإيجاري فقد إنتقل من 25854 سنة 2005 إلى 55550 سنة 2009، كما إرتفعت نسبة إنجاز السكن التساهمي من 15781 سنة 2005 إلى 371223 سنة 2009[3].

وشهدت المرحلة 2010 إلى غاية 2017 مليوني وحدة سكنية بتخصيص غلاف مالي قدره 37000 مليار دج أي ما يعادل 30% وثم تسليم 1.2 مليون وحدة سكنية خلال الخماسي 2010 إلى 2014 بينما يكمل باقي السكنات من 2015 إلى غاية 2017[4].

والملاحظ أنه بعد سنة 2000 قطعت الجزائر شوطًا كبيرا لتطوير قطاع السكن بإنجاز 3 ملايين و600 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ حيث قدر المبلغ الإجمالي سنة 2018 بـ 5788 مليار دج.

---

[1]محمد بقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائرمرجع سابق، ص ص230 235.

[2]عبد القادربلطاس: تمويل السكن في الجزائر، ليجاند، الجزائر، 2007، ص62.

[3]إبتسام طوبال: دراسة تحليلية لتطوير سوق السكن في الجزائر في ظل السياسات العمومية للسكن في الجزائر خلال الفترة 2017/1990، مجلة الدراسات الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، العدد 02، 2016، ص 320.

[4]سلمى مميش: إقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 01، العدد ديسمبر 2017، ص468.

رابعاً: مشكلات الإسكان المعاصرة:

1- المشكلات الإجتماعية للإسكان المعاصر:

يعرف" roberton" "روبرتون" المشكلة بأنها تمثل فجوة غير مرغوبة بين المثاليات الإجتماعية المرغوبة والوقائع الإجتماعية الكائنة فالمشكلة الإجتماعية تعبرعن التباين فمثاليات أي مجتمع تعتمد على قيم أفرادها ولهذا يذهب "راب" و "سلزنيك"إلى القول أن المشكلة الإجتماعية بأنها خلل في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع تهديدًا خطيرًا[1]، وتعد المشكلة الإجتماعية تعبير عن إنتشارأنماط سلوكية ضارة في المجتمع و تتعارض مع ما ينبغي أن يكون عليه الواقع المجتمعي فهي إنحراف السلوك الإجتماعيعن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الإنحراف عنها مؤديا إلى بروز ردود أفعال واضحة وهذا ما يجعلها تختلف من مكان لآخر[2]، وبصفة عامة تنتج المشكلات الإجتماعية من إختلال المعايير والنظم والقيم الأخلاقية والإجتماعية المتعارف عليها من قبل المجتمع والتي تؤدي إلى إنهيار العلاقات الإجتماعية، ولعلّ من أبرز المشكلات الإجتماعية ضمن الإسكان المعاصر نجد التفكك الإجتماعي، حيث يري العديد من علماء الاجتماع أن قوى التغيير الإجتماعي تؤدي إلى ظاهرة التفكك في النظام الإجتماعي التقليدي وخاصة نظام العائلة الممتدة والتقليدية، وهذا ما تؤكده دراسات العلماء مثل "بارك " وغيره من علماء الإجتماع بمدرسة شيكاغو والتي أعتمدها كذلك كل من "ويرث" و "رديدفيلد" و توصلا إلى أن المدينة و من خلال إرتفاع الحجم و الكثافة تعد عامل أساسي لظهور ظواهر إجتماعية معينة،حيث تؤدي إلى تغيير فيالأدوار وعدم وضوح المعايير الأخلاقية وضعف في العلاقات الإجتماعية والتفكك في آن واحد.

ولعلّ من أبرز مظاهر التفكك الإجتماعي التفكك في البناء الإجتماعي الذي يقع بين الجماعات الأولية والثانوية التي يتكون منها المجتمع وفق ترتيب منظم ومنسق لجميع أجزاء المجتمع، فالتفكك الإجتماعي هو تغير في مكونات المجتمع حيث أن لكل فرد دور محدد وحينما يكون هناك خلل في تنظيم المراكز والأدوارالإجتماعية وفي سير عملها يؤدي إلى حالة من الأنهيار وبالتالي يصبح المجتمع أكثر تفككًا ويصبح لذلك التفكك كحقيقة قائمة مما يؤدي لإحباط الأدوار والأهداف الجماعية إلى حد كبير، فالخلل في النظم الإجتماعية وعدم أدائها للوظيفة التي أنشأت من أجلها وضعف ميكانيزمات الضبط الإجتماعي غير رسمي وعدم إستقرار المعايير والقيم يؤدي إلى ظهور نماذج من السلوك الغير سوي وتناقض مع النماذج المعترف بها والمقبولة من المجتمع، ومن مظاهر التفكك الإجتماعي أيضا ضعف التماسك بين أفراد المجتمع والذي يعد أقصى درجات الترابط الإجتماعي فضلاً عن غياب الشعور بالإنتماء.

كما تعتبر الهجرة وهي تعد كظاهرة سوسيو إقتصادية بالأساس وهي تنتج عن حركة السكان من منطقة إلى أخرى بغرض الإستقرار أو الإقامة أو من أجل تحسين الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية[3] ، كما تشير إلى إنتقال الأفراد

[1]إخلاص محمود سلطان البياتي: المشكلات الإجتماعية للتلوث البيئي في المجتمع الحضري دراسة إجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاداب، جامعة القادسية، الكويت، 2014، ص22.

[2] إخلاص محمود سلطان البياتي، المرجع نفسه، ص108.

[3]فضيل دليو وآخرون: الهجرة والعصبية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهرة للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003، ص16.

من مكان لآخر بغرض الإستقرار بصفة دائمة أو مؤقتة والتي تنتج عنها تغير في التركيبة السكانية للمجتمع و الحي و ما تفرضه من تغييرات غير مرغوب فيها إذ تؤدي الهجرة إلى التنافس على الموارد و خلق صراع إجتماعي ناهيك عما تسببه الأسرة من تضاؤل في الفرص الإقتصادية المتاحة للسكان وعدم تلبية الإحتياجات التعليمية و الخدماتية نتيجة زيادة عدد السكان في الأحياء، كما تلعب الهجرة دور بارز في تغيير النظام الإجتماعي و هذا ما أشار إليه العالم "mehgalam" حيث يقدم نظرية التنظيم الإجتماعي للهجرة ويرى أن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الإجتماعي يوضح إختلاف وضع المجتمع ونظامه الإجتماعي في فترتين مختلفتين و الذي يمس تغييرات النسق الثقافي و الإجتماعي و نسق الشخصية كما و تؤدي الهجرة إلى صعوبة في التكيف للمهاجرين الجدد و بالتالي عدم إندماجهم في المحيط أو الفضاء السكني .

أما الضبط الإجتماعي و الذي هو عبارة عن مجموع القوى التي يمارسها المجتمع على أفراده والطرق والمعايير التي يفرضها والإشراف على سلوكهم وأساليب العمل والتفكير وذلك لضمان سلامة البناء الإجتماعي والحرص على إستقرار نظمه ومحاربة مظاهر الإنحراف [1] فالضبط الإجتماعي غير رسمي يفرض نفسه على الأفراد الذين يلتزمون بقيم وعادات المجتمع و الحي و خاصة قيم الأسرة ما يخلق نوع من الإنسجام بين أفراد الحي.

لقد أدى النمو العشوائي للمدينة وعدم الإهتمام بالنواحي النفسية و الإجتماعية للأفراد إلى ظهور نسيج عمراني لا يسمح بتحقيق الإشباعات النفسية والإجتماعيةأنه عبارة عن تجمع سكني لا يسمح بالإستقرار و التمتع بحياة هادئة، هذا الوضع أدى إلى تحول الأحياء السكنية إلى مسرح لظهور العديد من الأمراض الإجتماعية كإنتشار الجريمة بكافة صورها وأشكالها و في مختلف مراحلها كسلوك مضادا للمجتمع حيث تعد مصدراً للتفكك و فساد المجتمع وتهديدًا لكيانه وأمنه، لقد أدّت مشكلة الإسكان إلى حشد الأفراد إلى فضاءات مغلقة لا تخضع لأي رقابة إجتماعية فالنمط السكني الجديد أفرز واقعًا ملموسًا تمظهرت آثاره السلبية في شكل ممارسات تنم عن تفسخ إجتماعي كظهور الجريمة و السرقة و تعاطي المخدرات و الإدمان و الشغب و غيرها من مظاهر التلوث الإجتماعي[2].

وخلاصة القول أن المشكلات الإجتماعية في إطار الإسكان وخاصة المعاصر هي تلك المشكلات التي تنجم حينما لا توجد لذى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس وتضر بالقانون السائد و ينتهك القانون و ينعدم إنتقال القيم من جيل إلى آخر.[3]

2- المشكلات الثقافية للإسكان المعاصر:

تعيش بيئتنا السكنية في عصرنا هذا خطرًا إجتماعيًا وثقافيًا يهدد كيانها ومستقبلها نتيجة للأمراض الإجتماعية التي تنخر سكانها والمتمثلة في تفكك الثقافة التقليدية ومعايير الضبط الإجتماعي وتفكك الأسرإلى غيرها من مظاهر الإنحلال وضعف الروابط الإجتماعية والعاطفية بين السكان مع غياب سلطة المجتمع على أفراده فالحرية والفردانية أدّت إلى تفكك الثقافة التقليدية وفسادالأخلاق.

[1]صبرينة بن جامع: الضبط الإجتماعي من منظور نظري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جوان، 2017، ص 567.
[2]إسماعيل قيرة وآخرون: التخطيط والتنمية الحضرية، مرجع سابق، 2008، ص ص 14- 15.
[3]على ليلة: التغير الإجتماعي والثقافي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 38.

و لعلّ من أبرز الأسباب التي ساهمت في إذكاء كل مظاهر التفكك من معايير و قيم داخل البيئة السكنية المعاصرة تلك الإختلافات بين الأفراد و الأسر من حيث العادات والتقاليد والقيم كما و لعبت التكنلوجيا و إنتشارها بشكل واسع إلى نشر الثقافات الغربية مما جعل الفرد أكثر تحررًا أمام ما وفرته هذه التكنولوجيا من بدائل متاحة، فالتغير المادي السريع للمجتمع دون أن يصاحبه تغير مماثل لقيم المجتمع أدى إلى إحداث هوة ثقافية بين الواقع المادي و السلوك الإجتماعي تلك الهوة التي تشير إلى إنفصال الفرد عن معايير و قيم مجتمعه المحلي .

لقد إرتبطت الأحياء السكنية التي تجمع في أساسها كل شرائح المجتمع إلى تدعيم الثقافة الشعبية، العنف اللفظي ،الصراعات والنزاعات ذات الأسباب التافهة فالنظام السوسيو إقتصادي الجديد الذي فرض نفسه أدى إلى هدم النظام السوسيو ثقافي التقليدي الذي كان يشكل شبكة واسعة للعلاقات الإجتماعية، فقد كان مصدراً فعالاً في إدماج ومراقبة السلوكيات الفردية والجماعية في نسق إقتصادي إجتماعي وثقافي متين ومتجانس، فاللاّتجانس الثقافي وزيادة الحجم والكثافة السكانية تؤدي حتماًإلى عقبات ثقافية تتمثل في الجهل وإنتشارالأمية والتبعية الثقافية الموروثة عن العهد الكولونيالي يضاف إلى ذلك القفزة الواسعة إلى تكنولوجيات القرن المعاصر التي عرفتها الشعوب النامية والتي تأثرت بالدول الغربية الطويلة دون أن تأسس لذلك قاعدة ثقافية أو نظامية تتلاءم والتقدم التكنلوجي السريع.

إن علاقة الإنسان ببيئته علاقة وثيقة إذ يحدث التأثير المتبادل فيكتسب الفرد ثقافة بيئته السكنية التي تفرض نفسها على الفرد ويحدث بذلك التغير الثقافي بشقيه المادي واللامادي[1]، لقد أدت مشكلات الإسكان إلى تغير العديد من القيم والمعايير فالتزايد السكاني الرهيب صرف النظر عن إغفال الجوانب الثقافية والجمالية وعدم الإهتمام بالتراث المحلي فالتلوث السمعي والبصري أصبح أهم ما يميز بيئتنا السكنية المعاصرة ، ومن المشكلات الثقافية للإسكان المعاصر ما يعرف بالتلوث البصري حيث يعد من أكثر الملوثات إنتشارا داخل بيئة الإسكان حيث إرتبطت هذه الأخيرة بعملية التحضر المفرط فالتلوث البصري هو كل تغير غير مرغوب فيه لعناصر ومكونات البيئة العمرانية من شأنها أن يمس بقيم الذوق والجمال[2] وهو كذلك كل تشويه لأي منظر تقع عليه عين الإنسان ويحس عند النظر بعدم الإرتياح وإنعدام الذوق القيمي وإختفاء الصور الجمالية لكل شيء يحيط بنا[3].

وتزداد مشكلة التلوث البصري خاصة في الأحياء الشعبية والقديمة ويبرز ذلك من خلال تلك المظاهر السلبية خاصة تشويه واجهات المباني حيث تنعدم فيها مظاهر الإنسجام والإتساق و يؤدي ذلكإلى نفور وقلق لذى المتلقي[4].

فمحصلة التلوث البصري تمثل إنعكاسًا سلبيًا على المجتمع فإنعدام الجمال يؤدي إلى فساد الذوق وشيوعه وبالتالي تدهور الحالة النفسية للفرد وللمجتمع مما يؤثر على الناتج العام للبيئة السكنية ككل.

---

[1] حفيظي ليليا: إعادة الإسكان وإنعكاساتها على عملية التغير الإجتماعي مرجع سابق،2018؛ ص 160.

[2] علي غربي: أثر التلوث على الصورة الجمالية لمدينة واد سوف حالة حي الاعشاش، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تخصص هندسة معمارية، معهد الهندسة المعمارية، جامعة باتنة، 2015، ص 16.

[3] مريم خلف الله: التلوث البصري في مدينة الزبير، مجلة الخليج العربي، المجلد 46، العدد (3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2018، ص 132.

[4] بن عمارة محمد، دريسي ميلود: التلوث البصري في المحيط الحضري مظهر تشوه واجهات المباني، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 236.

3-المشكلات الإيكولوجية للإسكان المعاصر:

تعتبر المشكلات الإيكولوجية للإسكان المعاصر من أبرز المشكلات ظهورًا وإنتشارا في البيئة السكنية المعاصرة خاصة في الأحياء الشعبية المتخلفة فإرتفاع حجم الأحياء وزيادة حجم السكان حتماً سوف يؤدي إلى عقبات وخيمة على سكان الحي وحتى على مورفولوجية الأحياء ذاتها.

فالكثافة تنشأ عنها ما يعرف بالزحام و أو ما يعرف بالإزدحام السكني الذي يعد كحقيقة مادية تصف زيادة عدد البشر في مكان ما عن الإمكانيات الإستيعابية لهذا المكان،والإزدحام في الإسكان كظاهرة حضرية مرضية أرتبطت بدول العالم الثالث وهي ما يطلق عليه بالتحضر الرث[1] فهو كظاهرة إجتماعية له أبعاد مركبة بعضها ظاهر وآخر خفي يحتاج إلى تحليل عميق ذلك أن الإزدحام إرتبط في بدايته بالمناطق الشعبية والمتخلفة لكن الأمر تعدى ذلك فقد زاد إنتشاره في جميع الأحياء السكنية فزيادة عدد الأفراد في الحي السكني يؤدي إلى إنتشار التلوث السمعي أو الضوضاء التي تعد من أخطر الملوثات إنتشارا في بيئة الإسكان المعاصر، فالتلوث السمعي أو الضجيج أو الضوضاء كلها مسميات تطلق على إنتشار لكثافة معينة من الصوت بحيث يتعذر معها الحصول على الراحة النفسية للفرد وحيث تكون تلك الأصوات غير مرغوب فيها و من شأنها الإضرار بسلامتها الجسدية[2] كونها أصوات لا يتقبلها و لا يستسغيها الإنسان عند سماعها لأنها ذات ترددات عالية تؤدي إلى إهتزاز طبلة الأذن وأصواتها غير منتظمة أي ليست لها نغمة[3] وعليه أصبح التلوث الضوضائي من أبرز سمات الإسكان المعاصر بإعتباره مصدر للقلق وعدم الإستقرار و من خلال تأثيره على راحة الإنسان وعلى نوعية الحياة التي يعيشها[4].

كما ويؤدي زيادة حجم السكان إلى بروز العديد من المشكلات الإيكولوجية فمشكلة فقدان أماكن الترويح والإستجمام حيث تعد الفضاءات المفتوحة جانب مهم ومكمل للنسيج العمراني والمتكون عادة من الفضاءات المغلقة {المباني} والفضاءات المفتوحة مساحات خضراء فمن خلالها يتشكل المشهد الحضري للبيئة السكنية الحضرية[5]، فالإهتمام بزيادة خلق المساحات الخضراء داخل الأحياء السكنية لا مناص منها لتوفير الراحة النفسية والجسدية فمن خلالها يجتمع سكان الحي وفيها يلعب الأطفال وبداخلها يجتمع الشباب ليتبادلوا أفكارهم وإهتماماتهم فغيابها يؤدي إلى وجود متسع من الفراغ لدى أعداد كبيرة من الشباب للإنخراط في الإنحراف والضياع وهذه الحالة قد تنمي لدى الفرد عدمالإهتمام وتدفع به نحو الإنحراف[6].

فمع تزايد حجم الحي وإرتفاع عدد السكان يظهر نقص في كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية حيث لم تعد قادرة على تلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان،وتبرز مظاهر القصور في كفاءة الخدمات داخل الأحياء الشعبية حيث تفتقر إلى

---

[1] محمد الجوهري وآخرون: علم إجتماع التنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، ط2، 2010، ص ص 80 - 81.

[2] علي باغل: ضرر الصوت في المناطق السكنية في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، مجلة صوت القانون، المجلد التاسع، العدد 1، 2022، ص 03.

[3] صلاح أمحمد مسعود: التلوث الضوضائي، مفهومه، أنواعه، مسبباته، آثاره وكيفية التقليل من خطورته، مجلة كليات التربية، العدد 07، 2017، ص 06.

[4] أرزوني وارتان سونيا، ياسمين نجم الله: التلوث الضوضائي في محافظة البصرة مصادره، آثاره، معالجته، مجلة البصرة، العدد 21، السنة التاسعة، بدون سنة، ص07.

[5] عبد الرزاق عباس حسين: جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، 1977، ص 127.

[6] عبد الرحمان العيساوي: جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته، جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004، ص 19.

التسهيلات الضرورية التي تقدمها المؤسسات الإجتماعية والإدارية والصحية فتتدهور البنية الأساسية التي تتمثل في إتساع الشوارع والممرات والأرضية بدون صيانة[1] ولعلّ من أبرز المشكلات المعاصرة ضمن بيئة الإسكان مشكلة تلوت البيئة السكنية فقد أضحت مشكلة تؤرق ساكن الحي نظراً لإنتشارها على نطاق واسع حيث إذ يفسّرإنتشار التلوت البيئي بقوة في المجتمعات التي تتخلخل فيها القيم الأخلاقية والدينية و تزداد فيها مظاهر التسيب و اللا مسؤولية[2] ومن مظاهر تلوث البيئة السكنية مشكلة القمامة المنزلية إذ تتصدر قائمة المشكلات المتعلقة بالإسكان فإرتفاع القمامة في أرجاء الأحياء السكنية أدى إلى تدهور الحالة النفسية للأفراد وخلق توترات تؤدي في الكثير من الأحيان إلى حدوث منّاوشات و صراعات بين الأسر نتيجة للرمي العشوائي والغير منظم أمام العمارات و في الشوارع فضلاً عن المياه القذرة.

4- المشكلات الاقتصادية للإسكان (طبيعة الموارد الإقتصادية):

يرتبط الإسكان بالمستوى الثقافي والإجتماعي كما ويرتبط بطبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة للأفراد في نطاق بيئة الإسكان حيث يؤثر على جودة الحياة فتدني مستوى الدخل والبطالة والفقر كلها عوامل تؤثر علىالإسكان والتي حتماً سوف تنعكس على علاقات الأفراد وعلى مستوى تفاعلهم وإتصالهم.

فالمشكلات الإجتماعية الحضرية هي بالأساس مشكلات إقتصادية وهي تنشأ من المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل إضطراب وتعطيل سير الأمور بطريقة مرغوبة وتتصل المشكلات الإجتماعية بالمسائل ذات الطبيعة الجمعية التي تشمل عددًا من الأفراد تحول دون قيامهم بأدوارهم الإجتماعية وفي الإطار العام المتفق عليه والذي يتماشى مع المستويات المألوفة للجماعة.[3].

فالبطالة كمشكلة إقتصادية وإجتماعية تعد من أخطر المشكلات المرتبطة بالإسكان إذ تكمن خطورتها من الناحية الإجتماعية في كونها تعد بيئة خصبة ومناسبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف[4] كما تظهر تبعاتها في شكل أمراض إجتماعية ونفسية خطيرة والبطالة إحدى الأسباب المؤدية إلى التفكك الأسري الذي يصيب بناء الأسرة وإستقرارها حيث أن الآثار التي تخلفها البطالة على الأسرة توقف تأدية الأسرة لوظائفها وأدوارها الإجتماعيةإ ذ لا تسمح ظروفها الإقتصادية بالوصول لمستوى صحي وتعليمي أفضل[5].

فتدني الأحوال الإقتصادية للأسر داخل الحي السكني يؤدي إلى عقبات إجتماعية كإنتشار الفقر والتسول فتتحول إلى أحياء مهمشة وبالتالي عدم المقدرة على الحصول على الموارد المالية لتحسين ظروف المعيشة فتتنامى ظاهرة الفقر لتمس كل جوانب الحياة اليومية ذلك أن الفقر كظاهرة إقتصادية وإجتماعية بالغة التعقيد والتشابك هو في الحقيقة ما عبر عنه "بروجلي" و "جاري" من أن الفقر حالة تعبر عن التفاوت الإجتماعي والإقتصادي كما أن الفقر يحول

---

[1] أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق المتخلفة بالمدن، مرجع سابق،1999 ص 29.

[2] عبد الرحمان برقوق، ميمونة مناصرية: الضبط الإجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12 نوفمبر 2007، ص 126.

[3] دلال ملحس أستيتة، عمر موسى سرحان: المشكلات الإجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2012، ص 17.

[4] وجدي شفيق عبد اللطيف: علم الإجتماع الحضري والصناعي، دار مكتبة الإسراء للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008، ص 178.

[5] حسن الساعاتي وآخرون: المشكلات الإجتماعية، مطبعة التعليم، القاهرة، 1988، ص 114.

دون الوصول إلى تحقيق الإشباعات النفسية اللازمة ويصبح كحقيقة ملموسة خاصة في المناطق المتخلفة والذي يعزى عن تناقضات في البناء الإجتماعي الحضري القائم على الإستغلال واللامساواة[1].

فطبيعة الموارد المالية والإقتصادية التي يمتلكها الأفراد والأسر تعتبر محددات لنوعية الحياة كما تؤثر بالوقت ذاته على علاقة الفرد والأسر فإنخفاض الدخل الأسري يزيد من حرمان الأفراد في تحقيق إحتياجاتهم الإجتماعية المختلفة وهو ما ينتج عنه تباين في العلاقات والأهداف وما يفرزه هذا التباين من ظهورأنواع من السلوكيات السلبية كالتنافس والصراع والوشاية وكلها تؤثر على نوعية العلاقات الإجتماعية ومن ثم على علاقة سكان الحي أو الجيرة جميعا.

كما وتؤدي نقصالإمكانيات المادية إلى ظهور الإستغلال والإتكال من طرف بعض الأسر وهذا ما يدفع بالأفراد إلى الإعتزال خاصة في المناسبات الجماعية فالظروف الإقتصادية السيئة تؤدي إلى ظهور العديد من الأمراض الإجتماعية هروباً من الواقع المرير كتعاطي المخدرات والإتجاه إلى غيرها من مظاهر الإنحلال والإنحراف والتي سوف تنعكس على تضاؤل مستوى الأمنالإجتماعي لسكان الجيرة أو الحي.

[1]فضيل دليو وآخرون: تحديات معاصرة، العولمة، الأنترنت، الفقر، مخبر علم الإجتماع والإتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص 44.

خلاصه الفصل:

تعتبر مشكلات الإسكان الحضري من أكثر المشكلات المرتبطة بعمليه التحضر والتصنيع فهي مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول على إختلاف مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية والجزائر بدورها هي الأخرى تعاني من هذه المشكلات التي زادت تفاقمها في السنوات الأخيرة فالإسكان كمطلب وحق إجتماعي فهو لا يقتصر على جوانبه المادية بل له أبعاد كبيرة ومتعددة ولذلك تسعى السياسة السكنية من خلال قوانينها وبرامجها للحد من هذه المشكلات التي أصبحت تهدد إستقرار وأمن المجتمعات المعاصرة وهذا ما تهدف إليه جميع المجتمعات المعاصرة للوصول إلى الإسكان الذي يلبي جميع الحاجيات النفسية والإجتماعية لأفرادها لضمان الحصول على مقومات الحياه الإجتماعية.

الفصل الرابع:
علاقات الجيرة في مجتمع المدينة

❖تمهيد:

❖أولاً: السياق التاريخي والإجتماعي لظهور العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة

❖ثانياً: النظريات المفسرة لشبكة العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة

❖ثالثاً: الجيرة والعلاقات الأولية والثانوية في مجتمع الجيرة

❖رابعاً: مشكلات الجيرة المعاصرة في مجتمع المدينة

❖خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الجيرة وحدة إجتماعية مكانية يسودها نمط من العلاقات القائمة على التفاعل والتواصل بين سكانها المتجانسون في العادات والقيم الإجتماعية والثقافية إلاّ أن تطور المجتمعات الإنسانية أدى إلى تغير هذه الوحدات بفعل عوامل عديدة فقد أدى تغيرها إلى ظهور علاقات ثانوية بل وأدى تغيرها في المجتمعات المعاصرة إلى ظهور العديد من المشكلات في هذه العلاقات و في هذا الحيز الجغرافي (الجيرة) و سعيا منا للإلمام بموضوع الفصل المعنون بمشكلات الإسكان المعاصرة في مجتمع المدينة قسمنا هذا الفصل إلى عناصر أساسية حيث بدأنا بالسياق التاريخي و الإجتماعي لظهور هذه العلاقات يليها عنصر النظريات المفسرة لشبكة العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة ثم عنصر الجيرة والعلاقات الأولية والثانوية وأخيراً مشكلة الجيرة المعاصرة.

أولاً: السياق التاريخي والإجتماعي لظهور العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة.

1- نشأة العلاقات الإجتماعية:

لقد خلق الله الإنسان ويعلم ما يحتاجه لذلك أوجد معه غريزة التجمع فهي القاعدة التي تسير عليها جميع الكائنات الإنسانية وحتى الحيوانية فهو العامل المهم الذي يعين هذه الكائنات للتغلب على مصاعب الحياة والتكيف والإستفادة منها إلى أقصى حد، فالإنسان ككائن إجتماعي لا يمكنه العيش لوحده بل من خلال جماعة ينتمي إليها وتحقق له الإشباعات النفسية والإجتماعية والعاطفية سواءًا كانت داخل جماعته الأولية كالأسرة أو جماعة القرابة أو جماعة الجيرة فيرتبط الفرد مع كل جماعة من هذه الجماعات بمجموعة من الروابط التي تختلف من مجتمع إلى آخر وفق مجموعة من الأسس والقواعد المتعارف عليها وهذه الشبكة من العلاقات الإجتماعية هي التعريف الذي وضعه "رادكليف براون " بالبناء الإجتماعي[1] فالأفراد خلقوا مجبورين على التجمع و إقامة علاقات إجتماعية وروابط تقوم على أساس التفاعل فيرتبط بعضهم البعض وفق أهذافهم وإحتياجاتهم المختلفة فوجود الجماعة يعني الدخول في إنشاء علاقات إجتماعية من خلال التفاعل في إطار فضاء إجتماعي، فالعلاقات الإجتماعية تبنى من خلال التفاعل و هذا الأخير يمثل التأثير المتبادل و ما ينشأ من تغير.[2]

إن العلاقات الإجتماعية تنشأ بصفة تلقائية حيث تتمظهر من خلال مختلف التفاعلات القائمة بين الأفراد لذلك من الضروري الإعتماد على هذه السلوكيات الصادرة من الأفراد و الإتصالات الناجمة عن ذلك ، فالإنسان منذ وجوده وهو يسعى إلى علاقات في إطار الفضاء الإجتماعي المتاح فيستعمل طرق وأساليب ليبدأ في تشكيل علاقاته على إختلاف طبيعتها ومنشأها فتواجد الأفراد من حوله يدعمه في نسج الأفكار التي تعد كنقطة مهمة في ربط الإتصال بما يتلاءم مع أفكاره و أهدافه وهذا ما يفسرأن المجتمع يقوم على مجموعة من الأفكار والعلاقات التي تتكامل لتدفع الأفراد بالإتصال مع بعضهم البعض، وعليه تعد شبكة العلاقات الإجتماعية هي أول عمل تاريخي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده [3]، ذلك أن أول عمل يؤديه مجتمع معين عن طريق تغيير نفسه مشروط بإنتقال هذه الشبكة من العلاقات عن طريق الهجرة و الترحال و خير دليل على ذلك تلك الهجرات الأولى للإنسان كنقطة بداية في نسج علاقاته الإجتماعية خارج حدود إقامته ثم التجاور والإستقرار حتى تتعزز هذه العلاقات وهو ما أشار إليه جيد نجز"giid ngis" في كتابه "مبادئ علم الإجتماع" فيقول أن درجة معينة في تجمع الكائنات و تجاورها شرط ضروري لتطوير الحياة الإجتماعية فلكي يتم الإتصال و التعاون المتبادل تنشأ الروابط المختلفة يجب أن يكون هنالك أولاً ، تقارب و تجاور و عليه من يتأمل الحياة الإجتماعية تأملاً كاملاً موضوعيًا يجد أنه لا يمكن للكائنات الإنسانية إذا ما أرادت أن تستمر و تبقى على وجود روابط إنسانية تجمع بينهما و تنظم حياتها[4].

إن تجمع الأفراد وتجاورهم على شكل يكون لأسباب مختلفة منها إنتمائهم إلى أصل واحد أو إتحاد أهدافهم وغايتهم التي يسعون إلى تحقيقها وإجتماعهم حتماً في حيز مكاني يؤدي فيه مختلف الأنشطة المنوطة بهم وهذا ما أشار إليه

[1] محمد إسماعيل قباري، راد كليف براون: رائد مؤسس علم الإجتماع والأنتربولوجيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977، ص263.
[2] فؤاد البهى السيد، سعد عبد الرحمان: علم النفس الإجتماعي، رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص46.
[3] مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الإجتماعية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط3، 1985، ص26.
[4] فهمي سليم غروري وآخرون: مدخل إلى علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992.

إبن خلدون في كتابه المقدمة إلى أن الجماعة الإجتماعية حيث قال أنه لابد الإجتماع بين البشر للتعاون على المعاش وقضاء الحاجات وهي كلها مقدمات للحياة الإجتماعية ومن خلال التعاون و التناس والألفة والشعور بالعضوة و القوة، كما يرى البعض أن لنشأة العلاقات الإجتماعية عاملين أساسين هما الغداء ثم إستغلال الطاقة التي تتولد عن هذا الغداء وغداء الإنسان معقد ولا يقتصر على العناصر المادية وإنما يتعداه إلى عناصر معنوية، ويضيف إبن خلدون أنالإنسان يسعى إلى التنازل في مكان وهذه صفة متوارثة في الإنسانية حيث يعتبر أن هناك حالات بدائية وأخرى حضرية ولا يقتصر على الإنسان الفرد بل هي نابعة من ضرورة تعاونه مع أخيه الإنسان للنهوض بحالته الجديدة في بيئته التي تختلف كمًا وكيفًا حيث تتشكل له كصورة وأشكال تختلف عما آلفه في موضعه الأول وتزداد معرفته بالأرض وما فيها ولا سيما ما يلاقيه من تجارب الآخرين، و مهما يكن من إختلاف في التصورات حول نشأة العلاقات الإجتماعية وعوامل تكوينها وتطورها فأنها تجتمع في نقطة جوهرية تعد بمثابة المرجعية الأساسية لتفسير نشأة العلاقات الاجتماعية أن الإنسان إجتماعي لا يمكنه العيش بمفرده بل من خلال جماعة ينتمي إليها يتبادل مع أعضائها الأخذ و العطاء .

2- أشكال العلاقات الإجتماعية في مجتمع المدينة:

تأخد العلاقات الإجتماعية في مجتمع المدينة صور وأشكال عديدة وينجم ذلك عن طبيعة المجتمع الحضري الغير متجانس ما يستدعي من الأفراد الدخول في علاقات وتفاعلات جديدة بغرض التكيف والمواكبة لواجهة التحديات التي قد يتعرض لها الوافد الجديد وهذا ما يخلق نوع من التعاون والتكامل أو قد يؤدي ذلك إلى المزيد من الصراع والعزلة الإجتماعية ويمكن إبراز مختلف صور وأشكال العلاقات الإجتماعية على النحو التالي:

أ. التعاون: عبارة عن تكامل بين الأدوار و ينشأ من خلال السعي نحو تحقيق مختلف الأهداف المشتركة بين الفرد حيث يرى المتعاون في الآخرين أناسًا يختلفون عنه في المقومات و القدرات فيسعى لتوظيف مقوماتهم و قدراتهم[1] لتحقيق التكامل فيما بين قدراته و قدراتهم فالتعاون كظاهرة إجتماعية لا تنشأ إلاّ من خلال تفاعل الأفراد فيما بينهم لتحقيق أهداف مشتركة.

ب. التنافس: يعرفه شابلن "chaplin" أنه عملية التنازع بين الطرفين حول البلوغ لنفس الهدف أو الغاية والتنافس هو أكبر العمليات الإجتماعية تمثيلا للتنازع والتعارض الإجتماعين فهو يرتبط الحاجة المشتركة فالتنافس يزداد كلّما إزدادت الحاجة إلى الحصول على تحقيق أكبر قدر من المصالح الشخصية، فالتنافس بين الأفراد في المجتمع الحضري أنما هو تجسيد للعلاقات الاجتماعية وقد يتخذ مسارًا إيجابيًا يعود بالنفع والتطور على كلا المتنافسين، كما ويتخد مسارا سلبيًا وهنا يتطوروبصبح صراع.

ت. الصراع: يعتبر الصراع شكل من أشكال العلاقات الإجتماعية التي تحدث نتيجة لتعارض المصالح والرغبات بين أفراد المجتمع فالصراع الإجتماعي هو نتاج التنافس وقد يكون ضروري في الحياة الإجتماعية لأنه يؤدي إلى حدوث تغيرات إجتماعية قد يعود بالفائدة على المجتمع ولعلّ أبرز مظاهر الصراع في المجتمع الحضري

[1] أمينة كريبية: طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري دراسة سوسيو أنتربولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علم إجتماع، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2017، ص42.

هي تلك الصراعات الناتجة حول تملك المجال الحضري والصراع من أجل السيطرة على الإستفادة من الموارد والخدمات الحضرية.

ث. التكيف: هي العملية التي بمقتضاها يندمج الفرد في بيئته الجديدة سعياً منه للتأقلم مع ظروف البيئية والإجتماعية، فالفرد كثيرا ما يجد نفسه في ظروف بيئية لا تشبع مطالبه وحاجاته النفسية والإجتماعية[1] ومثل هذه الأوضاع تحتم على الفرد بذل جهد مستمر لمواجهة هذه الصعوبات سعياً وراء حلها وهذه تعتبر صورة من سلوك الإنسان السوي للوصول إلى التوافق و التكيف [2]ولعلّ أبرز مظاهر التكيف في مجتمع المدينة يظهر من خلال تكيف المهاجرين الجدد مع بيئتهم و محاولة الإندماج و كسب ثقافة و قيم جديدة.

ج. التمثل: تعد التمثلات الإجتماعية نسق من المعارف المشتركة بين أفراد المجتمع والتي ثم بناؤها عبر عملية التبادل والتفاعل الإجتماعي، فتمثلات الأفراد حول بعضهم البعض وحول البيئة التي يعيشونها هي من تدفع بهم إلى تحقيق المزيد من الإنفصال أو الإنعزال عن بعضهم.

3- نشأة وتطور علاقات الجيرة في مجتمع المدينة

إن الحديث عن نشأة وتطور علاقات الجيرة يقودنا إلى تتبع المسار التاريخي والإجتماعي لظهور هذه العلاقات التقليدية القديمة كأسمى وأرقى العلاقات الإجتماعية حيث أنها لم تنشأ من فراغ بل لها معنى وهدف في حياة الإنسان وهذا ما تؤكده كل الأديان السماوية فبعد ما بدأ الإنسان أولى هجراته بحثا عن مكان ملائم يجعل منه مستقر للعيش ويحقق له الإشباعات النفسية والإجتماعية بدأت تظهر أولى التجمعات السكنية التي ضمت الأسر ذات الأصل والعشيرة الواحدة وهو ما جعل العلاقات الأولية تقوم على أساس التضامن الآلي الخاضع لحتمية الإنتماء للعشيرة والنسب.

ثم لم يلبث أن بدأت التجمعات البشرية تتوسع مع توافد العديد من الأسر المختلفة الأصل وهو ما خلق نوع من العلاقات الجديدة التي تقوم على مبدأ ضرورة التكامل والإتحاد لتحقيق الإحتياجات المتزايدة للأفراد والأسرإذ لم يعد التعامل على أساس العشيرة وبدأت العلاقات تتوسع لتخرج عن نطاق الأصل والعشيرة والقرابة، فالأفراد أصبحوا مجبورين على تحقيق إحتياجاتهم ورغباتهم الشخصية فالتغيرات العمرانية والمعمارية قد صاحبها تغير في علاقات الجيرة حيث أدّت عمليات إسكان الأفراد والأسر في أحياء جماعية تختلف هذه الأسر من حيث أصلها وثقافتها وهو ما جعل الأفراد يغيرون أيضا في بعض مواقفهم وقيمهم سعياً لتحقيق حاجياتهم ولتحقيق مبدأ التكامل.

ورغم ما أفرزته التغيرات العمرانية من تغيير في علاقات الجيرة ألاّ أنها وفرت نوعا خاصا ومميزا من علاقات الزمالة و الرفقة و تنوعا مماثلا من الثقافات فالحضري حسب "لويس ويرث" ينتمي إلى أكثر من وحدة إجتماعية و لا يشعر بالإنتماء الشديد و الولاء لأي منهما تمد لهم حاجياته الدائمة فهم بحاجة إلى خدمة بعضهم البعض كما و

[1]عبيدي فواز: تغير علاقات الجيرة بالمدن الجزائرية دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش ولاية عنابة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علم إجتماع إتصال، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2023، ص130.

[2]محمد الهابط: التكيف والصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985، ص 81.

يرى ويرث أن عملية التحضر تتم على إعتبارها أسلوبًا في الحياة من خلال تنشئة الأفراد حتى يتم التلاؤم والتكيف مع نمط الحضرية وأسلوبها [1].

ومما لاشك فيه أنعلاقات الجيرة في مجتمع المدينة تنشأ بصورة مقصودة أحيانًا و قد تنشأ بشكل عفوي فالعديد من الأفراد يميلون أكثر إلى توطيد علاقاتهم بغيرهم، فعامل الإقامة و الإستقرار لمدة طويلة مهم في تعزيز روابط الجيرة إذ من خلالها يزداد الشعور بالمكان والألفة ولا يعتبر الفرد نفسه غريبًا عن الحي كما يلعب الأطفال دور مهم في بداية نسج العلاقات بين الأسر والإتصال مع بعضهم بطرق متعددة من خلال إختيار رفقاء اللعب و الذهاب إلى المدرسة معا ومراجعة الدروس وحتى الشجار ورغم مساوئه يعد سبباً في تعرف الأسرعلى بعضهم البعض.

فالفضاء السكني يعتبر عامل محدد كأول فضاء لنسج علاقات الجيرة أين تلعب النوافذ والأبواب والشرفات دوراً لا يستهان به في خلق فضاء للتفاعل بين نساء الحي[2] وقد تطرق "ديبول" "depaule" إلى ذلك فيقول أن عتبات المسكن و نوافذه وأبوابه وموقعه كلها نقاط مهمة بواسطتها تتكون علاقة الساكن باللآخرين[3] فالتقارب المجالي عامل مهم في دعم التقارب الإجتماعي بين الأسر خاصة إذا طالت مدة إقامة هذه الأسرداخل الأحياء.

كما وتلعب العوامل الثقافية كذلك دور في تعزيز روابط الجيرة حيث تزيد العلاقات والتقاليد المشتركة من خلق تقارب إجتماعي هذه العوامل تساهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل وحدة الجيرة بمفهومها الإجتماعي ومن ثم بداية التماثل والتجانس في العادات والتقاليد والقيم وهذا مايفسّرأن الجيرة تقوم على أساس إجتماعي أكثر منه فيزيقي و رغم ذلك لا يمكن تجاهل أهمية الأبعاد الإيكولوجية في تشكيل وحدة الجيرة حيث أن المحاولات التي قدمها "بيري" و تقوم الفكرة أساسًا على تشكيل سكان المدن الكبرى لا يمكن النظر إليهم كوحدة بل أن أحياء المدن تمثل ساحات واسعة تضم أعداد سكانية كبيرة و لكن إذا نظرنا بدقة فإننا نجد داخل هذه الأحياء وحدات أصغر يتقارب فيها السكان إجتماعيًا و إقتصاديًا وتوجد بينهم علاقات يومية مباشرة كما أستخدم "هيلمان" "hilman" المنظور الإيكولوجي الإجتماعي ليشير إلىأنها منطقة محدودة في إطار المنطقة الحضرية حيث يسكن الناس و يتفاعلون إجتماعيًا[4] أما تونيز "tomies" فيسميها بعلاقات المكان فيرى أن هذه العلاقات تقوم على أساس الضرورة الحيوية أما"لودريت" فيطلق عليها التجاور السكني و يعني إقامة الناس قرب بعظهم البعض و هؤلاء السكان غالبًا ما يتعاشرون فيما بينهم.

[1] محمد عباس إبراهيم: العشوائيات والثنمية الحضرية، مرجع سابق، ص22.

[2] نورية سوالمية: جماعات الجيرة في الأحياء الحضرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، العدد8 (2013)، ص178.

[3]نورية سوالمية: السكن المحيط والممارسات، مذكرة لنيل شهادة ماجستر تخصص أنتربولوجيا، جامعة وهران، 2002، ص93.

[4]أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافية السكان، مكتبة الأنجلومصرية ،2006، ص345.

4- عوامل تغير علاقات الجيرة في مجتمع المدينة

صاحب إتجاه المجتمع نحو التحضر إلى تغير في المفهوم التقليدي للجيرة والذي أدى بدوره إلى تغير في علاقات الجيرة حيث أضحت هذه العلاقات تتميز بالسطحية والنفعية في الوقت الذي كان سكان الجيرة يميلون إلى التعاون والتضامن فالحياة الحضرية فرضت نسقًا معين من العلاقات بين سكان الجيرة كما لعب التصنيع وتغير نمط المسكن دوراً لا يستهان به في تغيير هذه العلاقات ويمكن إبراز أهم عوامل التغير على النحو التالي:

4-1- التحضر: لقد أدّت عملية التحضر إلى تغيير في حياة المجتمع من الحياة البسيطة إلى الحياة الحضرية المعقدة من ناحية البناء الإجتماعي فالتحضر كعملية أدى إلى إحداث تغيرات هامة و جوهرية في البناء الإجتماعي و الإيكولوجي للأحياء فالحياة الحضرية تزكي روح الفردية وتؤكد على أهمية المصلحة بوصفها الإساس في قيام علاقات إجتماعية بين الناس[1] وخاصة التفكك في العلاقات والروابط الإجتماعية، يبرره بعض علماء الإجتماع في الوقت الراهن حول الإشكال السائدة في الحياة الحضرية بإعتبارها أمراضًا حضرية برزت على صعيد الحياة كثمن غالي للتحضر هذا الثمن تمثل في شكل تمزق في نسيج علاقات الجيرة وتلف العديد من العادات الشعبية والأخلاقية حيث قفدت العديد منالأسر المعرفة الشعبية في تربية أبنائها صحيًا وهذا ما دفع "بارك" أحد مؤسسي مدرس شيكاغو إلى القول أن الحضرية أطاحت بالروابط المحلية والتأكيد على علاقة الإستقلال و الغفلة بين الجيران[2].

4-2-التصنيع: أدى ظهور التصنيع والتطور التكنولوجي في جميع مناحي الحياة إلى إحداث أُثر بارز في تغيير علاقات الجيرة وتفكك الأسروظهور أنساق وقيم وعادات جديدة ومن المظاهر التي أفرزها التقدم العلمي والتكنولوجي أن العديد من أسر الحي والجيرة لم تعد لهمالقدرة على التكيف مع الأنماط الجديدة كما أنتعدد المهن و الوظائف[3] خارج نطاق الحي و مقر الإقامة أدى إلى تقليص فرص اللقاءات بين الجيران.

4-3-تغير نمط السكن والإسكان : يعد الإسكان عنصرا هامًا في وحدة الجيرة و لا يقتصر هنا على المنازل و الأنواع و الأحجام المختلفة و إنما يشمل كذلك أماكن الترفيه وهي تضمم جميعا في ضوء حجم السكان حيث أنه من إنعكاسات عملية التحضر هو نقل مركز الثقل الإجتماعي إلى المدن وحشدهم في سكنات لا تتلاءم مع إحتياجاتهم النفسية و الإجتماعية و تغيير أنماط إسكانهم و بالتالي ظهور العديد من الأحياء الغير مخططة تحولت مع مرور الوقت إلى أماكن تفتقر إلى شروط ومميزات الحياة الحضرية، كما أن النمط السكني "عمارات " فرض نوع العلاقات بين الجيران، و لهذا السبب يؤكد عبد "المالك صياد" من خلال دراسته المتعلقة بالمسكن العصري أن العلّقات بين الجيران لم تعد متواجدة مثلما كانت عليه في المساكن التقليدية أين نجد أن الأعمال المنزلية تقام سنويًا بالإضافة إلى بعض السلوكيات بين الجران تبين مدى التفاهم بينهم كتبادل الأشياء[4] و هذا ما أكده كذلك " pierre

[1]محمد علي وآخرون: قاموس علم الإجتماع، مرجع سابق، ص302.

[2] السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مشكلات وتطبيقات، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص332.

[3]سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة، القاهرة، 1998، ص76.

[4]Sayad abdelmalek: des effets naturels du relogment, Inpanarma des sciences social, speciale habitat, n45, ONRS, algerie,1980, p98.

bourdiou"حيث يرى أن الإستقلال في السكن يؤدي إلى إضعاف الروابط الأسرية و أن إتشار التبادلات النقدية نتيجة الهجرة تنمي الفردية على حساب الشعور بالإنتماء والتكتل الذي يربط الوحدة العائلية[1].

ثانياً: النضريات المفسرة لشبكة العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة:

تنشأ العلاقات الإجتماعية من التفاعل والإتصال القائم بين الأفراد إذ تعتبر مصدر هام لإستمرار الحياة الإجتماعية وإكتمالها وفقاً لهذه العلاقات التي تتعدد وضائفها وتختلف بإختلاف طبيعة المجتمع وهذا ما جعل العديد من الباحثين يختلفون حول الرؤية التي يمكن من خلالها دراسة العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة حيث إهتم بعض الباحثين بدراستها سوسيولوجيا على إعتبار أنها جزء أساسي من المجتمع وآخرون إهتموا بدراستها من جانب السيكولوجي بتركيزهم على الدوافع والحاجات النفسية التي تميز الفرد.

1: الإتجاه الفردي في دراسة العلاقات الإجتماعية:

يؤكد أنصار هذا الإتجاه أن الفرد أسبق إلى الوجود من المجتمع وأن المجتمع ليس من وحي الخيال[2] بمعنى أن هذا الإتجاه يهتم بكيفية قيام الأفراد والجماعات بتأسيس المجتمع وإضفاء معنى عليه ومعايشة الحياة فيه بدلا من الإهتمام بكيفية تأثير المجتمع على الأفراد والجماعات وبهذا تصبح حياة الفرد محور الحياة الإجتماعية.

فالمشكلات الإجتماعية التي تظهر في المجتمع إنما تظهر بالأساس كونها مشكلات تتعلق أولاً بالفرد ثم ما تلبث أن تتجمع لتظهر كمشكلات إجتماعية لذلك فمن الطبيعي أن تكون الغاية من هذه العلاقات الإجتماعية هي تحقيق السعادة الفردية إلاّ هذا الطرح الذي مؤذاه وهو كيف يتم تحقيق السعادة وأن الأفراد يختلفون فيما بينهم لذلك يرى البعض أن تحقيق السعادة لا تحصل إلأ إذا تخلى الفرد عن أنانيته لباقي أفراد المجتمع في حين يؤكد البعض أن سعادة الفرد والجماعة لا تتعارض ذلك أن تحقيق السعادة الفردية هي بحد ذاتها تهدف للوصول إلى تحقيق سعادة المجتمع وبالتالي تتحقق الحياة الاجتماعية ولعلّ من أبرز منظورات هذاالإتجاه التفاعلية الرمزية لجورج "بلومر" وكذلك الإثنوميثودولوجية " لجارفنجيل" ، الفينومينولوجيا "لألفرد شوتز" ، التبادل الإجتماعي "لبيتربلاو".[3]

2: الإتجاه الإجتماعي الواقعي:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن المجتمع أسبق للوجود من الفرد وأن الغاية هي إدماج الفرد ضمن الجماعة والعمل على إذابة الفردانية في إطار الجماعة الكلية ومن ثم يسعى هذا الإتجاه بشكل أساسي إلى دراسة كيفية تأثير المجتمع على السلوك الفردي والجماعي ومن ثم على العلاقات الإجتماعية الناتجة عن هذا التأثير[4].

فأصحاب هذا الإتجاه يبدون أن المجتمع هو الذي يتحكم في الفرد وذلك بناء على أهدافه ومتطلباته فالمجتمع تحكمه عادات وتقاليد ومعايير وأحكام وقوانين تعمل على ضبط العلاقات الإجتماعيه وتجعل من الفرد ملتزم بالتقاليد بجملة

[1]Pierre bourdieu et sayad abdelmalek: le déracinement, la crise de l'argriculture, traditionnel en algerie, ed minuit, paris, 1964, p119.

[2]عبد العزيز فكرة: العلاقات الإجتماعية من منظور سوسيولوجي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، بدون سنة، ص 495.

[3]جابر عوض سيد: التكنولوجيا والعلاقات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية مصر، 1996، ص186.

[4]أحمد هداجي: التحضر وأثره في تغير العلاقات الإجتماعية، دراسة ميدانية المدينة الجديدة الشيخ سيدي علي بلكبير أدرار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علم الإجتماع، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2023، ص129.

القوانين دون الخروج منها، هذا الإطار الذي يحاول وضع العلاقات الإجتماعية في حكم المجتمع الذي تحكمه خصائص معينة حسب طبيعة المجتمع[1] وحتى يبررهؤلاء موقفهم يهتم أصحاب هذا الإتجاه بدراسة تأثير الطبقة الإجتماعية للفرد وعائلتة كالوضع الإجتماعي والبنائي للفرد على إحتمالات نجاحه في المدرسة أوحصوله على وظيفة مناسبة والعلاقات الإجتماعية التي ستترتب عن ذلك ويضيف هؤلاء على ضرورة الإتفاق بمعنى الإجماع على القيم الأخلاقية للمحافظة على النظام الإجتماعي وتفسير وتوجيه العلاقات الإجتماعية ولعلّ من أبرز النضريات التي يدرس فيها أفكار رواد هذه النظرية نظرية البنائية الوظيفية ونظرية الصراع الإجتماعي[2].

3: الإتجاه التفاعلي:

يطرح رواد هذا الإتجاه رأي آخر حيث ركزوا على ظهور العلاقات الإجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع كما وطالبوا بدراسة العلاقات الإنسانية التي تنشئها الجماعات البشرية ولعلّ من أبرز رواد هذا الإتجاه " جورج زيمل" ومذهب الدراسة الأمريكية الإجتماعية التي نادت بتفاعل العلاقات بين الفرد والمجتمع كما يوجد مذهب العنصر الروحي الذي يعطي أهمية لهذا العنصر في العلاقات الإجتماعية بالإضافة إلى مذهب الدراسات الأنثربولوجية التي تفسر العلاقات الإجتماعية في ضوء الإعتبارات العنصرية وغيرهم من المذاهب الأخرى[3] ولهذا فإن هذا الإتجاه لم يعطي أهمية لأسبقية الفرد أو المجتمع للوجود.

4: الإتجاه التوفيقي:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن البناء الإجتماعي والفعل الإنساني مكملين لبعضهما البعض ولا يمكن أن يتحكم طرف في الآخر حيث أن المجتمع يحتاج إلى مجموعة من الأفراد لإنشاء نشاط معين سواءً كان ذلك مؤسسات أو غيرها[4].

وبناءاً على هذا فإن أصحاب هذا الإتجاه يهتمون بدراسة العلاقات الإجتماعية وفق منظور أشمل وأعم وذلك من منطق أن العلاقات الإجتماعية تتسم بالدينامية والتطور فالأفراد تربطهم حاجات مشتركة والعلاقات تنشأ بينهم تلقائيا فالعلاقات الإجتماعية تخضع لشدة وتعقد البناء الإجتماعي وبالتالي فهي تنقص وتزيد.

كما يسعى أصحاب هذا الإتجاه من خلال دراسة طبيعة العلاقات الإجتماعية إلى التوليف بين البناء الإجتماعي والفعل الإجتماعي فهي علاقة تكاملية وترابطية في الوقت ذاته ذلك أن البناء الإجتماعي إنما يقوم من خلال جملة التفاعلات الإجتماعية غير أن هذا الفعل يتطلب بناء ليحدث فيه[5]، كما ويرى أصحاب هذا الإتجاه الذي يتزعمه " أنتوني جيذنز" أن البناء الإجتماعي يعني القواعد والمواد والمصانع وغيرها من المؤسسات الإجتماعية لها قواعدها ومواردها ويؤدي إستخدام هذه القواعد والموارد إلى إعادة إنتاج هذه المؤسسات فالأفراد هم الذين يعيدون إنتاجها وهذا ما يجعل أن البناء الإجتماعي مستقل عن الفعل الإنساني الذي يؤسسه، وكما يرى " جيذنز" أن البناء والفعل يشكلان الممارسة الإجتماعية في آن واحد ما يؤدي إلى إنتاج العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع .

---

[1] عبد العزيز فكرة: العلاقات الإجتماعية من منظور سوسيولوجي، مرجع سابق، ص495.
[2] جابر عوض سيد: التكنولوجيا والعلاقات الإجتماعية، مرجع سابق، ص186.
[3] أحمد هداجي، التحضر وأثره في تغير العلاقات الإجتماعية، مرجع سابق، ص129.
[4] عبد العزيز فكرة: المرجع نفسه، ص 496.
[5] أحمد هذاجي: المرجع نفسه، ص 130.

ثالثاً: الجيرة والعلاقات الأولية والثانوية في مجتمع المدينة:

تعتبر علاقات الجيرة جزأ لا يتجزأ من العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين الأفراد نتيجة تفاعلهم وإتصالهم ببعضهم البعض كما تقوم علاقات الجيرة على أساس مكانية نابعة من الشعور بالإنتماء للجيرة إلاّ أن ما يميز علاقات الجيرة إختلاف هذه العلاقات بإختلاف الجماعة التي تندرج ضمنها جماعة الجيرة ففي الجماعة الأولية تتميز علاقات الجيرة بالتماسك والقوة أم في الجماعات الثانوية فتميل إلىأن تكون علاقات سطحية مؤقتة.

1- العلاقات الأولية:

و هي تلك العلاقات التي تنشأ عن التفاعل والإتصال بين عدد محدود من الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الأولية كجماعة الرفقة أو العائلة و غالبًا ما تكون هذه العلاقة قوية ومتماسكة ويغلب عليها الطابع غير رسمي[1] وكما يرى "تشارلز كولي" فإن العلاقات الإجتماعية الأولية تتسم بالتماسك والقوة لأنها تتكون داخل الجماعة الأولية التي تسمى بجماعة المواجهة ففي هذه الرابطة الإجتماعية يذوب الفرد داخل الكل فتظهر عبارة "نحن" و ليس عبارة "أنا" حيث يدل هذا على قوة الإنتماء للجماعة و زيادة درجة الترابط الإجتماعي[2].

2- الجماعة الأولية:

و هي الجماعة التي يقوم أفرادها على علاقة الوجه للوجه فهي علاقة مباشرة و تتميز بالإتصال المباشر بين عدد من الأفراد يعرف كل فرد الآخر معرفة عميقة و هي أولية لأنها تعكس تجارب مبكرة وكاملة للوحدة الإجتماعية[3] و تقوم الجماعة الأولية على الضبط الرسمي وعلى التعاطف الودي بين أعضائها وعمق العلاقة بين الأفراد ومن أمثلة الجماعة الأولية جماعة الأسرة التي تعتبر أولى الجماعات الأولية فتتميز بعلاقات خاصة كما أن بنائها له شرعية قانونية يقرها الدين والمجتمع وتكمن أهميتها في إستيعابها وأداء لوظائفها كجماعة أولية و يظهر ذلك بوضوح[4] في كون أن الجماعة الأولية هي الوسيلة الوحيدة للتنشئة الإجتماعية لمعظم الأفراد، إن الأسرة كجماعة أولية تعتبر المحور الأساسي لتحقي الرضى و الإشباع الشخصي فهي تمنح الأمان.

كما تعتبر الجماعات القرابية و التي هي جماعة تحدث عن طريق روابط الدم والزواج وتعتبر غالبية الجماعات القرابية جماعات متصلة عن طريق القرابة والعصب أما جماعة الأصدقاء فهي جماعة أولية تتميز بالتماسك و علاقات المودة و تتكون من أعضاء متساوين من حيث المكانة و لهذا تعتبر جماعة اللعب عند الأطفال جماعات صداقة [5]، ولعلّ أهم ما يميز كذلك الجماعات الأولية جماعة الجيرة التي تعرف بأنها وحدة إجتماعية في المجتمع المحلي الحضري يسودها نمط من العلاقات الأولية التي تسمح بالتآلف و يصاحبها تجانس واضح في الضبط الإجتماعي الغير الرسمي هذه الجماعة يتميز أعضائها بالقرب المكاني وبالتالي فإن الجيران يتميزون بعلاقات

[1]فواز عبيدي: تغير علاقات الجيرة بالمدن الجزائرية دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش ولاية عنابة، مرجع سابق، ص136.
[2]أمينة كرابية: طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري دراسة سوسيو أنتربولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران، مرجع سابق، ص91.
[3]حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998، ص99.
[4]سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص72.
[5]محمد عاطف غيث: قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، ط2، القاهرة،2008، ص237.

الوجه لوجه حيث تجعل من كل الجيران يشكلون جماعة أولية، و منه فجماعة الجيرة هي بمثابة جماعة غير رسمية توجد ضمن منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزء فرعي من مجتمع محلي أكبر منها يسودها إحساس بالوحدة و الكيان المحلي إلى جانب ما تتمتع به من علاقات إجتماعية مباشرة أولية ووثيقة و مستمرة نسبيًا[1].

فالجيرة كجماعة أولية تنشأ في المجتمعات الإنسانية بشكل تلقائي و بغير تخطيط و تنجم عن معيشة الناس معًا لتحقيق إحتياجاتهم النفسية و الإجتماعية و هذا ما جعل "فيشر" يضع مجموعة من الشروط التي تجعل من جماعة الجيرة تأخذ شكلاً أوليًا و شخصيًا للعلاقات السائدة بين أفراده وهي الضرورة الوظيفية، ونوعية العلاقات السابقة على علاقات الجوار، ثم الإفتقار إلى جماعات أخرى بديلة فالضرورة الوظيفية حسب "فيشر" هي أن المشاكل و الحاجات المحلية المشتركة بين سكان الحي من شأنها أن تقوي بينهم روابط الجوار، أما"تونيز" فيرى أن جماعات الجيرة جماعة متمايزة أو كما يسميها بعلاقات المكان فيرى أن هذه العلاقات تقوم على أساس الضرورة المحلية[2].

وهكذا يظهر جليًا أن علاقة الجيرة في الجماعة الأولية تعتبر بمثابة وحدة أساسية و هذا يظهر في سيطرة الثقافة التقليدية و تماسك أفراد المجتمع حيث تقوم هذه الجماعة على التآلف و الشعور القوي بالإنتماء إذ تمثلت فيها قيم مشتركة و مستويات أساسية للسلوك و الإتصال الواضح أين يتداخل كل فرد من أعضاء الجماعة الأولية في علاقة مباشرة مع أعضائه و هي ضرورية في الأساس و حيوية في تكوين الطبيعة الإجتماعية للأفراد كوحدة و من ثم يصبح للذات الفردية معنى و هدف يعبر عن حياة الجماعة وأهدافها[3]، فالجيرة ضمن الجماعة الأولية هي كذلك تنظيم إجتماعي متميز لها طابع ثقافي مشترك في رقعة جغرافية ثابتة تربط بين أفرادها مجموعة من النظم والمصالح المشتركة و لذلك أشار "ماكيفر" أن المجتمع المحلي يشير إلى منطقة يسود فيها حياة مشتركة في مدينة أو قرية أو حي لها مجموعة من الخصائص ما يجعلها متميزة عن المناطق الأخرى يغلب على سكانها البساطة و التعصب للقرابة و التجاور المكاني، يتميز السكان بمساعدة بعضهم البعض عند حدوث الكوارث الطبيعية و الإجتماعية.

3- العلاقات الثانوية:

تتميز هذه العلاقات بقصر مدة تعامل الأفراد مثل العلاقات بين الشركات و الإدارات و كل الروابط و العلاقات التي لا تتميز بطول المدة و قرب المكان و التفاعل[4] كما تنشأ العلاقات الثانوية من خلال الإتصال الذي يقع بين عدد كبير من الناس الذين ينتمون إلى جماعات كبيرة كالمؤسسات والمدارس والأحزاب السياسية والمصانع والوحدات العسكرية و تتصف هذه العلاقات بكونها نفعية و محددة بالأحكام و القوانين وهذا ما يجعل من هذه العلاقات تعاقدية[5].

[1] السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص332.
[2] أحمد الخشاب: التفكير الإجتماعي، دراسة تكاملية للنضرية الإجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص573.
[3] محمد الجوهري، سعاد عثمان: مرجع سابق، ص175.
[4] أمينة كرابيبة: طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري دراسة سوسيو أنتربولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران، مرجع سابق، ص91.
[5] فوازعبيدي: تغير علاقات الجيرة بالمدن الجزائرية دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش ولاية عنابة، مرجع سابق، ص 136.

4- الجماعات الثانوية:

و تختلف الجماعات الثانوية عن الأولية في أنها لا تعتمد على المواجهة المستمرة و التفاعل بين أعضائها في غالبيتنا غير مباشرة كما تتصف بوجود الطابع اللاشخصي نسبيًا بين أعضائها حيث يتصرف كل منهم وفقاً للأدوار الإجتماعية التي يزاولونها في المجتمع ومنها الجماعة المدرسية و أعضاء الحزب السياسي[1] و الملاحظ أن الجماعة الثانوية توجد ضمن المجتمعات الحضرية المعقدة و التي تتميز بالحراك الإجتماعي و الجغرافي ما يجعل التأثير وجها لوجه يكاد يكون مستحيلا و تتسم العلاقات بالسطحية و النفعية والجزئية و يتحكم في هذه الجماعة القانون الوضعي[2]، حيث يتفاعل أعضائها فيما بينهم في ضل نظام صارم تحكمه معايير وإتجاهات ثابتة و مقننة و لا يسمح بوجود سلوك غير رشيد فالروابط بينهم نابعة من إلتزامهم بأهداف تنظيمية خاضعة للضوابط الرسمية هذه الجماعة أقل إستمرارية و ديمومة، فالجماعة الثانوية ينتمي إليها الأفراد لفترات معينة من حياتهم ثم يتركونها و هو الأمر الذي يقلل من إرتباطهم و جعله إرتباط سطحي مؤقت، فالجيرة في المجتمع الحضري تختلف عن تلك الجيرة في المجتمعات البسيطة ففي المجتمع الحضري نجد معظم تفاعل الناس يتم على المستوى الثانوي وعليه يكون الدور محدداً و لقد أشار "جورج زيمل" إلى أن سكان المدينة يميلون إلى العزلة وهم غير ودودين أو فاترين وعلاقتهم محدودة جداً[3] ، فالساكن في أي عمارة من عمارات المدن الكبيرة يعرف هذا حق المعرفة فقد تمر أعوام دون أن يتعرف على جيرانه في نفس العمارة أو قد يتعرف على شخص في النادي أو العمل ثم يكتشف أنه جاره في نفس الشارع، فقلة معرفة الفرد باللآخر ينمعرفة شخصية يجعل من العلاقات الإجتماعية علاقات سطحية مؤقتة و إنقسامية[4].

فالجيرة في الجماعات الثانوية تكون ضعيفة وتحكمها أساليب الضبط الرسمي ويظهر ذلك بظهور الجماعات المختلفة والثقافات الفرعية المتعددة والمتباعدة مكانيًا إذ ما تلبث أن تتصف هذه العلاقات بالسطحية ومعنى هذا أن العلاقات الإجتماعية في نظر الحضريين هي مجرد وسائل لتحقيق غايات خاصة[5]، ففي الجماعات الثانوية تظهر معنى الجيرة عند سكان الحضر كعلاقات فاترة فالإنسان الحضري لا يزعجه أن يسير بين الناس في الشارع أو يجلس معهم في أي مكان دون أن يعرفهم لأنه في الحقيقة لا يهتم بهم، فالإرتباط بينهم يقوم على أساس المصالح أكثر من الإرتباط على أساس المحلية وهذا ما دفع "ويرث" إلى القول أن الكثافة العالية للسكان تؤكد على الآثار الإجتماعية والنفسية الناتجة عن الحجم فهي تزيد من درجات التقارب الفيزيقي مقابل التباعد الإجتماعي حيث يتسع نطاق التنوع الفردي ويرتفع معدل التمايز الإجتماعي بين الأفراد الأمر الذي يزيد من العزل المكاني للأفراد والجماعات والذي ينعكس على روابط الجيرة والعواطف كما أن هذه الروابط تفرض إحلال المنافسة وميكانيزمات

[1] عبد الطيف محمد خليفة: مقدمة في ديناميات الجماعة، دار غريب للنشر، القاهرة، 2005، ص44.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، مرجع سابق، ص100.
[3] لوجي صالح الزوي: علم الإجتماع الحضري، دار المكتبة الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا، 2002.
[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري مرجع سابق،1998؛ ص67.
[5] السيد الحسيني: دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1993، ص126.

الضبط الإجتماعي ولهذا تختلف سمات وخصائص سكان الجيرة في إطار الجماعات الثانوية من حيث التباين في الغايات والأهداف.

هذه العوامل تجعل من علاقات الجيرة في نطاق الجماعة الثانوية علاقات سطحية مؤقتة غير أن هذه العلاقات قابلة للتطور خاصة مع طول فترة الإقامة والتكيف مع الوضعية الاجتماعية والإقتصادية لسكان الجيرة حيث ما تلبث هذه العلاقة أن تتطور في بنائها من خلال إنتقاء الجيرانوإختيارهم فالفرد يسعى لتطوير علاقاته وفق إحتياجاته ومتطلباته خاصة مع جيرانها لأقارب وهذا ما يستدعي من سكان الجيرة أن يدخلوا في علاقات متبادلة حتى وإن كانت هذه العلاقات مبينة على أساس المصلحة إلا أنها ضرورية بالنسبة للفرد والجماعة ويمكن توضيح أهم الفروقات بين العلاقات الأولية والثانوية على النحو التالي:

جدول رقم (01): العلاقات الأولية والثانوية حسب تصنيف "جزلي دافيز".

	العلاقات الأولية	العلاقات الثانوية
الظروف الطبيعية	القرب المكاني صغر العدد طول مدة التفاعل	البعد المكاني كبر العدد قصر مدة التفاعل
الخصائص الاجتماعية	تحديد الأهداف ذاتية تقييم العلاقة ذاتية التقييم لشخص الاخر المعرفة الكاملة للشخص الآخر الشعور بالحرية والتلقائية توافد الضبط غير رسمي	عدم تحديد الأهداف التقسيم الغير شخصي للعلاقات التقسيم الغير شخصي لأعضاء الجماعة المعرفة المحدودة للشخص الآخر الشعور بالقيود والضغوط الخارجية سيادة الضبط الرسمي
عينة العلاقات	علاقة الصداقة علاقة الزوج بالزوجة علاقة الوالد بطفله علاقة التلميذ بمدرسه	علاقة المذيع بالمستمع علاقة الممثل بالمشاهد علاقة الرئيس بالمرؤوس علاقة المؤلف بالقارئ
عينة الجماعات	جماعة اللعب جماعة الاسرة جماعة الجيرة فريق العمل	الشركات الإدارات الحكومية الدولة

المصدر: فوازعبيدي، مرجع سابق، ص 113.

رابعاً: مشكلات الجيرة المعاصرة في مجتمع المدينة:

أدى تغير مجتمع المدينة وما أفرزه من تغير في علاقات الجيرة إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي أصبحت تهدد كيان مجتمع الجيرة نظراً لإنعكاساتها الوخيمة على حياة سكان ورغم تباين حدة هذه المشكلات من مجتمع إلى آخرغيرأن وجودها يؤثر على جودة هذه العلاقات لاسيما وأنها واحدة من أسمى العلاقات الاجتماعية والإنسانية.

1- مشكلة الإغتراب الإجتماعي:

يشير مفهوم الإغتراب الإجتماعي إلى أنهيار العلاقات الإجتماعية لدى الفرد نتيجة لعدم الرضا والرفض تجاه قيم الأسرة والمجتمع ككل وهو على الصعيد النفسي يفقد الفرد الشعور بالإنتماء إلى المجتمع[1] وميله إلى العزلة و البعد لشعوره بأن ما يفعله ليس له قيمة و لن يؤثر على المحيط الخارجي، و يفهم المجتمع الإغترابيأنه سوء تكيف الفرد ما يعرضه لأمراض نفسية جسيمة تترجم إلىإنحرافات بمسارات متعددة كفقد الحس الإجتماعي و الإنتماء الوطني و اللامبالاة، والإغترابفي مجتمع الجيرة هو إضطراب في العلاقة بين الجيران و يظهر ذلك جليًا من خلال مجموعة السلوكيات الصادرة عن الأفراد أين تنخفض درجة تفاعلهم و إندماجهم مما يخلق فتور و برودة في علاقاتهما لإجتماعية و يزداد درجة الإغتراب كلما قلّ مستوى التعاون والتضامن بين أفراد الجيرة.

ولعلّ من أهم الأسباب المؤدية إلى الإغتراب بين أسر الجيرة هي عدم قدرة هؤلاء الأسر في التكيف مع الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و كذلك عدم إستمرارهم في التمسك بالقيم التقليدية و يظهر الإغترابفي صور عديدة كالإغتراب النفسي و الإجتماعي الذي يشير إلى إنفصال عن الكل الإجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد هو إنعكاس لوضع الفرد في المجتمع نتيجة ما يوقعه هذاالأخير بالإنسان من عقوبات العزل بسبب الخروج عن المعتقدات و التقاليد السائدة، فالمغترب هو من خرج عن المألوف الإجتماعي، و الإغتراب الثقافي الذي يشير إلى إنفصال الفرد عن أسلوب الحياة المتبع في بيئته الثقافية[2] نتيجة للإعتقاد بعدم جدواها في تحقيق متطلباته والإعتماد على مرجعية ثقافية تستند إلى ثقافة أخرى في تسير أمور حياته وتحديد إتجاهاته و تصوراته لجوانب الحياة المختلفة و يرى بعض العلماء أن الشعور بالإغتراب يأتي نتيجة عوامل نسبية مرتبطة بنمو الفرد و أخرى إجتماعية مرتبطة بالمجتمع الذي يعيش فيه ما يجعله غير قادر على التغلب على مشكلات الحياة.

والإغتراب أيضًا يحدث نتيجة التفاعل بين العوامل النفسية والإجتماعية ولعلّ أهم مصادر الشعور بالإغتراب هو التنشئة الإجتماعية الخطأ وعمليات التغير الإجتماعي والتقدم الحضري وعدم قدرة الإنسان على القيام بأدواره الإجتماعية، فضلاً عن الفجوة الكبيرة بين الأجيال وإختفاء الكثير من القيم التي كانت سائدة في مجتمعات الجيرة كالتعاون والتزاور فالبيئة السكنية وما تتضمنها من متغيرات إجتماعية وثقافية تؤثر على الجوانب الشخصية للفرد وتدفعه إلى الإغتراب.

2- مشكلة العنف:

تعتبر ظاهرة العنف الحضري من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة خاصة في الأحياء الشعبية و الأحياء الجديدة، إذ يرتبط ظهورهذه الأخيرة بجملة من العوامل الإجتماعية و الثقافية و التاريخية هذه الظاهرة التي زاد تفاقمها في المجتمعات المعاصرة فتغير المجتمعات أدى إلى ظهور المزيد من مظاهر العنف بمختلف صوره والذي إنعكس سلباً على تدهور علاقات الجيرة، فالعنف يعرف بأنه ذلك السلوك البشري الذي يأتي بشكل بدني

[1] سمية بن عمارة، منصور بن زاهي: الشعور بالإغتراب الإجتماعي لدى الشباب مستخدم الأنترنت، دراسة ميدانية لعينة من الشباب بمقاهي الأنترنت لولاية ورقلة، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، عدد ،10 جوان 2013، ص 50.

[2] حنان بوطورة، سميرة منصوري: الاغتراب الثقافي مقاربة نضرية مرجع سابق، ص146.

كالضرب الشجار أو لفظي كالتهديد والتمييز و يؤدي إلى إلحاق الأذى باللآخرين[1]، كما يعرف أيضًا بأنه صورة من العدوان وهو سلوك ظاهر يحدث ضررًا بالأشخاص والممتلكات وهو كذلك الإستجابة التي تعقب الإحباط و يراد بها إلحاق الأذى بالفرد الآخر وحتى بالفرد نفسه[2]، ومن الناحية الإجتماعية ينظر إلى العنف علىأنه خلل في توازن العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع لإعتبارات ثقافية إجتماعية تؤدي إلى خلق العداوة بين الأفراد و الأسر الذي سرعان ما يتحول إلى عنف.

لقد أصبح العنف من أكثر المظاهر إنتشارًا بين جيراننا و في حياتنا اليومية ورغم قدم الظاهرة إلاّ ما تشهده مجتمعاتنا المعاصرة من تدهور في العلاقات زاد من حدّة العنف حيث أصبحت عبارات الشتم والسب لا تخلوا في أحيائنا السكنية ناهيك عن أعمال الشغب و الضرب و لم يتوقف عند هذا الحد بل إمتد إلى العنف الجماعي بين الأحياء و ضد الممتلكات، و العنف داخل مجتمع الجيرة يكتسي أهمية بالغة في حياة الأسر طالما أن الإنسان يبحث دائما عن الأمن و الراحةحيث تعتبرهذه الظاهرة حالة مرضية ذخيلة على مجتمعاتنا وأن ما يعيشه مجتمع الجيرة اليوم من عنف يكشف بوضوح عن الحالة المزرية التي يعيشها جيران اليوم، فالعنف داخل الجيرة و إن إقتصر في بدايته الأولى على عوامل إقتصادية كالفقر والبطالة غيرأن العديد من الباحثين يرون ما يشهده جيران اليوم من تدهور في علاقاتهم و من إنتشار مختلف صور العنف يعود بالدرجة الأولى إلى عوامل ثقافية إجتماعية كالتفكك الثقافي وغياب مظاهر الإحترام و تدني مستوى الأخلاق و دخول ثقافات غريبة أدت إلى إنسلاخ سكان الجيرة عن قيمهم و عاداتهم ولعلّ من أكثر مظاهر العنف المنتشرة بين سكان الجيرة العنف الرمزي كالتهميش و التقليل من شأن بعضهم البعض خاصة بين السكان الوافدين الجدد والسكان الأصليين حيث تؤكد الشواهد التاريخية أن العديد من أحداث العنف تبدأ بالعنف الرمزي والذي يتطور إلى العنف اللفظي و الجسدي.

لقد إرتبط العنف بين سكان الجيرة المعاصرة بعوامل ثقافية إجتماعية وأخلاقية كما وتلعب العوامل الإيكولوجية دوراً بارزًا في ظهور العديد من أشكال العنف خاصة حول تملك الفضاء الخارجي للسكن وما نشهده اليوم من صراع ونزاع حول إستحواذ بعض أفراد الحي على مساحات عامة بغرض الإستخدام الشخصي كتخصيص مكان دائم لركن السيارة أو غرس الإشجار أو غيرها من مظاهر الإستحواذ على الفضاء العمومي والجماعي لسكان الحي.

3- مشكلة العزلة الإجتماعية:

العزلة الإجتماعية هي عبارة عن حالة ينفصل فيها الفرد عن المجتمع و الثقافة مع الشعور بالغربة و ما يصاحبها من خوف و قلق وعدم الثقة باللآخرين و تفرد الذات و الإحساس بالدونية و يكون ذلك بإنعدام التكيف الإجتماعي أو لغياب الدفيء العاطفي أو لضعف الإتصال الإجتماعي[3].

[1] حورية بن حمزة، فاطمة غاي: المشكلات الحضرية المعاصرة وتنوع جرائم العنف، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد 02، العدد 03، 2020، ص72.
[2] غنية بن عبد الله: الإعلام والعنف منظور سوسيولوجي، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة تيبازة، 2021، ص153.
[3] إخلاص محمود سلطان البياتي: المشكلات الإجتماعية للتلوث البيئي في المجتمع الحضري دراسة إجتماعية ميدانية لمدينة الديوانية مرجع سابق، ص122.

كما تعني العزلة الاجتماعية إحساس الفرد بالوحدة و محاولة الإبتعاد عن العلاقات الإجتماعية السائدة في المجتمع و ذلك يصاحب الشعور بالعزلة الرفض الإجتماعي و الإنعزال عن الأهداف الثقافية للمجتمع و الإنفصال عن قيم وأهداف جماعته ومعاييره، ولذلك تعد العزلة الإجتماعية مظهر مرضي وسلوك غير سوي والذي قد ينجم عنها تأثيرات سلبية على الفرد وعلى علاقته باللآخرين و بالتالي عدم قدرته على الإنخراط في العلاقات الاجتماعية، كما تؤثر العزلة على مستوى الجماعة خاصة جماعة الجيرة إذ تؤدي إلى التقليل من فرص الإلتقاء بين الجيران و بالتالي غياب روح التعاون بين أفراد الحي فيتحول إهتمام الأفراد بذواتهم و بأسرهم وتصبح بذلك حدود الأفراد لا تتعدى محيط مسكنه و شقته فلا يعنيه الإهتمام بمشاكل وهموم الجيران.

و تنشأ العزلة الإجتماعية من عدم إشباع الحاجات النفسية والإجتماعية والإفتقار إلى الدعم الإجتماعي و إقامة العلاقات الوثيقة معهم، إذ تتسم العزلة بالفتور مع الشعور باليأس والخوف فيشعر الفرد بأنه بعيد عن إهتمام الآخرين[1] و أنه لا يتفاعلون معه ولا يشبعون حاجاته الإجتماعية المختلفة حيث يفشل في جلب إنتباه الآخرين و بالتالي يتضح أن لهذه الحالة أثرها السلبي على علاقات الجيرة فهي تعد مؤشر على هشاشة هذه العلاقات والتي حتماً سوف تنعكس سلباً على حياة الأسر والأفراد.

4- مشكلة الصراع الإجتماعي:

الصراع هو مظهر من مظاهر التفاعل الإجتماعي وهو حتمية مرتبطة بالوجود الإنساني حيث لا يكاد يخلو أي مجتمع اليوم من وجود صراع بداخله مهما كان نوع وطبيعة وحجم ذلك الصراع، فالصراع أصبح حتمية ملازمة للحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية هذا الأخير يشير إلى العملية التي تنشأ بين طرفين يوجد بينهما تعارض في المصالح والأهداف يسعى كل منهم لتحقيق مصالحه وأهدافه مستخدمًا كافة الوسائل والأساليب سواءً كانت مشروعة أو غير مشروعة أو يعترف بها أحد الأطراف من عدمه.

فالصراع كظاهرة طبيعية في حياة الإنسان يحدث نتيجة لغياب الإنسجام و التوازن وعدم الرضا وهذا ما أشار إليه العديد من الباحثين فإبن خلدون يرى أن العصبية هي من تولد الصراع حول السلطة والمكانة كما يرى" ماركس، لويس كوزر" وغيرهم أن فكرة الصراع في المجتمع تقوم على جملة من التصورات مفادها أن الحياة تولد بطبيعتها الصراع كونها تتكون من جماعات ذات مصالح مختلفة ومتداخلة، فالنظم الإجتماعية ليست متحدة و منسجمة فالصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر و بعظهم البعض فهو أكثر من التنافس فيتخذ الصراع أشكال عديدة كالتوتر و النزاع و هو ناتج عن الإختلافات الإجتماعية والثقافية المليئة بالتناقضات نظراً لتصادم القيم الخلقية وإنتشار الثقافات الفرعية و تشابكها مع مكونات الثقافة التقليدية، والصراع بين سكان الجيرة يرجع إلى عوامل عديدة أبرزها العوامل الثقافية حيث يحدث هذا الصراع الخارجي بين قيم المجتمع و قيم المبادئ الأولية التي ينتمي إليها الفرد فيتوارث صراع نفسي داخلي ينتهي بالفرد في الوقوع في هاوية الجريمة، كما وتلعب العوامل الإيكولوجية دور مهم في نشوء حالات الشجار و التنافس حول الفضاء و تملكه خاصة فيما يتعلق بتخصيص أماكن

[1] إخلاص محمود سلطان البياتي: المشكلات الإجتماعية للثلوث البيئي في المجتمع الحضري دراسة إجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية،مرجع سابق، ص 122

لركن السيارات أو وضع حواجز أمام العمارات أو إستغلال فضاء شخصي لزراعة الأشجار وغيرها من السلوكيات لتي تدفع بسكان الجيرة إلى التنافس و من ثم إلى الصراع فزيادة حجم الحي و إرتفاع كثافته سوف يؤدي إلى حالات إنقسام الحي إلى جماعات وفئات مختلفة.

5- مشكلة تدهور الأمن الإجتماعي:

الأمن الإجتماعي هو الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عند الإنسان فردًا أو جماعة في سائر ميادين العمران الدنيوي وحتى أيضا في الملاذ الآخر فيما وراء هذه الحياة الدنيا والطمأنينة التي تحصل للفرد في إطار المحيط الذي يعيش فيحقق ضرورياته وحاجياته وهو أن يعيش المرء ويحيا حياة إجتماعية آمنة مطمئنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكنه الذي يعيش فيه هو ومن يعولهم.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الأمن الإجتماعي يشير إلى حصول الفرد على الطمأنينة والسكينة داخل المحيط الذي يعيش فيه فالأمن الإجتماعي للإنسان لا يقتصر على تلبية إحتياجاته الإجتماعية فقط بل يشمل حاجياته النفسية من دعم نفسي وثقة متبادلة حيث تشعر الأسر والأفراد بالسكينة والطمأنينة على ممتلكاتهم وأموالهم وحتى أولادهم من الظواهر التي إستفحلت في الآونة الأخيرة بين سكان الجيرة كغياب مظاهر الأمن وإنعدام الإحساس بالطمأنينة نتيجة تباعد الأسرإجتماعيًا، ومن مظاهر غياب الأمن الإجتماعي عدم ترك الأطفال للذهاب وحدهم إلى المدرسة وتحصين المنزل من خلال تغيير أقفال الأبواب والنوافذ وحتى الخوف من ترك السيارة خارج فناء المنزل إلى غيرها من المظاهر التي تعكس تضاؤل الثقة بين سكان الجيرة.

فمشكلة اللاأمن الإجتماعي تنشأ من خلال غياب الثقة وعدم معرفة الجار معرفة كاملة خاصة بين الأسر القادمة حديثا للحي فعدم معرفة هذه الأسر تجعل من الجيران أكثر تحفظا كما تلعب العوامل المعمارية دور في توفير الأمن الإجتماعي في التجمعات السكنية وذلك من خلال توفير ما يسمى بالفراغات المحمية المحبطة للأعمال الإجرامية داخل المجمعات السكنية عبر تخطيط الموقع السكني بطرق علمية ترتكز على تكيف النواحي العمرانية والمعمارية.

6- مشكلة تراجع الشعور بالإنتماء للجيرة.

تعتبر درجة و قوة السلوك الإنتمائي من المعايير المهمة في العلاقات والحياة الإجتماعية بين أفراد المجتمع، فالسلوك الإنتمائي من الممكن أن يعبر عن العلاقات الإجتماعية الدافئة والإيجابية مع الآخرين، فالعديد من العلماء يربطون مفهوم السلوك الإنتمائي بإرضاء الحاجيات الأساسية الأخرى كالعداء والأمن والهوية وتحقيق الذات، بالإضافة إلى أن البيئة العمرانية تلعب دور مهم في التأثير على درجة و قوة و مدى حرارة السلوك الإنتمائي حيث أنه من الممكن رفع أو خفض درجة العلاقات الإجتماعية حينها نجعل من البيئة العمرانية المحيطة أكثر تقبلاً من قبل قاطنيها مما يجعلهم يحبونها إلا"أنها تبعث عن الطمأنينة و البهجة بين سكان الجيرة أو الحي .

فالبيئة السكنية تلعب دور مهم في زيادة الشعور بالإنتماء للحي خاصة إذا كانت هذه البيئة تظم سكان ذوي سمعة طيبة، فالمجتمع التقليدي كان يضمن لأعضائه حياة إجتماعية محددة بأبعاد المجتمع المحلي لكي يمنحهم الإحساس بالإنتماء في إطار هوية أكثر إتساعًا فيتعزز الشعور بالإنتماء من خلال المشاركة الجماعية في المناسبات والأعياد

و من خلال التعرف على الآخرين ومشاركتهم في الأهداف والتطلعات الحضرية، إلاّ ما يشهده مجتمع الجيرة المعاصر من تدهور في العلاقات و غياب الثقة و إنتشار مختلف الأمراض الإجتماعية قللت من ذلك الشعور العاطفي و الوجداني إتجاه الجيرة و الحي فلطالما كانت "الحومة" تعبر تجربة حياتية مليئة بذكريات الطفولة والشباب حيث تؤكد العديد من الشواهد التاريخية أن العديد من الأسر المرحلة إلى أحياء أخرى تبقى وفية لحيها السابق و يبقى أفرادها يترددون إليه لأنه يحمل في داخلهم ماضي جميل، فالإنتماء للحي وللجيرة هو شعور نابع عن تلك الروابط الأصيلة المبنية على أساس الإحترام و الوحدة و التضامن وهذه الصفات التي غابت عن أحيائنا و بين الجيران اليوم فالإنتماء أصبح له معنى فيزيقي أكثر منه إجتماعي و يظهر ذلك من خلال تلك السلوكيات الصادرة عن الأفراد كاللامبالاة لأي فعل أو سلوك أو عدم تقديم النصيحة لشباب الحي أو المساهمة في تحسين البيئة والمحيط.

فالإنتماء ينشأ من خلال العادات و التقاليد ونمط العيش المشترك الذي ينمي الشعور بالوحدة للمكان و بالجوار خاصة حيث يعتبر تقاسم المجال الحضري والإنتماء إليه عامل أساسي لتشكيل الروابط الإجتماعية وزيادة التضامن و التعاون بين أفراد الحي الذين يعتبرون أنفسهم جماعة واحدة، كما وتلعب العوامل العمرانية دور مهم في تعزيز الروابط المشتركة وزيادة المراقبة الإجتماعية خاصة في الأحياء التقليدية حيث يفرض هذا النمط نوع من الإتصال المستمر بين أفراد الحي فمشكلة تضاؤل شعور الإنتماء للحي أصبح من أخطر المشكلات التي تهدد مجتمع الجيرة نضرًا لما تخلقه من آثار سلبية على الفرد خاصة فيما يتعلق بالنواحي النفسية كالشعور بالقلق و الإحباط و إنعدام الرغبة للعيش في الحي الذي يتحول مع مرور الوقت كملجأ أو مكان للنوم و فقط وهذا ما نراه في أحيائنا السكنية التي فقدت هويتها.

7- مشكلة التمايز الإجتماعي:

يعتبر التمايز صفة ملازمة للحياة الإجتماعية والتي من خلالها يصنف الأفراد ويوزعون وفقاً لمقتضيات كل تصنيف وهو ما يطلق عليه في علم الإجتماع بمفهوم "التمايز الإجتماعي" الذي يشير إلى العملية التي يحدث عن طريقها الإنفصال و التفاعل و إكتساب أشكال متخصصة من الوظائف و ما يصاحب هذه العملية من نتائج، فالتمايز الإجتماعي كما يرى "حسين عبد الحميد أحمد رشوان" [1] "عبارة عن عملية الإختلاف" process of diffèrent atiom و التي يتميز عن طريقها أجزاء المجتمع بعضها عن بعض عن طريق ما يؤدي كل منهما وضائف مختلفة نتيجة لإختلاف في الخبرات و الأهداف والبرامج و التنظيم لا يكون إلاّ عن طريق ما يختلف به كل فرد عن الآخر أو كل جماعة عن الأخرى.

فالتمايز أو الإختلاف في الهويات والوظائف والمستوى التعليمي و الأصول الجغرافية تحدث تغيرات هامة في بنية وتركيبة المجتمع والتي تؤثر بدورها على العلاقات الإجتماعية وأنماط السلوك وهذا ما يؤكده العديد من العلماء فالتمايز عند "إبن خلدون" يعد أساسًا لظهور الصراع في المجتمع و قد تبلور عن نظريته وتفسيراته للظاهرة الإجتماعية ومفهومه للتضامن الإجتماعي (العصبية حسب تعبير إبن خلدون) بإعتباره خاصية جوهرية للمجتمع فالتضامن لا يلبث أن يقل تدرجيًا إزاء تنامي رغبات الفرد التي يسعى لتحقيقها مما يثير دوافع العداء و الإضطهاد

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم إجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 17.

المفضية للصراع[1]، إن تشخيص "إبن خلدون" للأسس التي تقوم عليها الفروق والتمايزات الاجتماعية مستمدة من نظريته العامة في العمران البشري وهي تستمد نتائجها من الواقع ولذلك يرى "إبن خلدون" أن الجماعات السكانية في المجتمع تتوزع وفقاً لتباين أساليبها في تحسين معاشها على نمطين هما العمران البدوي والحضري وأن التمايز يتحدد في ضوء الحسب والشرف والثروة والجاه.

و التمايز كما يراه " ماركس" أساس الصراع وهو ما يؤدي إلى النزاع ومن ثورة إجتماعية لإحداث تغير إجتماعي ولذلك يرى أن النزاع ضروري كعملية إجتماعية تتغدى من مشاعر الحقد والكراهية والبغضاء التي تكنها الطبقات الإجتماعية لبعضها البعض، و يرى أيضا " ماركس " أن جوهر الصراع في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الإجتماعية التي تقررها طبيعة العلاقات الإنتاجية التي يكونها الإنسان مع وسائل الإنتاج والتي تقود إلى الصراع الطبقي الدائم[2]، والتمايز الإجتماعي من وجهة نظر" باريتو" هي الغرائز و العواطف وليست فقط العوامل المادية كما يرى " ماركس" فالسبب الذي يكمن وراء ظهور مشكلات اللامساواة والحرية تظهر من خلال حقائق أخرى ثابتة أيضا و هي التي تفسر بسبب وجود إختلافات بين الأفراد وهذه الأفكار هي التي طرحها" باريتو"[3]عند مناقشته لقضية التطور و التغيير الإجتماعي.

وهكذا يبدوا جليًا أن التجانس الإجتماعي كإرتفاع المستوى التعليمي و الإجتماعي يجنب الصراع داخل الأحياء و في المجتمع عامة و يحفز على التعرف بالغير و إنشاء علاقات جيرة أما حالة اللاتجانس السكاني تظهر من خلال أولئك الذين يعانون من أوضاع مزرية داخل حي يعبرون عن حسرتهم بعنف ضد جيرانهم الذين يختلفون عنهم فيذهبون إلى الزعامة في الحي وكذلك عامة عن طريق تخريب الأملاك العمومية والعمل في الدخول في صراع مع غيرهم محاولين فرض أنفسهم على غيرهم من الجيران، فالتمايز الإجتماعي يعبر عن مرض يكشف عن مزيج إجتماعي غير كافي ولم يصل ذروته هذه التصرفات التي توضح التمايز ليست دائمًا مقصودة بل في معظم الأحيان تعبر عن النظام القائم في حيز القرب المجالي، فكلّما كانت الإنتماءات الإجتماعية قوية والإختلافات في الأصل و الثقافة كلما زادت الرغبة في التمايز[4] و من هنا يبدأ الإنطواء ووضع الحواجز والمسافات للدفاع عن الحدود الفاصلة خوفًا من الإختلاط الذي يعتبر أول خطوة لإنتقال العدوى و الخوف من فقدان الهوية الأصلية أمام التنوع ولهذا السبب يرى "لوفيبر هنري" LEFFBVREHENRIأن ظاهرة التمايز الإجتماعي ترجع إلى ظاهرة المدينة التي لا تعطي الحق لكل الفئات بالتساوي من حيث السكن وغيرها من الحقوق حتى يتمكن من الإندماج و لا يكون موضوعًا للتهميش الذي يخلق ظاهرة التمايز والتباين.

[1]محمد علام: دراسات في علم الإجتماع التنظيمي، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، ط1، 1994، ص 19.

[2]أنتوني جيدنز، فايزة الصباغ: علم إجتماع مدخلات عربية، مرجع سابق، ص 68.

[3]مولود زايد الطبيب: علم الإجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2007، ص 190.

[4]كنوش مروة: القرب المجالي البعد الإجتماعي الإحساس باللاأمن في الأحياء السكنية الجديدة بعد الترحيل، دراسة حيين حي 1680 مسكن بئر توتة و3500 مسكن الدويرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث تخصص علم الإجتماع الحضري، 2021، ص 81.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل المعنون بمشكلات الجيرة في مجتمع المدينة بعض العناصر ذات الأهمية بموضوع الفصل وسعيا منا للإحاطة و الإلمام أكثر بكل حيثياته و جوانبه إرتأينا إلى أن نقسم الفصل إلى عناصر أساسية تطرقنا إلى نشأة و ظهور العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة و كذا أهم النظريات المفسرة لشبكة العلاقات الإجتماعية و علاقات الجيرة بعدها جاء عنصر الجيرة و العلاقات الأولية و الثانوية و أخيراً مشكلات الإسكان المعاصرة المتنوعة كالمشكلات الإجتماعية و الثقافية والإقتصادية وفق تسلسل منطقي بدأناه بظهور هذه العلاقات ثم تغيرها في المجتمعات البسيطة لتأخذ هذه العلاقات منعرجًا آخرا يظهر مشكلات متعددة متنوعة عرفت بمشكلات الجيرة المعاصرة التي تم التطرق إليها في هذا الفصل.

الفصل الخامس:
الإجراءات المنهجية للدراسة.

❖ **تمهيد:**

أولاً: مجالات الدراسة

1: المجال المكاني (الجغرافي)

2: المجال الزمني

3: المجال البشري

ثانياً: منهج الدراسة

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

رابعاً: العينة وكيفية إختيارها

خامساً: أساليب التحليل

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد الإطار المنهجي من أهم المراحل الأساسية في الدراسات والبحوث الإجتماعية إذ من خلاله يثمن البحث وتثبت تحليلات الجانب النظري والتي تضفي الصبغة التحليلية كمًا وكيفًا من أجل التحقق من صحة الفرضيات والإجابة على التساؤلات المطروحة وهو ما يعطي نتائج عملية تفسر وتحلل وفق أسس علمية، وعليه فإننا بهذا الصدد سنقوم بتوضيح أهم الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة وذلك وفق طبيعة وهدف البحث.

أولاً: مجالات الدراسة

1: المجال الجغرافي (المكاني)

1-1- المجال العام للدراسة: (مدينة سكيكدة)

1-1-1- مدينة سكيكدة تاريخياً:

تعد مدينة سكيكدة واحدة من أهم المدن الجزائرية التي تملك مؤهلات إقتصادية وسياحية هذه المدينة القديمة التي ترجع جذورها التاريخية إلى الحقبة الفينيقية أين كانت تسمى "رزيكاد" وهي كلمة مشتقة من الرأس المشتعلة حيث كان البحارة يستخدمون الرأس البحري لتوجيه السفن التجارية القادمة إلى البحر وفي سنة 1938 ومع دخول المستعمر الفرنسي أخذت تسمية "فيليب فيل" phililipe villeنسبة إلى ملك فرنسا في تلك الحقبة.

فالشواهد التاريخية تثبت أن المدينة عرفت حضارات عديدة ومتنوعة وخير دليل على ذلك تلك الآثار التي لا تزال قائمة حتى اليوم كمعالم تاريخية منها رومانية وفينيقية والأوربية كالمسرح الروماني ومحطة القطار ودار البريد والعديد من المساكن ذات الطابع الأوربي، فالمدينة ونضرًا لموقعها الإستراتيجي والذي جعل منها قبلة للتجار والصناع من مختلف أنحاء العالم وبخاصة دول البحر الأبيض المتوسط كما أن لتموقعها بين البحر والجبال ولذلك تتمتع سكيكدة بثروة سياحية كبيرة بـ أكثر من 140 كلم مربع من ساحل البحر الأبيض المتوسط[1].

1-1-2- مدينة سكيكدة من حيث الموقع:

تحتل مدينة سكيكدة موقعا هاماً حيث تقع في الشمال الشرقي للجزائر ما جعل منها موقع إستراتيجي خاصة وأنها تطل على واجهة البحر الأبيض المتوسط على إمتداد 140 كلم مربع[2]، يحد الولاية من الشمال البحر الأبيض المتوسط والجنوب مدينة قسنطينة ومن الجنوب الشرقي قالمة ومن الغرب مدينة جيجل ومن الجنوب الغربي مدينة ميلة أما من الناحية الشرقية تحدها مدينة عنابة[3]، تتمتع الولاية بشواطيء جميلة ومناظر سياحية خلابة حيث بفضل موقعها الإستراتيجي الذي جعل منها قطبًا إقتصاديًا وتجاريًا وسياحيًا حيث يتوافد عليها الآلاف من الأفراد من الولايات المجاورة أما موقع بلدية سكيكدة ضمن الولاية فيحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبا بلدية الحدائق وحمادي كرومة ومن الناحية الشرقية تحدها بلدية فلفلة وغربا بلدية عين زويت، فالولاية تتربع على مساحة قدرها 5673 هكتار وقد بلغ عدد سكانها بـ 153.693 نسمة.

[1]وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الموقع الايلكتروني .https// interieur.gov.dz تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/11/16 سا 9.

[2] وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع الايلكتروني http://skikda.mta.gov.dzتمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/11/16 سا 21 و7 د

[3]وزارة التجارة لولاية سكيكدة على الموقع الايلكتروني https: dcwskikda. Dz تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/10/07 سا21:30.

خريطة رقم (01): توضح موقع مدينة سكيكدة.

المصداالمصدر: الموقع الإلكتروني https://skikda.mta.gov.dz

1-1-3- مدينة سكيكدة من الناحية الطبيعية والجغرافية:

تقع المدينة ضمن منطقة طبيعية صعبة التضاريس حيث تظهر خريطة الولاية على شكل وادي أو خليج بين هضبتين أو مرتفعين هضبة بوعباز من الجهة الشرقية وهضبة بويعلى من الجهة الغربية وهذا ما يشكل عائق في إمكانية توسع المدينة نضرًا لصعوبة البناء وإرتفاع تكاليف الإنجاز ممّا جعل المدينة تمتد طوليا بإتجاه الجنوب وهذا ما أدى إلى التوسع على حساب الأراضي الزراعية.

تغطي المدينة سلسلة جبلية حيث تشكل 3/1 من مساحة الولاية ولعلّ من أبرز الجبال جبل "مسيون" وبويعلى وجبل بولقرود الذي يتراوح إرتفاعها بين 200 إلى 300 م كما وتمتاز الولاية بوجود المناطق الرملية حيث تشكل 6/1 من مساحة البلدية وهي تضم السهل الممتد ما بين المنطقة الصناعية ووادي القصب على إتساع يتراوح ما بين 200 إلى 500 م ولعلّ أبرز ما يميز تضاريس الولاية الخلجان حيث تقدر مساحتها بنحو 64 هكتار وهي مرتبطة بالمنطقة الجبلية الممتدة بمحاذاة البحر.

خريطة رقم (02): توضح التقسيم الجغرافي لمدينة سكيكدة

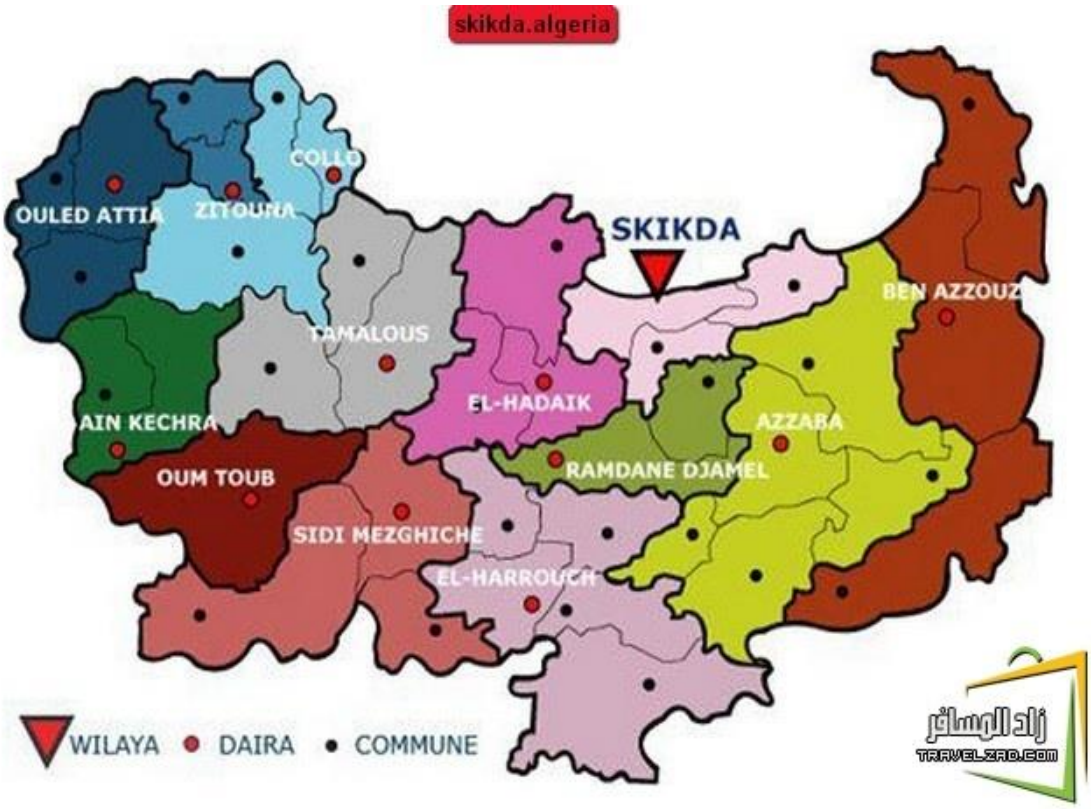

المصدرالموقع الإلكتروني: https://www.travelzad.com/vb/t64975.htm

1-1-4- كيفية إستغلال الأرض ببلدية سكيكدة.

جدول رقم (02): مخطط إستغلال الأرض لبلدية سكيكدة.

نوع إستغلال الأرض	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية %
النسيج العمراني الموجود	1605.26	% 28.50
قطاعة الصناعة والنشاطات	1576.56	% 28
قطاع الغابات	310.43	% 5.50
الأحراش	1437.50	% 25.50
زراعة نباتية	40.65	% 0.72
زراعة متنوعة	231.25	%4.10
زراعة بستانية	212.85	%3.77
تجهيزات وهياكل	221.85	%3.91
المساحةالإجمالية	5636	%100

المصدر: مخطط التهيئة العمرانية PDAU بلدية سكيكدة صفحة 12

من خلال الجدول يتضح أن منطقة الأحراش تعد الأكبر أي ما يعادل 25.50 %من المساحة الإجمالية وهي تشمل قيمة وأهمية بالنسبة للولاية من أجل وضع مخططات مستقبلية لإنشاء المساكن والهياكل الصناعية في المستقبل.

أ-الهياكل الأساسية والشبكات التي تتوفر عليها البلدية:

تعتبر الهياكل القاعدية والبنى التحتية من ضروريات الإسكان فالطرق وشبكة المياه وقنوات الصرف الصحي والطاقة تعتبر محددات أساسية لوصف الحالة السكنية الراهنة ومن ثم وضع الخطط المستقبلية التي يقوم عليها قطاع التعمير والبناء.

ب - شبكة الطرق والنقل: تتوفر البلدية ومنها مدينة سكيكدة على طرق وطنية تربطها بالولايات المجاورة كالطريق الوطني رقم (03) الذي يربط الولاية بمدينة قسنطينة والطريق الوطني رقم (04) الذي يربطها بمدينة عنابة، كما تتوفر الولاية على العديد من الطرق الولائية التي تربط الدوائر والبلديات ببعضها وبمركز المدينة.

ج - شبكة المياه والصيانة والتطهير: تتوفر بلدية سكيكدة على شبكة من المياه عن طريق سد (زردازة) وسد (البركة) بأم الطوب وكذا العديد من الآبار ويوجد على مستوى البلدية شبكة للتطهير وأخرى للصيانة ولعلّ أهم ما يميز هذه الشبكات عدم فعاليتها حيث تتجه المياه القذرة مباشرة نحو الوديان والبحر وهو ما يشكل خطرًا بيئيًا على سكان المدينة.

د - شبكة الكهرباء والغاز:

توجد ضمن نطاق البلدية خطين كهربائيين واحد ذو ضغط عال وآخر ذو ضغط متوسط حيث تقدر الأولى بـ (80kv) يمون مدينة سكيكدة إنطلاقاً من محطة التحويل الموجودة بالقرب من المنطقة الصناعية عند مخرج الولاية، أما الخط المتوسط فتبلغ سعته بـ (60kv) يمون التجمعات السكانية إنطلاقاً من المحطة المركزية التقنية لسونالغاز أما تموين المدينة بالغاز فيتم بواسطة محطة الغاز التي تقع جنوب المنطقة الصناعية.

1-2-التعريف بمناطق البحث الميداني:

شمل البحث الميداني الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة وهذه الأحياء هي على التوالي:

1-2-1-حي الإخوة عياشي: يعد هذا الحي من أقدم الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة حيث تم إنشاؤه بعد الإستقلال وحتى سنوات السبعينات يتربع على مساحة قدرها 157944 متر مربع ويبلغ عدد سكانه 1970 نسمة ، يحد الحي من الجهة الشرقية القطاع العسكري ومن الغرب حي 500 مسكن أما من الناحية الشمالية يحده حي بالو ومن الغرب حي الإخوة ساكر ينقسم الحي إلى ثلاث مقاطعات سكنية رئيسية وهما المقاطعة رقم 101و102 والمقاطعة رقم 72، كما يتوفر الحي على بعض المرافق التعليمية والخدماتية مثل مقر الإتحاد العام للعمال الجزائريين عبد الحق بن حمودة، مركز تجاري EPLF ملعب صغير، مدرسة، ولعلّ أهم ما يميز الحي إنتشارالأنشطة الغير رسمية عبر أرجاء الحي.

خريطة رقم (03): توضح مخططشغل الأرض لحي الإخوة عياشي

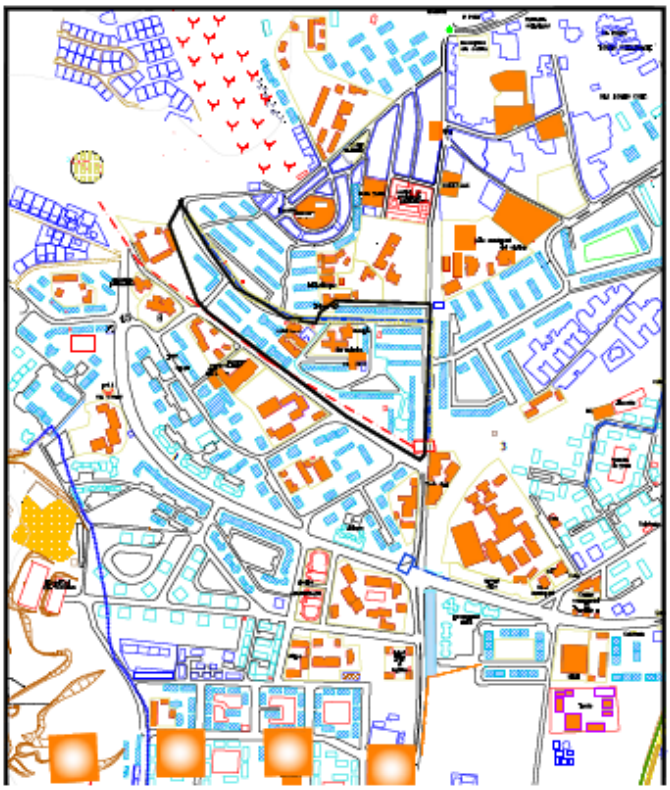

Source : duch/skikda : modifiée adaptée par le chercheur

1-2-2- حي الإخوة ساكر: يعتبر الحي من أكبر الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة إذ يرجع تاريخ إنشاؤه إلي سنوات الثمانينات يتربع الحي على مساحة قدرها 5800 متر مربع ويبلغ عدد سكانه 2316 نسمة، يحد الحي من الجهة الشرقية حي بوقادوم بشير ومن الغرب حي 20 أوت 1955 ومن الجهة الشمالية حي الممرات ومن الجنوب حي الإخوة عياشي، ينقسم الحي إلى ثلاث مقاطعات وهم المقاطعة رقم 172، 171 والمقاطعة 169، يظم الحي بعض المراكز التعليمية والخدماتية ولعلّ أهم ما يميز هذا الحي أنه يقع بجانب إحدى أكبر منطقة الصرف الصحي للولاية وأيضا بالقرب من الطريق الوطني الذي يعرف حركة كبيرة للسيارات والمركبات.

خريطة رقم (04): توضح مخطط شغل الأرض لحي الإخوة ساكر.

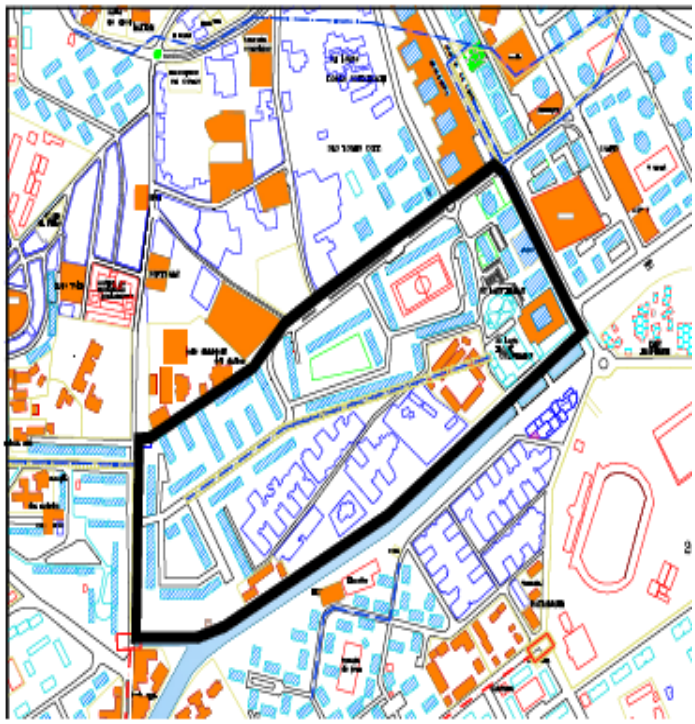

Source : duch/skikda : modifiée adaptée par le chercheur

1-2-3- حي محمد ناموس: هذا الحي من أقدم الأحياء الشعبية في مدينة سكيكدة حيث أنشأ خلال سنوات الستينات يتربع الحي على مساحة قدرها 147579 متر مربع يحد الحي من الجهة الشرقية حي الأمل ومن الغرب حي الإخوة عياشي ومن الجنوب حي الزيتون ومن الشمال حي بشير بوقادوم، يبلغ عدد سكان الحي 1700نسمة ينقسم الحي إلى مقاطعتين رئيسيتين وهما المقاطعة السكنية رقم 160 ورقم 69، كما يضم مجموعة من المراكز التعليمية والخدماتية والعمومية مثل فرقة حماية الأحداث للدرك الوطني، ولعلّ أهم ما يميز هذا الحي أنه يعد من أهم الأحياء التي شهدت توافد المهاجرين في المراحل الأولى للهجرة نحو المدينة.

خريطة رقم (05): توضح مخطط شغل الأرض لحي محمد ناموس.

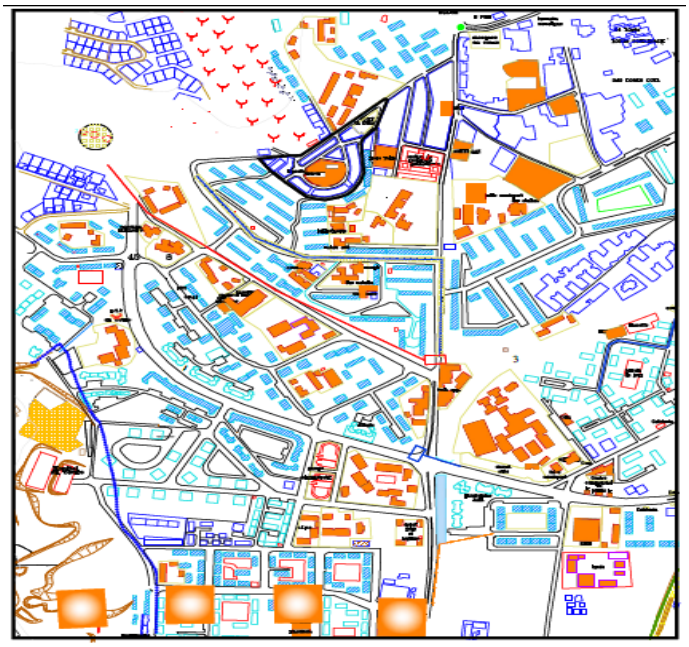

Source : duch/skikda : modifiée adaptée par le chercheur

4-2-1- حي الزيتون: واحد من أهم الأحياء الشعبية للمدينة يقع هذا الحي بجوار الحي الشعبي محمد ناموس حيث يحده من الشرق أما من الغرب يحده حي الإخوة عياشي ومن الشمال حي الإخوة ساكر ومن الجنوب حي بالو، يضم الحي مقاطعتين وهما المقاطعة السكنية رقم 71، والمقاطعة رقم 68 كما ويضم مجموعة من البنايات والمساكن.

خريطة رقم (06): توضح مخطط شغل الأرض لحي الزيتون

Source : duch/skikda : modifiée adaptée par le chercheur

2- المجال الزمني للدراسة:

شكل المجال الزمني للدراسة الراهنة زمن البحث ذاته والذي كانت بدايته منذ سنة 2020 وهو التاريخ الفعلي لتحديد مجال الدراسة حيث ثم خلال هذه الفترة الزمنية القيام بدراسات إستطلاعية للأحياء الشعبية (مجال الدراسة) قصد التعرف على بعض خصائصها المكانية وخصائص ساكنيها أما عن الدراسة الميدانية فجاءت في مرحلة لاحقة من خلال الدخول في دراسة الجانب الميداني للبحث والذي ثم من خلاله بناء الإستمارة بشكل نهائي ثم توزيعها وإسترجاعها وقد إستغرق ذلك ما يقارب تسعة أشهر كاملة خاصة وأن الأمر يتعلق بالأحياء الشعبية التي تتميز بخصائص إجتماعية وبإنتشار مختلف المشاكل والإنحرافات هو ما صعب علينا في الكثير من الأحيان مقابلة الأسر حيث ثم الإستعانة ببعض الأصدقاء.

3- المجال البشري:

شكل المجال البشري للدراسة الراهنة أسر الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة وهي حي الإخوة عياشي، حي الإخوة ساكر، حي محمد ناموس وحي الزيتون، وقد تمت الدراسة على بعض الأسر كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح مجموع الأسر بالأحياء الشعبية مجال الدراسة لمدينة سكيكدة.

إسم الحي	رقم المقاطعة	مجموع السكان	مجموع الأسر	عدد المساكن	عدد البنايات
الإخوة عياشي	72-101-102	3090	928	458	143
الإخوة ساكر	171-172-169	2354	707	626	151
محمد ناموس	69-160	2054	617	504	141
الزيتون	68-71	1453	438	407	60

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات مركز الإحصاء لبلدية سكيكدة.

ثانياً: منهج الدراسة.

يرتبط المنهج المتبع في الدراسة بإشكالية البحث وبأهدافه التي يريد الباحث الوصول إليها أو تحقيقها وبهذا يعتمد الباحث للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع بحثه على مجموعة من الطرق والتقنيات والمناهج التي يراها مناسبة لموضوع بحثه حيث تكمن قدرة الباحث في إختيار المنهج الملائم لدراسته بغية الحصول على نتائج علمية.

وبما أن موضوع دراستنا الموسوم بمشكلات الإسكان وتأثيره على علاقات الجيرة فأنه يندرج ضمن البحوث الوصفية الذي يعتمد على وصف الظاهرة وصفا موضوعيا عن طريق تطبيق الأساليب العلمية والإحصائية في تكميم المعطيات ونتائج البحث، فالمنهج الوصفي من أكثر المناهج ملائمة في البحوث الاجتماعية إذ يهدف إلى

وصف وتفسير وتحليل الظاهرة وجمع الحقائق والبيانات وهو ما يتلاءم مع هذه الدراسة خاصة في تفسير المواقف والإتجاهات والآراء بشأن الظاهرة محل الدراسة وهو ما يسمح لنا بالفهم الصحيح لموضوع دراستنا وتمكيننا بالإحاطة بكل أبعاده.

وقد إستعملنا في تجسيد ذلك إتباع طريقة المسح بالعينة كإحدى طرائق هذا المنهج نضرًا لتجانس وحدات مجتمع البحث وكذا لصعوبة تطبيق المسح الشامل، كما تسمح لنا طريقة المسح بالعينة بدراسة الخصائص والجوانب الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لسكان الأحياء الشعبية.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات:

يلجأ الباحث إلى إستخدام مجموعة من التقنيات والأدوات التي تتلاءم مع موضوع بحثه بغرض جمع المعلومات التي يحتاجها ولتجسيد ذلك أستعملنا عدة تقنيات أهمها:

1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من التقنيات الأساسية لجمع المعلومات والبيانات حيث تستخدم لدراسة وتتبع النواحي السلوكية خاصة إذا تعذر على الباحث إستخدام تقنيات أخرى وقد تكون الملاحظة بسيطة وقد تكون منظمة حسب طبيعة وهدف الدراسة وقد أستعينا في هذه الدراسة على هذه التقنية خلال قيامنا بالدراسة الإستطلاعية لمجال البحث وذلك للتعرف أولاً على الأحياء الشعبية وكذا خصائص سكان هذه الأحياء وأهم المشكلات التي تبرز فيها.

2- المقابلة:

تعتبر من أهم الأدوات التي يتم من خلالها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة على التساؤلات التي ثم طرحها أو إختبار فرضيات الدراسة وتعتمد المقابلة على مقابلة المبحوث وجه لوجه بغرض طرح عدد من الأسئلة للإجابة عليها [1]من طرف المبحوث، وقد تم الإستعانة بالمقابلة الموجهة في دراستنا هذه كضرورة منهجية لشرح بعض الأسئلة ومقصدها وكذا قراءتها على بعض المبحوثين الذين لا يجدون القراءة.

[1]عبد المؤمن علي معمر: البحث في العلوم الإجتماعية، منشورات جامعة 17 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، ط1، 2008، ص 246.

3- الإستمارة:

تعتبر الإستمارة من أكثر التقنيات إستخدامًا نظراً لما توفره من معلومات وبيانات ووقت وجهد، وقد إعتمدنا في الدراسة الراهنة على هذه التقنية لعدة أسباب أولاً لأنها تتناسب مع غرض الدراسة وثانياً إقتصاد الوقت خاصة وأن الدراسة شملت الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة والتي تمتلك خصائص تميزها عن باقي الأحياء الأخرى، وبناءاً على طبيعة البيانات المراد تحصيلها وعلى المنهج المتبع أستخدمت الإستمارة كأداة بحثية أساسية والتي تعرف بأنها تقنية مباشرة للتقصي العلمي حيث تسمح بإستجواب الأفراد بطريقة موجهة ومن ثم القيام بسحب كمي بهدف إنجاز علاقات رياضية والقيام بمقارنات رياضية، قد تم صياغة الإستمارة الموجهة الى أسر الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة بعد الإطلاع على أدبيات الموضوع وكذا الدراسات السابقة فضلاً على ما أثارته الإشكالية والتساؤلات وبناءًا على فروض الدراسة وأهدافها التي ترمي إلى تحقيقها.

وقد أبدت العديد من الأسر إستحسانها لأسئلة الإستمارة خاصة في مرحلة تجريبها حيث أظهرت بعض الأسر إهتمامها بالموضوع كما وعبرت بعض الأسر عن رغبتها في المساهمة خاصة وأن الموضوع يتعلق بمشكلة سوسيو حضرية ألا وهي مشكلات الإسكان وعلاقات الجيرة وقد قمنا بقياس درجة ثبات الإستمارة عن طريق معامل ألفا كرومباخ ووجدناها كما هي موضحة في الجدول رقم (04)، إضافة الى تجريب الإستمارة فقد ثم عرضها على محكمين وهم أساتذة من قسم علم الإجتماع حيث قدموا بعض الملاحظات حول شكل ومضمون الإستمارة وقد أفدى رأيهم في الأخير الى القيام ببعض التعديلات ووضع بدائل أخرى وبناءا على بعض ملاحظات المحكمين وتوجيهات المشرف ثم صياغة الإستمارة في شكلها النهائي والتي تضمنت ثلاث محاور أساسية، محور يتعلق بالبيانات الديمغرافية للمبحوثين، المحور الثاني يتعلق بمشكلات الإسكان، المحورالثالث يتعلق بعلاقات الجيرة.

جدول رقم (04): يوضح قيمة ألفا كرومباخ لمحاور الدراسة.

المحـــــاور	قيمة ألفا كرومباخ
محور الفرضية الأولى	0.720
محور الفرضية الثانية	0.700
محور الفرضية الثالثة	0.670
محور الفرضية الرابعة	0.690
معدل الثبات الكلي	0.695

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول التالي معامل الثبات ألفا كرومباخ لمحاور الفرضيات حيث قدر معدل الثبات ألفا كرومباخ لمحور الفرضية الأولى من الإستبيان والذي بلغ (0.720) وبلغ لمحور الفرضية الثانية بـ (0.700) في حين بلغ لمحور

الفرضية الثالثة بـ (0.670) والرابعة بـ (0.690) وهذا مايدل على تناسق فقرات المقياس وكذا يضفي درجة الثبات للإستبيان عند تطبيقه والإعتماد عليه كأداة لجمع البيانات.

4- **السجلّات والوثائق**: يعتمد الباحث في جمعه للمعلومات على السجلات والوثائق كمصادر وتشكل هذه الوثائق الإحصائيات الرسمية والسجلات المختلفة التي تحصلنا عليها من الجهات الرسمية كالبلدية (بلدية سكيكدة) ومركز الإحصاء، وكذا مديرية البناء والتعمير.

رابعاً: العينة وكيفية إختيارها.

العينة هي جزء من مجتمع البحث ويقصد بها مجموع الحالات التي تنطبق عليها خصائص معينة تحدد وفقاً لموضوع الدراسة[1]، والعينة في البحث الإجتماعي هي أسلوب يستعمل لإنتقاء مفردات من المجتمع المتاح وإجراء الدراسة الإحصائية عليها فالعينة تعتبر جزء من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد مجتمع البحث شريطة أن تحمل هذه المجموعة نفس خصائص مجتمع البحث وبالتالي تكون ممثلة له وبناءًا على ذلك فالعينة إذن هي جزء هام من المجتمع الأصلي تجري عليه الدراسة ثم تعمم على المجتمع كله، ولذلك فإن عملية إختيار العينة تتطلب ضوابط منهجية حتى يتسنى للباحث الوصول إلى نتائج علمية.

ولأن مجتمع الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة كبير ولا يمكن القيام بمسح شامل لكل الأسر فقد أعتمدنا في دراستنا على عينة حصصية وهي العينة التي تعتمد على إختيار أفراد العينة من فئات ذات خصائص معينة، وهي كذلك تقوم على تشكيل عينة تتضمن أفراد يمثلون السكان ويتم إختيارهم وفقاً للصفات والخصائص وقد تم إختيار العينة وفق الطريقة التالية:

* يقدر عدد الأسر في الأحياء الشعبية في مجال الدراسة بـ 2690أسرة حيث أخذنا ما نسبته 10 % من مجموع الأسر كالتالي:

$$\begin{array}{ll} 2690 & \longrightarrow \% 100 \\ س & \longrightarrow \% 10 \end{array} \qquad س = \frac{10 * 2690}{100} = 269 \text{ أسرة}$$

وهي الحجم الكلي للعينة المأخودة

* يقدر عدد الأسر في حي الإخوة عياشي بـ 928 أسرة أخذنا ما نسبته 10 %من مجموع الأسر كالتالي:

$$\begin{array}{ll} 928 & \longrightarrow \% 100 \\ س & \longrightarrow \% 10 \end{array} \qquad س = \frac{10 * 928}{100} = 92 \text{ أسرة}$$

وهو حجم الحصة المأخوذة من حي الإخوة عياشي.

[1] علي عبد الرزاق جبلي وآخرون: البحث العلمي الإجتماعي، لغته ومداخله ومنّاهجه وطرائقه، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 309.

* يقدر عدد الأسر في حي الإخوة ساكر بـ 707 أسرة أخذنا ما نسبته 10 % من مجموع الأسر كالتالي:

707 ← 100 %
س ← 10 %

$$\text{س} = \frac{10 * 707}{100} = 71 \text{ أسرة}$$

وهو حجم الحصة المأخوذة من حي الإخوة ساكر.

* يقدر عدد الأسر في حي محمد ناموس بـ 617 أسرة أخذنا ما نسبته 10 % من مجموع الأسر كالتالي:

617 ← 100 %
س ← 10 %

$$\text{س} = \frac{10 * 617}{100} = 62 \text{ أسرة}$$

وهو حجم الحصة المأخوذة من حي محمد ناموس.

*يقدر عدد الأسر في حي الزيتون ب 438أسرةأخذنا ما نسبته 10 % من مجموع الأسر كالتالي:

438 ← 100 %
س ← 10 %

$$\text{س} = \frac{10 * 438}{100} = 44 \text{ أسرة}$$

وهو حجم الحصة المأخوذة من حي الزيتون.

بناءاً على ماسبق فإن الحجم الكلي للعينة يقدر بـ 269 أسرة وهي تشمل كل الحصص المأخوذة من الأحياء الشعبية مجال الدراسة كالتالي: 92 أسرة من حي الإخوة عياشي، 71 أسرة من حي الإخوة ساكر، 62 أسرن من حي محمد ناموس و44 أسرة من حي الزيتون.

خامساً: أساليب التحليل:

لتحقيق أهداف الدراسة وبغرض تحليل البيانات تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعيةSPSS، وهو برنامج يحتوي على مجموعة من الإختبارات المندرجة ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، معامل الإرتباط، تحليل الإنحدار، تحليل التباين، ..الخ وتبقى إستعمالاته تندرج حسب طبيعة كل بحث والأساليب الإحصائية الملائمة للدراسة.

- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف خصائص مجتمع البحث إزاء محاور الدراسة.

- **المتوسط الحسابي:** أستعمل في إجابات العينة المستعمل فيها نموذج ليكرت الخماسي لتحديد إجابات المبحوثين أستعمل لمعرفة إرتفاع وإنخفاض درجة الإجابة لعبارات متغيرات الدراسة.

- **الإنحراف المعياري**: يقيس مدى تشتت البيانات حول المتوسط الحسابي حيث يساعد في فهم هذا الإنتشار وتباين القيم في مجموعة البيانات.

- **معامل الإرتباط (بيرسون):** يستخدم لقياس قوة إتجاه العلاقة بين المتغيرين من خلال حساب معامل الإرتباط بين المتغيرات مثل مستوى الدخل والعلاقات الإجتماعية أو بين الكثافة السكانية والتمايز الإجتماعي.

- **تحليل الإنحدار البسيط** : يستخدم لتحليل العلاقة بين متغيرات مستقلة ومتغير تابع كما يمكن إستخدامه لفحص تأثير مشكلات الإسكان على نوعية علاقات الجيرة.

- **تحليل الإنحدار المتعدد:** يستخدم لتحليل العلاقة بين أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع كما يساعد في فهم كيفية تأثير عدة عوامل على النتيجة.

- **إختبار التباين ANOVA:** يستخدم لإختبار الفروق بين متوسطات عدة مجموعات كما يمكن إستخدامه لمقارنة مستويات التأثير بين عدة فئات من البيانات مثل مقارنة العلاقات الإجتماعية في المجاورات الحضرية ذات مستويات إسكان مختلفة.

- **إختبار كاي مربع CHI-SQUAR-TEST:** يستخدم لإختبار العلاقة بين متغيرين نوعيين (تصنيفيين) مثل إختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين وجود مشاكل إسكان وتفكك علاقات الجيرة .

-**الأسلوب الكمّي :** أستخدم هذا الأسلوب في تكميم البيانات وحساب النسب المئوية لفرضيات ومتغيرات الدراسة وذلك عن طريق إحصاء الفئة المبحوثة حول الفرضيات لبعض العبارات والمتوسطات الحسابية لمعرفة مدى إرتفاع وإنخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة وحساب الإنحراف المعياري لمعرفة مدى إنحراف إجابات أفراد العينة عن عبارات متغيرات الدراسة بالإعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعيةSPSS ومن ثم عرضها في جداول وتكرارات.

- **الأسلوب الكيفي:** يعتمد على الجانب النظري ويستخدم في تحليل البيانات عن طريق عرض النتائج وتفسيرها وتحليلها للتحقق من مدى صدق فرضيات الدراسة.

سادسا: صعوبات البحث:

ليس من السهل على أي باحث يسعى إلى تحقيق نتائج علمية وموضوعية إلاّ تعترضه صعوبات وعوائق قد تحول دون إستمراره في مشروع بحثه فالصعوبات بمختلف أنواعها وشدتها قد تطبط عزيمة ورغبة الباحث، ولعلّ من أبرز الصعوبات التي إعترضت الباحث في دراسته الحالية تتعلق بالصعوبات في المجال الميداني أو في منطقة الدراسة فكما هو معلوم أن الدراسة أجريت في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة وهذه الأحياء يتميز سكانها بخصائص إجتماعية وثقافية كاللامبالاة ويصعب إقناع المبحوثين للتعاون فغالبًا ما تسمع عبارة أنا لايهمني البحث العلمي بقدر ما يهمني السكن وتحسين ظروف العيش وهو ما أثر على الباحث في شرح فائدة البحث وضرورة التعاون معه.

هذا وبالإضافة إلى ما ثم ذكره واجه الباحث صعوبات كذلك خاصة في الحصول على الإحصائيات والأرقام الحديثة فمثلاً لم يستطع الباحث الحصول على الإحصاء العام للسكان لسنة 2022 وكذا بعض الإحصائيات الدقيقة عن منطقة الدراسة، كما يعتبر شح المصادر العلمية والكتب والمراجع عائقًا بالنسبة للباحث فمثلاً لاتوجد مراجع وكتب حول الجيرة بالمكتبة المركزية للجامعة مما أضطر بالباحث للتنقل إلى جامعات أخرى.

خلاصة الفصل:

ثم في هذا الفصل التطرق إلى الإجراءات المنهجية التي ثم الإعتماد عليها في الدراسة الراهنة من حيث تحديد الباحث للمجال العام والخاص وكذا البشري والزمني، كما ثم توضيح وبصورة دقيقة الخطوات المنهجية من منهج وأدوات جمع البيانات وكل الخطوات التي ثم إعتمادها في هذا الفصل التطبيقي أو الميداني من أجل جمع المعلوملت والبيانات الإحصائية التي سوف يتم مناقشتها في الفصل اللاحق.

الفصـل الســادس:
عرض وتحليل بيانات الدراسة

- تمهيد
- أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية (ديمغرافية)
- ثانياً: عرض البيانات المتعلقة بمشكلات الإسكان
- ثالثاً: عرض البيانات المتعلقة بعلاقات الجيرة
- خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد مرحلة عرض وتحليل البيانات من أهم مراحل البحث العلمي الميداني وهذا لملائمة الدراسة المنهجية المتعلقة بدراسة مشكلات الإسكان وتأثيرها على علاقات الجيرة التي على أساسها تقوم نتائج البحث حيث تسمح عملية تفريغ البيانات المتحصل عليها من الإستبيان بغرض تحليلها والتوصل إلى دراسة النتائج كمحاولة للإجابة عن التساؤلات وفرضيات الدراسة.

أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية (ديمغرافية)

جدول رقم (05): يوضح البيانات المتعلقة بالجنس

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	186	%69.15
أنثى	83	% 30.85
المجموع	**269**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

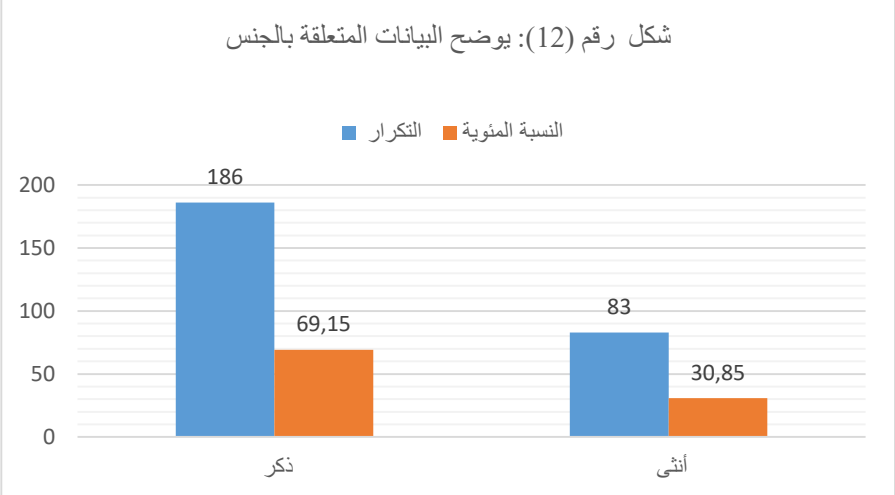

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (05) أن أغلبية المبحوثين ذكور 186 مفردة وبنسبة قدرها 69.15% من مجموع العينة في حين قدر عددالإناث بـ 83 مفردة وبنسبة 30.85%ويعزى ذلك إلى طبيعة المجتمع الجزائري حيث يفضل رب الأسرة التكفل بكل ما يتعلق بالأسرة ويعد هذاالأمر من خصوصيات المجتمع الجزائري في حين قد تفسر نسبة الإناث إلى تولي المرأة ملأ الإستمارة في حالة كان الرجل لا يعرف القراءة والكتابة أو في حالة وفاة الزوج

جدول رقم (06): يوضح البيانات المتعلقة بالمستوى التعليمي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
إبتدائي	73	%27.14
متوسط	118	%43.87
ثانوي	59	%21.93
جامعي	19	%7.06
المجموع	**269**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

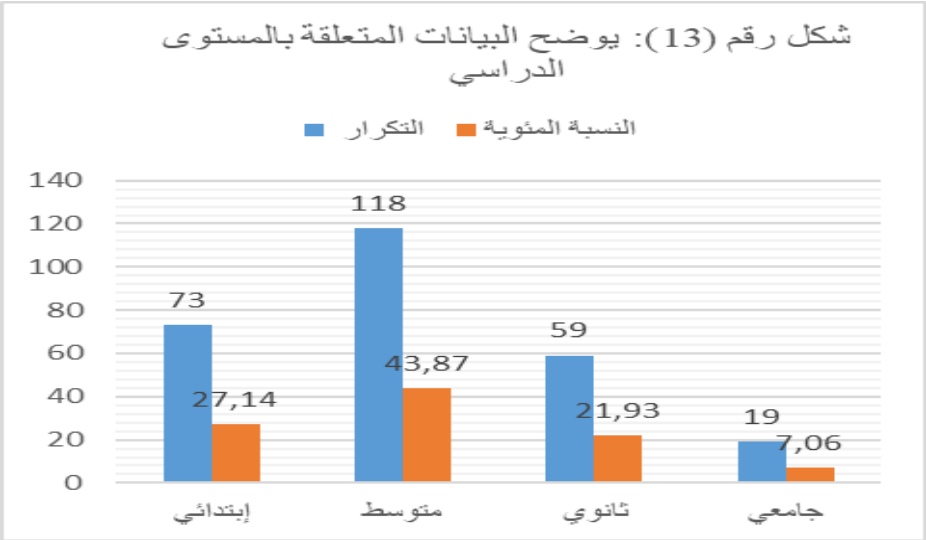

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير المعطيات المتحصل عليها من جدول رقم (06) أن أغلبية الأسر المبحوثة تملك مستوى تعليمي متوسط وبنسبة 43.87% ثم تليها الأسر ذات المستوى الإبتدائي بنسبة 27.14%أي حوالي 73 أسرة في حين قدر عدد الأسر التي تملك مستوى ثانوي بـ 59 أسرة وبنسبة 21.93% وفي المقابل بلغ عدد الأسر ذات المستوى الجامعي 19 أسرة وبنسبة 7.06%، من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه والتي تشير إلى أن الأغلبية من الأسر المبحوثة تملك مستوى متوسط وقد يفسّر ذلك بتأثير الظروف السكنية على هذه الأسر حيث لم تكمل دراستها كما قد يرتبط عدد الأسر التي تملك مستوى إبتدائي بتلك الأسر المهاجرة التي لا تملك مؤهلات ومستوى تعليمي أما أسر

المستوى التعليمي الثانوي يمكن تفسيره بإستفادة هذه الأسر من قربها للخدمات التعليمية في حين قد يرتبط مستوى الجامعي للأسر المبحوثة من تحسن ظروفها المعيشية وقربها من المراكز الجامعية.

جدول رقم (07): يوضح البيانات المتعلقة بعدد أفراد الأسرة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
4-2	134	%49.82
6-4	99	%36.80
6 فأكثر	36	%13.38
المجموع	**269**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

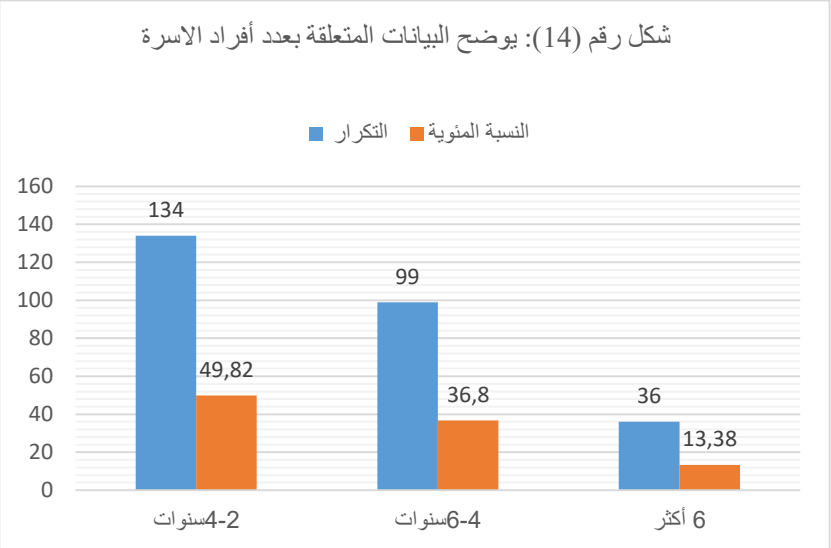

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات المتعلقة بالسؤال رقم (07) والمتعلقة بعدد أفراد الأسرة أن أغلبية الأسر المبحوثة تتكون من 2 إلى 04 أفراد وبنسبة 49.82% أي حوالي 134 أسرة ثم تليها الأسر التي تملك من 04 إلى 06 أفراد بنسبة 36.80% وأخيراً الأسر التي تملك 06 أفراد وأكثر بنسبة 13.38%، من خلال البيانات الموضحة في الجدول التي تشير إلى أن أغلبية الأسر المبحوثة تتكون من 02 إلى 04 أفراد ويفسّر ذلك إلى رغبة هذه الأسر في التقليل من الإنجاب خاصة إذا كانت الظروف السكنية لا تسمح بذلك في حين قد يرتبط نسبة الأسر التي تملك من 04 إلى 06 أفراد إلى

تلك الأسر التي لم تتأثر بالظروف المحيطة بها وقد تكون من الأسر القادمة من الأرياف ولم تتأثر بالحضرية، أماالأسر التي تملك 06 أفراد فقد يفسّر ذلك أن هذه الأسر تفضل إنجاب عدد كبير من الأولاد أو أن ظروفها المادية والإقتصادية ساعدتها على إنجاب عدد كبير من الأولاد.

جدول رقم (08): يوضح البيانات المتعلقة بعدد الأفراد المعيلين للأسرة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
واحد	166	%61.71
إثنين	77	%28.62
إثنين فأكثر	26	%9.67
المجموع	**269**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

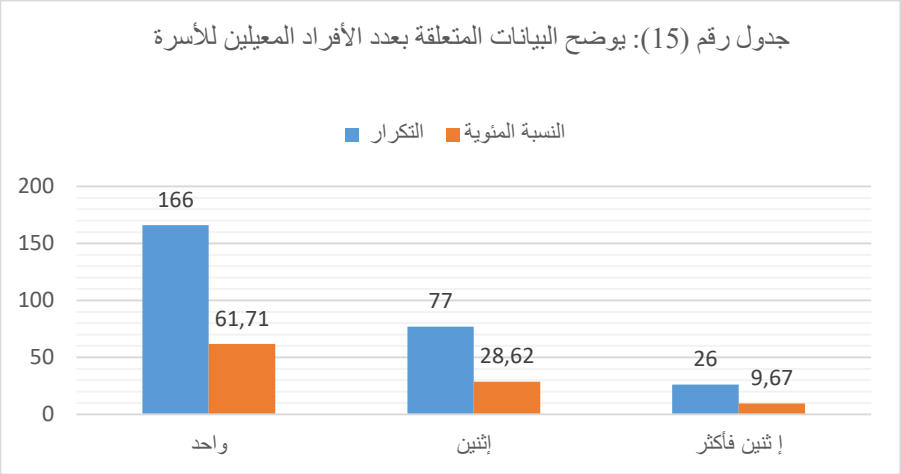

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (08) والمتعلقة بالسؤال عدد المعيلين للأسرة أن النسبة الكبيرة كانت بالنسبة للأسر التي يعيلها فرد واحد 166 أسرة وبنسبة قدرها 61.71 % ثم تليها الأسر التي تمتلك معيلين (إثنين) بـ 77 أسرة وبنسبة قدرها 28.62 % وأخيراًالأسر التي تمتلك معيلين فأكثر (إثنين فأكثر) بـ 26 أسرة وبنسبة قدرها 9.67 %، يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الأغلبية من الأسر المبحوثة تمتلك معيل واحد وقد ترتبط هذه النسبة بعوامل عديدة حيث أن العديد من الأسر أصبحت مستقلة في تحقيق حاجياتها خاصة الأسر النووية وقد يرتبط كذلك بإنفصال هذه الأسر عن العائلة الكبيرة، أما ما قد يفسّر نسبة الأسر التي تمتلك معيلين إلى تلك الأسر التي يشارك فيها الأبناء بإعالة الأسرة وهو كذلك ما قد يفسّرالأسر التي تمتلك معيلين فأكثر حيث أصبح الأبناء يشاركون الأسرة في تحقيق

متطلباتها خاصة عند الأسر الفقيرة أو التي لا تملك دخل أو يكون الأب متوفي حيث يشترك الأبناء معًا لإعالة أسرهم.

جدول رقم (09): يوضح البيانات المتعلقة بالأصول السكنية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
ريفي	184	%68.40
حضري	85	%31.60
المجموع	**269**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

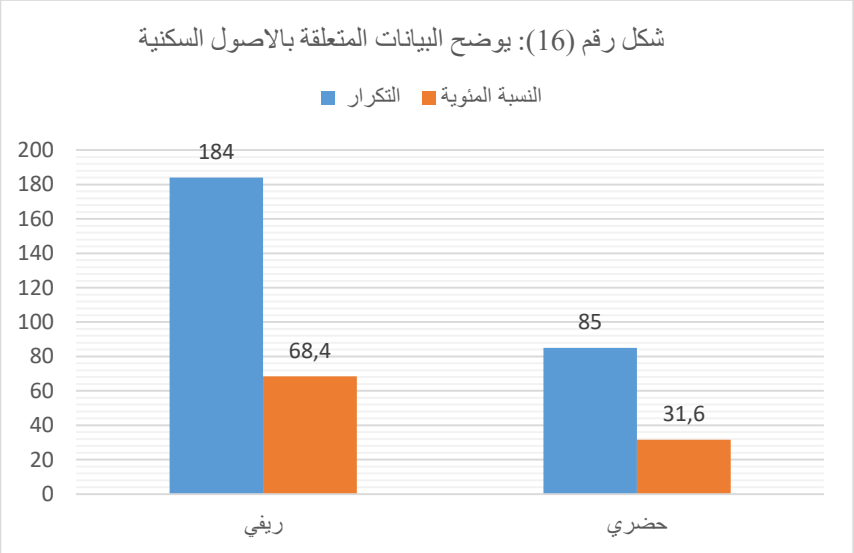

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (09) والمتعلقة بالسؤال عن الأصول السكنية أن أغلبية الأسر المبحوثة من أصول ريفية وقدرت بـ 184 أسرة وبنسبة 68.40% ثم تليها الأسر ذات الأصول الحظرية بـ 85 أسرة وبنسبة 31.60% يتضح من خلال البيانات أن أغلبية سكان الأحياء الشعبية هي من أصول ريفية وقدمت للإستقرار في هذه الأحياء وقد يعود ذلك إلى الأسر المهاجرة من الريف، في حين أن الأسر الحضرية قد ترتبط بتلك الأسر التي قدمت من مركز المدينة أو أطرافها وإستقرت في هذه الأحياء.

جدول رقم (10): يوضح البيانات المتعلقة بالوضعية المهنية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
موظف	153	%56.88
أعمال حرة	49	%18.22
أجير	26	%9.66
بدون عمل	41	%15.24
المجموع	**269**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

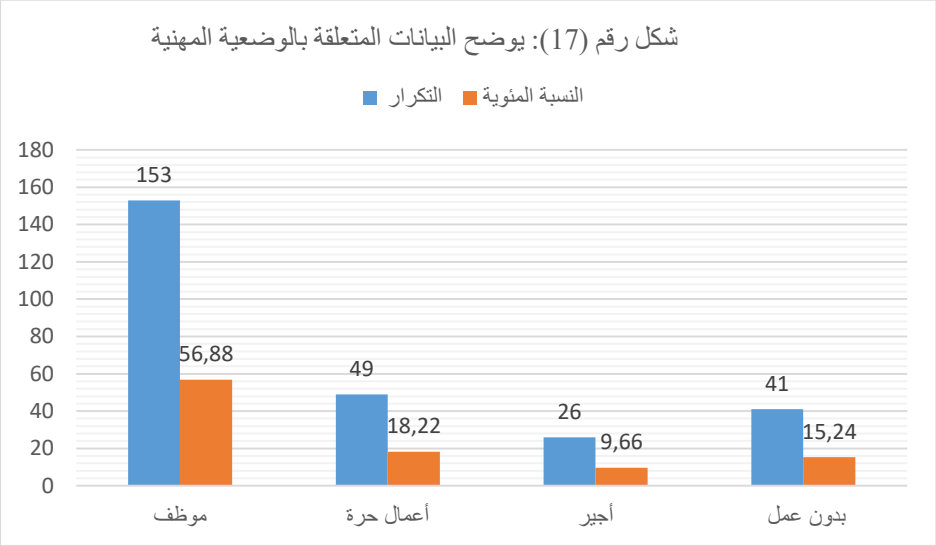

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (10) والتي تتعلق بالسؤال عن الوضعية المهنية يتضح أن أغلبية الأسر المبحوثة موظفة وقدرت بـ 153 أسرة وبنسبة 56.82% ثم تليها الأسر التي تمتهن أعمال حرة بـ 49 أسرة وبنسبة 18.29% وفي المقابل قدرت الأسر بدون عمل 41 أسرة وبنسبة 15.24% وأخيراًالأسرالأجيرة بـ 26 أسرة وبنسبة 9.66% من خلال معطيات الجدول والتي تشير إلى أن أغلبية الأسر موظفة وقد يرتبط ذلك بالأسر التي قدمت للإستقرار في الحي وتحصلت على وظائف في حين قد يفسّر وجود الأسر التي تعمل أعمال حرة بعدم حصولها على العمل بينما تحصلت على السكن، أما الأسر بدون عمل والأجيرة فقد يعود ذلك إلى عدم تمكنهم من عمل وقد أصبح يمارسون أعمال حرة.

جدول رقم (11): يوضح البيانات المتعلقة بالدخل

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 20000.00دج	77	% 28.63
من 20000.00 دج إلى 40000.00 دج	130	% 48.33
من 40000.00 دج إلى 60000.00دج	53	%19.70
من 60000.00 دج إلى 80000.00 دج	07	% 2.40
أكثر من 80000.00 دج	02	% 0.74
المجموع	**269**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

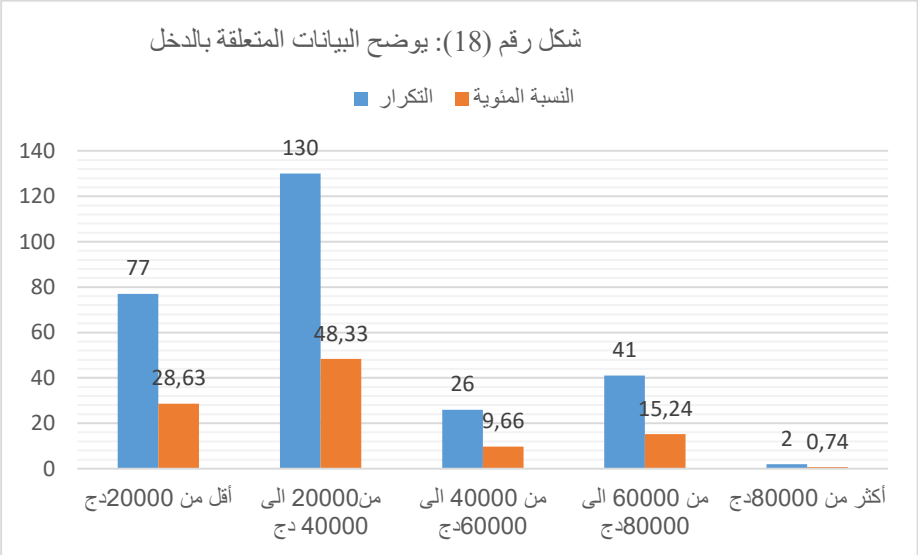

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامجExcel

يتضح من خلال البيانات المتعلقة بالسؤال عن الدخل الأسري أن أغلبية الأسر المبحوثة يتراوح دخلها الأسري ما بين 20000.00 دج إلى 40000.00 دج حيث قدر عددها بـ 130 أسرة وبنسبة 48.33 % ثم تليها الأسرأقل من 20000.00دج وقدرت بـ 77 أسرة وبنسبة 28.63 %في حين بلغ عدد الأسر التي يتراوح دخلها من 40000.00 دج إلى 60000.00دج بـ 53 أسرة و بنسبة 19.70%ثم تليها الأسر التي يتراوح دخلها من 60000.00 دج إلى 80000.00 دجوقدرت بـ 07 أسر وبنسبة 2.40 % وأخيرًالأسر التي يزيد دخلها عن 80000.00 دج حيث قدرت بأسرتين وبنسبة 0.74 %، وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والتي تشير إلى أن الأغلبية العظمى من الأسر دخلها متوسط وقد يرتبط ذلك بتلك الأسر التي تعمل في مجال المؤسسات الخدماتية والإدارية

أماالأسر التي يرتفع دخلها الشهري فقد يرتبط بتلك الأسر التي قد تعمل في المؤسسات الإقتصادية أو مناصب عليا في الإدارة.

ثانيا: عرض البيانات المتعلقة بمشكلات الإسكان

جدول رقم (12): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: يقل التواصل بين أسر حيك السكنى

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	12	4.46	2.92	1.31
معارض	38	14.13		
محايد	28	10.41		
موافق	139	51.67		
موافق بشدة	52	19.33		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

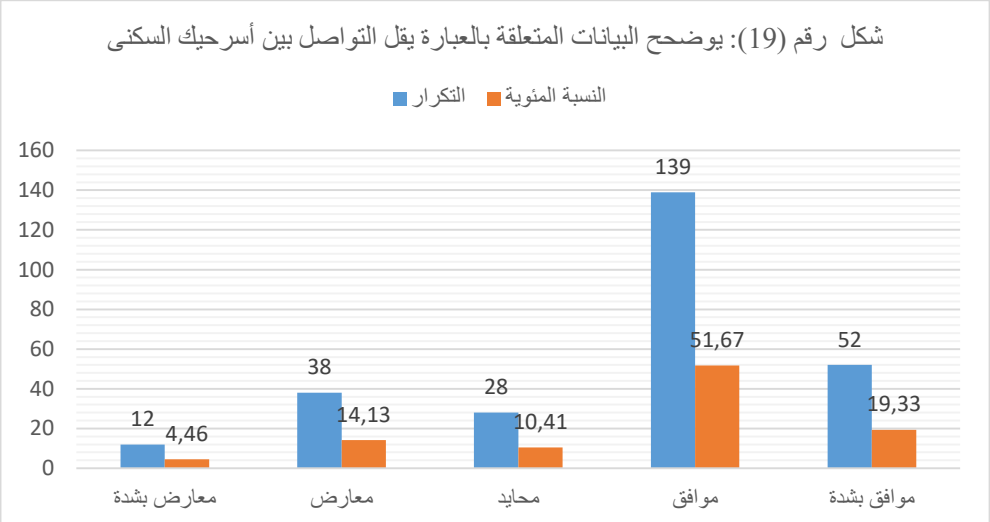

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامجExcel

توضح المعطيات الإحصائية للجدول رقم (12) والمتعلقة بالعبارة يقل التواصل بين اسر حيك السكنى أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على قلة التواصل مع جيرانهم وقدرت بـ139 أسرة وبنسبة 51.67% منها 52 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 19.33 % في حين عارضت 38 أسرة وبنسبة 14.13 % منها 12 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 4.46 %أماالأسر المحايدة فقد قدرت بـ 28 أسرة وبنسبة 10.41 %، فمن خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن

أغلبية الأسر تقر بقلة التواصل مع جيرانها من الحي وهو ما يعكس نوع من التفكك الإجتماعي وهو أمر قد يرتبط كذلك بالظروف السكنية داخل هذه الأحياء كقلة المساحات العامة التي تسهل عملية التفاعل الإجتماعي أماالأسر التي عارضت الفكرة فتمثل نسبة قليلة من الأسر المبحوثة وقد يرتبط ذلك بكونها تعيش في مناطق أكثر إستقرار أو يعتقدون أن ظروفهم الإجتماعية لا تؤثر بشكل كبير على تواصلهم مع جيرانهم كالتي تمتلك روابط قوية تساعدهم على الحفاظ على تواصل جيد، في حين قد يرتبط موقف الأسر المحايدة بعدم شعورها أو تأثرها بهذه المواقف إذ يرون أن هذه المشكلات لا تؤثر على تواصلهم مع جيرانهم وقد تشمل تلك الأسر التي لديها تجارب مختلطة مع جيرانهم كالأسر التي تتفاعل إلاّ مع عدد محدود من الجيران، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.92 نلاحظ أن الأغلبية تميل إلى المعارضة لفكرة التواصل ما يدل أن التواصل بين الجيران قليل أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.31 يشير إلى تباين معتدل في الآراء مما يعني أن هناك تفاوت في التواصل، هذه البيانات تشير إلى أن تأثيرات مشكلات الإسكان على نوعية علاقات الجيرة في تزايد ملحوظ بسبب ضعف الإتصال بين الأسر.

جدول رقم (13): يوضح البيانات المتعلقة: بالعبارة تراجعت الثقة بين جيرانك حيك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	28	10.41	3.05	1.15
معارض	58	21.57		
محايد	73	27.14		
موافق	94	34.94		
موافق بشدة	16	5.94		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

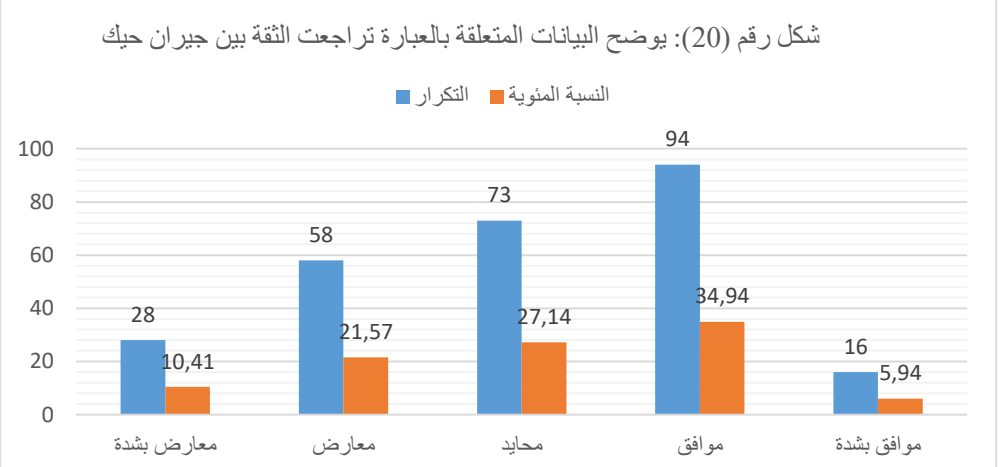

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (13) والمتعلقة بالعبارة تراجعت الثقة بين جيرانك تباينًا ملحوظًا في الآراء حول مدى ثقة الأسر في جيرانها حيث أبدت 110 أسرة موافقتها وبنسبة 40.88 % منها 16 أسرة وافقت بشدة ومع ذلك عارضت 86 أسرة وبنسبة 31.98 %من أسر عينة البحث أماالأسر المحايدة فقدرت بـ 73 أسرة وبنسبة 27.14 %، فمن خلال بيانات الجدول أعلاه والتي تشير إلى أن الأغلبية من الأسر وافقت على قلة الثقة مع جيرانها وهو ما يعكس نوع من التفكك الإجتماعي الذي قد يرتبط بإنتشارالإنحرافات والجرائم التي تؤدي إلى غياب وفقدان الثقة بين الأسر، أماالأسر المعارضة للفكرة فقد يفسّر ذلك بتمتع هذه الأسر بعلاقة جيدة تربطهم مع جيرانهم خاصة القدامى منهم في حين قد يرتبط موقف الأسر المحايدة بحالة اللامبالاة أو الغموض تجاه ثقتهم للأسر وهو ما يشير إلى ضعف التواصل وعدم وجود روابط جيرة قوية بين الأسر، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 05.3 أن آراء المبحوثين تميل إلى الموافقة على عدم الثقة مما يعكس نوع من اللاّإستقرار واللاّتماسك أماالإنحراف المعياري الذي بلغ 1.15 فيشيرإلى تباين معتدل في الإجابات، وبالنظر إلى المعطيات تشير النتائج إلى غياب الثقة بين أسرهذه الأحياء.

جدول رقم (14): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: ترغب في هجرة الحي الذي تعيش في.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	13	50	3.02	1.08
معارض	77	28.62		
محايد	109	40.52		
موافق	32	11.90		
موافق بشدة	38	14.13		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول رقم (21): يوضح البيانات المتعلقة بالسؤال ترغب في هجرة الحي الذي تعيش فيه

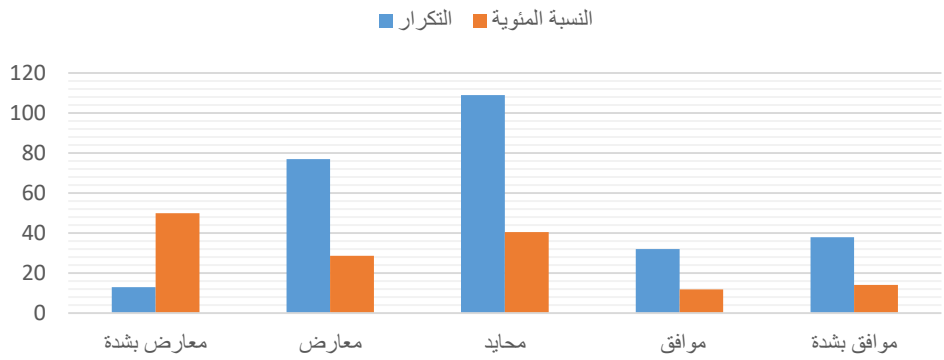

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات المتعلقة بالسؤال (14) حول مدى رغبة الأسر في هجرة الحي الذي تعيش فيه فيتضح أن أكثر الأسر المبحوثة كانت محايدة وقدرت بـ 109 أسرة وبنسبة 40.52 % من الأسر المبحوثة في حين قدرت الأسر المعارضة للفكرة بـ 77 أسرة وبنسبة 28.62% ثم تليها الأسر الموافقة 70 منها 38 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 14.13% من خلال الجدول يتضح أن هناك تباينًا في آراء الأسر حول رغبتها في هجرة الحي الذي تعيش فيه أذ أن 40.52 % من الأسر أبدت محايدتها للفكرة وهي تشكل أكبر نسبة من عينة البحث وهو ما يفسّرأن العديد من الأسر لا تبالي بفكرة الهجرة وهو مايعكس حالة من اللامبالاة والغموض بشأن هذا الموقف والذي يرتبط بصعوبة الإنتقال تبعاً للظروف المادية والإقتصادية حسب رأي المبحوثين كما صرح به في العديد من المقابلات التي أجريت معهم حيث يؤكد غالبيتهم على هجرة الحي في حالة توفر ظروف سكنية أمثل، أما موقف الأسر المعارضة قد يعكس موقفها إلى حالة من الإستياء الإجتماعي والإقتصادي الذي تعيشه هذه الأسر ويمكن أن تكون رغبة هذه الأسر ناتجة عن تدني أحوالها المادية أو الإجتماعية كإنتشارالإنحرافات والجريمة مما يجعلهم يفضلون بيئات سكنية تظمن لهم حياة أفضل، أما الأسر الموافقة والتي قدرت بـ 70 أسرة وأبدت رغبتها في البقاء فقد يعزى ذلك إلى تلك الأسر التي تملك روابط وعلاقات جيرة جيدة مع جيرانها.

وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.02 والذي يشير إلىأن أغلبية الأسر كانت محايدة لفكرة الهجرة أماالإنحراف المعياري الذي بلغ 1.08 فيشير إلى تباين معتدل في آراء المبحوثين حول هذه المسألة.

جدول رقم (15): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تفضل تغيير مقر إقامتك إلى أحياء أخرى من المدينة.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	8	2.98	2.99	0.90
معارض	66	24.54		
محايد	138	51.30		
موافق	36	13.38		
موافق بشدة	21	7.80		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

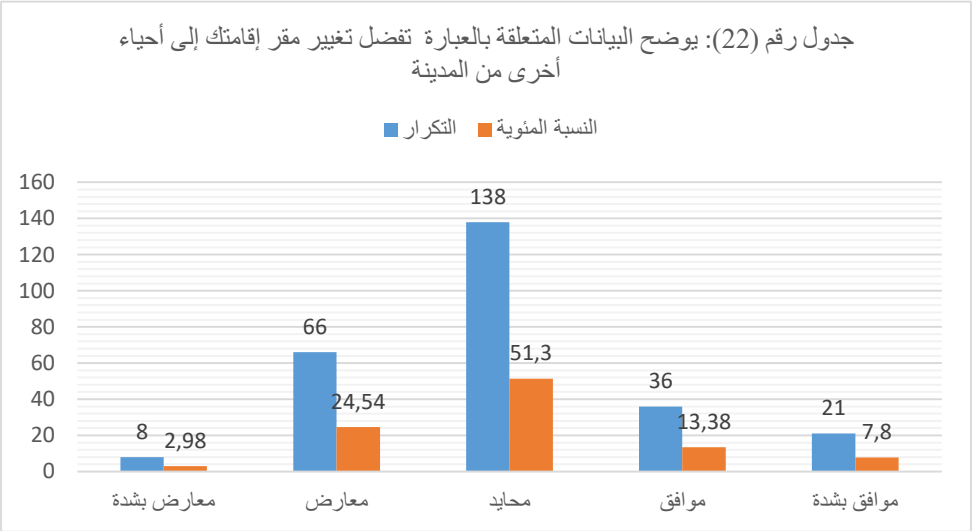

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير المعطيات المتحصل عليها من الجدول رقم (15) والمتعلقة بمدى رغبة الأسر المبحوثة في تغيير مقر إقامتها إلى أحياء أخرى من المدينة أن الأسر المحايدة مثلت النسبة الأكبر من عينة البحث 138 أسرة وبنسبة 51.30 % ثم تليها الأسر المعارضة بـ 72 أسرة وبنسبة27.52 % منها 8 أسر عارضت بشدة وبنسبة 2.98 %في حين قدرت الأسر الموافقة بـ 47 أسرة منها 21 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 7.80 %، يتضح من خلال بيانات الجدول أن غالبية الأسر المبحوثة إتخذت موقفًا محايدًا وهو ما يعكس حالة من اللامبالاة تجاه تغيير مقر الإقامة وقد تكون هذه الأسر غير راضية إلى حد ما عن وضعها الحالي لاكنها غير متحمسة بتغيير مقر إقامتها أو لاتمتلك الدوافع الكاملة أو لديها صعوبات تمنعها من ذلك، أماالأسر المعارضة للفكرة والتي قدرت بـ 72 أسرة قد تكون راضية عن الوضعية

السكنية الحالية أو لديها روابط قرابية وعلاقات جيرة قوية مما يكفي للبقاء في الحي هذه الأسر قد تكون أكثر إرتباطًا بالحي وبجيرانهم مما يعزز شعورهم بالإنتماء والبقاء في الحي، في حين نجد أن الأسر الموافقة التي ترغب في تغيير مقر إقامتها إلى أحياء أخرى وقد يفسّر ذلك بأن الحي لا يلبي إحتياجاتهم الإجتماعية والنفسية أو لوجود مشاكل وخلافات تدفع بهذه الأسر للتفكير في الإنتقال إلى أحياء أخرى أكثر إستقرار، تظهر نتائج الجدول أن غالبية الأسرأما غير مبالية أو لاتشعر بالحاجة الملحة في تغيير مقر إقامتها، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.99 والذي يشير إلى أن أغلبية الأسر محايدة لفكرة تغيير مكان إقامتها وهو ما يعكس حالة اللامبالاة واليأس تجاه هذا الموقف أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.90 فيشير إلى تباين في آراء المبحوثين حول هذه المسألة وبالنظر إلى نتائج المعطيات الإحصائية والتي تؤكد على ظعف إنتماء العديد من الأسر لأحيائها السكنية.

جدول رقم (16): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زاد إنتشار مظاهر السرقة في حيكم السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	09	3.35	2.49	1.06
معارض	46	17.10		
محايد	56	20.81		
موافق	114	42.38		
موافق بشدة	44	16.36		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

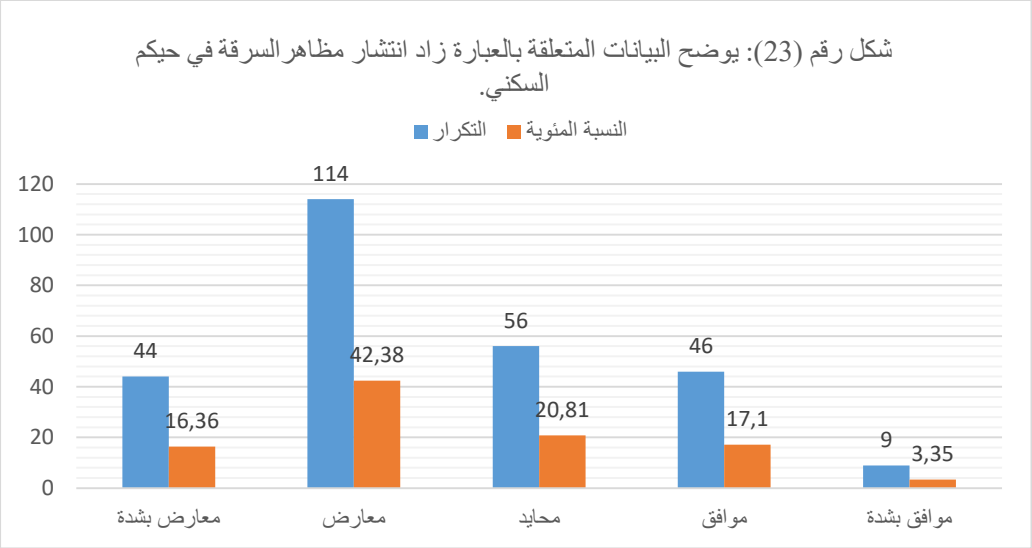

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16) والمتعلقة برأي المبحوثين حول مدى تزايد إنتشار مظاهر السرقة في أحيائهم السكنية أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 158 أسرة وبنسبة 58.74 % في حين إتخذت 56 أسرة موقف محايد وأن ما نسبته 20.45 % أي 55 أسرة إتخذت موقف معارض، توضح بيانات الجدول أعلاه أن الغالبية من الأسر المبحوثة كانت موافقة على تزايد إنتشار مظاهر السرقة وقد يعكس هذا الموقف حالة من التخوف لدى الأسر والذي قد يرتبط بتعرض هذه الأسرإلى السرقة داخل حيها، في حين قد يرتبط موقف الأسر المحايدة بعدم إمتلاكها للمعلومات حول هذا المشكل أو تجاهلها لمثل هذه المواقف، أما ما قد يفسّر رأي الأسر المعارضة بتلك الأسر التي تعيش حالة من الأمن الإجتماعي حيث لا تشعر بوجود مثل هذه المظاهر، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.49 الذي يشير إلى أن الأغلبية من الأسر وافقت على زيادة مظاهر السرقة وهو ما يعكس تظاؤل الأمن الإجتماعي بين أسر الحي أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.06 فيشير إلى تباين في الآراء حول زيادة مظاهر السرقة وبالنظر إلى نتائج المعطيات الإحصائية والتي تؤكد على تزايد مظاهر السرقة في هذهالأحياء.

جدول رقم (17): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: يتعرض جيرانك إلى إعتداءات جسدية في حيهم السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	02	0.74	2.27	1.17
معارض	10	3.72		
محايد	86	31.97		
موافق	102	37.92		
موافق بشدة	69	25.65		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

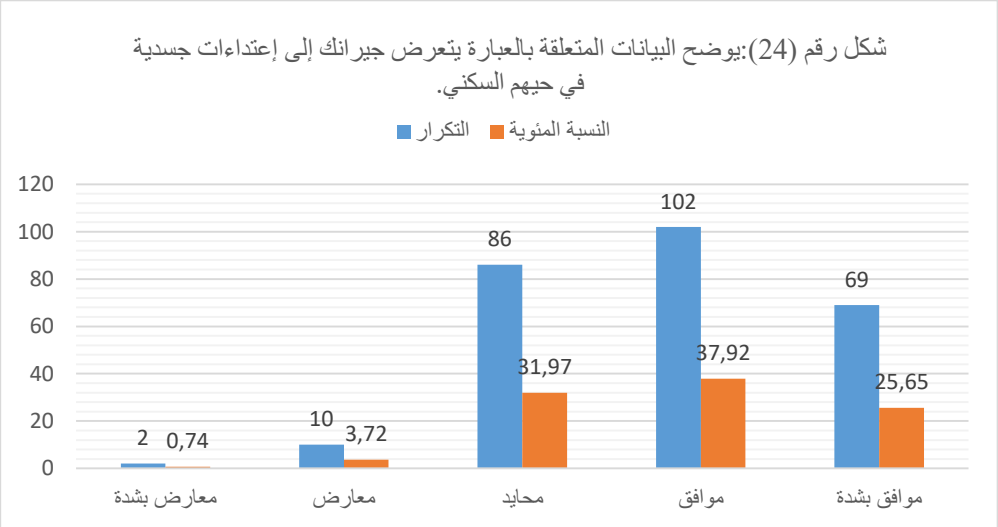

من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (17) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول مدى تعرض جيرانهم من الحي إلى إعتداءات جسدية داخل حيهم السكني أن غالبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 167 أسرة وبنسبة 63.57 % منها 69 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 25.65 % في حين إتخذت 86 أسرة موقف محايد و في المقابل عارضت 12 أسرة وبنسبة 4.62 % منها أسرتين عارضتا بشدة وبنسبة 0.74 %، توضح بيانات الجدول أعلاه أن غالبية الأسر المبحوثة أكدت على إنتشار مظاهر إعتداءات بين سكان الحي وقد يرتبط ذلك بالإعتداءات على الأطفال أو الشباب وحتى النساء وهو ما يعكس حالة من اللاّإستقرار والتفكك الذي تعيشه هذه الأسر في أحيائها، أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة بالتحفظ أو لتجاهلها لهذا المشكل في حين قد يرتبط موقف الأسر المعارضة بتلك الأسر التي لم يتعرض أفرادها إلى إعتداءات وهو ما جعلها تعارض فكرة إنتشارالإعتداءات الجسدية وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.27 مما يشير إلىأن أغلبية المبحوثين يقرون بتعرض جيرانهم من الحي إلى إعتداءات جسدية أماالإنحراف المعياري الذي بلغ 1.17 يدل على تباين معتدل لآراء المبحوثين مما يشير إلى تفاوت ضعيف في آراء المبحوثين بشكل عام وبالنظر إلى نتائج المعطيات الإحصائية نتأكدأنالأغلبية من الجيرانداخل هذه الأحياءأصبحوا عرضة للإعتداءات الجسدية.

جدول رقم (18): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتسامح مع جيرانك في حالة حدوث مشاكل معهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	11	4.08	3.52	1.14
معارض	22	8.18		
محايد	84	31.23		
موافق	118	43.87		
موافق بشدة	34	12.64		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

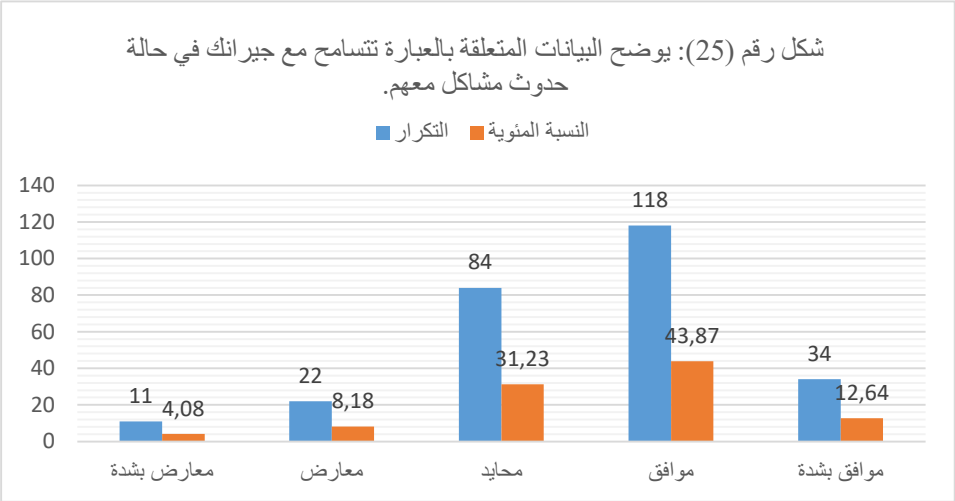

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات المتعلقة بالعبارة تتسامح مع جيرانك في حالة وقوع مشاكل معهم أن غالبية الأسر المبحوثة وافقت عل فكرة التسامح مع الجيران حيث قدرت بـ 152 أسرة منها 34 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 12.64 % في حين إتخذت 84 أسرة موقف محايد وفي المقابل عارضت 33 أسرة منها 11 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 4.08 % تظهر البيانات المتحصل عليها إتجاهًا عاماً نحو التسامح مع الجيران في حالة وقوع مشاكل حيث وافقت الأسر بنسبة 56.51 % وهو ما يعكس ميل هذه الأسر للتسامح كقيمة أخلاقية وإجتماعية إيجابية قد تكون نابعة من قيمهم الدينية أو الثقافية التي تشجع على التعايش، أماالأسر المحايدة التي لم تبدي رأيها فقد يعزى ذلكإلى عدم إهتمامها بالتسامح مما يدل على ضعف روابطها، وفي المقابل إتخذت بعض الأسر موقف معارض لفكرة التسامح وهي نسبة

قليلة ورغم ذلك تشير هذه النسبة إلى وجود قلة من الأسر الذين يعانون من مشاكل مع جيرانهم، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.52 مما يشير إلى أن عدد المبحوثين يميلون بشكل عام إلى التسامح مع الجيران أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.14 يدل على تباين متوسط لآراء المبحوثين مما يشير إلى تفاوت طفيف في آراء المبحوثين، بشكل عام تشير النتائج أن التسامح مع الجيران يعد سمة سائدة في هذه الأحياء.

جدول رقم: (19): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تحدث مشاجرات بين جيران حيك السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	19	7.06	3.52	1.29
معارض	44	16.36		
محايد	48	17.84		
موافق	107	39.78		
موافق بشدة	51	18.96		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

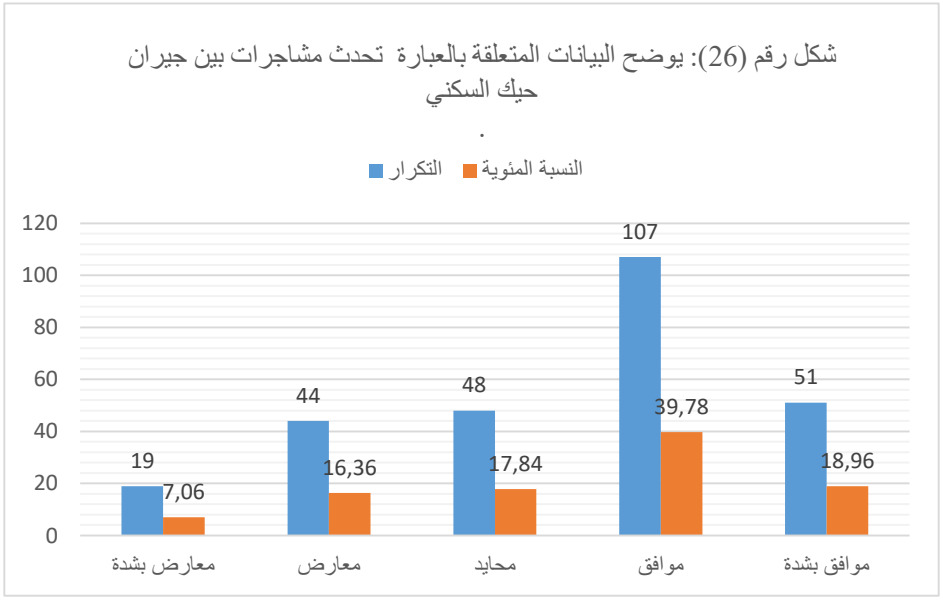

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح المعطيات الإحصائية للجدول رقم (19) المتعلقة برأي المبحوثين حول مدى وقوع مشاجرات بين جيران الحي أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 158 أسرة منها 51 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 18.96% في المقابل نجد أن 63 أسرة عارضت منها 19 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 7.06% في حين إتخذت 48 أسرة موقفا محايدًا، من خلال هذه المعطيات التي تشير إلى أن غالبية الأسر وافقت على وقوع مشاجرات بين سكان الحي بنسبة 58.74% وقد يعزى ذلك من المشاجرات التي يكون سببها الأطفال أو إرتفاع الأصوات واللعب أمام العمارات لغياب الأماكن المخصصة للعب وهو ما يعكس تدهور البنية التحتية للحي، وفي المقابل نجد نسبة معتبرة من الأسرعارضت على وقوع مشاكل بين سكان الحي مما يعكس حالة من الإستقرار النسبي لبعض الأحياء أما الأسرالمحايدة فقد يرتبط موقفها باللامبالاة أو أنها لا تملك تجربة بسبب عدم تعرضها لمشاكل إجتماعية في الحي أو قد يقتصر الأمر على الأسر التي إستقرت لفترة قصيرة بالحي، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.52 مما يشير إلى أن آراء المبحوثين إتجه بشكل عام نحو الموافقة على وقوع مشاجرات بين سكان الحي أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.29 يدل على وجود تباين في الآراء مم يعني وجود إختلافات في تقييم المبحوثين لحدّة المشاجرات ومن هنا يتضح أن المشاجرات قد تكون أكثر شيوعًا في بعض الأحياء بينما تكون قليلة في أحياء أخرى.

جدول رقم (20): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: لا يقدم كبار الحي النصائح لشبابهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	26	9.66	3.31	1.26
معارض	48	17.84		
محايد	67	24.93		
موافق	89	33.08		
موافق بشدة	39	14.49		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

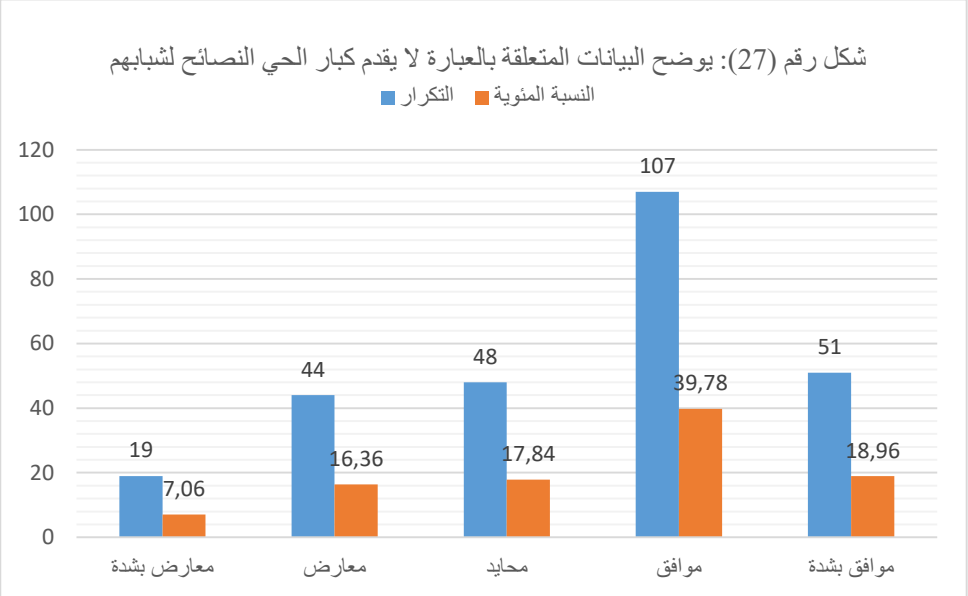

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات الإحصائية للجدول رقم (20) والمتعلقة بمدى تقديم النصيحة من كبار الحي إلى شبابهم أن النسبة الكبيرة من الأسر المبحوثة وافقت على الرأي حيث قدرت 128 أسرة وبنسبة 47.57% منها 39 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 14.49%من مجموع عينة البحث في حين قدر عدد الأسر المعارضة بـ 74 أسرة منها 26 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 9.66%، تبين نتائج الجدول توزيعًا متفاوتًا في الآراء حول مسألة عدم تقديم كبار الحي النصيحة لشبابهم حيث أن الغالبية العظمى أقرت بذلك وقد يفسّر ذلك بقلة التواصل بين الأجيال السابقة والحالية، أما ماقد يفسّر موقف الأسر المعارضة بتجربة إجتماعية حيث أنها تعتبر ذلك من الماضي وأن الجيل الحالي لا يتقبل النصح أما الأسر المحايدة فهو يفسّر بالتجاهل واللامبالاة لهذه الأسر تجاه هذا الموقف، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.31 مما يشير إلى أن غالبية المبحوثين يميلون بشكل عام إلى الموافقة أن كبار الحي لا يقدمون النصائح لشبابهم لاكن هذا الميل ليس قوياً بما يكفي على الإجماع العام أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.26 يدل على وجود تباين ملحوظ في الآراء حول هذه المسألة ما يعكس الإختلاف في التجارب الشخصية والثقافية التي تؤثر على تقديم النصائح بين الأجيال وبالتالي تشير النتائج بشكل عام إلى أن هناك ميل عام للموافقة على تقديم النصح من كبار الحي إلى شبابهم مع تباين واضح في الآراء المبحوثين الذي قد يعكس عوامل إجتماعية وثقافية تتعلق بالعلاقات بين الأجيال في المجتمع المدروس.

جدول رقم (21): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة :يرفض جيرانك إقامة الإحتفالات الجماعية مع بعظهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	24	8.92	3.51	1.27
معارض	33	12.27		
محايد	100	37.17		
موافق	69	25.65		
موافق بشدة	43	15.99		
المجموع	269	% 100		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

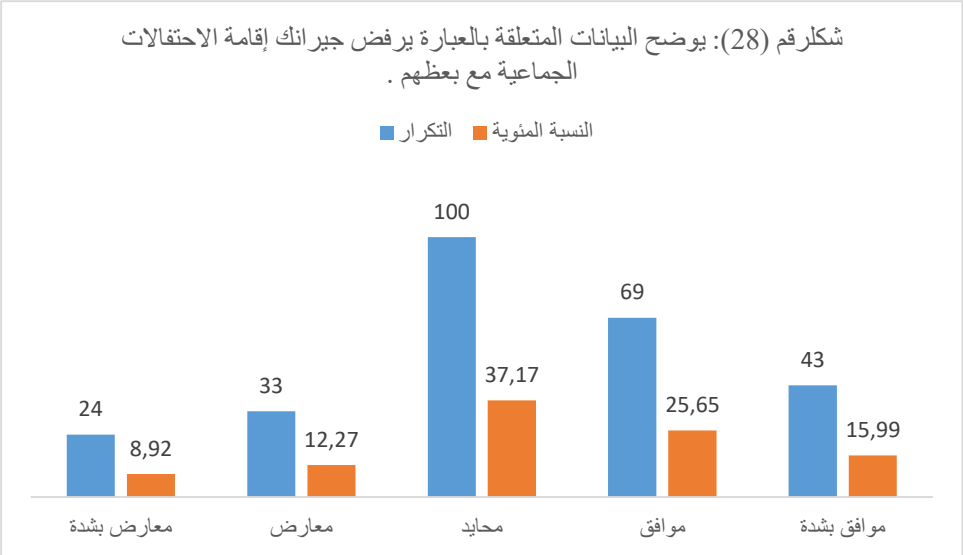

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير البيانات الموضحة في جدول رقم (21) إلى أن الغالبية من الأسر المبحوثة وافقت على السؤال وأقرت برفضها إقامت الإحتفالات الجماعية مع جيرانهم حيث قدرت بـ 102 أسرة وبنسبة41.64% منها 43 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 15.99 % في حين إتخذت 100 أسرة موقفًا محايدًا وبنسبة 37.17 % من مجموع عينة البحث وفي المقابل إتخذت 57 أسرة موقف معارض منها 24 أسرة عارضت بشدة وبنسبة قدرها 8.92 %، يتضح من خلال البيانات أن غالبية الأسر رفضت إقامة الإحتفالات الجماعية وهو ما يعكس قلة التواصل الأسر مع بعضها البعض وقد يرتبط ذلك بعدم معرفة بعضهم البعض معرفة عميقة في حين قد يمكن تفسير موقف الأسر المحايدة باللامبالاة وعدم الإهتمام بالعمل الجماعي، أما موقف الأسر المعارضة والتي أكدت رغبتها في إقامة الإحتفالات الجماعية مع

الجيران وقد يرتبط بكون هذه الأسر ترتبط بعلاقات قوية فيما بينها، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.51 مما يشير إلى إتجاه سلبي نحو الموافقة على إقامة الإحتفالات الجماعية مع الجيران أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.27 فيشير إلى وجود تباين في آراء الأسر المبحوثة حول هذه المسألة، وإنطلاقاً من النتائج التي توضحها بيانات الجدول يمكن القول أن الغالبية العظمى من الأسر المبحوثة ترفض إقامة الإحتفالات الجماعية مع جيرانهم في الحي.

جدول رقم (22): يوضح البيانات المتعلقة: بالعبارة تعمل على تحقيق مصالحك الفردية على حساب مصالح جيرانك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	08	2.97	4.02	1.09
معارض	11	7.08		
محايد	47	17.48		
موافق	106	39.41		
موافق بشدة	97	36.06		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

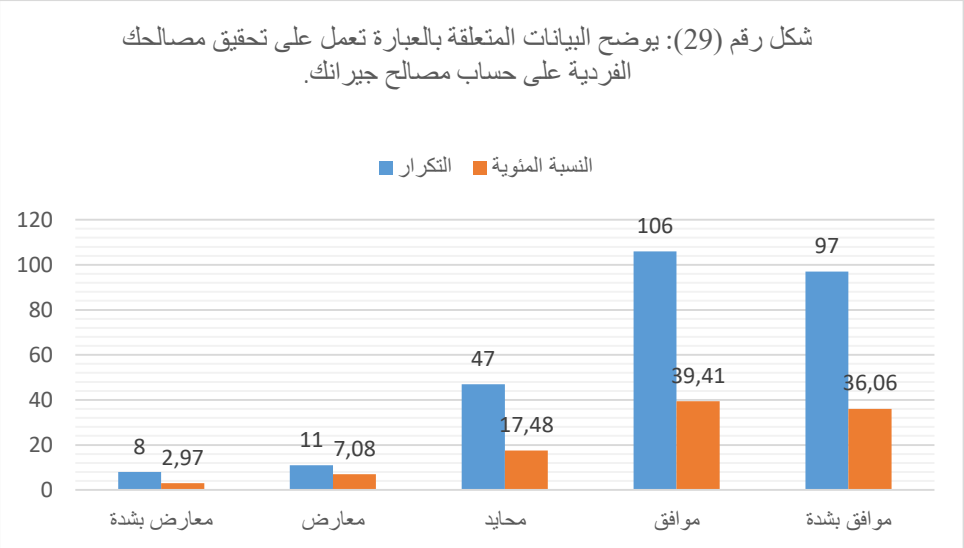

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (22) المتعلق برأي الأسر المبحوثة حول أفضلية هذه الأسر في تحقيق مصالحها الفردية على حساب مصالح الحي أن الفئة الكبيرة من الأسر وافقت حيث قدر عددها بـ 203 أسرة وبنسبة 75.47 %منها 97 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 36.06% وفي المقابل إتخذت 47 أسرة موقفًا محايد وبنسبة قدرها 48.17 في حين قدر عدد الأسر المعارضة بـ 19 أسرة منها 08 أسر عارضت بشدة وبنسبة قدرها 2.97%، تظهر بيانات الجدول أن 75،47 % من مجموع الأسر المبحوثة وافقت على تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الجيران أو سكان الحي وهو ما يعكس إتجاه الأسر نحو الفردية وهي سمة بارزة في المجتماعات المعاصرة حيث تميل الأسرإلى الإستقلالية والمصلحة الذاتية على حساب التضامن الجماعي كما وقد يرتبط هذا الموقف بتراجع قيم التضامن في الأحياء السكنية، أما الأسر المحايدة لهذا الموقف فقد يشير ذلك إلى حالة اللامبالاة وعدم الإهتمام هذه الأسر بهذه المسألة أما الأسر المعارضة التي تمثل نسبة قليلة من مجموع الأسر المبحوثة فقد يفسّر موقفها بمحافضتها على قيم التعاون والتضامن الموروثة من أسرهم أو من خلال تنشئتهم الإجتماعية السليمة، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.02 مما يشير إلى أن غالبية الأسر المبحوثة تميل نحو الموافقة على فكرة تحقيق مصالحها الفردية على حساب مصالح سكان حيها، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.09 مما يدل على وجود تباين في آراء الأسر المبحوثة وبناء على النتائج التي تم الحصول عليها فمن الواضح كما يبدو أن هناك ميل قوي نحو تحقيق المصالح الفردية على حساب مصالح سكان الحي .

جدول رقم (23): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تعتمد على جيرانك في تحقيق حاجياتك اليومية.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	78	28.99	1.83	1.19
معارض	147	54.65		
محايد	24	8.92		
موافق	13	4.83		
موافق بشدة	07	2.61		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

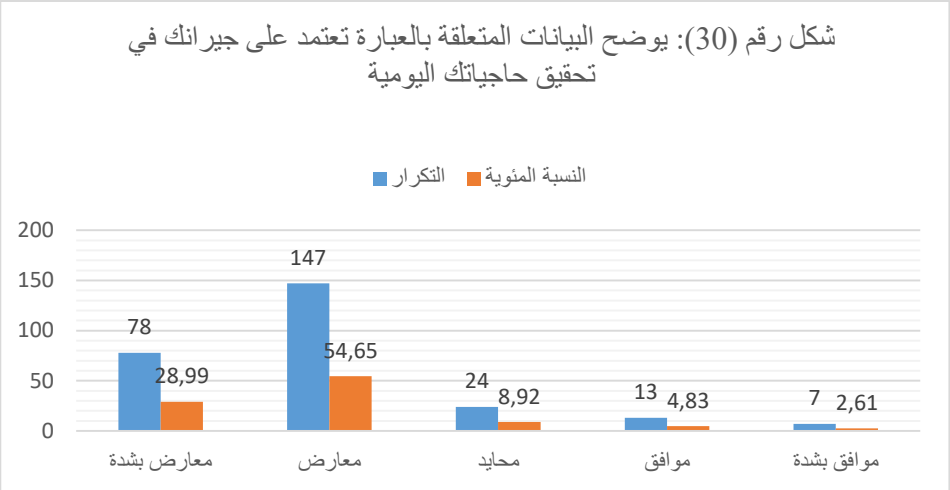

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات المتعلقة بالجدول رقم (23) أن أكثر الأسر المبحوثة تعارض فكرة إعتمادها على جيرانهم في تحقيق حاجياتهم اليومية حيث قدرت نسبة هذه الأسر بـ 225 أسرة وبنسبة 83.64 % منها 78 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 28.99 % وفي المقابل إتخذت 24 أسرة موقفا محايدا بنسبة قدرها 8.92%في حين قدر عدد الأسر الموافقة بـ 20 أسرة وبنسبة قدرها 7.54%، تبين معطيات الجدول أن غالبية الأسر عارضت إعتمادها على جيرانها في تحقيق حاجياتها اليومية وهو ما يعكس إستقلالية هذه الأسر وإتجاهها نحو الفردية حيث تفضل العديد من الأسر تحقيق مصالحها بنفسها بدلا من الإعتمادعلى سكان الحي وهي سمة ترتبط بالمجتمعات الحضرية المعاصرة حيث يقل فيها الإعتماد المتبادل وتلبية الحاجيات المشتركة، أماالأسر المحايدة فقد يفسّر موقفها بعدم الإهتمام أو اللامبالاة تجاه هذا الموقف، أما موقف الأسر الموافقة فقد يرتبط بكون هذه الأسر تربطها علاقات جيرة جيدة مع سكان حيها وقد يظهر ذلك من خلال تبادل المساعدات ومرافقة أبناء الحي إلى المدارس أو إبتعاد هذه الأسر عن الأهل والأصدقاء مما يجعلها تعتمد على بعض جيرانها في تحقيق حاجياتها اليومية، بالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.83 يشير إلى أن غالبية الأسر المبحوثة يعارضون فكرة الإعتماد على سكان حيهم في تحقيق حاجياتهم اليومية، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.19 مما يدل على وجود تباين في آراء المبحوثين ويعكس هذا التباين الإختلافات بين الأسر في مدى إستعدادهم وتفاعلهم للتعاون في تلبية حاجياتهم اليومية وبناءًا على النتائج الموضحة يظهر توجه عام في عدم إعتماد الأسر المبحوثة على جيرانهم في أحيائهم السكنية.

جدول رقم (24): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: زاد عدد السكان في حيك مقارنة بالسنوات الماضية.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	04	1.48	4.14	0.73
معارض	09	3.35		
محايد	08	2.97		
موافق	187	69.52		
موافق بشدة	61	22.68		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

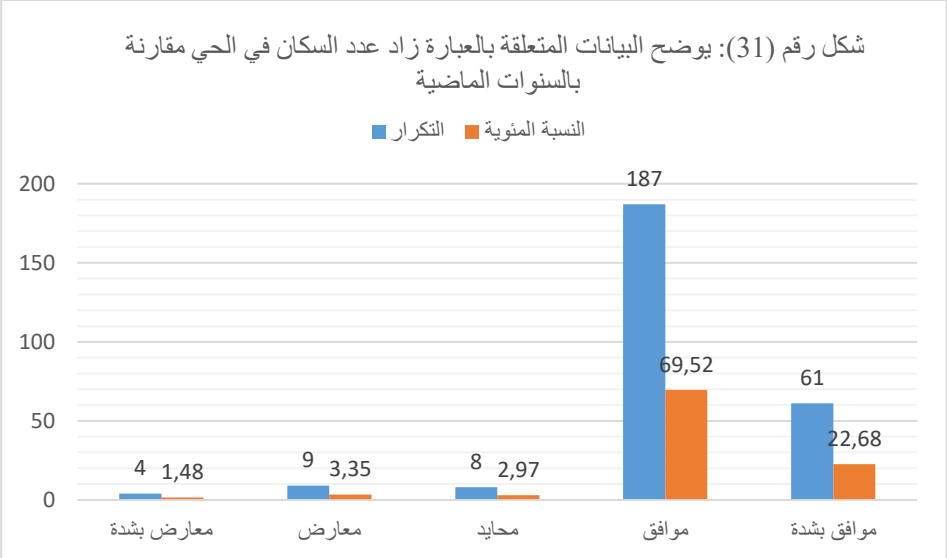

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تبين معطيات الجدول رقم (24) أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على وجود زيادة لعدد سكان الحي مقارنة بالسنوات الماضية حيث قدر عدد الأسر الموافقة بـ 248 أسرة منها 61 أسرة وافقت بشدة وبنسبة قدرها 22.68% وفي المقابل عارضت نسبة قليلة من الأسر المبحوثة التي قدر عددها بـ 13 أسرة منها 04 أسر عارضت بشدة وبنسبة 1.48 %في حين إتخذت 08 أسر موقف محايد وبنسبة 2.97%، توضح بيانات الجدول أن الغالبية العظمى من الأسر المبحوثة تؤكد على وجود زيادة في عدد سكان الحي مقارنة بالسنوات الماضية وقد يعزى ذلك إلى

الشعور بالإزدحام كما وقد يرتبط هذ الموقف بتلك الأسر التي إستقرت مدة طويلة في هذه الأحياء حيث لاحظت تزايد عدد السكان في حيها أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة باللامبالاة أو عدم الشعور بهذا الموقف وفي المقابل قد يرتبط موقف الأسر المعارضة بتلك الأسر التي إستقرت حديثًا في هذه الأحياء، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.14 مما يشير إلى أن الغالبية العظمى للأسر تقر بوجود زيادة في عدد سكان أحيائها أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.73 يشير إلى تباين منخفض في الآراء حول زيادة عدد السكان مما يعكس ذلك إجماع عام على زيادة عدد السكان وهو ما يشير إلى أنه أمر ملحوظ في المجتمع المدروس، وإنطلاقاً من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والتي تؤكد على زيادة في عدد سكان الأحياء وهو أمر قد يرتبط بزيادة معدلات الهجرة نحو هذه الأحياء.

جدول رقم (25): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: توجد زيادة لعدد المباني في حيكم السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	16	5.95	3.49	1.13
معارض	45	16.73		
محايد	68	25.28		
موافق	87	32.34		
موافق بشدة	53	19.70		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

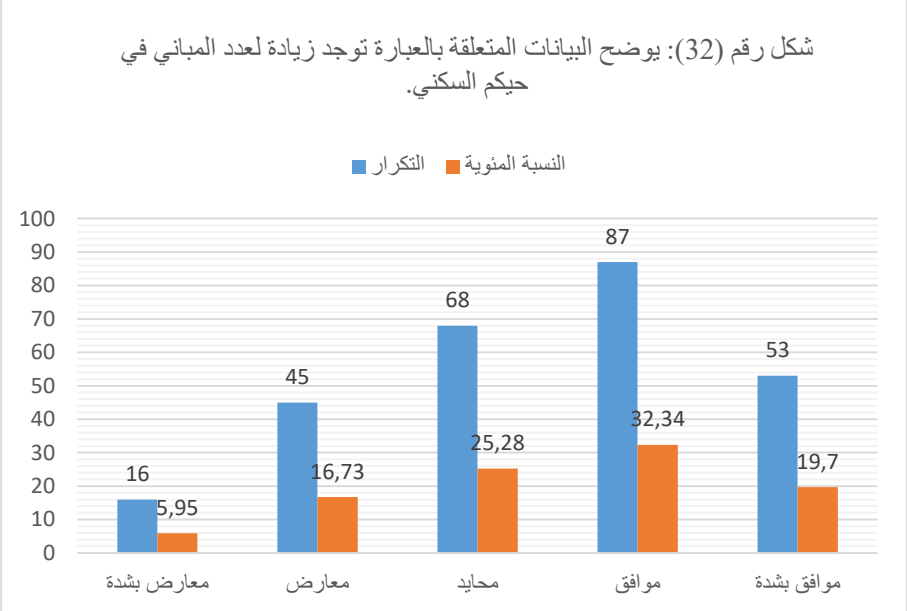

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (25) والمتعلقة برأي الأسر حول زيادة عدد المساكن بالحي أن النسبة الكبيرة من الأسر المبحوثة وافقت على وجود زيادة في عدد المباني حيث قدرت هذه الأسر بـ 140 أسرة منها 53 أسرة وافقت بشدة وبنسبة قدرها 19.70% في المقابل إتخذت 68 أسرة موقف محايد في حين قدر عدد الأسر المعارضة بـ 61 أسرة منها 16 أسرة وافقت بشدة وبنسبة قدرها 5.95% من مجموع عينة البحث، توضح بيانات الجدول أعلاه أن الأغلبية من الأسر المبحوثة تقر بوجود زيادة في عدد المباني في حيهم السكني وقد يفسّر ذلك بتزايد العمران أو تزايد بناء مرافق جديدة كما قد يرتبط موقف هذه الأسربتلك التي إستقرت لمدة طويلة في الحي حيث

لاحظت وجود زيادة لعدد المباني في الحي السكني، أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة باللامبالاة وعدم إهتمام هذه الأسر بهذه المسألة أما موقف الأسر المعارضة فقد يرتبط بتلك الأسر التي قدمت حديثا للإستقرار في الحي، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.49 الذي يشير إلى أن معظم المبحوثين وافقوا على فكرة زيادة عدد المباني في حيهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.13 يعكس تباين متوسط في الآراء الأسر المبحوثة، بناءًا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن القول أن هناك موافقة في زيادة عدد المباني في الأحياء.

جدول رقم (26): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: زادت مظاهر الإزدحام في الحي الذي تعيش فيه.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	27	10.03	3.72	1.12
معارض	31	11.53		
محايد	53	19.70		
موافق	123	45.73		
موافق بشدة	35	13.01		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

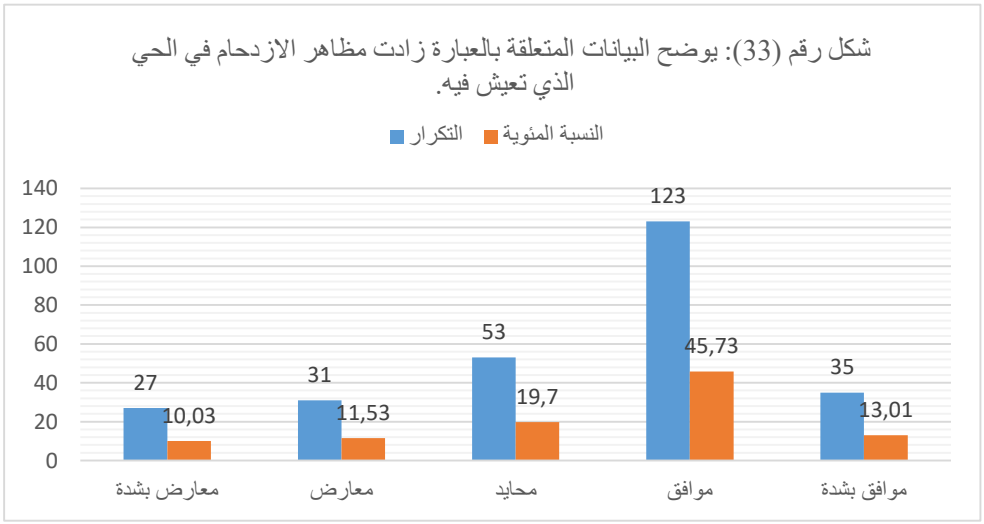

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (26) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول مدى زيادة مظاهر الإزدحام في حيهم السكني أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على الفكرة حيث قدر عددها بـ 158 أسرة وبنسبة قدرها 48.74% في حين بلغ عددالأسر المعارضة بـ 58 أسرة و بنسبة قدرها 21.56%في المقابل إتخذت 53 أسرة

موقف محايد وبنسبة قدرها 19.70%، تشير النتائج إلى أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على تزايد مظاهر الإزدحام في الحي وقد يرجع ذلك نتيجة ملاحظة هذه الأسرللإزدحام في الحي كما يمكن أن تشعر به من خلال ضيق الشوارع وإزدحام الأفراد في الطرق وإرتفاع الأصوات التي تدل على وجود كثافة وإزدحام في حين قد يفسّر موقف الأسر المعارضة بتلك الأسر القادمة حديثا للإستقرار في هذه الأحياء والتي لا تمتلك معلومات عن الوضعية القديمة للحي أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة في عدم شعورها تجاه هذه المشكلة أو إكتسابهم خبرة مع هذه المواقف حيث أصبح أمر مألوف لديهم، بالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.72 يشير إلى أن أغلب المبحوثي يميلون إلى الموافقة على زيادة مظاهر الإزدحام في حيهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.12 يدل على تباين متوسط لآراء المبحوثين، وإنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يتضح وجود ميل كبير من الأسر المبحوثة نحو الموافقة على زيادة مظاهر الإزدحام في الأحياء.

جدول رقم (27): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تلاصق المباني في حيكم السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	14	5.20	3.36	1.11
معارض	44	16.36		
محايد	62	23.05		
موافق	87	32.34		
موافق بشدة	62	23.05		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

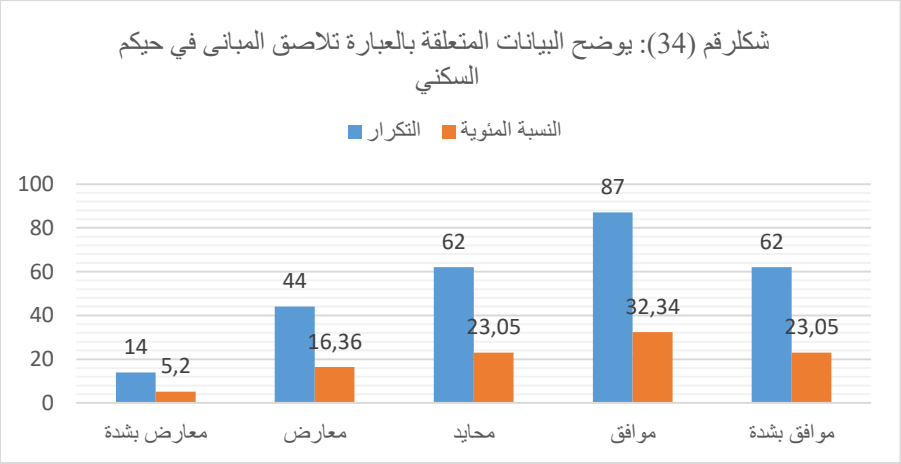

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير معطيات الجدول رقم (27) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول وجود تلاصق للمباني في حيهم السكني أن النسبة الكبيرة من الأسر المبحوثة توافق على ذلك وقد قدرت هذه الأسر بـ 109 أسرة منها 62 أسرة وافقت بشدة و بنسبة 23.05%أما 62 أسرة إتخذت موقف محايد وفي المقابل قدر عدد الأسر المعارضة بـ 58 أسرة منها 14 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 5.20 %، توضح بيانات الجدول أعلاه أن الأغلبية العظمى من الأسر المبحوثة وافقت على وجود تلاصق للمباني في حيهم السكني وهو ما يعكس الوضعية السكنية للحي وهو ما قد يفسّر إستياء هذه الأسر من هذه الوضعية التي تؤدي إلى فقدان خصوصية الأسروقد يرتبط موقف الأسر المحايدة بعدم مبالاتها تجاه هذا الموقف حيث تعتبره شيء عادي في حين قد يفسّر موقف الأسر المعارضة أنها إعتادت على هذه الوضعية ولا تتأثر بها أو قد تكون هذه الأسرمستأجرة للمسكن وبالتالي لا تهتم بهذا الموقف، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ في المتوسط 3.36 مما يشير إلى أن أغلبية المبحوثين وافقوا على وجود تلاصق للمباني في حيهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.11 ما يعني أن هناك تفاوت نسبي في آراء المبحوثين وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها والتي تؤكد على وجود تلاصق للمباني ما يفسّر في الوقت ذاته إرتفاع الكثافة السكانية وإمتداد حجم هذه الأحياء.

جدول رقم (28): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة :تراجع سكان حيك عن التمسك بعاداتهم القديمة.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	19	7.06	2.59	1.33
معارض	39	14.49		
محايد	55	20.45		
موافق	107	39.78		
موافق بشدة	49	18.22		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

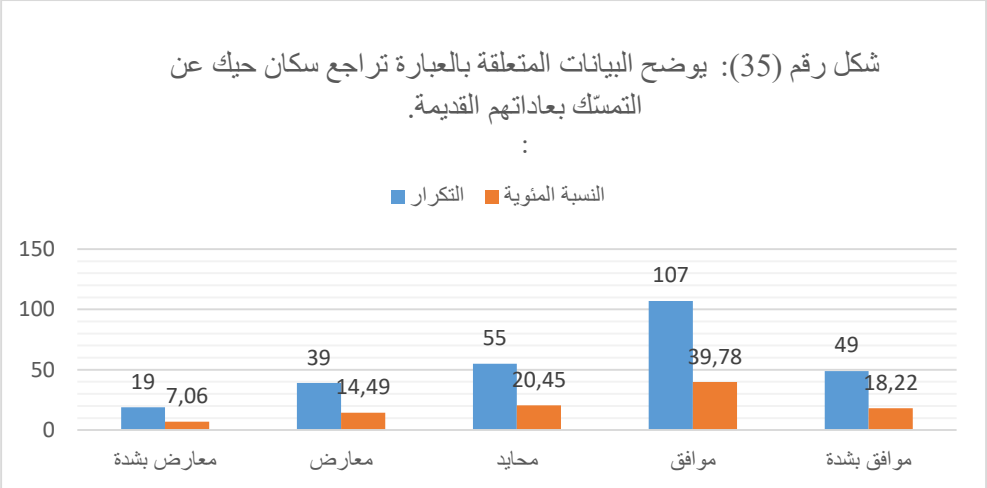

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (28) والمتعلقة برأي المبحوثين حول مدى تراجع سكان الحي في التمسك بعاداتهم القديمة أن غالبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 156 أسرة وبنسبة 58 % منها 49 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 18.22 % في حين إتخذت 55 أسرة موقف محايد وبنسبة قدرها 20.55 % وفي المقابل عارضت 58 أسرة منها 19 أسرة عارضت بشدة وبنسبة قدرها 7.06 %، يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن غالبية الأسر المبحوثة أقرت على تراجع سكان الحي بالتمسك بعاداتهم القديمة وهو ما يعكس إتجاه هذه الأسر نحو التحضر والتمسك بعادات وتقاليد المجتمع الحضري في حين قد يرتبط موقف الأسر المحايدة بـ عدم معرفتها الكاملة لعادات وتقاليد الحي خاصة إذا كانت هذه الأسر إستقرت حديثًا، أما ما قد يفسّر موقف الأسر المعارضة فقد يشمل الأسر التي لاتزال متمسكة بعاداتها وتقاليدها خاصة الأسر الممتدة والقادمة من الريف حيث لاتزال تحتفظ ببعض العادات القديمة كالتعاون والتزاور مع جيرانهم.

جدول رقم (29): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تتعدد اللهجات بين الأسر في حيكم السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	61	22.68	1.94	1.15
معارض	141	52.42		
محايد	39	14.49		
موافق	19	7.06		
موافق بشدة	09	3.35		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

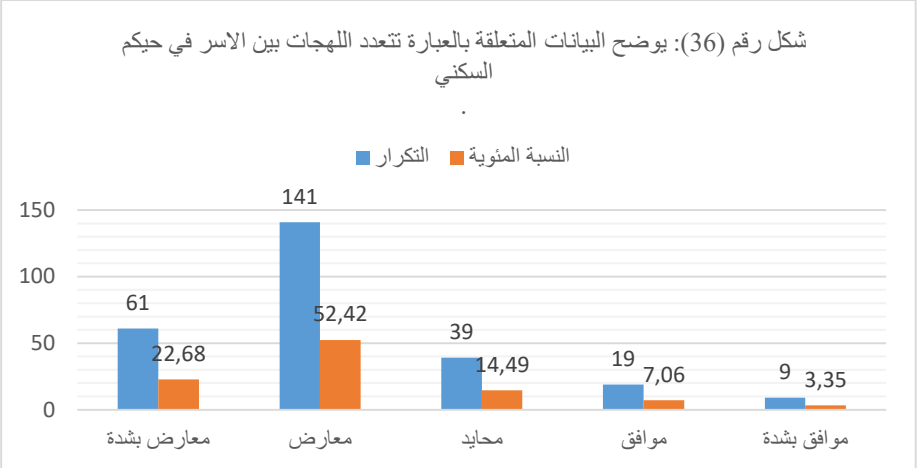

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (29) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول مدى وجود تعدد للهجات في حيهم السكني أن أغلبية الأسر المبحوثة عارضت وقد قدرت هذه الأسر بـ 202 أسرة وبنسبة 75.10% وفي المقابل إتخذت 39 أسرة موقف محايد وبنسبة 14.49%في حين قدر عدد الأسر الموافقة بـ 28 أسرة وبنسبة قدرها10.41%، تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن أغلبية الأسر معارضة و هذا ما يعكس تجانس في اللهجات بين سكان الحي و هو ما قد يرتبط بإكتساب العديد من أسر هذه الأحياء اللهجة السائدة في المدينة أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة بـعدم إهتمامها بهذا الموقف أو أنها لا تشعر بوجود إختلاف في حين قد يفسّر موقف الأسر الموافقة بتلك الأسر المستقرة حديثًا في الحي والتي تختلف لهجتها عن سكان حيها، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ في المتوسط 1.94 مما يشير إلى أن أغلبية المبحوثين لا يقرون بوجود تنوع للهجات في حيهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.15%مما يدل على تباين ملحوظ حول هذه المسألة وإنطلاقاً من النتائج يتأكد أن أغلبية الأسر المبحوثة تقر بوجود تماثل في اللهجات بين الأسر في الأحياء.

جدول رقم (30): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تكثر الأسر ذوي الدخل المنخفض في حيكم السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	04	1.48	4.10	0.91
معارض	09	3.35		
محايد	40	14.87		
موافق	137	50.93		
موافق بشدة	79	29.37		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

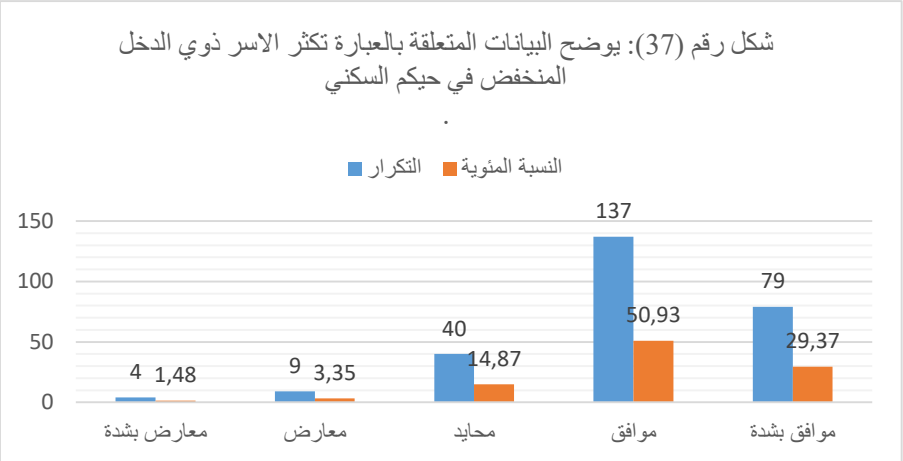

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير معطيات الجدول رقم (30) المتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول وجود أسر ذوي الدخل المنخفض في حيهم السكني، أن غالبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 216 أسرة وبنسبة قدرها 80.03% منها 79 أسرة وافقت بشدة وبنسبة قدرها 29.37% في حين إتخذت 40 أسرة موقف محايد وبنسبة 14.87% وفي المقابل عارضت 13 أسرة وبنسبة 04.83%، يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أغلبية الأسر وافقت على وجود الأسر ذوي الدخل المنخفض في حيها السكني وهو مايعكس حالة المستوى المعيشي لهذه الأسر وقد يفسّر هذا الموقف بوجود أسر تمتهن أعمال غير رسمية أو وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة بعدم إمتلاكها للمعلومات الكافية حول الوضعية المهنية للعمال أو أنها لا تشعر بوجود تفاوت إقتصادي بين سكان الحي أما الأسر المعارضة فقد يعزى رأيها إلى إعتبارات شخصية أو عدم تحديد بدقة للإختلافات في معنى الدخل المنخفض، بإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.10 مما يدل على أن أغلبية الأسر تؤمن بوجود عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض في حيهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.91 ما يعكس تفاوتًا نسبيًا بين المبحوثين حول هذه المسألة وبناءًا على ما توضحه بيانات الجدول والتي تشير إلى وجود عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض وهو ما يعكس حالة من التفاوت الإقتصادي الذي قد يرتبط بتدني المستوى المعيشي أو إنخفاض فرص العمل في هذه الأحياء.

جدول رقم (31): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: لا يمتلك بعض جيرانك من الحي دخل محدد.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	16	5.95	4.10	0.91
معارض	37	13.75		
محايد	100	37.17		
موافق	98	36.44		
موافق بشدة	18	6.69		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

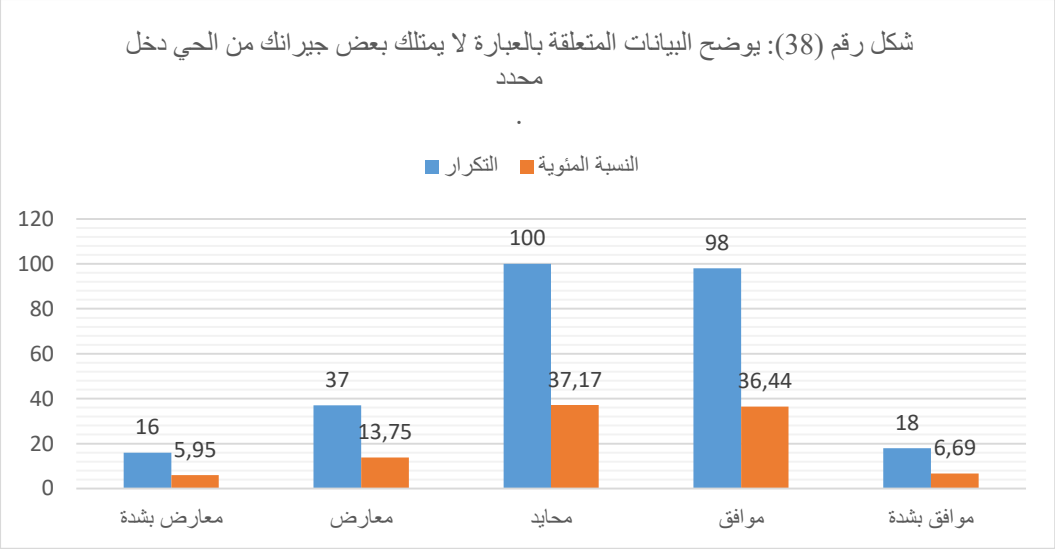

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Exce

تشير معطيات الجدول رقم (31) المتعلق برأي الأسر المبحوثة حول إمتلاك بعض أسر حيهم لدخل محدد تباينًا واضحا في الآراء حيث مثلت الأسر الموافقة النسبة الأكبر بـ 116 أسرة وبنسبة 43.13 % تليها الأسر المحايدة المقدرة بـ 100 أسرة وبنسبة 37.17 % وأخيراًالأسر المعارضة بـ 53 أسرة وبنسبة 19.07 %، يتضح من خلال نتائج الجدول والتي تؤكد على ان غالبية الأسر وافقت على وجود بعض الأسر التي لا تمتلك دخل محدد في حيها السكني وقد يعزى ذلك بمعرفتها للوضعية المهنية لبعض أسر حيها كالأسر التي لا تملك دخل أو تلك التي تعمل في مهن حرة أما الأسر المحايدة فقد يفسّر رأيها إلى عدم إمتلاك هذه الأسر معلومات كافية وهو ما يشير إلى قلة التواصل بين هذه الأسر، وقد يرتبط رأي الأسر المعارضة كونها من الأسر المستقرة ماديًا، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.10 مما يدل على أن الأغلبية تؤكد على وجود كثرة للأسر ذات الدخل المنخفض في

الحي أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.91 ما يعكس تباين نسبي بين المبحوثين حول هذا الموقف، وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها أن غالبية أسر الحي تمتلك دخل محدد وهو ما يعكس ضعف الموارد الإقتصادية للأسر في هذه الأحياء.

جدول رقم (32): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: لا يمتلك بعض جيرانك موارد مالية تضاف لدخلهم الأسري.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	06	2.23	4.06	0.87
معارض	14	5.21		
محايد	38	14.13		
موافق	148	55.01		
موافق بشدة	63	23.42		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

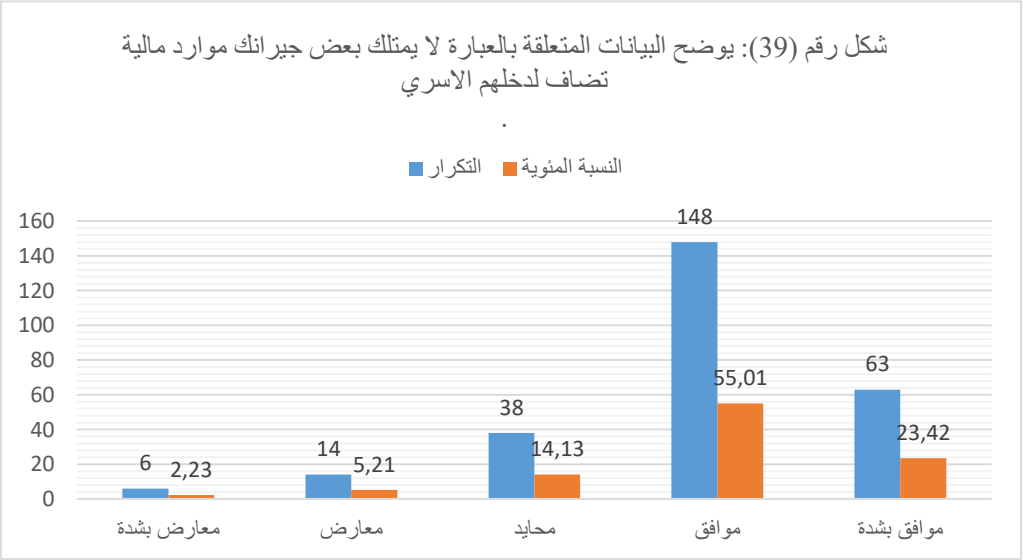

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (32) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول مدى إمتلاك بعض جيرانهم لموارد مالية تضاف لدخلهم الأسري أن أغلبية الأسر أبدت موافقتها وقد قدرت هذه الأسر بـ 211 أسرة وبنسبة 78.43% في حين إتخذت 38 أسرة موقف محايد وبنسبة 14.13% وفي المقابل عارضت 20 أسرة 7.44%، يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من الأسر المبحوثة تقر أن بعض جيرانهم لا

يمتلكون موارد مالية تضاف لدخلهم الأسري وهو ما يعكس حالة المستوى المعيشي لهذه الأسرأما الأسر المحايدة ويرتبط موقفها باللامبالاة أو عدم حصولها على معلومات كافية عن أسر حيها، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ في المتوسط 4.06 ما يعني أن غالبية المبحوثين يميلون إلى الإعتقاد بأن جيرانهم لا يملكون موارد إضافية لدخلهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.87 يدل على أن آراء المحوثين بشكل عام متماثلة إلى حد ما بنسبة إلى هذا الموقف، وبناءًا على البيانات المتحصل عليها والتي تشير إلى أن غالبية الأسرالأحياء لا تمتلك موارد مالية إضافية لدخلها الأسري مما يعكس حالة المستوى المعيشي والإقتصادي لبعض أسر هذه الأحياء.

جدول رقم (33): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: يمتهن بعض جيرانك من الحي أعمال غير رسمية لزيادة دخلهم الأسري.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	21	7.80	3.72	1.10
معارض	39	14.50		
محايد	56	20.82		
موافق	91	33.83		
موافق بشدة	62	23.05		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

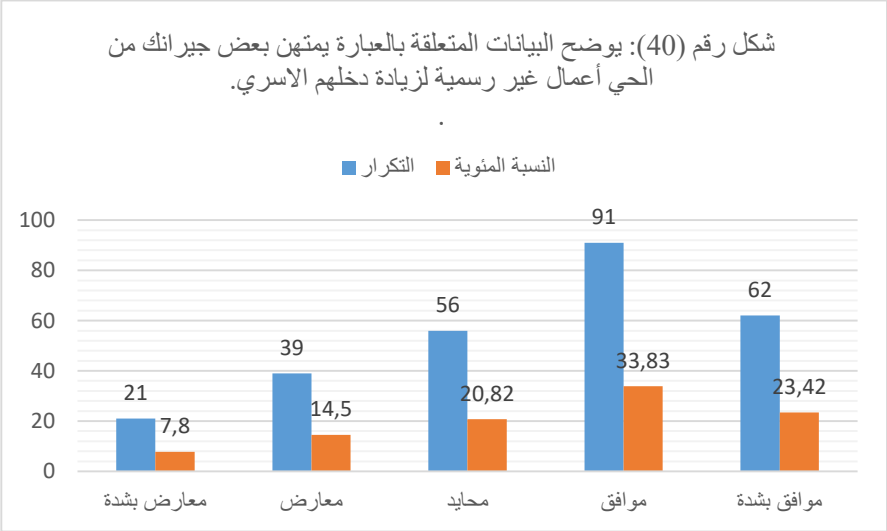

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير بيانات الجدول رقم (33) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول مدى إمتهان بعض جيرانهم من الحي لأعمال غير رسمية لزيادة دخلهم الأسري أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت وقدرعددها بـ 153 أسرة وبنسبة 56.88% منها 62 أسرة وافقت بشدة وبنسبة قدرها 23.05% في حين بلغ عدد الأسر المعارضة بـ 60 أسرة وبنسبة قدرها 22.3% في حين إتخذت 56 أسرة موقف محايد و بنسبة 20.82%، توضح بيانات الجدول أعلاه أن الغالبية من الأسر المبحوثة وافقت حول إمتهان بعض جيران الحي للأعمال غير رسمية وقد يفسّر ذلك بمعرفتهم للوضعية المهنية لبعض جيرانهم في الحي وهو ما يعكس حالة من التواصل الجزئي في حين قد يرتبط موقف الأسر

المعارضة بعدم إمتلاكهم للمعلومة حول الوضع المهني لأسر حيهم أما ما قد يفسّر رأي وموقف الأسر المحايدة بالامبالاة أو عدم الإهتمام بهذا الموقف، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.72 مما يدل على أن غالبية المبحوثين يتفقون على فكرة أن بعض جيرانهم يمتهنون أعمال غير رسمية أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.10 فيشير إلى تفاوت ملحوظ في الآراء حول هذا الموقف وبناءًا على بيانات الجدول يتضح أن العديد من أسرالأحياء تمتهن أعمال غير رسمية لزيادة دخلها الأسري.

جدول رقم (34): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: بعض جيرانك لا يمتلكون أفراد آخرون يعيلونهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	09	3.36	4.05	0.94
معارض	13	4.83		
محايد	44	16.35		
موافق	138	51.30		
موافق بشدة	65	24.16		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

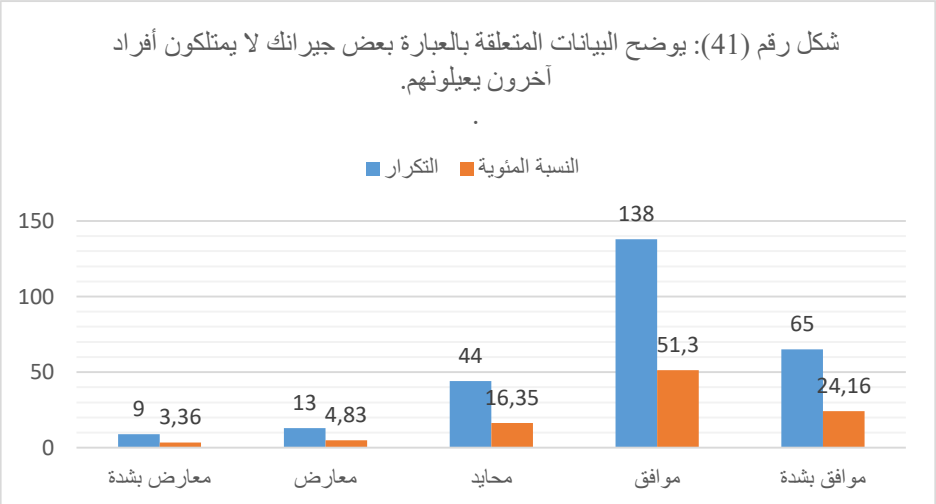

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

توضح بيانات الجدول رقم (34) والمتعلقة برأي الأسر حول إمكانية وجود أفراد آخرون يعيلون جيرانهم أن أغلبية الأسر وافقت على السؤال وقدر عدد هذه الأسر بـ 203 أسرة وبنسبة 75.46% منها 65 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 24.26%في حين إتخذت 44 أسرة موقف محايد بنسبة 16.35% وفي المقابل عارضت22 أسرة وبنسبة 8.19% تبين نتائج الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من الأسر المبحوثة تقر بوجود أفراد آخرون يعيلون جيرانهم وقد يفسّر هذا الرأي بوجود أسر تتحصل على دعم مالي من عائلات أو أصدقاء يقطنون خارج الحي خاصة من أقاربهم، أما الأسر المحايدة فقد يفسّر رأيها بعدم إمتلاكها بمعلومات كافية حول هذه القضية أما ما قد يفسّر رأي الأسر المعارضة أنهم من ذوي المكانة الإجتماعية والإقتصادية الجيدة حيث لا يهتمون بمثل هذه المواقف وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.05 مما يدل على أن أغلب المشاركين يميلون إلى أن هناك جيران يعتمدون على أفراد آخرون لإعالتهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.94 يشير إلى إتفاق ملحوظ من المبحوثين حول هذا الرأي وبناءًا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والتي تؤكد على وجود أسر تتلقى إعالة من أفراد آخرون وهو ما يعكس إستمرار بعض العلاقات الجوارية أو القرابية لسكان هذه الأحياء.

جدول رقم (35): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: العديد من أسر الحي تشارك الأبناء في إعالة أسرهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	23	8.56	3.08	1.18
معارض	54	20.07		
محايد	87	32.34		
موافق	58	21.56		
موافق بشدة	47	17.47		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

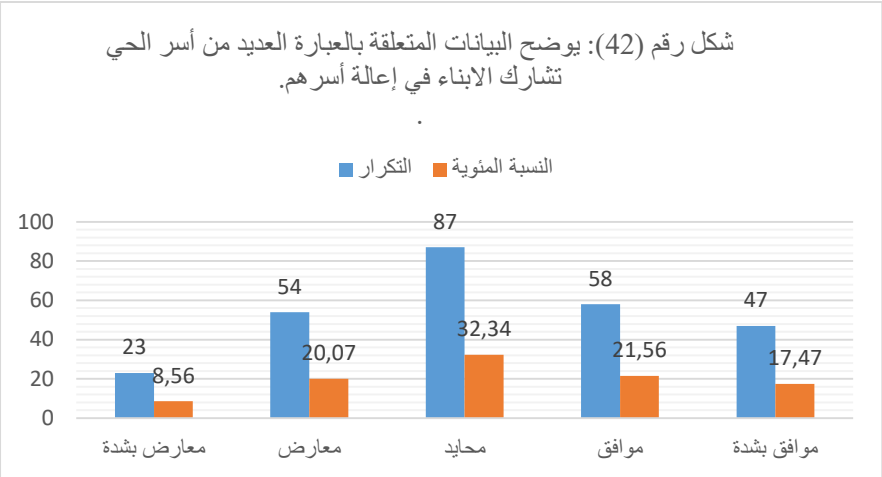

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (35) والمتعلقة بالعبارة حول ما إذا كانت الأسر تشارك الأبناء في إعالتها حيث تظهر البيانات أن أغلبية الأسر وافقت وقد قدر عددها بـ 105 أسرة منها 47 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 17.47% في حين إتخذت 87 أسرة موقف محايد وبنسبة 32.34% وفي المقابل قدر عدد الأسر المعارضة بـ 77 أسرة منها 23 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 8.56%، توضح البيانات المتحصل عليها أن غالبية الأسر المبحوثة وافقت على مشاركة الأبناء في إعالة الأسر وقد يعزى ذلك إلى تدني مستوى دخل هذه الأسر أو أنها تكون من الأسر العاطلة عن العمل حيث تشارك الأبناء لتحقيق حاجيات الأسرة أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة بكونها من الأسر ذات المستوى المادي والإجتماعي الجيد وقد يرتبط موقف الأسر المعارضة بأنها لا ترغب في مشاركة الأبناء حيث تعتبر أن العمل يقتصر على رب الأسرة وهو المسؤول عن تلبية حاجيات الأسرة أو أنها ليست بحاجة إلى تشغيل أبنائها وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.08 مما يدل على أن غالبية الأسر المبحوثة يقرون أن هناك مشاركة للأبناء من طرف الآباء لإعالة أسرهم في حين بلغ الإنحراف المعياري 1.18 وهو ما يدل على تفاوت ملحوظ في الآراء حول هذا الموضوع وبالنظر إلى بيانات الجدول يتضح أن العديد من هذه الأسر تشارك الأبناء في إعالة أسرهم وهو ما قد يعكس وجود ضغوطات إقتصادية تعاني منها هذه الأسر.

ثالثًا: عرض البيانات المتعلقة بعلاقات الجيرة

جدول رقم (36): يوضح البيانات المتعلقة: بالعبارة تتعامل مع جيرانك على أساس المصلحة الشخصية.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	06	2.24	3.96	1.03
معارض	30	11.15		
محايد	69	25.65		
موافق	106	39.40		
موافق بشدة	58	21.56		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب. بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

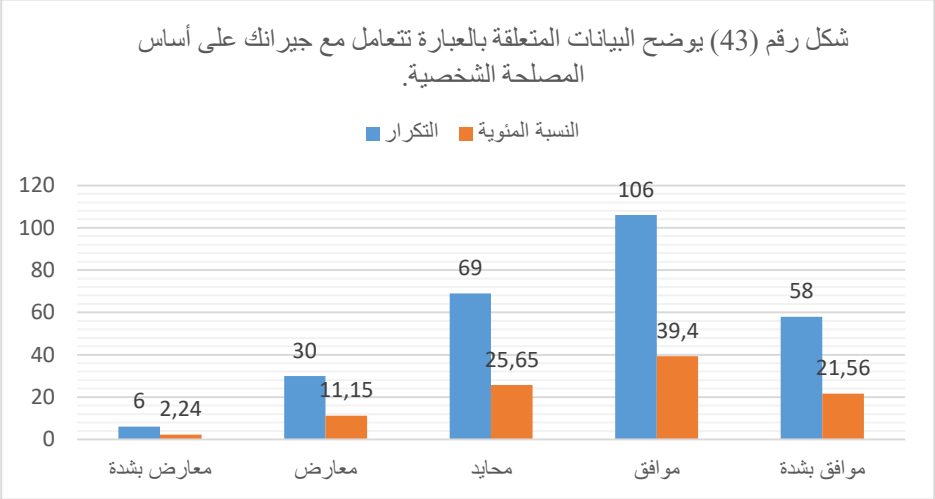

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح المعطيات الإحصائية للجدول رقم (36) والمتعلقة برأي الأسر حول تعاملها مع جيرانهم على أساس المصلحة الشخصية أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت و قدرت نسبتها بـ 60.69 % منها 58 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 21.56 %في حين عارضت 36 أسرة منها 6 أسر عارضت الفكرة ونسبة 2.24 %، تبين النتائج أن أغلبية الأسر موافقة وهذا ما يعكس فتور العلاقات بين الأسر داخل الحي فهي علاقات قائمة على المصلحة المتبادلة وهو ما يعكس أيضًا نمط من العلاقات الجديدة في المجتمعات المعاصرة وقد يعزى ذلك إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى تفرض على الأسر التواصل مع بعضها من منطلق تحقيق مصالح مشتركة، أما رأي الأسر

المحايدة فقد يرتبط وفق إعتبارات شخصية كالتحفظ على الأسرار الشخصية أو اللامبالاة في حين يمكن تفسير رأي الأسر المعارضة أنها تمثل تلك الأسر التي لاتزال محافظة على القيم الأصيلة لعلاقات الجيرة القائمة على المحبة الصادقة، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.96 والذي يشير إلى أن أغلبية المبحوثين يتفقون بأن علاقاتهم مع جيرانهم تتمحور حول المصلحة الشخصية، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.03 مما يشير إلى تباين معتدل في الآراء ، وبناءًا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فعلاقات الجيرة داخل هذه الأحياء تتسم بمصالح متبادلة وهو ما قد ينعكس على إنعدام ثقة الأسروالتفرد في المعيشة.

جدول رقم (37): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تقتصر علاقاتك مع جيرانك برد التحية فقط.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	09	3.35	4.06	1.08
معارض	24	8.92		
محايد	17	6.32		
موافق	151	56.13		
موافق بشدة	68	25.28		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

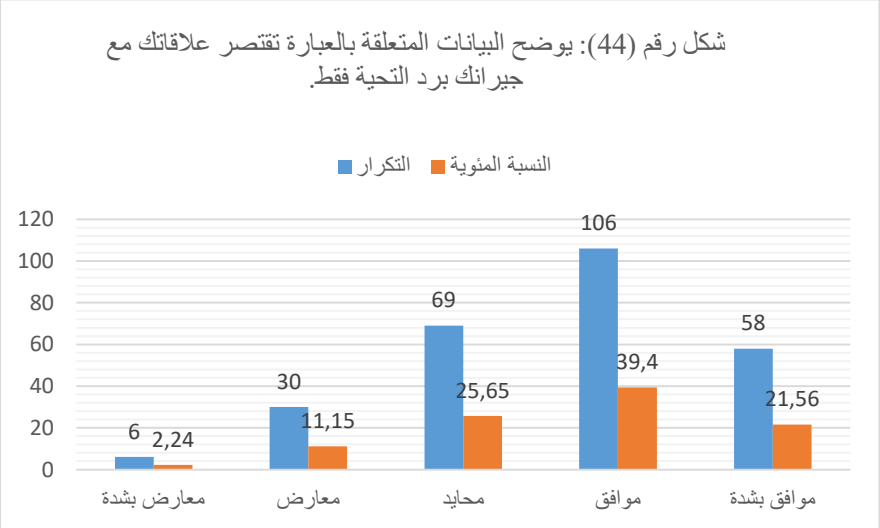

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول (37) والمتعلقة بالعبارة تقتصر علاقاتك مع جيرانك برد التحية فقط أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على ذلك حيث قدر عددها بـ 219 ونسبة 81.41 % في المقابل عارضت 33 أسرة وبنسبة 12.27 % أما الأسر المحايدة فكانت نسبتها 6.32 %، توضح نتائج الجدول أعلاه أن غالبية الأسر المبحوثة تقتصر علاقاتها برد التحية فقط مما يدل على فتور علاقات الجيرة داخل هذه الأحياء إذ يتم التعامل بشكل رسمي دون تدخل في شؤون بعضهم البعض، وقد يفسّر هذا الموقف بغياب روابط جيرة قوية أو تراجع معنى التضامن الإجتماعي هو ما يعكس سطحية وبرودة العلاقات بين الأسر ،أما رأي الأسر المعارضة فقد يرتبط أن هذه الأسر لا تزال محافظة على الروابط الجيدة وأنها تمتلك علاقة قوية مع جيرانها خاصة القدامى في حين قد يعزى رأي الأسر المحايدة إلى أسباب شخصية كالتحفظ وعدم الإهتمام بهذه المسالة وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 06.4 يشير إلى أن غالبية الأسر تتفق أن علاقاتهم مع جيرانهم تقتصربرد التحية فقط، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.08 يشير إلى أن الآراء حول هذه المسالة متوافقة إلى حد كبير، توضح نتائج البيانات المتحصل عليها أن علاقات الجيرة تقتصر بشكل كبير على الجانب الرسمي وهو ما يعكس الإنعزال الإجتماعي وغياب العلاقات العميقة بين سكان هذه الأحياء.

جدول رقم (38): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة زادت الخلافات بين سكان حيك عن الماضي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	16	5.95	2.65	1.23
معارض	37	13.75		
محايد	88	32.72		
موافق	94	34.94		
موافق بشدة	34	12.64		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

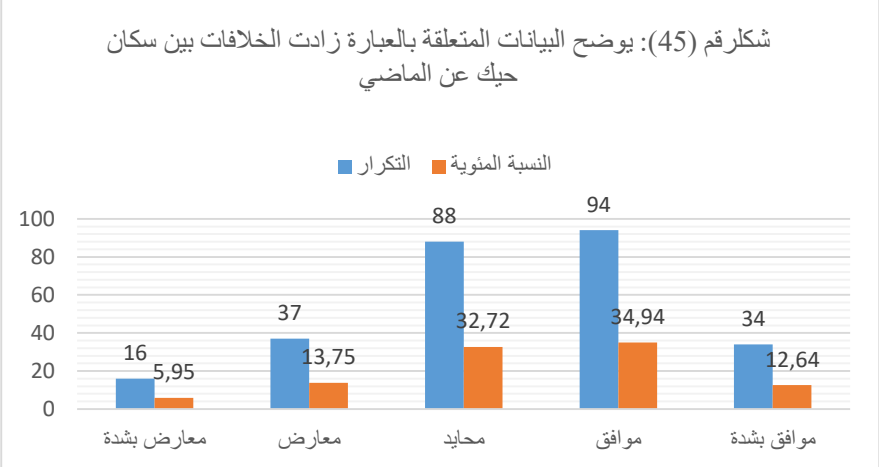

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (38) والمتعلقة بمدى تزايد إنتشارالخلافات بين سكان الحي أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على ذلك وقدر عددها بـ 128 أسرة وبنسبة 47.58 % منها 34 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 12.64 %وفي المقابل نجد 88 أسرة تبنت موقف محايد في حيننجد 53 أسرةعارضت وقدرت نسبتها بـ 19.70 % منها 16 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 5.95 % من مجموع عينة البحث، يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أغلبية الأسرالمبحوثة وافقت على زيادة إنتشار الخلافات بين سكان الحي وقد يعزى ذلك إلى التوترات الناجمة عن إنتشار الكلام القبيح أو إرتفاع الأصوات أو تلك المشاكل المتعلقة بـالوضعية السكنية كالجلوس أمام العمارات أما ماقد يفسّر موقف الأسر المحايدة باللامبالاة أو عدم شعورها بتزايد التوترات والخلافات بين سكان حيها، في حين قد يرتبط موقف الأسر المعارضة بتلك الأسر التي تمتلك علاقات جيرة جيدة، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 2.65مما يشير إلىأنالأغلبية من الأسر وافقت على تزايد الخلافات بين سكان الحي، أماالإنحراف المعياري الذي بلغ 1.23 فيشير إلى تباين معتدل في آراء المبحوثين حول هذه المسألة وبالنظر إلى نتائج المعطيات الإحصائية والتي تؤكد تزايد الخلافات بين أسرالأحياء وهو ما يعكس حالة من التوتر بين أغلبية سكان هذه الأحياء.

جدول رقم (39): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة :قل شعورك بالإنتماء لحيك السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	11	4.1	2.37	1.28
معارض	36	13.38		
محايد	69	25.65		
موافق	109	40.52		
موافق بشدة	44	16.35		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجاتSPSS

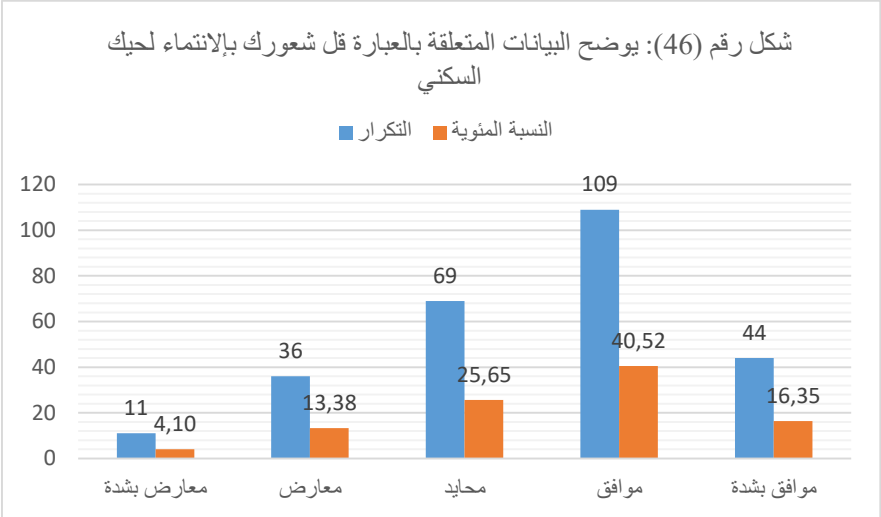

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (39) والمتعلقة بالسؤال قل شعورك بالإنتماء لحيك السكني أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 153 أسرة وبنسبة 66.17 % منها 44 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 16.35 %وفي المقابل إتخذت 69 أسرة موقف محايد وبنسبة قدرها 25.65 %في حين نجد أن 47 أسرة عارضت وبنسبة قدرها 17.39 % منها 11 أسرة عارضت بشدة وبنسبة 4.1 %، توضح بيانات الجدول أعلاه أن الأغلبية من الأسر المبحوثة وافقت على قلة شعورها بالإنتماء لحيها السكني وقد يرتبط هذا الموقف بتلك الأسر التي تعيش حالة من الإستياء النفسي والإجتماعي والإقتصادي داخل حيها السكني أو نتيجة لفقدان الروابط الحميمية مع جيرانها من الحي أما ما قد يفسّر موقف الأسر المعارضة بتلك الأسر التي لا تملك شعور تجاه حيها وهو ما يعكس حالة من اللامبالاة في حين قد يرتبط موقف الأسر المعارضة بتلك الأسر التي لاتزال تحتفظ بعلاقات وروابط جيدة مع جيرانها من الحي

رغم صعوبة ظروفها السكنية إلاّ أنها ظلت وفية لحيها وهو ما يعكس حالة من الإنتماء الجزئي للحي، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.37 مما يدل أن العديد من الأسر لا يشعرون بالإنتماء لحيهم أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.28 فيشير إلى تفاوت كبير في مشاعر الإنتماء بين المبحوثين، وبالنظر إلى نتائج المعطيات الإحصائية والتي تؤكد أن الأغلبية من الأسر المبحوثة لا تشعر بالإنتماء لحيها السكني وهو ما يعكس حالة من العزلة الإجتماعية وعدم إرتباط هذه الأسر بأحيائها.

جدول رقم (40): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تتخوف من الخروج ليلا من منزلك

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	11	4.08	3.45	1.18
معارض	54	20.07		
محايد	85	31.62		
موافق	91	33.82		
موافق بشدة	28	10.41		
المجموع	269	% 100		

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجاتSPSS

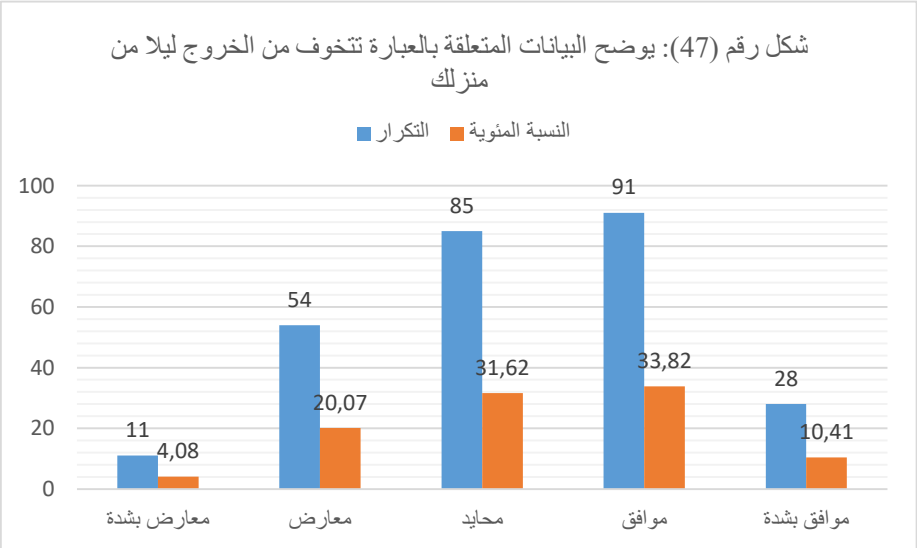

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (40) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول مدى تخوفها من الخروج ليلاً من منازلها أن أغلبية الأسر وافقت على ذلك وقد قدر عدد الأسر بـ 119 أسرة منها 28 أسرة وافقت بشدة، في حين حايدت 85 أسرة وبنسبة 31.62% أما الأسر المعارضة قدرت بـ 65 أسرة منها 11أسرة عارضت بشدة وبنسبة قدرت بـ

4,08 %، تبين نتائج الجدول أن الأغلبية الكبيرة من الأسر المبحوثة وافقت على تخوفها من الخروج ليلا من منازلها وقد يعزى ذلك إلى إنتشار الجرائم والإنحرافات خاصة في الليل فتخوفها نابع من الشعور بعدم الأمان أو إحتمال التعرض إلى الإعتداءات، أما الأسر المحايدة فقد يفسّر موقفها من ذلك إلى التحفظ وعدم الخوض في كشف أسرار الحي، في المقابل قد يرتبط رأي الأسر المعارضة بعدم إهتمامها بهذه المشكلات أو أنها غير واعية بالوضع الأمني في الحي أو من خلال تجربتها الطويلة حيث لم تتعرض للإعتداءات وهو ما يجعلها تشعر بالأمان عند الخروج ليلا من منازلها ، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.45 مما يشير إلى أن العديد من المبحوثين لديهم تخوفات من الخروج ليلا من منازلهم ، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.18 يدل على تفاوت كبير في مشاعر الأمان، وبناءًا على النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه يتأكد تخوف الأسر من الخروج ليلاً من منازلهم وهو ما يفسّر ضعف الثقة وقلة الأمن الإجتماعي في الأحياء مما ينعكس ذلك على علاقات الأسر مع بعضها البعض.

جدول رقم (41): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: يخاف بعض جيرانك على منازلهم أثناء غيابهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	07	2.60	4.11	0.99
معارض	13	4.83		
محايد	22	8.18		
موافق	160	59.49		
موافق بشدة	67	24.90		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

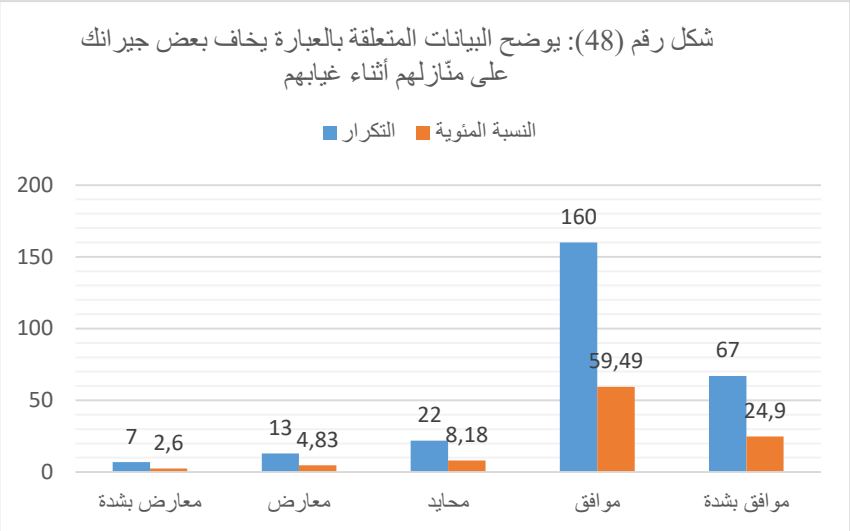

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال البيانات المبينة في الجدول رقم (41) والمتعلق برأي الأسر حول مدى تخوف جيرانهم على منازلهم أثناء غيابهم أن أغلبية الأسر وافقت على وجود تخوف من جيرانهم حيث قدر عدد الأسر الموافقة على ذلك بـ 207 منها 67 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 24.90 %، في المقابل قدر عدد الأسر المحايدة بـ 22 أسرة بنسبة 8,18 % في حين بلغ عدد الأسر المعارضة بـ 20 أسرة منها 7 أسرة عارضت بشدة ونسبة 2,60 %، من خلال بيانات الجدول والتى تشير إلى أن الأغلبية الكبيرة من الأسر أبدت تخوف كبير على منازلها في حالة غيابها مما يعكس حالة من تدني مستوى الأمن الإجتماعي وغياب الثقة بين الجيران وقد يكون ذلك نتيجة لإنتشار السرقة في المقابل قد يرتبط رأي الأسر المعارضة بالتحفظ وعدم إفشاء أسرار الحي أو التخوف من عدم معرفة هوية الباحث معرفة كاملة، في حين قد يعزى موقف الأسر المعارضة بشعورها بالأمان وعدم تعرض جيرانهم من الحي إلى السرقة أو لديها ثقة كبيرة في سكان حيها، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,11 مما يدل أن هناك شعورًا عامًا بالقلق على المنازل أثناء غيابهم، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.99 يشير إلى إتفاق عام حول هذه المسألة، وبناءًا على النتائج المتحصل عليها يتضح وجود تخوف من الجيران على منازلهم أثناء غيابهم مما يؤكد على ضعف الأمن الإجتماعي داخل الأحياء.

جدول رقم (42): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: زاد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي الذي تعيش فيه.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	24	8.92	3.66	1.21
معارض	34	12.94		
محايد	76	27.96		
موافق	93	34.57		
موافق بشدة	42	15.61		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

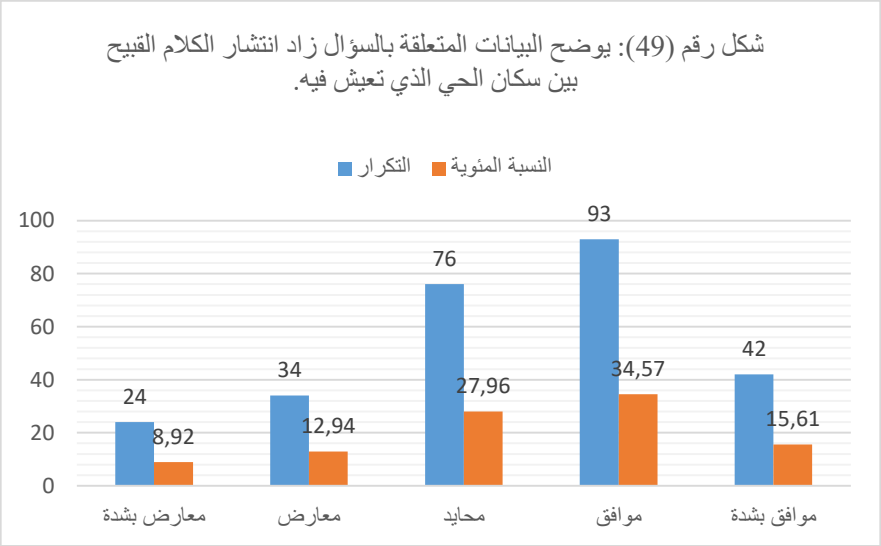

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تبين المعطيات المتحصل عليها من الجدول رقم (42) والمتعلقة بمدى تزايد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على السؤال وقدر عددها بـ 135 أسرة وبنسبة 60,28 % منها 15.61 % وافقت بشدة في حين كان عدد الأسر المحايدة 76 أسرة بنسبة27.96% وفي المقابل عارضت الفكرة 58 أسرة ونسبة 20,86 % منها 8.92 % عارضت بشدة، يتضح من خلال بيانات الجدول أن النسبة الكبيرة من الأسر المبحوثة وافقت على تزايد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي وقد يعزى ذلك إلى كثرة سماع الكلام القبيح داخل الحي وهذا ما يعكس تراجع الإحترام والتنشئة الإجتماعية السليمة القائمة على غرس قيم الأخلاق والتربية وهو ما يشير إلى حالة من التفكك الأخلاقي أما فيما يتعلق برأي الأسرة المحايدة فقد يفسّر ذلك بتحفظ هذه الأسر على خصوصيات الحي في حين قد يرتبط رأي الأسر المعارضة لتزايد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي إلى اللامبالاة أو عدم

الإهتمام بهذه المسألة التى أصبحت شائعة في هذه الأحياء، أو نتيجة لإستمرار هذه الأسر محافظتها على الأخلاق والتربية، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3,66 مما يشير أن هناك توافق عام بين المبحوثين حول زيادة إنتشار الكلام القبيح، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.21 يشير إلى تفاوت ملحوظ في الآراء بين المبحوثين، وإنطلاقاً من نتائج الجدول يتضح إتجاه سكان الأحياء نحو التفكك حيث أصبحت ضاهرة إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي أمر شائع وهو ما يفسّر تراجع القيم الأخلاقية والإجتماعية بين أسر هذه الأحياء .

جدول رقم (43): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: يكثر سماع عبارات الشتم في حيك السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	08	2.97	4.03	1.06
معارض	26	9.66		
محايد	39	14.52		
موافق	128	47.58		
موافق بشدة	68	25.27		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

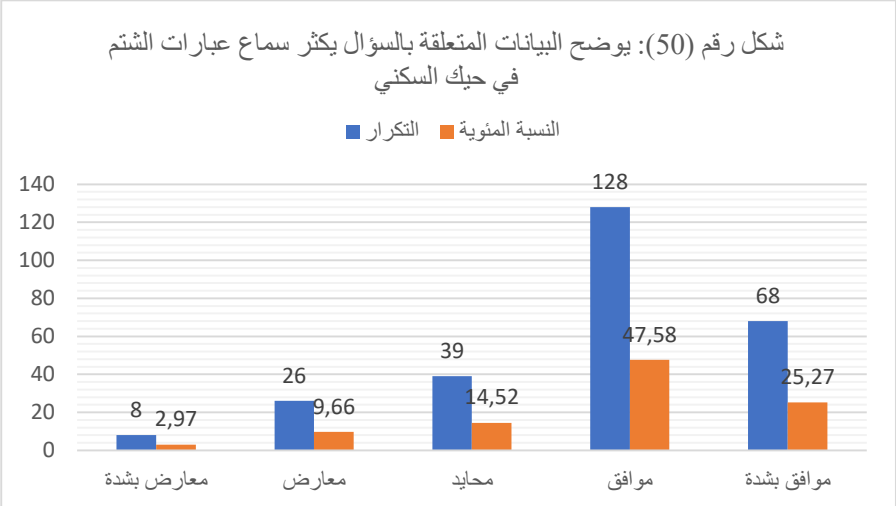

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال بيانات الجدول رقم (43) والمتعلقة بمدى إنتشار عبارات الشتم في الحي السكني توضح النتائج المتحصل عليها أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على الفكرة حيث قدر عددها بـ 196 أسرة وبنسبة 72,85% في حين حايدت 39أسرة وفي المقابل قدر عدد الأسر المعارضة بـ 34 أسرة منها 8 أسر عارضت بشدة وبنسبة قدرها 97.2 % يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن غالبية الأسر وافقت على تزايد سماع عبارات الشتم داخل الحي السكني وهو ما يفسّر تدهور قيم الأخلاق والتربية وهو ما يؤكد في الوقت ذاته على تزايد العنف اللفظي، في حين قد يغري رأي الأسر المحايدة بعدم الإهتمام بهذه المسألة أو نتيجة لعدم معرفتها الكاملة بأوضاع حيها خاصة الأسر الوافدة حديثا أما الأسر المعارضة فقد يرتبط رأيها كونها من الأسر المحافظة والتي لاتزال تؤمن بقيم الأخلاق، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ في المتوسط 4.03 مما يشير على توافق عام مع فكرة زيادة سماع عبارات الشتم، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.06 فيشير إلى إتفاق نسبي بين المبحوثين، وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها من الجدول والتي تؤكد على وجود عبارات الشتم في الحي مما يعكس تراجع إحترام الأفراد لبعضهم البعض داخل هذه الأحياء.

جدول رقم (44): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: لا يوقر شباب الحي كبارهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	28	10.41	2.97	1.24
معارض	56	20.81		
محايد	106	39.42		
موافق	56	20.81		
موافق بشدة	23	8.55		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

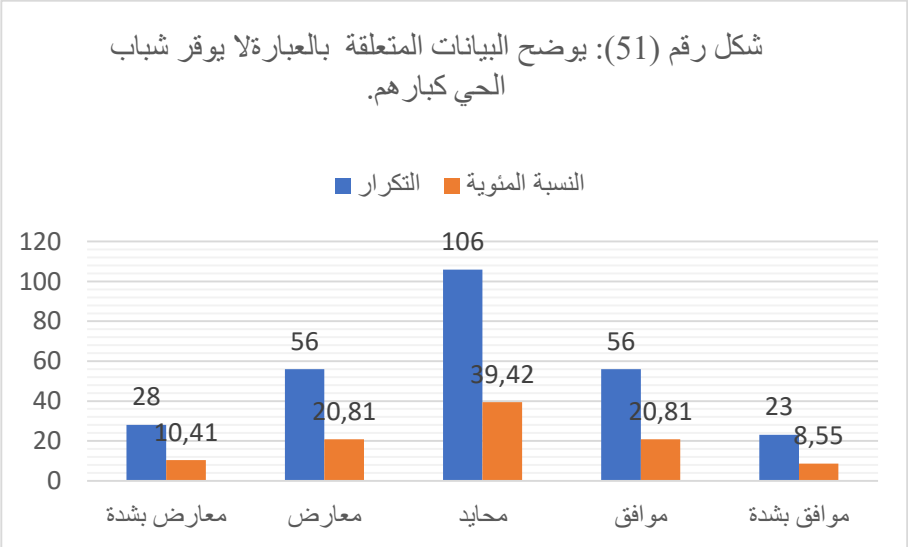

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول أعلاه والمتعلق برأي الأسر حول ما إذا كان الشباب يوقر كبارهم من الحي الذي يسكنوا فيه أن أغلبية الأسر المبحوثة إتخذت موقفا محايدا وقد قدر عددها بـ 106 أسرة وبنسبة39.42 % من عينة البحث في حين بلغ عدد الأسر المعارضة للسؤال بـ 84 أسرة وبنسبة 31,12 % في المقابل بلغ عدد الأسر الموافقة بـ 79 أسرة وبنسبة قدرها 29,36 % من مجموع أسر العينة، بناءًا على نتائج الموضحة في الجدول والتي تشير إلى أن أكبر نسبة من الأسر كانت محايدة تجاه موقف الشباب من توقير كبارهم وقد يعزى ذلك إلى عدم إهتمام الأسر بهذا الموقف أو أنها لا تشعر به، أما الأسر المعارضة فقد يفسّر موقفها بكونها من الأسر التي تفضل هذه القيمة وتعمل على غرسها في أبنائها، كما وقد تكون هذه الأسر من الأحياء التي تسود فيها هذه الظاهرة الحسنة أما رأي الأسرة الموافقة فقد يرتبط موقفها من خلال ملاحظة هذا التصرف في أحيائها السكنية أو من خلال معايشتهم لتجارب مماثلة

في أحياء أخرى، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.97 مما يدل على أن بعض المبحوثين يعتقدون أن هناك نقصًا في الإحترام بين شباب وكبار الحي، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.24 فيشير إلى التباين في الآراء بين المبحوثين ، وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها والتى تؤكد على تراجع الإحترام بين شباب والكبار وهو ما يعكس ضعف القيم المجتمعية في هذه الأحياء.

جدول رقم (45): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: قل الإحترام بين الجيران في حيك السكني.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	15	5.75	2.41	1.31
معارض	35	13.01		
محايد	43	16		
موافق	112	41.63		
موافق بشدة	64	23.79		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

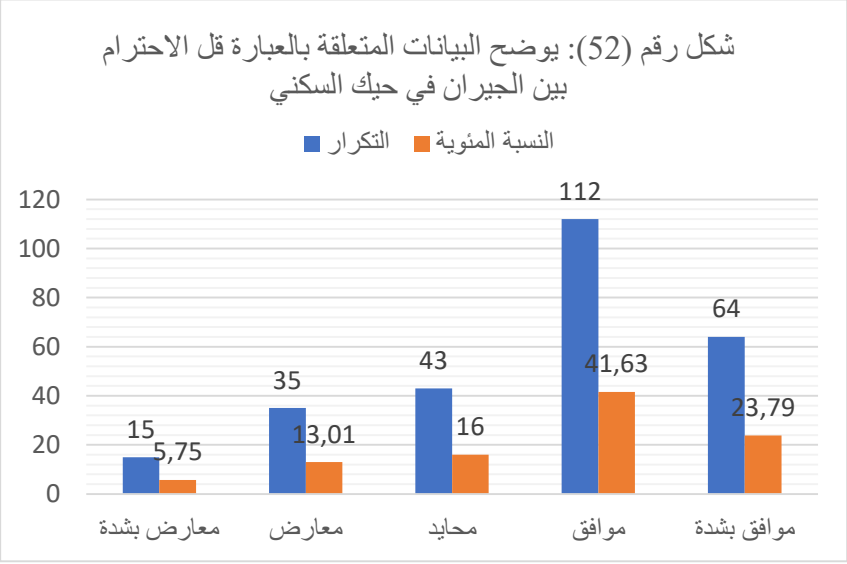

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (45) المتعلقة بالسؤال قل الإحترام بين الجيران في الحي أن غالبية الأسر المبحوثة وافقت على ذلك حيث قدر عددها بـ 176 أسرة وبنسبة 65.42 % منها 64 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 23.79 % في حين قدر عدد الأسر المعارضة بـ 50 أسرة وبنسبة 18.58 % منها 15 أسرة عارضت بشدة وبنسبة قدرها

5.57 % وفي المقابل إتخذت 43 أسرة موقف محايد وبنسبة قدرت 16 % من مجموع عينة البحث، توضح المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه أن الأغلبية من الأسر المبحوثة وافقت على تراجع قيم الإحترام بين سكان الحي وقد يعزى ذلك إلى تدهور قيم الثقافة التقليدية والتنشئة الإجتماعية التي تقوم على غرس قيم الإحترام في حين قد يرتبط موقف الأسر المعارضة بتلك الأسر التي لا تزال تؤمن بقيم التسامح والمحبة وأنها تملك روابط جيدة مع سكان الحي أما ما قد يفسّر موقف الأسر المحايدة بتلك الأسر التي لا تشعر بوجود تغير لهذه القيم حيث أنها إعتادت على هذه الوضعية أو قد يرتبط باللامبالاة لمثل هذه القيم، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.41 مما يشير إلى تراجع الإحترام بين الجيران كأمر شائع أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.3 مما يدل على تباين واضح في الآراء حول هذه المسألة وبالنظر إلى المعطيات الإحصائية والتي تؤكد على تراجع قيم الإحترام وهو ما يعكس تدهور معايير القيم والأخلاق داخل هذه الأحياء.

جدول رقم (46): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: يتعامل جيرانك مع بعضهم البعض بعنصرية.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	64	23.79	2.25	1.35
معارض	89	33.08		
محايد	51	18.98		
موافق	37	13.75		
موافق بشدة	28	10.40		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

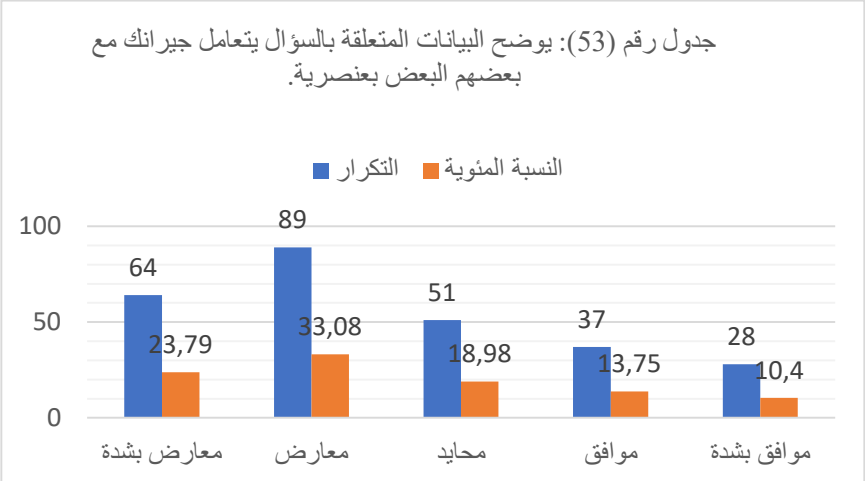

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال بيانات الجدول رقم (46) والمتعلقة بالسؤال يتعامل جيرانك مع بعضهم على أساس عنصري أن أغلبية الأسر المبحوثة عارضت الفكرة حيث قدر عددها بـ 153 أسرة ونسبة 56.87% في حين قدر عدد الأسر الموافقة بـ 65 أسرة منها 28 أسرة عارضت الفكرة بشدة ونسبة 10,40 % أما الأسر التي إتخذت موقًا محايد فقدرت بـ 51 أسرة ونسبة 18.89 %، توضح البيانات المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن النسبة الكبيرة من الأسر عارضت وجود عنصرية بين سكان الحي وقد يفسّر ذلك كون أن هذه الأسر متفتحة ومتحضرة وأنها لا تتعامل على أساس عنصري بل تتعامل وفق المصالح المشتركة وهو مؤشر هام على التحضر وهو كذلك سمة وخاصية تتميز بها الأسر الحضرية، أما ما قد يفسّر موقف الأسر الموافقة على وجود أسر تتعامل بمبدأ العنصرية فقد يكون ذلك ناتج عن تعرض هذه الأسر لمثل هذه السلوكيات أو ملاحظتها في أحيائها السكنية، وبخصوص الأسر المحايدة لموقفها فقد يكون ذلك نتيجة لعدم إهتمامها بهذه المسألة أو أنها تعتبر هذه التصرفات غير موجودة أصلاً، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.55 مما يدل على أن بعض المبحوثين لا يعتقدون أن العنصرية سمة منتشرة بين جيرانهم بل يميلون إلى التفكير إلى الحياد أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.35 يدل على وجود تباين في الآراء حول هذه المسألة وبناءًا على النتائج المتحصل عليها يتأكد أن العنصرية ليست سمة سائدة في الحي ولكن تبقى بعض الأسر تشعر بها.

جدول رقم (47): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: ينقسم سكان الحي إلى جماعات مختلفة.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	19	7.06	2.87	1.33
معارض	55	20.44		
محايد	159	59.13		
موافق	27	10.03		
موافق بشدة	09	3.34		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (54): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة ينقسم سكان الحي إلى جماعات مختلفة.

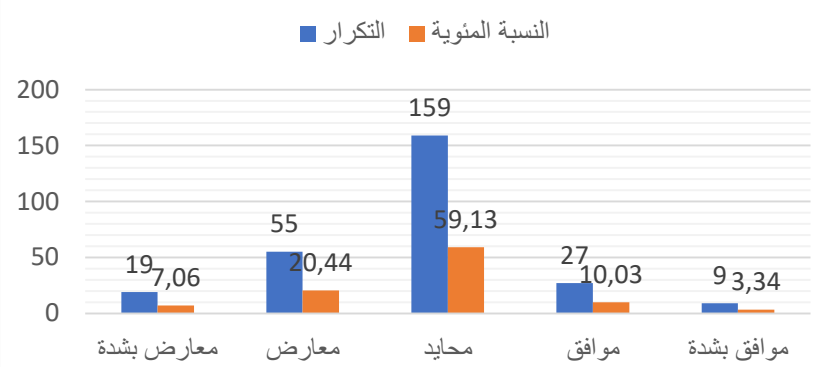

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول أعلاه والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة حول مدى إنقسام حيهم السكني إلى جماعات مختلفة أن أغلبية الأسر كانت محايدة و قدرت بـ 159 ونسبة 59,13 %في حين عارضت الفكرة 74 أسرة وبنسبة 27.5 % في المقابل وافقت بعض الأسر على الفكرة وقد قدر عددها بـ 36 أسرة منها 09 أسر وافقت بشدة ونسبتها 3.34 % من خلال بيانات الجدول يتضح أن النسبة الأكبر من الأسر المبحوثة عبرت عن حيادها لإنقسام حيها إلى جماعات مختلفة وقد يعزى ذلك إلى صعوبة تحديد هذا المؤشر وعدم إهتمامها بهذه القضية، في حين قد يمكن تفسير موقف الأسر المعارضة بكونها أسر تمتلك علاقات وروابط جيدة مع سكان الحي فهي تمثل تلك الأسر المندمجة في حيها أما الأسر الموافقة على إنقسام الحي إلى جماعات مختلفة فقد تكون هذه الأسر تعاني من التهميش والعنصرية أوأنها من الأسر الفقيرة التي تندرج ضمن فئة الفقراء وهذا ما يشعرها بإنقسام الحي إلى جماعات مختلفة وهو ما تؤكده نظرية ثقافة الفقر ونظرية الهامشية الحضرية وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.87 ما يشير إلى أن أغلبية المبحوثين يرون أن الحي لا ينقسم إلى جماعات مختلفة واضحة وإنما قد يوجد تنوع إجتماعي أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1,33 يعكس وجود تباين ملحوظ حول هذه المسألة وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول والتي تشير إلى أن غالبية الأسر تقر بعدم إنقسام الحي إلى جماعات مختلفة إلاّ أن هذه الظاهرة قد تكون غير مرئية وقد يكون تأثيرها كبير على توازن وإستقرار الحي .

جدول رقم (48): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تختلف طموحاتك الشخصية عن طموحات سكان حيك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	11	4.08	2.09	1.21
معارض	23	8.55		
محايد	76	28.27		
موافق	33	46.84		
موافق بشدة	126	12.84		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

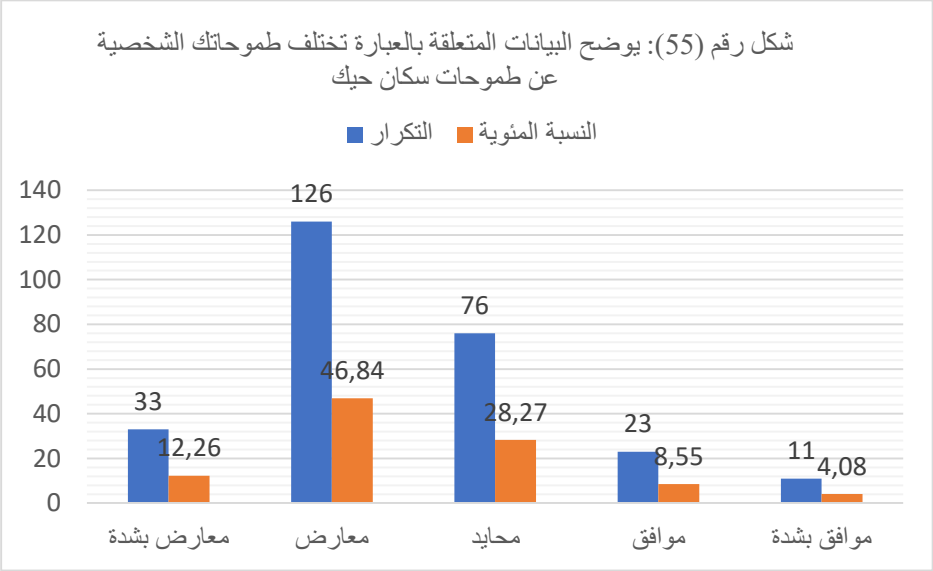

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (48) المتعلقة بالسؤال تختلف طموحاتك الشخصية عن طموحات سكان حيك أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 159 أسرة وبنسبة 57.68 % منها 33 أسرة وافقت بشدة وبنسبة 12.84 % وفي المقابل إتخذت 76 أسرة موقف محايد وبنسبة 28.27 % في حين نجد أن 34 أسرة وبنسبة 12.63 %منها 11أسرة عارضت بشدة وبنسبة4.08 %يتضح من خلال المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه أن أغلبية الأسر وافقت على إختلاف طموحاتها مع طموحات سكان حيها وهو ما يعكس حالة من اللاتجانس الإجتماعي والفردي بين الأسر والذي قد يرتبط بإختلاف المستوى التعليمي والمهني في حين قد يرتبط موقف الأسر المحايدة باللامبالاة أو

عدم الإهتمام بهذه المسألة أما ما قد يفسّر موقف الأسر المعارضة بتوافق هذه الأسر مع سكان حيها وقد يرتبط ذلك بطموح هذه الأسر في تحسين وضعها السكني والمعيشي، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.09 مما يشير إلى إختلاف في الطموحات بين سكان الحي أماالإنحراف المعياري الذي بلغ 1.21 فيدل على تباين ملحوظ بين هذه الأسر حول هذه المسألة، وبالنظر إلى نتائج المعطيات الإحصائية والتي تؤكد على إتفاق عام حول إختلاف طموحات الأسر مع سكانأحيائها.

جدول رقم (49): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: لا تتوافك أهدافك مع أهداف سكان حيك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	14	5.20	4.22	0.83
معارض	17	6.31		
محايد	28	10.43		
موافق	187	69.51		
موافق بشدة	23	8.55		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

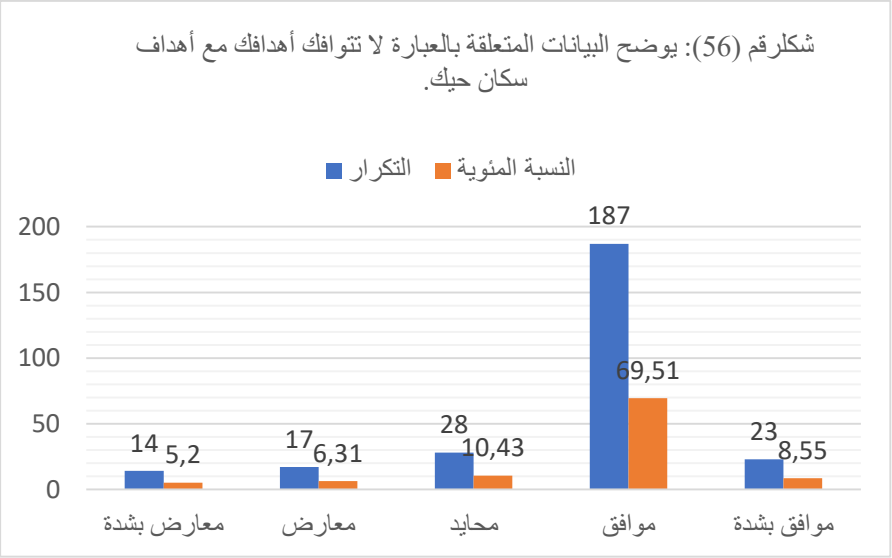

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (49) والمتعلق بآراء الأسر المبحوثة حول مدى عدم توافق أهدافها مع أهداف سكان حيها أن أغلبية الأسر وافقت على ذلك حيث قدر عددها بـ 210 أسرة ونسبة 78,06 % منها 23 أسرة وافقت بشدة في حين قدر عدد الأسر المعارضة بـ 31 أسرة وبنسبة 11.51 % وفي المقابل حايدت مجموعة قليلة من الأسرالفكرة وقدرت نسبتها بـ 10,43 %، تؤكد البيانات المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن النسبة الكبيرة من الأسرالمبحوثة توافق على عدم تماثل إهتماماتها مع إهتمامات سكان حيها وقد يعزى ذلك إلى إستقلالية وتفرد الأسر في إهتماماتها وهو أمر شائع لدى الأسر الحضرية فالحضرية تؤكد على تعقد الحياة الإجتماعية والتي بدورها تؤثر على حياة الأفراد والأسر فتعدد الإهتمامات الأسرية نابع من تزايد إحتياجات ومتطلبات الأسر الحضرية، وفي المقابل قد يرتبط رأي الأسر المحايدة بوجود إهتمامات بين الأسر حول قضايا تتعلق الأوضاع داخل الحي كالأهداف والإهتمامات التي تدور أساسا حول تحسين المحيط السكني والمطالبة بتغيير الأوضاع السكنية، أما ما قد يفسّر رأي الأسر المحايدة هو كونها لا تهتم بالأهداف الجماعية ولا تطمح لتحقيق أهداف شخصية وهو ما قد يعكس شعور هذه الأسر باللامبالاة واليأس النابع عن وضعها الإقتصادي والإجتماعي وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.22 ما يشير إلى عدم وجود توافق في الأهداف بين سكان الحي، أما الإنحراف المعياري فقد بلغ 0,83 وهو ما يعكس تبايناً ملحوظ في الآراء حول توافق الأهداف، وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن هناك عدم توافق في الأهداف بين سكان الحي مما يؤكد على وجود نوع من التمايز الفردي والإجتماعي بين أسر الحي.

جدول رقم (50): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تبني علاقتك مع سكان حيكمن لهم نفس أصلك الجغرافي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	76	28.25	2.46	1.33
معارض	91	33.82		
محايد	27	10.31		
موافق	54	20.07		
موافق بشدة	21	7.8		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

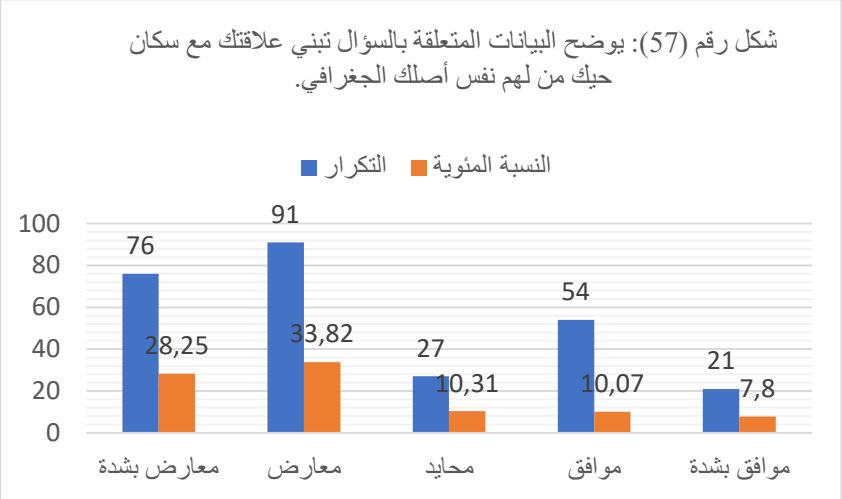

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير بيانات الجدول رقم (50) والتي تتعلق بآراء الأسر حول مدى بناء علاقاتها مع سكان الحي ممن لهم نفس إنتمائها الجغرافي أن أغلبية الأسر عارضت الفكرة حيث قدر عددها بـ 167 أسرة ونسبة 62.07 % في حين بلغ عددالأسر الموافقة بـ 75 أسرة وبنسبة 28.25 % وفي المقابل قدر عدد الأسر المحايدة بـ 27 أسرة وبنسبة 10,31% توضح النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه تبايناً واضحًا في الآراء رغم أن النسبة الكبيرة من الأسر وافقت وقد يعزى ذلك إلى أن العلاقات أصبحت تبنى بين السكان خارج نطاق العشيرة أو النسب فالحضرية فرضت نمطًا جديد من العلاقات الإجتماعية التي تقوم على تبادل المصالح المشتركة، في حين قد يرتبط رأي الأسر الموافقة بالخلفيات الثقافية لهذه الأسرالتي لاتزال تخضع لسلطة النسب والعشيرة خاصة أن كانت من أصول ريفية أما الأسر المحايدة فقد يرتبط موقفها بعدم الإهتمام لهذه المسألة التي تعد في نظرهم غير موجودة أو قليلة فقد تجاوزها الزمن بفعل عوامل التحضر، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2,46 مما يدل على أن العلاقات لا تقتصر على من لهم نفس الإنتماء الجغرافي، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.33 ما يدل على تباين ملحوظ في الآراء حول هذه المسألة، وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها يتأكد وجود علاقات وروابط بين سكان الأحياء خارج الإنتماء الجغرافي.

جدول رقم (51): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تقتصر علاقاتك مع سكان حيك من لهم نفس مهنتك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	68	25.27	2.56	1.33
معارض	111	41.26		
محايد	37	13.78		
موافق	32	11.89		
موافق بشدة	21	7.8		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (58): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة تقتصر علاقاتك مع سكان حيك من لهم نفس مهنتك.

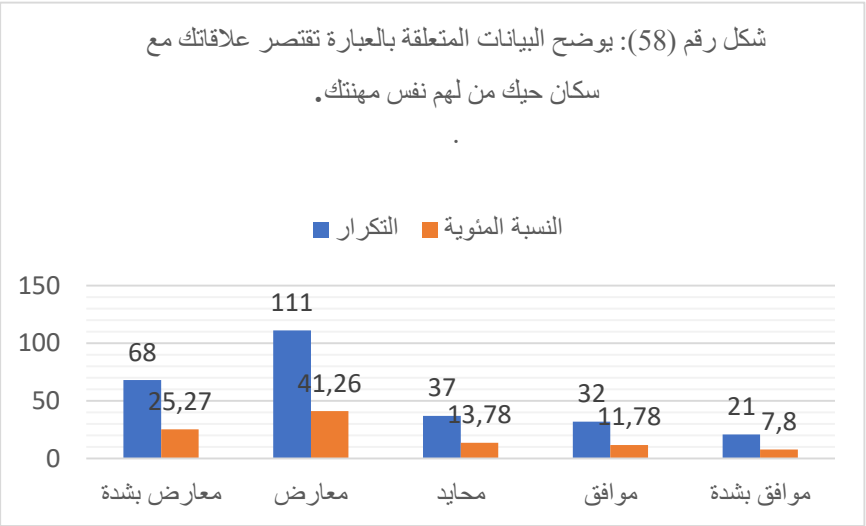

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (51) والمتعلقة بالعبارة تقتصر علاقاتك مع سكان حيك من لهم نفس مهنتك أن أغلبية الأسر المبحوثة عارضت 179 أسرة وبنسبة 41.26 % في حين وافقت 53 أسرة على الفكرة منها 21 أسرة وافقت بشدة وفي المقابل أتخذت 37 أسرة موقف محايد، من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن الغالبية العظمى من الأسر المبحوثة عارضت فكرة بناء علاقات فقط على أساس نفس المستوى المهني وهو ما يعكس وجودعلاقات و روابط خارج نطاق المهنة مما يشير إلى وجود تواصل بين السكان فالعلاقات والروابط لا تخضع فقط للمهنة بل إلى إعتبارات إجتماعية أخرى، في حين قد يرتبط موقف الأسر الموافقة بتلك الأسر ذات المكانة الإجتماعية والعلمية العليا وهي تفضيلات تخضع لإعتبارات شخصية وأخرى بيئية خاصة في بيئة سكنية ينخفض فيها المستوى

التعليمي والمادي ويزيد فيها الإنحراف، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.56 والذي يشير إلى أن المبحوثين لا تقتصر علاقاتهم على أساس المهنة، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.33 يدل على تباين في الآراء حول هذه المسألة حيث تفضل بعض الأسر التواصل على أساس المهن المتشابهة وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها يتأكد على أن العلاقات بين الأسر داخل هذه الأحياء لا ترتبط كثيرًا بالمستوى المهني ما يعكس نوع من التواصل والتفاعل بين مجموعة كبيرة من سكان الأحياء .

جدول رقم (52): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تفضل البقاء بمفردك بدلاً من التجمع مع سكان حيك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	13	4.83	3.72	1.45
معارض	65	24.16		
محايد	58	21.57		
موافق	92	34.20		
موافق بشدة	41	15.24		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

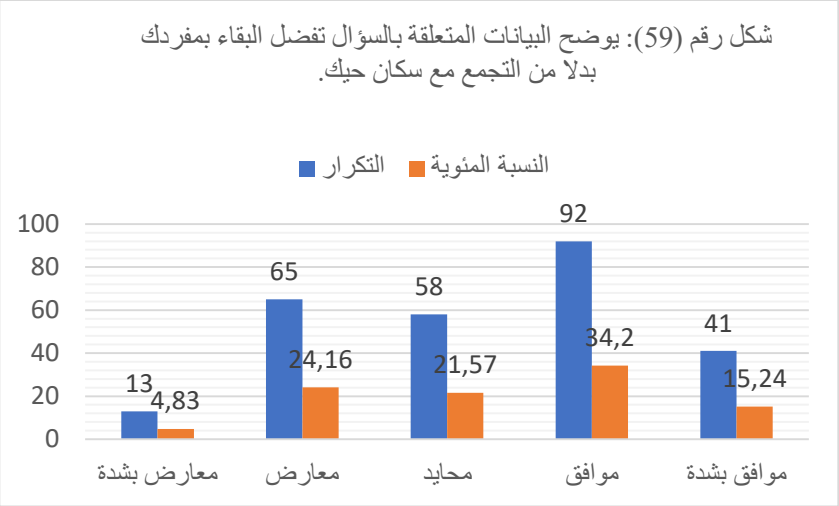

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (52) والمتعلقة بالعبارة حول أفضلية بقاء الأفراد بمفردهم بدلاً من التجمع مع سكان الحي أن النسبة الكبيرة من الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 113 أسرة وبنسبة 53.54 % بينما عارضت على

ذلك 78 أسرة منها 13 أسرة عارضت بشدة وفي المقابل أتخدت 58 أسرة موقف محايد وبنسبة 21.57 % ، يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن غالبية الأسر المبحوثة تفضل البقاء بمفردها بدلاً من التواصل مع الآخرين وقد يعزى ذلك تدني الأحوال الأمنية والإجتماعية وهو ما يعكس ميل الأسرإلى الإنعزال والتفرد بدلاً من التفاعل الإجتماعي، لكن رغم أن الغالبية تفضل البقاء بمفردها هناك نسبة من الأسر المعارضة وقد يرتبط ذلك بمحاولة هذه الأسرالإندماج مع السكان وتبادل الإهتمامأت والمصالح،أما الأسر المحايدة فقد يفسّر موقفها باللامبالاة كونها تملك علاقات خارج نطاق أحيائها وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.72 مما يشير إلى وجود ميلاً للأسر نحو الإنعزال أماالإنحراف المعياري الذي بلغ 1.45 فيدل على تباين الآراء حول تفضيلات الأسر في أحيائها وإنطلاقاً من النتائج المتحصل عليها والتي تؤكد على إتجاه الأسر نحو الغربة الإجتماعية أو الإستقلالية الفردية داخل هذه الأحياء.

جدول رقم (53): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: يرغب العديد من جيرانك البقاء في منازلهم ولا يخرجون إلاّ للضرورة.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	33	12.26	3.56	1.39
معارض	31	11.52		
محايد	89	33.08		
موافق	100	37.17		
موافق بشدة	16	5.94		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول رقم (60): يوضح البيانات المتعلقة بالسؤال يرغب العديد من جيرانك البقاء في منّازلهم ولا يخرجون الا للضرورة.

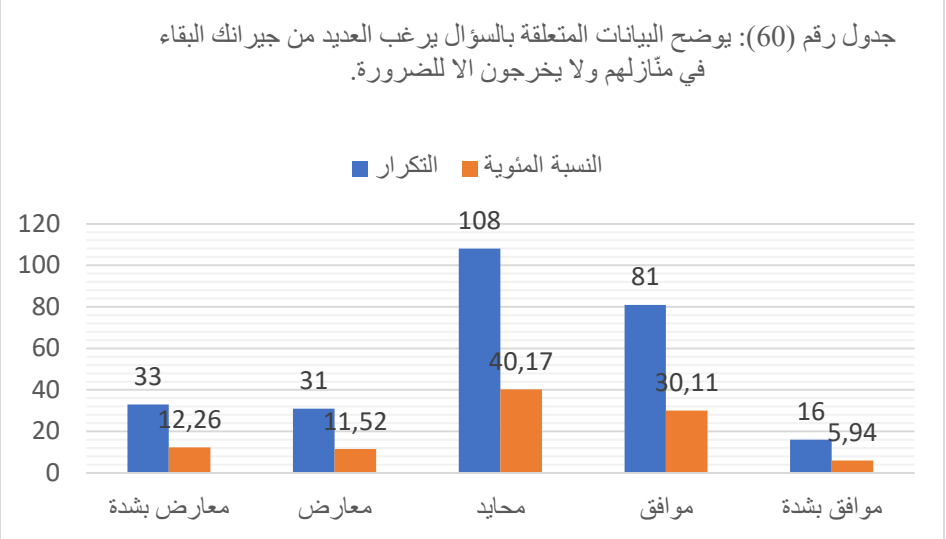

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تشير بيانات الجدول رقم (53) والتي تتعلق برأي الأسر حول ما يتضمنه السؤال يرغب العديد من جيرانك البقاء في منازلهم ولا يخرجون إلاّ للضرورة أن أغلبية الأسر المبحوثة توافق الرأي حيث قدرت نسبتها بـ 116%فيما أبدت 89 أسرة حيادها و أن 64 أسرة عارضت ونسبة 23,78 % ،يتضح من خلال بيانات الجدول أن الغالبية من الأسر المبحوثة تقر بوجود رغبة في البقاء في المنزل ولا تخرج إلاّ للضرورة وقد يعزى ذلك إلى إنتشارالإنحرافات وهو ما يعكس إنعزال هذه الأسر نتيجة عوامل إجتماعية وأخرى إقتصادية قد ترتبط بالظروف المادية، وفي المقابل قد يرتبط رأي الأسر المعارضة بميلها نحو الخروج والمساهمة في النشاطات الجماعية،أما رأي الأسر المحايدة فقد يرتبط بالظروف أو الإحوال الصحية أو لإدراكهم من جدوى البقاء خارج المنزل، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.56 والذي يشير إلى أن العديد من المبحوثين يفضلون البقاء في منازلهم مما يعكس إتجاههم نحو الإنعزال أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.39 فيشير إلى وجود تنوع في الآراء حول رأي المبحوثين تجاه هذا السلوك الإجتماعي، وإنطلاقاً من المعطيات المتحصل عليها والتي تؤكد على العزلة الإجتماعية للأسر داخل هذه الأحياء مما زاد في درجة تباعدهم إجتماعيًا.

جدول رقم (54): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تفضل تلبية إلاّ الحاجيات الغذائية الأساسية لأسرتك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	02	0.74	4.22	0.89
معارض	18	6.69		
محايد	26	9.68		
موافق	129	47.95		
موافق بشدة	94	34.94		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

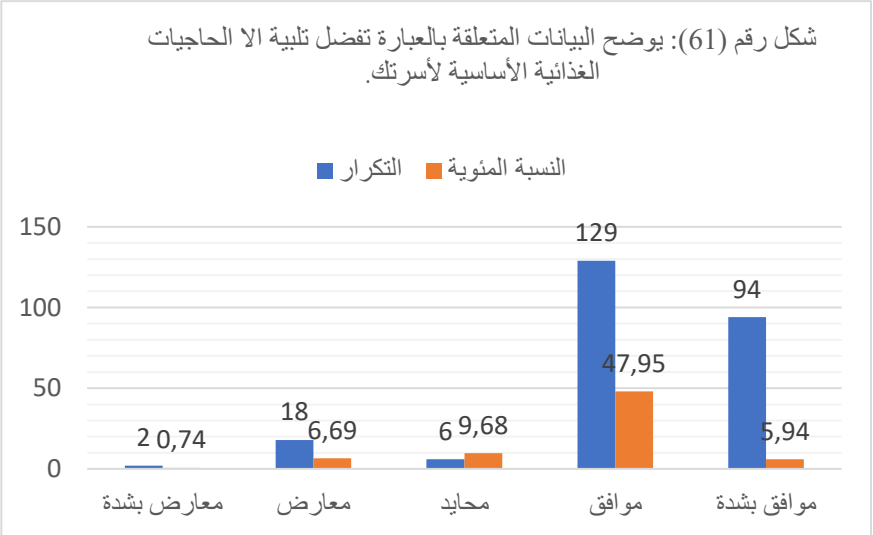

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (54) والتي تتعلق برأي الأسر المبحوثة حول تفضيلها لتلبية إلاّ الحاجيات الغذائية لأسرهم أن أغلبية الأسر وافقت وبنسبة 82.89 % بينما عبرت 26 أسرة عن حيادها وعارضت 20 أسرة وبنسبة 7,43 % من مجموع أسر العينة، من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية الأسر المبحوثة تفضل تلبية إلاّ الحاجيات الغذائية الأساسية لأسرهم وهو ما يعكس الوضعية الإقتصادية لهذه الأسر التي لا تفكر إلاّ في تلبية الحاجيات الأساسية مما يؤكد على تدنى المستوى المعيشي لهذه الأسر في حين قد يرتبط هذا الموقف بمستوى الدخل لكن و رغم أن غالبية الأسرأبدت موافقتها توجد بعض الأسر المحايدة وهو ما يفسّر إختلاف الإهتمامات بين الأفراد بشان هذه القضية في حين قد يرتبط موقف الأسر المعارضة بمستواهم المادي الذي يسمح

بتوفير متطلبات غذائية أخرى تضاف إلى الحاجيات الأساسية، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.22 مما يشير إلى أن معظم الأسر تهتم بتوفير إلاّ الحاجيات الغذائية الأساسية، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.89 يعكس توجها عاما نحو تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية، وإنطلاقاً من المعطيات المتحصل عليها والتي تؤكد على تدني مستوى الدخل الأسري الذي يرتبط بمدى قدرة الأفراد في تلبية إلاّ الحاجيات الغذائية الأساسية لأسرهم في هذه الأحياء.

جدول رقم (55): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تساهم في توفير بعض الحاجيات الغذائية لجيرانك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	46	17.10	2.94	1.47
معارض	88	32.71		
محايد	73	27.15		
موافق	49	18.21		
موافق بشدة	13	4.83		
المجموع	269	% 100		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

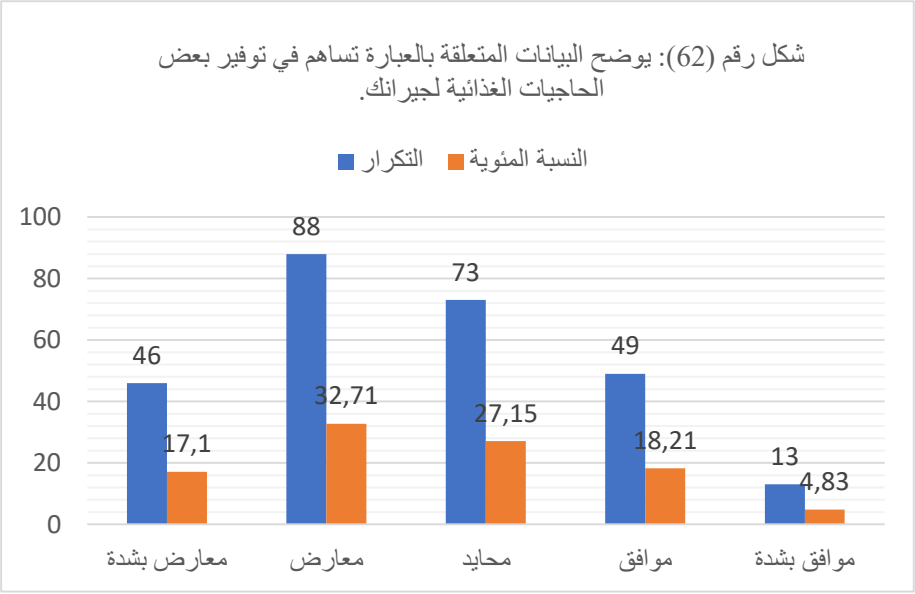

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (55) والتي تتعلق بالسؤال تساهم في توفير بعض الحاجيات الغذائية لجيرانك أن أغلبية الأسر عارضت الفكرة حيث قدر عددها بـ 134 أسرة وبنسبة 49,81 % بينما أختارت 73 أسرة الحياد على موقفها ووافقت 62 أسرة وبنسبة قدرها 23,07% من مجموع أسر العينة، من خلال المعطيات تبين أن أغلبية الأسر المبحوثة لا تساهم في تلبية الحاجيات الغذائية لجيرانهم وهو ما يعكس نقص مستوى التضامن والتعاون بينهم وقد يرتبط ذلك بمستوى الدخل حيث أن غالبية الأسر مهتمة بأفرادها في حين توجد بعض الأسر التي تبنت موقفا محايدًا وقد يرجع السبب في ذلك إلى تحفظها على خصوصياتها أما فيما يخص موقف الأسر الموافقة فقد يشمل الأسر الميسورة ماديًا والتي لا تزال تحتفظ بقيم التعاون والتضامن، وبإستخدام المتوسط الحسابي الذي بلغ 2,94 مما يدل على أن الفئة الكبيرة من الأسر المبحوثة لا تساهم في تلبية حاجيات جيرانهم، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.47 فيدل على تباين المواقف بين المبحوثين، وإنطلاقاً من المعطيات التي تؤكد على إتجاه الأسرللتخلي عن مبدأ التعاون والتضامن في الأحياء والتي قد تفسر بإنخفاض الدخل الأسرى.

جدول رقم (56): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تقدم إعانات مالية لجيرانك المرضى.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	24	8.93	3.74	1.31
معارض	38	14.12		
محايد	71	26.39		
موافق	83	30.86		
موافق بشدة	53	19.70		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

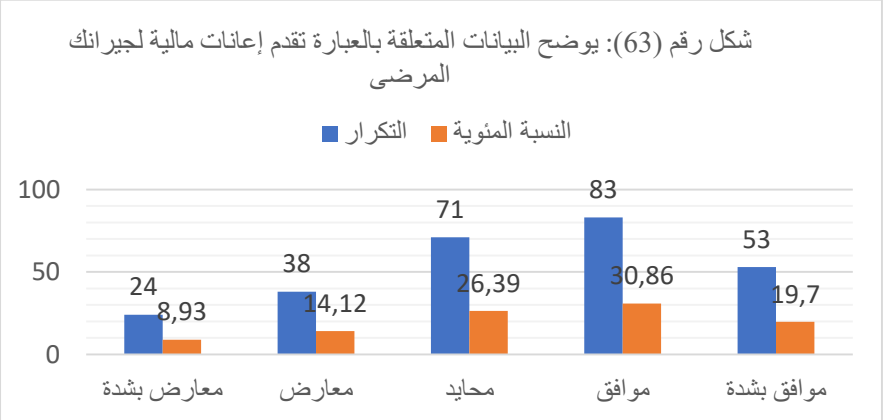

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح بيانات الجدول رقم (56) والمتعلقة بالعبارة تقدم إعانات مالية لجيرانك المرضى أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت على تقديم مساعدات مالية لجيرانهم في حالة المرض حيث قدر عدد الأسر الموافقة بـ 136 أسرة منها 53 وافقت بشدة في حين أتخذت 71 أسرة موقف محايد وفي المقابل عارضت 62 أسرة منها 24 أسرة عارضت بشدة ،من خلال بيانات الجدول أعلاه والتي توضح آراء الأسر المبحوثة بشأن تقديم مساعدات لجيرانهم المرضى أن الأغلبية تقر بمساعدة جيرانهم في حالة المرض ويعزى ذلك إلى إحتفاظ هذه الأسر بالقيم الأصيلة التي تدعو إلى مساعدة الجار وهو ما يعكس إستمرار الروابط وعلاقات الجيرة بين الأسرفي حين قد يرتبط رأي الأسر المحايدة بظروفها الإقتصادية والإجتماعية مما يدل أن مساعدة الجار تتعلق بظروف هذه الأسر في حين قد يفسّر معارضة بعض الأسر تقديم مساعدة للجار في حالة المرض إلى تجارب إجتماعية قد مرت بها هذه الأسر حيث لم تتلقى المساعدة منجيرانهم في حالة مرضهم، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.74 مما يدل إلى ميل الأسر نحو تقديم الدعم المالي لجيرانهم المرضى أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.31 يعكس تبايناً بسيطا في الآراء حول تقديم الدعم للجيران في حالة المرض، وبناءًا على البيانات المتحصل عليها والتي تؤكد ميل الأسر المبحوثة إلى التضامن والتعاون في حالة المرض.

جدول رقم (57): يوضح البيانات المتعلقة: بالعبارة تهتم بالرعاية الصحية لأسرتك فقط.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	10	3.71	4.13	0.91
معارض	32	11.89		
محايد	13	4.84		
موافق	147	54.65		
موافق بشدة	67	24.91		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

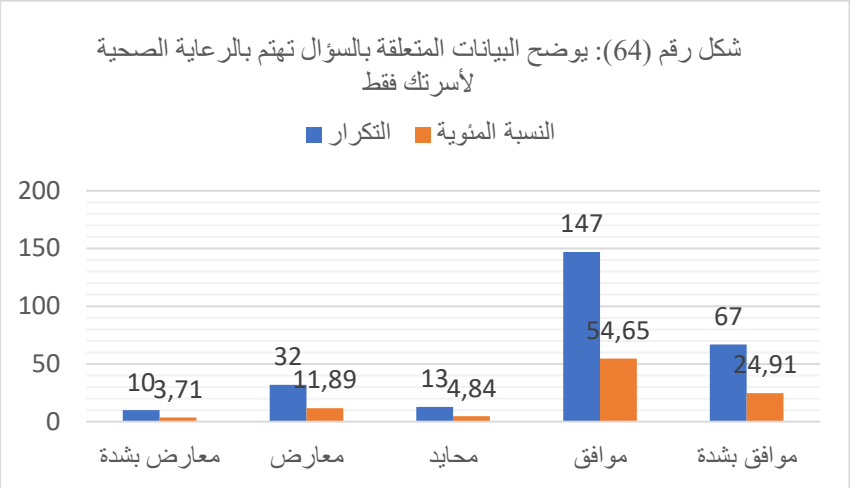

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

توضح البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (57) والمتعلقة بمدى إهتمام الأسر بالرعاية الصحية إلاّ لأسرهم أن أغلبية الأسر كانت موافقة حيث قدر عددها بـ 214 أسرة منها 67 أسرة وافقت بشدة وفي المقابل نجد 42 أسرة معارضة وبنسبة 11.89% منها 10 أسر عارضت بشدة في حين إتخذت 13 أسرة موقف محايد وبنسبة قدرت 4.84 % من مجموع الأسر المبحوثة ومن خلال بيانات الجدول أعلاه والتي توضح أن الأغلبية العظمى من الأسر المبحوثة وافقت على إهتمامها بالرعاية الصحية إلاّ لأسرتها وهو ما يفسّر تضاؤل التواصل والتعاون بين الجيران وقد يرتبط ذلك بالوضعية المالية لهذه الأسر، أما الأسر المعارضة فقد يرتبط موقفها بوجود علاقات جيرة جيدة وهو ما يعكس أن جزء من هذه الأسر قد تمتلك علاقات قوية مع جيرانها في الحي، في حين قد يرتبط موقف الأسر المحايدة باللامبالاة وعدم الإهتمام بالرعاية الصحية للجيران وقد يشير الموقف إلى تلك الأسر التي تملك روابط جيدة في أحيائها السكنية، و بالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 4,13 مما يشير إلى أن معظم الأسر لا تهتم بالرعاية الصحية لأسرهم فقط أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.91 فيعكس توافقا عاما حول هذه المسألة، و إنطلاقاً من البيانات المتحصل عليها والتي تؤكد على أن مسألة الإهتمام بالرعاية الصحية تقتصر غالبًا على الأسرة ولا تخرج نطاق الحي مما يعكس تضاءل التعاون والتضامن بين جيران الحي.

جدول رقم (58): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: تقوم برحلات سياحية إلاّ مع أسرتك.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	02	0.75	4.10	0.60
معارض	06	2.23		
محايد	08	2.97		
موافق	209	77.69		
موافق بشدة	44	16.36		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

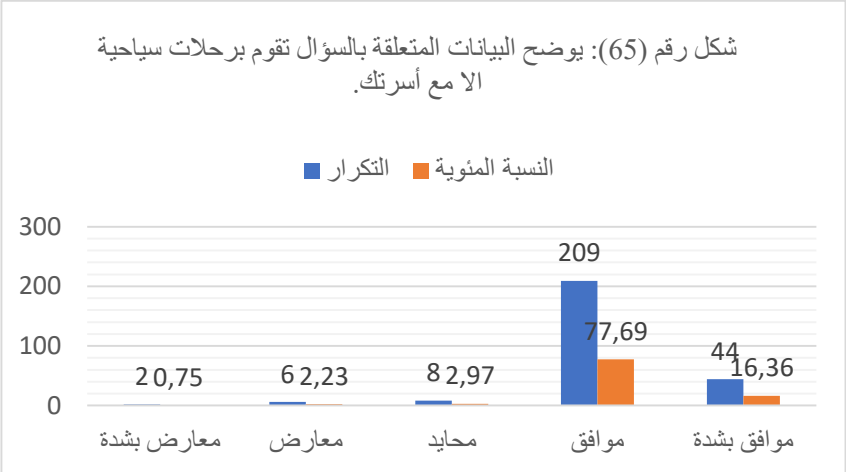

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (58) والمتعلقة برأي الأسر المبحوثة بمدى قيامها رحلات إلاّ مع أسرتها أن أغلبية الأسر وافقت و قدر عددها بـ 253 وبنسبة 94.05 % في حين كان عدد الأسر المعارضة والمحايدة متساوي وقدر عددها بـ 8 أسر وبنسبة 2.97 % لكل منهما من مجموع عينة البحث، توضح البيانات أن الأغلبية العظمى من الأسر المبحوثة وافقت على قيامها بالرحلات إلاّ مع أسرهم وهذا ما يفسّر قلة التواصل بين الجيران وهو ما يعكس مدى إستقلالية الأسر وفي المقابل كانت نسبة الأسر المعارضة والمحايدة قليلة مما يعكس أن بعض الأسر لا تزال مرتبطة مع جيرانها وأنها في تواصل معهم، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ 4.10% مما يشير إلى تفضيل الأسر للقيام برحلات إلاّ مع أسرها، أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 0.60 مما يعكس توافق قوياً في الآراء حول تفضيل السياحة إلاّ مع العائلة، وإنطلاقاً من البيانات المتحصل عليها والتي تشير

إلى إهتمام الأسر بالرحلات إلاّ في إطار العائلة وهو ما يعكس تضاؤل الإهتمام بالجيران في هذا الجانب من قبل الأسر.

جدول رقم (59): يوضح البيانات المتعلقة بالعبارة: لا تشارك سكان الحي في تقديم مساعلات مادية لإقامة رحلات جماعية.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
معارض بشدة	07	2.60	4.03	1.04
معارض	16	5.95		
محايد	32	11.89		
موافق	161	59.86		
موافق بشدة	53	19.70		
المجموع	**269**	**% 100**		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

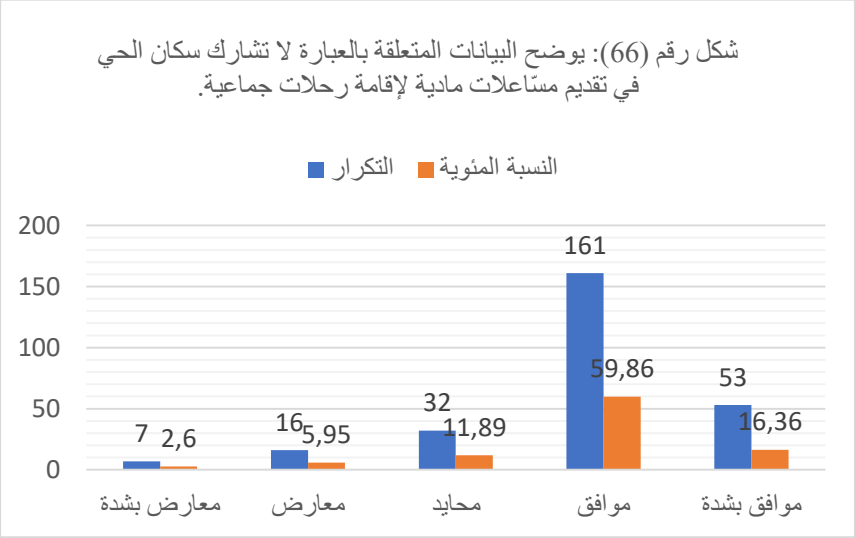

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

تظهر البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (59) والمتعلقة بالسؤال لا تشارك سكان الحي في تقديم مساعدات مادية لإقامة رحلات جماعية أن أغلبية الأسر المبحوثة وافقت وقدر عددها بـ 214 أسرة وبنسبة 79,56 % منها 19.70% وافقت بشدة في حين أتخذت 32 أسرة موقف محايد وعارضت 23 أسرة وبنسبة 8.55 % منها 2,60 %عارضت بشدة، تظهر البيانات أن الأغلبية العظمى من الأسر المبحوثة وافقت على عدم مشاركة الجيران في إقامة رحلات جماعية وهذا ما يعكس قلة التعاون بين سكان الأحياء في ضل غياب روح المبادرة الجماعية كما

تظهر البيانات أن جزء من الأسر المبحوثة أتخذت الحياد وفي المقابل عارضت بعض الأسر وقد تشمل الأسر التي تؤمن بالمشاركة الجماعية وبضرورة خلق جسر للتواصل ونسج العلاقات بين الأسرة، وبالإعتماد على المتوسط الحسابي الذي بلغ في المتوسط 4,03 مما يشير تفضيل الأسر لعدم المشاركة الجماعية أما الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.04 فيدل على وجود تفاوت طفيف في الآراء وإنطلاقاً من البيانات المتحصل عليها والتي تشير إلى تفضيل الأسر لعدم المشاركة أو المساهمة الجماعية في إقامة رحلات مما يفسّر سيادة الروح الفردية بين سكان الحي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل ثم التطرق الى عرض تحليل وتفسير معطيات الدراسة المثمتلة في البيانات الديمغرافية، البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل وكذلك البيانات المتعلقة بالمتغير التابع كما ثم التوصل الى نتائج الدراسة الراهنة والتي أكدت على تأثير مشكلات الإسكان السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة في تغير نوعية علاقات الجيرة، هذه النتائج التي سوف يتم مناقشتها في الفصل اللاحق.

الفصل السابع:
مناقشة نتائج الدراسة

- ❖ تمهيد
- ❖ أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة والفرضيات الجزئية
- ❖ ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف
- ❖ ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربات النظرية
- ❖ رابعاًمناقشة نتائج الدرسة في ضوء الدراسات السابقة
- ❖ خلاصة الفصل
- ❖ خاتمة
- ❖ إقتراحات وتوصيات
- ❖ قائمة المراجع
- ❖ الملاحق

تمهيد:

بعد التطرق إلى عرض وتحليل المعطيات الميدانية وكذا التوصل إلى نتائج الدراسة الراهنة والتي تؤكد على تأثير مشكلات الإسكان في نوعية علاقات الجيرة وبناءًا على ما سبق سوف نقوم بمناقشة نتائج هذه الدراسة في ضو ء فرضيتها وكذا أهدافها وفي ضوء المقاربات النظرية وكذا الدراسات السابقة.

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة والفرضيات الجزئية

1-إختبار فرضيات الدراسة:

1-1-إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

والتي مفادها تساهم المشكلات الإجتماعية في تفكيك الروابط الأولية ومن أجل تحقيق ذلك قمنا بمعرفة آراء وإتجاه أفراد العينة من خلال تحليل العبارات المتعلقة ببعد المشكلات الإجتماعية وكذا بعد الروابط الأولية ولتحديد مستويات العلاقة بين البعدين إستخدمنا الأدوات الإحصائية الإتية:

- المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري.

- النسبة المئوية وإتجاه العينة.

- معامل الإرتباط بيرسون.

جدول رقم (60): يوضح النتيجة العامة لبعد المشكلات الإجتماعية

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	2.87	1.11	% 57.31	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد المشكلات الإجتماعية أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة 57.31% وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ 2.87 وإنحراف معياري قدره 11.1 وتدل النتيجة العامة لهذا البعد على مدى إنتشار المشكلات الإجتماعية في الأحياء الشعبية مجال الدراسة.

جدول رقم (61): يوضح النتيجة العامة لبعد الروابط الأولية

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	3.43	1.13	%62.52	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد الروابط الأولية أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة 62.52 %وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ 3.43 وإنحراف معياري قدر بـ 1.13، حيث تدل النتيجة العامة لهذا البعد على تفكك الروابط الأولية.

وللتأكد من العلاقة بين البعدين إستخدمنا معامل إرتباط بيرسون بين بعد المشكلات الإجتماعية والروابط الأولية فوجدناه يساوي 0.45 وهو يدل على معامل موجب بقيمة إحتمالية قدرها 0.02 وهي أصغر من 0.05 ومنه توجد علاقة بين المتغيرين وهذا ما يؤكد مدى مساهمة المشكلات الإجتماعية في تفكيك الروابط الأولية.

جدول رقم (62): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين بعد المشكلات الاجتماعية والروابط الأولية

الإحصائية	القيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية(P)
بيرسون	21.45	5	**0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS

2-1- إختبارالفرضية الفرعية الثانية:

والتي مفادها ترتبط المشكلات الثقافية بتزايد العنف اللفظي ومن أجل ذلك قمنا بمعرفة إتجاه أفراد العينة من خلال تحليل العبارات المتعلقة ببعد المشكلات الثقافية وكذا بعد العنف اللفظي ولتحديد مستويات الإرتباط بين البعدين إستخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.

- النسبة المئوية وإتجاه أفراد العينة.

- معامل إرتباط بيرسون.

جدول رقم (63): يوضح النتيجة العامة لبعد المشكلات الثقافية.

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	3.28	1.17	%60.56	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد المشكلات الثقافية أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة 60.56 %وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ 3.28وإنحراف معياري قدر بـ 1.17، حيث تدل النتيجة العامة لهذا البعد على وجود إنتشار للمشكلات الثقافية في الأحياء الشعبية مجال الدراسة.

جدول رقم (64): يوضح النتيجة العامة لبعد العنف اللفظي.

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	3.03	1.25	%62.62	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد العنف اللفظي أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة 62.62 %وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ3.03 وإنحراف معياري قدر بـ 1.25، حيث تدل النتيجة العامة لهذا البعد على تزايد العنف اللفظي في الأحياء الشعبية مجال الدراسة.

ولتأكيد العلاقة بين البعدين إستخدمنا معامل بيرسون بين بعد المشكلات الثقافية والعنف اللفظي فوجدناه معامل يساوي 0.52 وهي تدل على معامل موجب وبقيمة إحتمالية قدرها 0.02 وهي أصغر من 0.05 ومنه توجد علاقة بين المتغيرين وهذا ما يؤكد مدى إرتباط المشكلات الثقافية بتزايد العنف اللفظي.

جدول رقم (65): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين بعد المشكلات الثقافية والعنف اللفظي.

الإحصائية	القيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية(P)
بيرسون	18.52	5	**0.02

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

1-3- إختبارالفرضية الفرعية الثالثة:

والتي مفادها تزيد المشكلات الإيكولوجية من التباعد الإجتماعي للأفراد ولتحقيق ذلك قمنا بمعرفة آراء أفراد العينة من خلال تحليل أبعاد العبارات المتعلقة ببعد المشكلات الإيكولوجية وكذا بعد التباعد الإجتماعي ولتحديد مستويات الإرتباط بين البعدين إستخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.
- النسبة المئوية وإتجاه أفراد العينة.
- معامل إرتباط بيرسون
- إختبار تحليل التباين ال أحاديANOVA.

جدول رقم (66): يوضح النتيجة العامة لبعد المشكلاتالإيكولوجية.

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	3.20	1.09	61.84	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد المشكلات الثقافية أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة 61.84 وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ3.20 وإنحراف معياري قدر بـ 1.09، حيث تدل النتيجة العامة لهذا البعد على مدى إنتشار المشكلاتالإيكولوجية في الأحياء الشعبية مجال الدراسة.

جدول رقم (67): يوضح النتيجة العامة لبعد التباعد الإجتماعي.

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	3.21	1.18	%59.85	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد التباعد الإجتماعي أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة59.85 %وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ3.21 وإنحراف معياري قدر بـ 1.18، حيث تدل النتيجة العامة لهذا البعد على مدى تزايد التباعد الإجتماعي بين الأفرادفي الأحياء الشعبية مجال الدراسة.

ولتأكيد العلاقة بين البعدين إستخدمنامعامل بيرسون بين بعد المشكلات الإيكولوجية والتباعد الإجتماعي فوجدناه معامل يساوي 0.38 وهي تدل على معامل موجب وبقيمة إحتمالية قدرها 0.02 وهي أصغر من 0.05 ومنه توجد علاقة بين المتغيرين وهذا ما يؤكد على أن المشكلات الإيكولوجية تزيد من التباعد الإجتماعي بين الأفراد.

جدول رقم (68): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين بعد المشكلات الإيكولوجية والتباعد الإجتماعي.

الإحصائية	القيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية(P)
بيرسون	15.38	5	**0.02

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وللتأكد أكثر إستخدمنا تحليل التباين الأحادي ANOVA فوجدناه يساوي 0.56 عندمستوى الدلالة 03.0 وهي قيمة أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة دالة بين المشكلاتالإيكولوجية والتباعد الإجتماعي.

جدول رقم (69): يوضح نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA.

المصدر	مجموعالمربعات (SS)	درجة الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
بين المجموعات	43.215	2	21.608	5.89	**0.03
داخل المجموعات	538.40	147	3.663		
الإجمالي	581.955	149			

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4-1-إختبارالفرضية الفرعية الرابعة:

والتي مفادها ترتبط طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة في للأفراد بالمستوى المعيشي للأسر ولتحقيق ذلك قمنا بمعرفة آراء أفراد العينة من خلال تحليل أبعاد العبارات المتعلقة ببعد طبيعة الموارد الإقتصادية وكذا بعد المستوى المعيشي للأسر ولتحديد مستويات العلاقة بين البعدين إستخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.

- النسبة المئوية وإتجاه أفراد العينة.

- معامل إرتباط بيرسون.

- إختبار تحليل التباين الإحادي ANOVA.

جدول رقم (70): يوضح النتيجة العامة لبعد طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة للأفراد.

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	3.85	0.98	%67.44	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد طبيعة الموارد الإقتصادية أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة 67.44 %وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ3.85 وإنحراف معياري قدر بـ 0.98، حيث تدل النتيجة العامة لهذا البعد على وجود قلة للموارد الإقتصادية المتاحة.

جدول رقم (71): يوضح النتيجة العامة لبعد المستوى المعيشي للأسر.

المتوسط العام	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة مئوية	إتجاه العينة
العبارات ككل	3.19	1.09	%65.63	موافق

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتمثل في النتيجة العامة لبعد طبيعة الموارد الإقتصادية أن إتجاه أفراد العينة حول هذا البعد جاء موافق بنسبة 65.33 %وقد بلغ المتوسط الحسابي العام بـ 3.19 وإنحراف معياري قدر بـ 1.09، حيث تدل النتيجة العامة لهذا البعد على إنخفاض المستوى المعيشي للأسر في الأحياء الشعبية مجال الدراسة.

ولتأكيد العلاقة بين البعدين إستخدمنا معامل الإرتباط بيرسون بين بعد طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة للأفراد والمستوى المعيشي للأسر فوجدناه معامل يساوي 0.42 وهي تدل على معامل موجب وبقيمة إحتمالية قدرها 0.02 وهي أصغر من 0.05 ومنه توجد علاقة بين المتغيرين وهذا ما يؤكد على مدى إرتباط طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة بالمستوى المعيشي للأسر.

جدول رقم (72): يوضح نتائج إختبار معامل بيرسون بين طبيعة الموارد الإقتصادية والمستوى المعيشي.

الإحصائية	القيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية(P)
بيرسون	21.42	5	**0.02

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وللتأكد أكثر إستخدمنا تحليل التباين الأحادي ANOVA فوجدناه يساوي 0.56عند مستوى الدلالة 0.02 وهي قيمة أقل من 0.05 مم يدل على وجود علاقة دالة بين المشكلات الإيكولوجية والتباعد الإجتماعي.

جدول رقم (73): يوضح نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA.

المصدر	مجموع المربعات (SS)	درجة الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
بين المجموعات	97.75	4	24.44	30.83	**0.02
داخل المجموعات	102.25	145	0.71		
الإجمالي	200.00	149			

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نتيجة عامة:

تم إختبار جميع الفرضيات بإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة مثل المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، تحليل الإنحدار، تحليل التباين الأحادي ANOVA .

حيث كانت نتائج الدراسة تدعم الفرضيات التي تثبت وجود علاقة تأثير بين مشكلات الإسكان ونوعية علاقات الجيرة، وبناءاً على النتائج المتوصل إليها ثم قبول جميع الفرضيات الفرعية مما يثبت وجود تأثير دال إحصائياً لمشكلات الإسكان على نوعية علاقات الجيرة وبالتالي قبول الفرضية العامة.

2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها:

2-1-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى:

من خلال تحليل وتفسير جداول الفرضية الأولى والتي مفادها تساهم المشكلات الإجتماعية في تفكيك الروابط الأولية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يزيد التفكك الإجتماعي من سطحية العلاقات الإجتماعية حيث توصلت الدراسة إلىأن 71 %جدول رقم (12) من الأسر تعاني من قلة التواصل فيما بينها وأن 42.52 % جدول رقم (13) من الأسر لا تثق في بعضها البعض، وهو ما إنعكس على تفكك الروابط الأولية حيث تؤكد النتائج أن 60.69 %جدول رقم (36) من الأسر تتعامل مع بعضها البعض على أساس المصلحة الشخصية وأن 81.41 %جدول رقم (37) من الأسر تقتصر علاقاتها برد التحية فقط

وهو ما يعكس مدى مساهمة التفكك الإجتماعي في تفكيك الروابط الأولية المبنية على الوثيقية لتتحول إلى روابط سطحية.

- تساهم الهجرة في تضاؤل روابط القرابة حيث كشفت نتائج الدراسة أن 40.52 %جدول رقم (14) من الأسر لا ترغب في هجرة أحيائها وأن 51.80 % من الأسرجدول رقم (15) لا تفضل تغيير مقر إقامتها وهو ما يعكس إستمرار الروابط الأولية حيث كشفت نتائج أن 47.34 %جدول رقم (38) من الأسر تقر بوجود إختلاف حيث كلما زاد الإبتعاد على الأهل زاد حدوث المشاكل وان 56.87 %جدول رقم (39) من الأسر لا تشعر بالإنتماء للحي وهو ما يؤكد أن الهجرة تعمل على تناقص روابط القرابة.

- يؤدي إنتشارالأمراض الإجتماعية إلى فقدان الأمن الإجتماعي حيث كشفت نتائج الدراسة أن 58.74 %جدول رقم (16) من الأسرأكدت على تزايد مظاهر السرقة وأن 63.57 %جدول رقم (17) من الأسر تقر بزيادة الإعتداءات الجسدية وهو ما أثر في فقدان الأمن الإجتماعي حيث توضح النتائج ان 44.25 %جدول رقم (40) من الأسر أصبحث تتخوف من الخروج ليلا من منازلها وأن 74.39 %جدول رقم (41) من الأسر تخاف على منازلها أثناء غيابها وهو ما يعكس تدهور الأمنالإجتماعي داخل هذه الأحياء.

- من خلال هذه الإستنتاجات والمعطيات والتي تبين لنا أن أغلب النسب التي وردت في الجداول تؤكد على مدى مساهمة المشكلات الإجتماعية في تفكيك الروابط الولية حيث يساهم التفكك الإجتماعي والهجرة وإنتشارالأمراض الإجتماعية في تفكيك الروابط الأولية وتحولها من علاقات وثيقية مبنية على أساس التضامن والتواصل إلى علاقات سطحية وإنطلاقاً من النتائج الموضحة يمكننا القول إن المشكلات الإجتماعية تساهم في تفكيك الروابط الأولية وبالتالي فالفرضية الأولى تحققت.

2-2-مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثانية:

من خلال تحليل وتفسير جداول الفرضية الجزئية الثانية والتي مفادها ترتبط المشكلات الثقافية بتزايد العنف اللفظي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يؤدي التفكك الثقافي إلى زيادة الإعتداءات اللفظية حيث كشفت نتائج الدراسة أن 56.51 %جدول رقم (18) من الأسر قل التسامح فيما بينها وأن 58.74 %جدول رقم (19) أقرت بزيادة حدوث مشاجرات وهو ما أدى إلى تزايد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي، وأن 72.75 %جدول رقم (42) من الأسر أقرت بتزايد سماع عبارات الشتم حيث أن قلة التسامح وإنتشار الشجار بين سكان الجيرة أدى إلى إنتشار الكلام القبيح وتزايد سماع عبارات السب والشتم داخل المجاورات السكنية.

- يزيد التحرر من الروابط إلى إنتهاك المعايير حيث توصلت نتائج الدراسة أن 47.57 %جدول رقم (20) من الأسر لا تقدم النصائح لشبابها وأن 41.64 %جدول رقم (21) من الأسر لا تقيم الإحتفالات الجماعية وهو ما إنعكس على إنتهاك المعايير والقيم حيث توصلت نتائج الدراسة إلى 39.42 %جدول رقم (45) من الأسرأكدت على تراجع قيم الإحترام.

- تساهم الفردية في إنتشار الثقافات الفرعية، حيث توصلت نتائج الدراسة على أن 75.47 %جدول رقم (22) من الأسر تعمل على تحقيق مصالحها الفردية على حساب المصالح الجماعية وأن 83.64 %جدول رقم (23) من الأسر لا تعتمد على الجيرة في تحقيق حاجياتها اليومية وهو ما أدى إلى ظهور ثقافات مختلفة حيث كشفت النتائج أن 13.34 %جدول رقم (47) من الأسرأكدت على إنقسام الحي إلى جماعات مختلفة.

ومن خلال الإستنتاجت والمعطيات يتبين لنا ان جزء كبير من النسب المتحصل عليها تؤكد على وجود إرتباط للمشكلات الثقافية في تزايد العنف اللفظي، حيث تؤكد النتائج أن 47 % من الأسر تؤكد أن التفكك الثقافي يؤدي إلى زيادة الإعتداءات اللفضية وأن 35 % من الأسرتؤكد أن التحرر من الروابط يزيد من الإنتهاكات الجماعية وبالتالي فالفرضية الثانية قد تحققت.

2-3-مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثالتة:

من خلال تحليل وتفسير نتائج جداول الفرضية الجزئية الثالتة والتي مفادها تزيد المشكلات الإيكولوجية من التباعد الإجتماعي للأفراد، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يزيد الحجم من التمايز الفردي حيث توصلت الدراسة إلى 92.02 %جدول رقم (24) من الأسر وافقت على تزايد عدد سكان المجاورات السكنية وأن 52.04 %جدول رقم (25) من الأسرأكدت على تزايد عدد المباني وهو ما أدى إلى إختلاف بين سكان الجيرة حيث أوضحث نتائج 57.10 %جدول رقم (48) من الأسر تختلف طموحاتها فيما بينها وأن 78 %جدول رقم (49) من الأسرأكدت على إختلاف أهدافها مع أهداف سكان حيها وهو ما يؤكد على أن الحجم يزيد من التمايز الفردي.

- ترتبط الكثافة بزيادة التمايز الإجتماعي حيث توصلت الدراسة إلى أن 48.74 %جدول رقم (26) من الأسرأكدت على تزايد معدلات الكثافة وأن 55.39 %جدول رقم (27) من الأسر أقرت بتزايد تلاصق المباني وهو ما إنعكس على زيادة التمايز الإجتماعي بين سكان الجيرة حيث كشفت نتائج الدراسة أن 62.07 %جدول رقم (50) لا ترتبط مع بعضها على أساس الأصل الجغرافي مما يدل على وجود علاقات أخرى خارج علاقات القرابة وأن 53.66 %جدول رقم (51) عارضوا فكرة وجود بناء علاقات على أساس المهنة وهو ما يعكس مدى تنوع العلاقات في الحياة الحضرية.

- يؤدي اللاتجانس إلى مزيد من العزلة الإجتماعية حيث كشفت نتائج الدراسة أن 21 %جدول رقم (28) من الأسر تختلف من حيث عاداتها وأن 10.75 %جدول رقم (29) من الأسر تتعدت اللهجت فيما بينها وهو ما أثر بشكل نسبي على عزلة الأفراد حيث أوضحت نتائج الدراسة أن 53.64 %جدول رقم (52) من الأسر تفضل البقاء بمفردها بدلاً من التجمع مع الآخرين وأن 40.17 %جدول رقم (53) من الأسر تفضل البقاء في بيوتها ولا تخرج إلاّ للضرورة.

- من خلال النتائج يتبين لنا أن الجزء الأكبر من النسب تؤكد على أن المشكلات الإيكولوجية تزيد من التباعد الإجتماعي حيث يؤدي زيادة حجم المجاورة وإرتفاع الكثافة فيها واللاتجانس بين أفرادها إلى زيادة التمايز الفردي والإجتماعي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة إنعزال الأفراد عن بعضهم البعض وبالتالي فالفرضية الثالثة قد تحققت.

2-4-مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الرابعة:

من خلال تحليل وتفسير نتائج جداول الفرضية الجزئية الرابعة والتي مفادها ترتبط طبيعة الموارد الإقتصادية المتاحة للأفراد بالمستوى المعيشي للأسر حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يؤثر تدني مستوى الدخل الأسري في تلبية الحاجيات الغذائية حيث كشفت نتائج الدراسة إلى أن 80.5 %جدول رقم (30) من الأسر تقر بوجود أسر ذوي الدخل المنخفض وأن 43.13 %جدول رقم (31) أكدت على أن العديد من الأسر لا تملك موارد مالية تضاف إلى دخلها الأسري وهو ما إنعكس على المستوى الغذائي للأسر حيث كشفت نتائج الدراسة أن 82.89 %جدول رقم (54) من الأسر تعمل على تحقيق إلاّ حاجياتها الغذائية الأساسية وأن 49.81 %جدول رقم (55) من الأسر لا تقدم مساعدات إلى جيرانها وهو ما يؤكد على أن عامل الدخل الأسري يعد عامل رئيسيًا في تحديد نوعية الحياة مم ينعكس ذلك سلباً على العلاقات بين الجيران حيث إنخفاضه يقلل من مشاركة الأسر في الأنشطة والإحتفالات الجماعية.

- يرتبط عدد المعيلين للأسرة بإنخفاض المستوى الصحي حيث كشفت نتائج الدراسة إلىأن 38 %جدول رقم (32) من الأسرأكدوا أنه لا يصيلون إلى خدمات صحية كافية وأن 78.43 جدول رقم (33) من الأسر لا تملك موارد مالية تضاف لدخلها الأسري وأن 56.80 %جدول رقم (57) من الأسر تعمل أعمال غير رسمية لزيادة دخلها الأسري وهو ما أثر على المستوى الصحي للأسر في المجاورات السكنية حيث كشفت الدراسة أن 79.56 %جدول رقم (56) من الأسر لا تقدم إعانات صحية لجيرانها من الحي.

- يؤدي عدم الحصول على موارد مالية أخرى على المستوى الترويحي للأسر حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن 94.05 %جدول رقم (58) من الأسر لا تقوم برحلات سياحية إلاّ مع أسرتها وأن 59.56 %جدول رقم (59) من الأسر لا تقدم مساعدات مادية لإقامة رحلات جماعية حيث يعد الترفيه جزء من جودة الحياة وأن غيابه يؤدي إلى مشاعر الإحباط والإنعزال مما يقلل من فرص التكافل والتعاون الإجتماعي بين أفراد الحي.

خلاصة:

من خلال النتائج التي تم عرضها ومناقشتها يمكن القول إن فرضيات الدراسة العامة والجزئية قد تحقق جزء كبير منها والتي تثبت وجود علاقة تأثير بين مشكلات الإسكان وعلاقات الجيرة، وتأسيساً لما سبق نستنتج أن مشكلات الإسكان السائدة في الأحياء الشعبية أدت إلى تغير نوعية علاقات الجيرة فقد أثرت في تغير العلاقات الأولية من علاقات وثيقة إلى علاقات سطحية كما ساهمت في تزايد العنف اللفظي وخلق نوع من التباعد الاجتماعي بين الجيران كما أثرت في تراجع قيم التعاون والتضامن بين سكان الأحياء الشعبية.

ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف

في إطار تشخيص الواقع الفعلي والعملي لتأثير مشكلات الإسكان على نوعية علاقات الجيرة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة إرتأت الدراسة الراهنة لتحقيق جملة من الأهداف التي تزيد من قيمة هذا العمل وتجعل منه ذو قيمة علمية ومن خلال النتائج المتوصل إليها وإنطلاقاً من الدراسة الميدانية، حققت الدراسة مجموعة من الأهداف التي سعت للوصول إليها سواءً فيها تعلق بالجانب النظري أو الميداني.

فعلى المستوى النظري ثم رصد ثرات معرفي ونظري حول مشكلات الإسكان وعلاقات الجيرة من مختلف الأدبيات التي عالجت الموضوع حيث حاولت الدراسة إستخلاص أهم الأبعاد والمؤشرات والدلالات المفاهمية والإفتراضات النظرية.

أما على المستوى التطبيقي فقد سعت الدراسة للوصول على جملة من الأهداف والتي ثم التوصل إليها من خلال البحث الإمبريقي وقد ثم التوصل إلى:

* تؤثر المشكلات الإجتماعية للإسكان كالتفكك الإجتماعي والهجرة وإنتشارالأمراض الإجتماعية والإنحرافات على تغير نوعية علاقات الجيرة التي أصبحت أكثر سطحية فإنتشارالأمراض الإجتماعية أدى إلى تباعد الناس عن بعظهم كنتيجة لفقدان الأمن الإجتماعي الذي يعد من أهم العوامل التي تزيد من ترابط سكان الجيرة وتأسيس علاقات إجتماعية إيجابية.

* تؤثر المشكلات الثقافية في تغير نوعية علاقات الجيرة فالتفكك الثقافي والتحرر من الروابط التقليدية التي تربط سكان الجيرة أدى إلى تراجع قيم الأخلاق والإحترام وما نتج عنه من ظهور علاقات جديدة تفتقر إلى المحبة والوقار وهو ما يعكسه إنتشار الكلام القبيح ومختلف مظاهر العنف اللفظي في الأحياء الشعبية.

* تؤثر المشكلات الإيكولوجية كالتزاحم والكثافة والحجم واللاتجانس في حجم الجيرة وزيادة عدد سكانها إلى إختلاف الأهداف الجماعية والمشاركة في تلبية حاجيات السكان حيث يميل الأفراد إلى التوجه أكثر نحو الإستقلالية والفردية وهو ما يزيد من إنعزالهم عن بعضهم البعض.

* كما أن قلة الموارد الإقتصادية المتاحة للأفراد تؤثر على المستوى المعيشي للأسر وبالتالي على سكان الجيرة فإنخفاض الدخل الأسري وما يترتب عنه من تفاوت إقتصادي أدى إلى تراجع قيم التعاون والتضامن بين سكان الجيرة.

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربات النظرية

عالجت الدراسة الراهنة موضوع مشكلات الإسكان وتأثيرها على علاقات الجيرة أين توصلت إلى وجود علاقة تأثير لهذه المشكلات على علاقات الجيرة من خلال التحقق الإمبريقي لفرضيات الدراسة أين إنعكس ذلك على الإطار النضري بمختلف تصوراته لتحليل تأثير هذه المشكلات على علاقات الجيرة وما إرتبط به من أبعاد ومؤشرات.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها والتي يمكن تحليلها ومناقشتها من خلال الثرات النضري الذي عالج موضوع البحث والتي عكست العديد من الإفتراضات النظرية التي عالجت المتغيرالمستقل بأبعاده ومؤشراته وكذا المتغير التابع وأبعاده ومؤشراته.

وفي هذا الصدد نجد أن مشكلات الإسكان وعلاقات الجيرة لقيت إهتماماً واسعًا من مختلف النظريات التي عالجت الموضوع من زوايا متعددة حيث نجد أن **مدخل الإنتربولوجية الحضرية** عالج الموضوع من أبعاد إجتماعية وثقافية كدراسة ثقافة المجتمعات وموضوعات الهجرة وعمليات التكيف وهو ما يفسّر تأثير هذه المشكلات على تغير أنماط العلاقات الإجتماعية الناتجة عن عدم التكيف المهاجرين مع الوضعية الإقتصادية والإجتماعية التي يفرضها نظام المدينة عليهم والتي حتماً سوف تنعكس على حياة الأسر التي تغيرمن أسلوب حياتها كالإتجاه نحو الفردية والإستقلالية في تحقيق حاجياتها ووفقاً لهذا المدخل فإن إنتقال الأسر من المناطق الريفية إلى الحضرية يؤدي إلى إصطدام قيم وعادات السكان وهو ما ينتج عنه تنافس وصراع بين سكان الجيرة حيث أظهرت نتائج دراسة الراهنة أن 62 % من الأسرأكدت على وجود تفكك ثقافي وأن 82.29 %تفضل إلاّ تلبية حاجيات أسرها من الجانب الصحي وهو ما يكشف عن ضعف التماسك والتعاون كما تظهره نتائج الجدول رقم (55).

وفي سياق آخر ترتكز **النظرية الإيكولوجية** على قضايا التحضر وديناميةالمدن وتطورها وما تفرزه من عوامل التشتت، والعزل، والعزو، والتركز وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى ديناميات التطور الحضري وما تفرزه من مشكلات الإسكان وما ينتج عنها من تغير في علاقات السكان وهذا ما طرحه أصحاب هذه النظرية حيث يؤكد بارك على تأثير ظروف العيش في المدينة على ساكنيها بينما يؤكد برجس على تأثير المكانفي زيادة أو تناقص الجريمة، أماهومرهويت فركز على توضيح المشكلة من خلال تغير دخل الأفراد وفي المقابل أهتم هاريس وألمان بالكشف عن تأثير متغير السلع والخدمات في تكوين مناطقا لإسكان المتخلف أين ينتشر الباعة غير رسميين وهو ما يعكس مستوى التباين الإقتصادي وما ينتج عنه من تضاؤل مستوى التعاون والتكافل حيث توصلت الدراسة الراهنة 82.09 % من الأسر تهتم إلاّ بتوفير حاجياتها الغذائية لأسرها وأن 50.56 %من الأسر المبحوثة تهتم بالرعاية الصحية إلاّ لأسرها، ولذلك تشير النظرية على تأثير السكان على علاقات الأفراد والأسر فالأحياء ذات البنية الإقتصادية المتخلفة تؤدي إلى خلق الصراع والتنافس حول المراد، في حين ترتكز **النظرية الإيكولوجية الحديثة** على عامل السكان وتأثيراته حيث تشير هذه النظرية إلى أن التغيرات السكانية تؤدي إلى صعوبة في بناء روابط جيرة جيدة وهو ما يؤدي تراجع التماسك الإجتماعي وهذا ما كشفت عنه نتائج الدراسة أن زيادة عدد المباني

وإرتفاع حجم الحي أثر على معرفة الأفراد معرفة شخصية حيث أقرت 71% من الأسر قلة تواصلها مع بعضها البعض كما هو موضح في جدول رقم (12)، أما المدخل السوسيو ثقافي الذي طرح فكرة العزل العنصري فبالنسبة لدراستنا الراهنة فقد ينطبق عليها ما يصطلح العزل الإقتصادي أو ما يسمى بالعزل السوسيو إقتصادي بين الأسر أين توضح النتائج أن 79.56 %من الأسرلا تقدم مساعدات لإعداد رحلات جماعية جدول رقم (58)، وأن 75.47% يقرون بتحقيق مصالحهم الفردية على حساب مصالح سكان الحي كما يوضحه الجدول (21)، أما **نظرية مدخل الثقافة الحضرية** ومن خلال ما ثم طرحه من أفكار خاصة ويرث الذي يؤكد على أن الحضرية كطريقة للحياة تؤدي إلى إتجاه الأفراد نحو الفردية فالحضرية كنمط حياتي يقل فيها التفاعل المباشر وهذا ما تأكد من خلال دراستنا الراهنة أن 41.64 % من الأسر أقرت عدم مشاركتها في المناسبات الجماعية كما يوظحه نتائج الجدول (20) في حين أكد رود فيلد أنه كلما إتجه المجتمع نحو التحضر كلما إزداد بعدًا عن التمسك بالقيم والعادات التقليدية أين توصلت نتائج الدراسة الراهنة أن 60.69%من الأسر تتعامل مع جيرانها على أساس المصلحة الشخصية كما يوضحه الجدول (35).

ومن جهة أخرى يؤكد أصحاب **النظرية النفسية الإجتماعية** على تعقد الحياة الحضرية حيث أن ماركس فيبر يرى أن المجتمع الحضرييشجع على الفردية ويقل فيها التعارف الشخصي والتبادل، كما يؤكد على أهمية العامل الإقتصادي في تحديد أشكال التنظيم الإجتماعي وهو ما يتأكد من خلال الدراسة الراهنة أين توصلت إلى أن التباين في المستوى الإقتصادي أثر على علاقات السكان في الحي حيث أشارت الدراسة أن 80.3%من الأسر تمتلك دخل منخفض الجدول رقم (29) وأن 48.81% تفضل تلبية الحاجيات الغذائية إلاّ لأسرتها كما يوضحه الجدول رقم (55)، أما جورج زميل أحد رواد هذه المدرسة يؤكد على ظهور أشكال جديدة من العلاقات في المدينة كالإنعزال والتحفظ وهو ما تكشف عنه نتائج الدراسة الراهنة أين توصلت أن غالبية الأسر كانت متحفظة في إبداء رأيها وهو أمر قد يرتبط بتأثير الحضرية على سكان المدينة.

أما بخصوص **النظرية الماركسية المحدثة** التي يرى أصحابها أن تأثير التفاوت الطبقي يعد محرك للصراع والتنافس فإنخفاض الموارد الإقتصادية وإنخفاض الدخل الأسري كلها عوامل تخلق نوع من التنافس والإستقلالية فأوضحت نتائج الدراسة الراهنة أن 78.43%أكدوا على أن العديد من الأسر تمتهن أعمال غير رسمية وبناءًا على ذلك أوضحت النتائج أن 55% من الأسر تؤكد أن التفاوت الإقتصادي كانسبباً في ضعف العلاقات الجوارية.

أما النظرية البنائية الوظيفية التي تستند في تصوراتها على أن أساس النظام أو البناء الإجتماعي يتكون من عدة أجزاء أو أنساق فرعية حيث يقوم كل جزء بدور معين وبتكامل الأدوار التي تؤديها الأجزاء يمكن الوصول إلى بناء إجماعي متكامل يحافظ على إستقرار وتوازن المجتمع، ووفق هذا التصور الذي تقوم عليه هذه النظرية يمكن القول أن المجتمع الحضري يتكون من أجزاء تتكامل مع بعضها البعض للوصول إلى بناء مجتمع حضري مستقر وبالعكس ينعكس فشل البناء في تأدية وظائفه الحضرية فيصيبه التفكك كنتيجة لعدم إتساق هذه الأجزاء في تأدية وضائفها وأدوارها الحضرية وعليه يري أصحاب هذا الإتجاه أن للمحافظة على أمن وإستقرار المجتمع يجب خلق

الظروف الملائمة للحياة الحضرية كتوفير الإسكان الصحي حيث يترتب عن عدم توفيره خلق العديد من المشكلات التي تؤثر بدورها على علاقات الأفراد والمجتمع وبخاصة علاقات الجيرة ناهيك عن ظهور الأمراض الإجتماعية والإنحرافات التي تمثل تهديدًا لإستقرار وسلامة المجتمع وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسة الراهنة .

ومن جهة أخرى تفسر **النظرية الفيبرية المحدثة** مشكلات الإسكان بالصراع والمنافسة والتي من خلالهم يمكن تحليل البناء الإجتماعي وتوضيح أهم العمليات التي تحدث بداخله فهي حسب "بال" تقوم على أسس إجتماعية بحتة في حين يرى "ركس ومور" تحدث طبقة الإسكان في ضوء المكانة الإجتماعية وهذا ما يدفعنا إلى القول إن الإسكان السيء يولد شعور بالعزلة وبالتهميش في نفسية الفرد الذي يصبح منغلقًا على نفسه حيث كشفت الدراسة أن 36.05%من الأسرأقرت أنها ترغب في المكوث في المنزل ولا تخرج إلاّ للضرورة كما هو موضح في الجدول (53).

وفي سياق ما جاءت به **الإتجاهات الحتمية** كالإتجاه القيم يحيث أكد هذا الإتجاه على دور القيم في ظهور مناطق الإسكان المتخلف والتي تلعب دور مهم في تحديد البناء الإيكولوجي والإجتماعي فالقيم لا تقتصر على مجال معين بل تشمل العلاقات الإنسانية بكافة صورها ومن ثم فالحديث عن القيم من وجهة نظر دراستنا هي تلك القيم السائدة في الحي وفي الجيرة والتي يمكن أن تتغير تبعاً لأهداف ودوافع الأفراد وهذا ما كشفت عنه الدراسة الراهنة أين أثبتت أن تغير قيم الإحترام بين الفئات العمرية خاصة بين الشباب والكبار وحتى الإختلاف في نمط العيش حيث زادت إستقلالية وتفرد الأسر، في حين أن رواد الإتجاه الإقتصادي والذين أكدوا على أهمية العوامل الإقتصادية في ظهور مناطق الإسكان المتخلف ودورها في ثنمية وتطوير المجتمع الذي يمس جوانبه الإجتماعية كالشعور بالثقة والمكانة وهو ما يزيد من إندماج الأسر وهو مايتفق مع نتائج الدراسة الراهنة حيث أن العديد من الأسر أبدت إستيائها من الوضعية الإقتصادية و هو ما ترتب عنه أن العديد من الأسر تهتم إلاّ بأفرادها فقط.

في حين أوضحت **نظرية ثقافة الفقر** وإهتمام روادها بالفقر الحضري كأحد أبرز المظاهر التي تخلقها مشكلات الإسكان أين يتعرض الفقير إلى شتى صور التهميش خاصة في المجاورات الحضرية فالفقر الذي أرتبط بالفئات الدنيا وبإنخفاض الدخل غير أن الدراسات المعاصرة تربط الفقر بالمستوى المعيشي والحرمان من المزايا الإقتصادية وبالتالي عدم الإندماج وبالنظر إلى هذه الظاهرة فما يهمنا مع دراستنا الراهنة هو كيف يؤثر الفقر على عدم القدرة على التكيف والإندماج و الإتجاه نحو الصراع وبالتالي كلها عوامل ترتبط لتؤثر على علاقات السكان وهذا ما توضحه نتائج الدراسة التي توصلت إلى أن 40 %يؤكدون على تضاؤل الأمن الإجتماعي.

وفي نفس السياق تؤكد **نظرية الهامشية الحضرية** والتي تمثل ظاهرة إجتماعية إرتبطت بالفئات الفقيرة في المجاورات الحضرية أين تنعكس الوضعية الإقتصادية والإجتماعية على خلق نوع من الإنعزال والإنطواء فالمهمش هو شخص يعيش على هوامش الإقتصاد وهو شخص يوجد في دائرة إجتماعية وإقتصادية سيئة مما يجعله يعيش حالة من اليأس والقنوط وبالعودة إلى دراستنا الراهنة فظاهرة التهميش من وجهة النظر الإقتصادية

والإجتماعية لا يمكن تأكيدها بينما يمكن الكشف عن تأثيراتها على علاقة الجيرة حيث أن العديد من الأسر أكدوا على رغبتهم في البقاء بمفردهم.

رابعاً: مناقشة نتائج الدراسات في ضوء الدراسات السابقة

بعد تحليل ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات المدروسة والتي أكدت عن مدى صحة فرضيات البحث ولإثبات علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة سوف نحاول مقارنة هذه الدراسة بمختلف الدراسات السابقة التي ثم عرضها في مختلف الأدبيات على المستوى المحلي العربي والدولي والتي من خلالها يمكن إستخلاص العديد من النقاط التي تدعم نتائج الدراسة الراهنة مما يسمح بتوسع وفهم أكثر لتأثير مشكلات الإسكان على علاقات الجيرة حيث سنناقش هذه الدراسات بالإستعانة بالإحصاءات التي توصلت إليها الدراسة الراهنة.

* ضمن هذا الإطار توصلت دراسة **أوسكار لويس** إلى أن الفقر يخلف ثقافة خاصة وأسلوب حياة خاص كما أشارت إلى الإهتمام بمشكلات الإسكان كضاهرة إجتماعية متعددة تؤثر على الفرد والمجتمع وهو ما يتفق مع الدراسة الراهنة التي أكدت على تأثير مشكلات الإسكان على حياة الأسرفي المجاورات الحضرية كمشكلة متعددة الجوانب حيث تأكد تأثير كل من المشكلات الإجتماعية والثقافية والإيكولوجية والإقتصادية في تغيير نوعية علاقات الجيرة من علاقات وثيقة إلى علاقات سطحية حيث توصلت النتائج أن 62% من الأسرأكدوا إلى أن العلاقات بين الجيران أصبحت سطحية.

* إن ما أضهرته دراسة **مريم أحمد مصطفى** حول مشاكل الإسكان والفقر في المناطق العشوائية والتي أهتمت بدراسة الخصائص الإجتماعية والثقافية المرتبطة بالأوضاع السكنية إلى بروز مشاكل إجتماعية وأنماط سلوك إنحرافي وقد توصلت إلى أن الهجرة أدت إلى غياب الخصوصية وأثرت على العلاقات الإجتماعية، كما توصلت إلى أن تدني مستوى الدخل أدى إلى عدم كفاية الأسر في تلبية حاجياتها الأساسية وهو ما يتفق مع دراستنا الراهنة في أن الهجرة تؤدي إلى سطحية العلاقات التي سببها غياب الخصوصية وأن المستوى المعيشي للأسر يرتبط بدخلهم مما يؤثر على العلاقات بين الأسر حيث تشير الدراسة الراهنة إلى التراجع في مجال الرحلات الجماعية وتقديم مساعدات غذائية للجيران.

* في حين توصلت دراسة **عبد القادر القيصر** التي أهتمت بدراسة أحياء الصفيح كإحدى أبرز مشكلات الإسكان إلى أن الهجرة أدت إلى زيادة درجة التزاحم وهو ما ترتب عنها من إنخفاض المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي، حيث أشار إلى أن 50% من الأسر المبحوثة أكدت على الإزدحام كان سبب في نشوء التوترات بين الأسر وبالتالي تدعم هذه الدراسة ما توصلت إليه الدراسة الراهنة 50% من الأسرأكدت على أن الإزدحام يزيد من العزلة الإجتماعية وفي هذا الجانب كشفت أن زيادة الكثافة أدى إلى إنتشار التوترات بين الأسرفي أحيائهم الأسرية، فالظروف السكنية غير ملائمة كالإزدحام يؤدي إلى تفكك الروابط الأولية في حين تختلف نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة **القيصر**في كون أن أسر أحياء الصفيح تقوم على الروابط الأولية والتماسك الإجتماعي وهو ما يتناقض مع نتائج الدراسة الحالية التي أثبتت تفكك الروابط الأولية وإنخفاض التماسك الإجتماعي بين الأسر والجيران.

* كما توصلت دراسة **عبد الحميد دليمي** حول واقع الأحياء القصديرية والتي إهتمت بموضوع الإسكان وأهميته في حياة الإنسان الإجتماعية والمحيط من خلال فهم العلاقة بين السكن والإسكان والعائلة إلى أن تفاقم مشكلات الإسكان تؤدي إلى تأثيرات إجتماعية وسلوكية وصحية وتربوية وهو ما يتفق مع دراستنا الراهنة في نقاط عديدة حيث أدت مشكلات الإسكان إلى تزايد درجة العنف اللفظي وإنخفاض مستوى الأخلاق نتيجة إنتشار الكلام القبيح، كما تتفق دراستنا مع دراسة **دليمي** حيث أن المساكن الحالية لا تستجيب لطموحات وتطلعات الساكن وهو ما كشفت عنه الدراسة الراهنة حيث توصلت إلى تأثير الموارد الإقتصادية على المستوى الترويحي والصحي لهذه الأسر وهو ما قلل من مظاهر التعاون والتكافل بين سكان الجيرة.

* وقد إهتمت دراسة **يوسف عنصر** الموسومة ببعض مشكلات مدينة قسنطينة كمدينة قديمة وهو ما أثر على بنائها الإجتماعي والإقتصادي والثقافي كإنعدام الأمن وإنتشارالإنحرافات والعنف وهو ما يتفق مع الدراسة الراهنة أن غياب الأمن الإجتماعي بين الأسر سببه إنتشارالأمراض الإجتماعية كالإنحرافات والعنف اللفظي وهو ما أدى إلى إضعاف العلاقات بين أسر الأحياء حيث أفرزت نتائج الدراسة أن 47% أكدواعلى زيادة العنف اللفظي.

* كما توصلت دراسة **ريمون لدريت** إلى أن الأشكال التقليدية في طريقها إلى الزوال وأنالأحياء الجديدة إبتعدت عن الحياة الإجتماعية وهو ما يتفق مع نتائج الدراسة الراهنة حيث أدى التحضر إلى إنتشارمشكلات الإسكان بمختلف صورها والتي أثرت على تغيير نوعية علاقات الجيرة من علاقات وثيقة إلى علاقات سطحية تتميز بالتباعد الإجتماعي وقلة التعاون والتضامن بين سكان الجيرة نتيجة إتجاههم نحو الفردية والإستقلالية وهذا ما يتأكد من خلال نتائج الدراسة الراهنة إلى أن 71% من الأسر المبحوثة أكدت على قلة التواصل بين الأسروأن 40% لا يثقون في بعضهم البعض.

* وقد إهتمت دراسة **شمباردولو** إلى التطرق إلى علاقات الجوار داخل الأحياء الشعبية والتي تشكل وحدة إجتماعية ومكانية أين تظهر الحياة الإجتماعية من خلال سلوك الطبقة العاملة كوحدة إقتصادية وكجماعة جوار لا نظير لها حيث لا يمكن أن يتعامل أصحاب الطبقة العمالية جيرانهم ونادراً ما تعيش أسر الطبقة العاملة في عزلة عن جيرانهم كما تتميز هذه الأسر بكثرة اللقاءات وتبادل الخدمات ما يجعلها أكثر تماسكًا، هذه الدراسة لا تتفق مع نتائج الدراسة الراهنة، فالتجانس داخل الأحياء الشعبية مجال الدراسة أدى إلى خلق نوع من التمايز الإجتماعي فاللقاءات وتبادل المساعدات تكاد تكون قليلة وهو ما أدى إلى تراجع التماسك الإجتماعي بين هذه الأسر، فالطبقة العمالية تمثل مظهر من مظاهر التجانس في المستوى الإقتصادي وهذا ما يجعلها تتبادل الخدمات مع بعضها البعض كما وضحته دراسة شمباردولو.

* كما وتظهر دراسة **منير بولعراس** والتي جاءت تحت عنوان البناء الفوضوي وإنعكاساته على علاقات الجيرة في المجتمع الحضري أن هناك علاقة بين تلاشي وضعف التنظيم الإجتماعي الحضري بين الأفرادوالوسط الإيكولوجي للحي الفوضوي، كما تأكد على أن الأحياء الغير مخططة تؤدي إلى بروز صراعات ونزاعات وضعف للروابط الإجتماعية بين الأسر، كما توصلت دراسة الباحث إلى وجود تراجع في العلاقات التقليدية في الأحياء غير مخططة

ناهيك عن إنتشار سلوكيات عدوانية وضعف الروابط الجوارية وإنصهارها جراء تراكم النزاعات بين الأسروأيضا أكدت نتائج الدراسة على إتساع المساحات الإجتماعية بين الأسر في غياب المرافق والتجهيزات، وهو ما يتفق كثيرًا مع دراستنا الراهنة في نقاط عديدة خاصة فيما يتعلق بتأثير الجوانب الإيكولوجية على التنظيم الإجتماعي للأسر فالأحياء الشعبية تعد كأحياء غير مخططة أين تنتشر بها مختلف مضاهر الصراع والنزاع و التى إنعكست على ضعف روابط الجيرة كتراجع الأمن الإجتماعي و ما نتج عنه من إنصهار علاقات الجيرة بين الأسر.

* وقد توصلت دراسة الباحثة **فوزية أمساعد** والتي جاءت تحث عنوان أثر النمط العمراني على العلاقات الإجتماعية حيث خلصت الدراسة أن إعتماد النمط العمراني المخطط على الشكل العمودي للبناءَات أدى إلى تراجع العلاقات الإجتماعية داخل الأحياء وأن التواصل بين السكان ضعيف جداً رغم إشتراكهم في مدخل واحد وهو ما يتفق مع الدراسة الراهنة أن العديد من الأسر المبحوثة تسكن في عمارات جماعية من النوع السكن الإجتماعي ومع ذلك تتميز بضعف روابط الجيرة حيث كشفت الدراسة أن 71% من الأسر تؤكد على قلة التواصل وأن 80.40% لا يثيقون في بعضهم البعض وهذا ما يؤكد أن تأثير مشكلات الإسكان قد يرتبط بعوامل أخرى.

الخلاصة الفصل:

من خلال مناقشة نتائج الدراسة الراهنة في ضوء فرضياتها والتي أكدت على تحقق هذه الفرضيات كما جاءت نتائج هذه الدراسة مطابقة للكثير من نتائج الدراسات السابقة ومع أهداف الدراسة الراهنة كما إقتربت نتائج الدراسة الراهنة مع الكثير من النظريات والمداخل النظرية التي تم توضيفها ضمن هذه الدراسة.

الخاتـمة

خاتمة:

ترتب عن عملية التحضر ومصاحباتها ظهور العديد من المشكلات الحضرية كمشكلات الإسكان الحضري التي تمضهرت آثارها من خلال ظهور مناطق الإسكان الشعبي التي غالبًا ما وصفت بمناطق متخلفة ضمت مزيج إجتماعي غير متجانس إقتصاديا، ثقافيا وإجتماعيًا وهو ما أثر على سكان هذه الأحياء وعلى علاقاتهم الإجتماعية بما فيها علاقات الجيرة التي شهدت تغيرا واضحا وملموسا في نوعيتها حيث أضحت كعلاقات تتسم باللاتعاون وبالإنعزال بين أفرادها في الوقت الذي كانت تتميزبالثقة وبالتكامل والتضامن.

وسعياً منّا لإبراز تأثير هذه المشكلات على تغير علاقات الجيرة جاءت الدراسة الراهنة والموسومة بمشكلات الإسكان وتأثيرها على علاقات الجيرة حيث إتخذت من الأحياء الشعبية لمدينة سكيدة ميدانا للبحث والتقصى وثم من خلال هذه الدراسة التعرض لمختلف التراث النظري للدراسات السابقة التي إهتمت بموضوع مشكلات الإسكان وكذا علاقات الجيرة لتتوصل هذه الدراسة في الإخير إلى طرح تساؤل رئيسي مؤداه: كيف تؤثر مشكلات الإسكان السائدة في الاحياء الشعبية على نوعية علاقات الجيرة، ليتبع هذا التساؤل بصياغة فرضية عامة وأربع فرضيات جزئية من أجل الإختبار الإمبريقي وهو ماحتم تتبع منهجية علمية تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج علمية وبالتالي الوصول إلى فهم أعمق لعلاقة التأثير لمشكلات الإسكان على علاقات الجيرة وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- بناءًا على النتائج المتوصل اليها والتي أكدت على تأثير مشكلات الإسكان على نوعية علاقات الجيرة والتي حتماً سوف تؤثر هذه الأخيرة على المجتمع الحضري خاصة وأن علاقات الجيرة تعد من أسمى العلاقات التي تزيد من قوة وتماسك المجتمع ولذلك سوف نستعرض بعض الإقتراحات والحلول التي نراها منّاسبة لتحقيق التكامل بين الأبعاد الفيزيقية والإجتماعية ومن تم تحقيق التكامل بين عناصر ومقومات الحياة الإجتماعية الحضرية.

إقتراحات وتوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات منها:

*تبني إستراتيجية سكنية واضحة المعالم للحد من مشكلات الإسكان وفتح المجال أمام المؤسسات الخاصة ودعمها وإشراكها ضمن السياسات السكنية للحد أو القضاء على هذه المشكلات.

*إشراك جميع الفاعلين من مختلف التخصصات لوضع رؤية متكاملة لمفهوم الإسكان وتحديد أبعاده.

*الإهتمام بالنواحي الإيكولوجية كالمرافق والبنى التحتية والخدمات لتسهيل الحياة الإجتماعية.

* تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات ودعمهم للقيام بحملات توعوية للحد من خطورة الإنحرافات والأمراضالإجتماعية وإنعكاساتها على الفرد والمجتمع.

* غرس قيم المواطنة والتسامح ونبذ العنصرية أو التعامل بمبدأ الجهوية.

* ربط الصلة بين الأجيال الحالية والماضية.

* تنويع الصيغ السكنية حسب دخل الأفراد لتفادي التمايز الإجتماعي.

* إعادة بناء وترميم الأحياء الشعبية مع تخصيص مساحات هامة لإنشاء النوادي الرياضية والمساحات الخضراء كأماكن لإلتقاء الجيران.

قائمة المصادر والمراجع

فهرسة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

- سورة النحل، الآية 80.

ثانيًا: القواميس والمعاجم

- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
- جوردن مارشال: موسوعة علم الإجتماع، ترجمة أحمد زايد ومجموعة من أساتذة تقديم محمد الجوهري، المجلد 1، الطبعة الأولى، 2000.
- محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.
- محمد عاطف غيث: قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، ط2، القاهرة،2008.
- محمد علي محمد وآخرون: قاموس علم الإجتماع، جامعة الإسكندرية، 1979.

ثالثًا: الكتب

- السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مشكلات وتطبيقات، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
- إبراهيم التوهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
- إحسان محمد الحسن: النظريات الإجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الإجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2015.
- أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الإجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، 1997.
- أحمد بيومي، إسماعيل سعد: السياسة الإجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية الأزراطية، 1996.
- أحمد حمدي علي: المجتمعات الجديدة بين سياسة الإنتشار الحضري والثنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- أحمد عبد اللطيف أبو سعد، سامي محسن الختاتنة، سيكولوجية المشكلات الأسرية، ادار المسيرة للنشر، الأردن، ط1، 2011.
- أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافية السكان، مكتبة الأنجلو مصرية ،2006.
- أحمد منير سليمان: الإسكان والتنمية في الدول النامية، دار الراتب، بيروت، لبنان، 1996.
-أحمد هني: إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
-أحمد الخشاب: التفكير الإجتماعي، دراسة تكاملية للنظريةالإجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت،1981
- إسماعيل إبراهيم الشيخ ذرة: إقتصاديات الإسكان، عالم المعرفة، الكويت، 1988.
- إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، 2004.
- إسماعيل قيرة وآخرون: التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.
- إسماعيل قيرة: نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر،2012.

- السيد الحسيني: المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعارف الجامعية، القاهرة، ط2، 1998.
- السيد الحسيني: دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997.
-السيد الحسيني: دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1993.
- السيد حنفي عوض: علم الإجتماع الحضري، شركة الأمل للطباعة والنشر، 1986.
- السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- السيد عبد العاطي السيد، علم الإجماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- القطب أبو عياش: الإتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.
- أنتوني جيدنز: علم الإجتماع، مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005.
- تشارلز إبرمز: المدينة ومشاكل الإسكان آفاق جديدة، ترجمة لجنة من الأساتذة، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1964.
- جابر عوض سيد: التكنولوجيا والعلاقات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية مصر، 1996.
- جيرالد بيرز: مجتمع المدينة في البلاد النامية دراسة في علم الإجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1989.
- جيلالي بن عمران: أزمة السكن، ترجمة عبد الغني بن منصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون سنة نشر.
- حجيج الجنيد: البنايات الإجتماعية السكنية في وهران (الجزائر) من الإتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية، عن طريق عطية مها كبال (المدينة العربية بين التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، مركز الأبحاث، 2009.
-حسن الساعاتي وآخرون: المشكلات الإجتماعية، مطبعة التعليم، القاهرة، 1988.
- حسن الغامري: ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، عمان،1988.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الإجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الإجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998.
- حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجًا، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999.
-دلال ملحس أستيتة، عمر موسى سرحان: المشكلات الإجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- دلال ملحس أستينية: التغير الإجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- رجاء مكي طبارة: مقاربة نفسية وإجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
- سعيد ناصف: علم الإجتماع الحضري، المفاهيم القضايا والمشكلات، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط1، 2006.
-سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة، القاهرة، 1998.
- عبد الحميد دليمي: دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخير الإنسان والمدينة، دار الهدى للنشر، 2007.
-عبد الرحمان العيساوي: جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته، جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004.
- عبد الرزاق جبلي وآخرون: علم الإجتماع والمشكلات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

-عبد الرزاق عباس حسين: جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، 1977.
- عبد الرسول علي الموسى: "الإسكان ومفهوم التخطيط الإسكاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.
- عبد الرؤوف الضبع: علم الإجتماع الحضري، قضايا وإشكاليات، دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2003.
-عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي: الإسكان في الكويت، منشورات شركة كظما، الكويت، 1988.
- عبد الطيف محمد خليفة: مقدمة في ديناميات الجماعة، دار غريب للنشر، القاهرة، 2005.
- عبد الفتاح وهيبة: جغرافية العمران، بيروت، دار النهضة للنشر والتوزيع، 1973.
- عبد القادر القيصر، أحياء الصفيح: دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري، مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1993.
- عبد القادربلطاس: تمويل السكن في الجزائر، ليجاند، الجزائر، 2007.
- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة.
- عبد الله إبراهيم: الإتجاهات والمدارس في علم الإجتماع، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 2010.
- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، علم الإجتماع الحضري، دار النهضة، بيروت، ط7، 1988.
- عبد المؤمن علي معمر: البحث في العلوم الإجتماعية، منشورات جامعة 17 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، ط1، 2008.
- عبد الهادي محمد والي: المدخل إلى علم الإجتماع، دار المصطفى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- عدنان أحمد مسلم: محاضرات في الأنتربولوجية، علم الإنسان، مكتبة الكيعان، الرياض، 2001.
- عزت عبد الكريم وآخرون: المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة.
- علي أحمد فؤاد: علم الإجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
- علي غربي: علم الإجتماع والثنائيات التقليدية المحدثة، مخبر علوم الإجتماع والإتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

-علي ليلة: التغير الإجتماعي والثقافي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009 .
- غريب محمد، سيد أحمد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاراطية، 2006.
- فادية عمر الجولاني: علم الإجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984.
-فضيل دليو وآخرون: تحديات معاصرة، العولمة، الأنترنت، الفقر، مخبر علم الإجتماع والإتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
- فهمي سليم القروري وآخرون: المدخل إلى علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإصدار الأول، 2000.
- فهمي سليم غروري وآخرون: مدخل إلى علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992.
-فضيل دليو وآخرون: الهجرة والعصبية في الصحافة الأوربية، مؤسسة الزهرة للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003.
- فؤاد البهى السيد، سعد عبد الرحمان: علم النفس الإجتماعي، رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
- فؤاد بن غضبان: علم الإجماع الحضري، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.
- قيس النوري: الأنثربولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، حمادة للنشر والإشهار، الأردن، 2001.
- لوجي صالح الزوي: علم الإجتماع الحضري، دار المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2002.
- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الإجتماعية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط3، 1985.
- متعب منان جاسم: الأسس التكنولوجيا إجتماعية للتخطيط، مطبعة الأمة، الأردن، 1974.
- محمد أحمد، عبد الرزاق غنيم: التحضر في المجتمع القطري، دراسة أنتربولوجية لمدينة الدوحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983.

- محمد إسماعيل قباري، راد كليف براون: رائد مؤسس علم الإجتماع والأنتربولوجيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977.
-محمد الجوهري وآخرون: علم إجتماع التنمية، دارالمسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2010.
- محمد الجوهري: دراسات في علم الإجماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
-محمد الهابط: التكيف والصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985.
- محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد بومخلوف: التحضر، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية، الجزائر، ط1،2001.
- محمد صبحي قنوص: دراسات حضرية، مدخل نظري، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994.
- محمد صبحي قنوص: دراسات في علم الإجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ،2000.
- محمد عاطف غيث: التغير الإجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1997.
- محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- محمد عباس إبراهيم: التصنيع والمدن الجديدة، دراسة أنتربولوجية لمدينة كيما، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986.
- محمد عباس إبراهيم: الثنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، 2008.
- محمد عبد الله الوريكان: أصول علم الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- محمد عدنان: البعد الثقافي، مدخل لإعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، دون سنة.
- محمد قباري إسماعيل: علم الإجتماع الثقافي ومشكلاته الشخصية في البناء الإجتماعي، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، دون سنة.
- محمد ياسر الخواجة: علم الإجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، دار مكتبة الأسر للطبع والنشر والتوزيع، 2008.
- محمود فهمي الكردي: النمو الحضري، دراسة لظاهرة الإستقطاب التحضر، دار المعارف، مصر، 1977.
- محمود فهمي الكردي: التحضر دراسة إجتماعية القضايا والمنهج، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، 1986.
- مريم أحمد مصطفى: علم إجتماع المجتمعات الجديدة، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
- مريم أحمد مصطفى، عبد الله محمد عبد الرحمن: علم إجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 2001.
- مصطفى خلف عبد الجواذ: قراءات معاصرة في نظرية علم الإجتماع، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة القاهرة،2002.
- مصطفى عمر حمادة: المدن الجديدة، دارسة في الأنثربولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- وجدي شفيق عبد اللطيف: علم الإجماع الحضري والصناعي، دار المصطفى للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

رابعًا: المجلات والمقالات العلمية.

- إبتسام طوبال: دراسة تحليلية لتطور سوق السكن في الجزائر في ظل السياسات العمومية للسكن في الجزائر خلال الفترة 2014/1990، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، العدد 02، 2016.

- أحمد مصطفى، عبد الله أبو عبيلة وآخرون: مدخل علم الجريمة، دار البيروني للنشر والتوزيع، المجلة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015.
- أرزوني وارتان سونيا، ياسمين نجم الله: التلوث الضوضائي في محافظة البصرة مصادره، آثاره، معالجته، مجلة البصرة، العدد 21، السنة التاسعة. دون سنة.
- بلحاج فاطمة، حاكمي بوحفص: واقع سياسة الإسكان في الجزائر، التجربة السنغافورية أنموذجًا دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 إلى 2020، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد11، العدد 2، 2020.
-بن عمارة محمد، دريسي ميلود: التلوث البصري في المحيط الحضري مظهر تشوه واجهات المباني، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 4 ديسمبر 2017.
- جمعة على داي: مشاكل المدن العربية وسبل معالجتها، مجلة كلية التربية، جامعة واست، العراق، العدد 41، جزء 2، نوفمبر 2020.
- حنان بوطورة، سميرة منصوري: الإغتراب الثقافي، مقاربة نظرية، مجلة وحدة البحث في ثنمية الموارد البشرية، المجل د18، ال عدد1 ماي 2023.
- حورية بن حمزة، فاطمة غاي: المشكلات الحضرية المعاصرة وتنوع جرائم العنف، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد 02، العدد 03، 2020.
- سلمى مميش: إقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد ديسمبر2017.
- سمية بن عمارة، منصور بن زاهي: الشعور بالإغتراب الإجتماعي لدى الشباب مستخدم الأنترنت، دراسة ميدانية لعينة من الشباب بمقاهي الأنترنت لولاية ورقلة، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، عدد10 جوان 2013.
- شوقي قاسمي، صباح سلماني: السكن في الجزائر أزمة تأبى الإنقضاء، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 2، 2013.
-صبرينة بن جامع: الضبط الإجتماعي من منظور نظري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جوان، 2017.
-صلاح أمحمد مسعود: التلوث الضوضائي، مفهومه، أنواعه، مسبباته، آثاره وكيفية التقليل من خطورته، مجلة كليات التربية، العدد 07، 2017.
- عباس نجاح محمد ناظم جواد كامل: التحضر وإنعكاساته على العلاقات الإجتماعية بين الجماعات العرقية دراسة تحليلية إجتماعية، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد27، العدد06، 2019.
-عبد الرحمان برقوق، ميمونة مناصرية: الضبط الإجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12 نوفمبر 2007.
- عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 2019.
- عبد العزيز فكرة: العلاقات الإجتماعية من منظور سوسيولوجي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، جامعة باتنة 01، بدون سنة.
- علي باغل: ضرر الصوت في المناطق السكنية في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، مجلة صوت القانون، المجلد التاسع، العدد 1، 2020.
- محمد بو مخلوف: المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد السابع، منشورات جامعة قسنطينة، 2005.

- محمد عمران: سياسة الإسكان وإستراتيجية تفعيلها في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4 جوان 2014.
- محمد لمين هيشور: قراءة سوسيو تاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 25، جويلية 2017.
- محمد يعقوبي، خليدة عابي: الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لمشكل السكن، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد الأول، 2008.
-مريم خلف الله: التلوث البصري في مدينة الزبير،مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، المجلد 46 ،العدد (3-4)، 2018.
- نورية سوالمية: جماعات الجيرة في الأحياء الحضرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد8، 2013.
-هند ريم: أزمة السكن في المدينة الجزائرية بين الواقع والمأمول مقاربة سوسيولوجية، مجلة روافد للدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 6، 03 ديسمبر2022.
- يحي عبد الخضر: أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 5، العدد 03، السنة 2012.
-غنية بن عبد الله: الإعلام والعنف منظور سوسيولوجي، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة تيبازة، 2021.

خامسًا: الرسائل الجامعية.

أ- أطروحات ورسائل الدكتوراه

-أحمد هداجي: التحضر وأثره في تغير العلاقات الإجتماعية، دراسة ميدانية المدينة الجديدة الشيخ سيدي علي بلكبير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علم الإجتماع، جامعة أحمد دراية أدرار، 2023.
- أمينة كريبية: طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري، دراسة سوسيو أنتربولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علم الإجتماع، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2017.
- دليلة زرقة: دراسة السكن والإسكان بين الخطاب والواقع، أطروحة لنبيل شهادة دكتوراه علم الإجتماع، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر، 2016.
- رفيعة دباش: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على إرتفاع تكلفة السكن الإجتماعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم إقتصادية تخصص نقد وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020.
- عبيدي فواز: تغير علاقات الجيرة بالمدن الجزائرية، دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش ولاية عنابة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علم إجتماع إتصال، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعربربج، 2023.
- منير بولعراس: البناء الفوضوي وإنعكاساته على علاقات الجيرة في المجتمع الحضري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2018.

ب - مذكرات الماجيستير

-إخلاص محمود سلطان البياتي: المشكلات الإجتماعية للتلوث البيئي في المجتمع الحضري، دراسة إجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2014.
- عبد الله سليمإن الشعيبي: التركيب الداخلي للتجمعات السكانية المجاورة لجدار الفصل العنصري في مدينة القدس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2016.

- حفيضي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الإسكإن الحضري، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير علم الإجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة،2009 .
- رانية محمد علي طه: التأثير المتبادل بين الواقع العمراني والهوية الثقافية الإجتماعية للسكان، دراسة حالة البلدة القديمة بنابلس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2010.
- سهام وناسي: النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
- علي غربي: أثر التلوث على الصورة الجمالية لمدينة واد سوف، حالة حي الأعشاش، مذكرة نيل شهادة ماجيستير تخصص هندسة معمارية معهد الهندسة المعمارية، جامعة باتنة، 2015.
-عيسى بوراوي: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.
- فاطمة نساخ: الأسباب المؤدية للسلوكيات العدوانية في علاقة الجيرة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير علم الإجتماع، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009.
- فوزية أمساعد: أثر النمط العمراني على العلاقات الإجتماعية، دراسة ميدانية مقارنة على حي ميطر وحي الباطن بمدينة بوسعادة نموذجًا، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر علم الإجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة المسيلة، 2011 .
- لعناني فتحي: علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة حي الزرامنة بمدينة سكيكدة نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
- محمد عزوز: مشكلات الإسكإن الحضري المناطق المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجًا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2006.
- نورية سوالمية: السكن المحيط والممارسات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص أنتربولوجيا، جامعة وهران، 2002.
-عبد الحميد دليمي: أزمة السكن لمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، 1990.

سادسًا: الملتقيات والندوات العلمية

- يوسف عنصر: بعض مشكلات مدينة قسنطينة، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية،2003.

سابعا: القرارات واللوائح القانونية.

- البنك الدولي، تقرير عن الثنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، 1990.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة وإزالة الفقر العناصر الرئيسية للإستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، أفريل / ماي 1997.
- راكيل دولونك: تقرير حول الجزائر فيما يخص تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 2011/12/26.
- مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة بالمعيشة بالحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى المعيشة مناسب حول الجزائر، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 26-12-2011.
- مخطط التهيئة العمرانية PDAU بلدية سكيكدة.

- هيئة الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تقرير عن الدورة السادسة، التعليق العام، رقم 04 على الحق في المسكن الملائم، الملحق رقم 03، المادة 25، الفقرة: 01، 1992.
- وزارة التخطط والتهيئة العمرانية: المخطط الخماسي الثاني، 1985-1989.
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية المخطط الرباعي الأول (1973/1970).
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الأول (1984/1980).
- وزارة السكن: وثيقة حول كيفية تحويل السكنات الإجتماعية (1962 إلى 1998)

ثامنًا: مواقع الأنترنت

- وزارة التجارة لولاية سكيكدة على الموقع الإيلكتروني https: dcwskikda.dz تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/10/07 سا21:30.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الموقع الأيلكتروني .https// interieur.gov.dz تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/11/16 سا 9.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع الايلكتروني http://skikda.mta.gov.dz تمت زيارة الموقع بتاريخ 2024/11/16 سا 21 و7 د

قائمةالمراجع باللغة الفرنسية

أولا: الكتب بالفرنسية

- Bachelard,G, la poétique de l'espace, Paris, PuF. 1981.
- Driant Gean-Claude : <<crise du logement >> Savoir / Agir. VOL 2 N°24, 2013.

-J.E HAVEL, Habitat et logement, presse universitaire de France, France, 1968. P :10
- La Boussine quasmi, Cise de l'habitat et perspective de co-Développement avec les pays de Maghreb Edition publised,Paris, France, 1987.

- Manvel castells, the urban question translated by alen Sheridan,firstpublished,(London: Edward arold (publisher),1977),p 244.
- Nadir Abdallah BENMATTI, L'habitat dirtiers monde cas de L'Algérie, SNED, Algérie, 1982,
- Pierre bourdieu et sayad abdelmalek, le déracinement, la crise de l'argriculture,traditionnel en algerie,ed minuit, paris,1964.
- Rachid HAMIDOU, le logement un défi, Alger. 1988. PP 35 36.Cité de Salah Eddine Amraoui, mémoire complémentaire de master, Démographie, Université Hadj Lakhdar, Batna, 2009, p. 36.
- Renard Vincent : <<cout du logement : La question du Fonciers, information
- Sayad abdelmalek, des effets naturels du relogment, Inpanarma des sciences social,speciale habitat,n45,ONRS,algerie,1980.
Social, vol 5. N° 155, 2009. P48

ثانيًا: المجلات بالفرنسية

- Rachid sidi Boumediene, la recherche urbaine en Algérie un état de la quotidienne, revue La questions Revue Urbaine № 365, Tours, Juillet. Sans année

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): إستمارة إستبيان البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة –
كلية العّوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الإجتماع

الموضوع

مشكلات الإسكان وتأثيرها على علاقات الجيرة
الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة نموذجًا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

تخصص علم الإجتماع الحضري

إعداد الطالب:
بوباكور كمال النور

إشراف الأستاذ:
أ.د العلمي عبد الفتاح

أخي الكريم أختي الفاضلة، هذا إستبيان علمي يهدف إلى التعرف على علاقات الجيرة في، هدفها الأساسي الوحيد هو البحث العلمي فقط، كما نحيطكم علمًا أن كل المعلومات التي تدلون بها محاطة بالسرية التامة، والإستبيان لا يحتوي على الإسم واللقب أصلاً.

الموسم الدراسي: 2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية (الديموغرافية)

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- المستوى الدراسي: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3- عدد أفراد الأسرة: 2-4 ☐

4-6 ☐

6 فأكثر ☐

4- عدد المعيلين للأسرة: واحد ☐ إثنان ☐ أكثر من إثنان ☐

5- الأصول السكنية: ريفي ☐ حضري ☐

6- الوضعية المهنية: أجير ☐ موظف ☐ أعمال حرة ☐ بدون عمل ☐

7- الدخل: أقل من 20000.00 ☐

40000.00 – 20000.00 ☐

60000.00 – 40000.00 ☐

80000.00 – 60000.00 ☐

80000.00 فأكثر ☐

المحور الثاني: مشكلات الإسكان

ضع علامة (x) في الخانة التي تناسب آراءك:

العبـــارات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
8- يقل التواصل بينك وبين جيرانك من الحي					
9- تراجعت الثقة بين جيرانك في حيك السكنى					
10- ترغب في هجرة الحي الذي تسكن فيه					
11- تفضل تغيير مقر إقامتك إلى أحياء أخرى من المدينة					
12- زاد إنتشار مظاهر السرقة في حيكم السكني					
13- يتعرض جيرانك إلى إعتداءات جسدية في حيهم السكني					
14- تتسامح مع جيرانك في حالة حدوث مشاكل معهم					
15- تحدث مشاجرات بين جيرانحيك السكني					
16- لا يقدم كبار الحي النصائح لشبابهم					
17- ترفض إقامة الإحتفالات الجماعية مع جيرانك					
18- تعمل على تحقيق مصالحك الفردية على حساب مصالح جيرانك					
19- تعتمد على جيرانك في تحقيق حاجياتك اليومية					
20- توجد زيادة لعدد المباني في حيكم السكني					
21- توجد زيادة في عدد المباني في حيكم السكني					
22- زاد مظاهر الإزدحام في الحي الذي تعيش فيه					
23- يوجد تلاصق للمباني في حيكم السكني					
24- تراجع سكان حيك عن التمسك بعاداتهم القديمة					
25- تتعدد اللهجات بين الأسر في حيكم السكني					
26- تكثر الأسرذوي الدخل المنخفض في حيكم السكني					
27- لا يمتلك بعض جيرانك من الحي دخل محدد					
28- لا تمتلك بعض الأسر موارد مالية تضاف لدخلها الأسري					
29- يمتهن بعض جيرانك من الحي أعمال غير رسمية لزيادة دخلهما الأسري.					
30- بعض جيرانك لا تمتلك أفراد أخرون يعيلونهم					
31- العديد من أسر الحي تشارك الأبناء في إعالة أسرهم					

المحورالثالث: علاقات الجيرة

العبارات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
32-يتعامل جيرانك مع بعظهم على أساس المصلحة الشخصية					
33- تقتصر علاقاتك مع جيرانكبرد التحية فقط					
34- زادت الخلافات بين سكان حيك عن الماضي					
35- يقل شعورك بالإنتماء لحيك السكني					
36- تتخوف من الخروج ليلاً من منزلك					
37- يخاف بعض جيرانك على منازلهم أثناء غيابهم					
38- زاد إنتشار الكلام القبيح بين سكان الحي الذي تعيش فيه					
39- يكثر سماع عبارات الشتم في حيك السكني					
40- لا يوقر شباب الحي كبارهم					
41- قل الإحترام بين الجيران في حيك السكني					
42- يتعامل جيرانك مع بعضهم البعض بعنصرية					
43- ينقسم سكان الحي إلى جماعات مختلفة					
44- تختلف طموحاتك الشخصية عن طموحات سكان حيك					
45- لا تتوافق أهدافك مع أهداف أسرحيك					
46- تبني علاقتك مع أسرحيك من لهم نفس أصلك الجغرافي					
47- تقتصر علاقاتك مع أسرحيك مع من لهم نفس مهنتك					
48- تفضل البقاء بمفردك بدلاً من التجمع مع سكان الحي					
49- يرغب العديد من جيرانك البقاء في منازلهم ولا يخرجون إلاّ للضرورة					
50- تفضل تلبية إلاّ الحاجيات الغذائية الأساسية لأسرتك					
51- تساهم في توفير بعض الحاجيات الغذائية لجيرانك					
52- تقدم إعانات مالية لجيرانك المرضى					
53- تهتم بالرعاية الصحية لأسرتك فقط					
54- تقوم برحلات سياحية إلاّمع أسرتك					
55- لا تشارك سكان الحي في تقديم مساعدات مادية لإقامة رحلات جماعية					

شكرا على تعاونك

ملحق رقم (02): قائمة أسماء المحكمين لأداء الإستبيان:

الرقم	اللقب والإسم	الدرجة المهنية	مؤسسة العمل
01	علي زوي نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
02	بوعكاز فريد	أستاذ محاضر - ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
03	بروش عبد الله	أستاذ محاضر - أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
04	بودرمين محمد	أستاذ محاضر - أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
05	ساطوح مهدية	أستاذ محاضر - أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

ملحق رقم (03): دليل المقابلة تاريخ المقابلة: ...../...../.....

مدة المقابلة: .....

المحورالأول: بيانات شخصية للمبحوثين.

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى: ☐

2- السن: 20 إلى 29 ☐ 30 إلى 39 ☐ 40 إلى 49 ☐ من 50 فأكثر ☐

الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

المهنة: أجير ☐ موظف ☐ أعمال حرة ☐ بدون عمل ☐

المحور الثاني: معلومات خاصة بمشكلات الإسكان

1- هل تملك سكن.

2- هل يتوفر مسكنك على ضروريات الحياة؟

3- هل يتوفر حيكم السكنى على فضاءات الترويح والمساحات الخضراء؟

4- ما هي أهم المشاكل السائدة في حيكم؟ أذكرها.

5- هل تنتشر بحيكم السكني مظاهر الإنحراف والإجرام؟

6- هل سبق وأن وجدت صعوبة في التأقلم داخل الحي الذي تعيش فيه؟

7- هل تنتشر مظاهر البؤس والحرمان داخل حيكم؟

المحورالثالث: معلومات خاصة بالعلاقاتالجوارية.

1- هل تلتقي بجيرانك من الحي الذي تسكن فيه؟

2- هل تتبادل الزيارات مع جيرانك في حالة لا تتبادل الزيارات معهم ولماذا؟

3- هل سبق وأن تشاجرت مع جيرانك ماهي الأسباب أذكرها؟

4- هل تعرف جميع جيرانك من الحي إذا كنت لا تعرفهم جميعا ما الأسباب في ذلك؟

5- هل يؤثر إختلاف مستواك الثقافي على تواصلك مع جيرانك؟

6- هل تقدم مساعدات مادية لجيرانك متى يتم ذلك؟

7- هل تقظي معظم أوقات فراغك بالحي أم خارجه إذا كان خارج الحي لماذا؟

8- هل تشعر بالإنتماء للحي الذي تعيش فيه؟

ملحق رقم (04): شبكة الملاحظة

مكان الملاحظة	تاريخ الملاحظة	فترة الملاحظة	المشكلات السائدة	طبيعة علاقات الجيرة
الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة حي الإخوة ساكر حي الإخوة عياشي بصفة خاصة بإعتبارهم أكثر الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة التي تعتبر كمكان يمكن من خلالها رصد وتتبع جميع مظاهر مشكلات الإسكان.	من سنة 2021 إلى غاية سنة 2023 حيث تخللتها زيارات منتظمة وأخرى عشوائية	تنوعت بين الفترة الصباحية والمسائية	لعلّ من أبرز المشكلات التي تم رصدها في نطاق هذه الأحياء والتي يمكن ملاحضتها تلك المشكلات الإيكولوجية كالكثافة والتزاحم وتدهور المحيط السكني جراء رمي النفايات والإوساخ تشويه مظاهر الحي التلوث النفايات	ما تم رصده من ملاحظات فيما يتعلق بجانب علاقات الجيرة أن أغلبية سكان الحي تربطهم علاقات سطحية. إنتشار الكلام الفاحش حيث يتم سماع بين الحين والآخر عبارات السب والشتم. أغلبية سكان الحي يتبادلون السلام أو رد التحية. تباعد إجتماعي بين سكان الحي حيث لا تشعر بوجود وحدة إجتماعية بل وحدة سكانية فقط. إنتشار الألفاظ السوقية. لا يوجد إحترام للمشاعر

ملحق رقم (05): يوضح بعض المشكلات الإيكولوجية في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الأطروحة بالدراسة والتحليل إحدى أهم الإشكاليات السوسيولوجية الحضرية المعاصرة، والمتمثلة في مشكلات الإسكان وتأثيراتها المركبة على أنماط التفاعل الإجتماعي، وبخاصة علاقات الجيرة، في الأحياء الشعبية بمدينة سكيكدة، وتنبع أهمية هذه الدراسة من كون أن مشكلات الإسكان لم تعد تُختزل في بعدها العمراني أو التخطيطي، بل أضحت تمس بنيات التماسك الإجتماعي، وتعيد تشكيل النسق الثقافي والعلائقي داخل المجال الحضري.

وقد إنطلقت الدراسة من إشكالية محورية خلصت إلى طرح تساؤل رئيسي عل النحو التالي: كيف تؤثر مشكلات الإسكان السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة في تغير علاقات الجيرة؟ وقد تفرع عن هذا التساؤل الرئيسي أربع تساؤلات فرعية، تناولت العلاقة بين الأبعاد الإجتماعية، الثقافية، الإيكولوجية والإقتصادية لمشكلات الإسكان وعلاقات الجيرة وإنطلاقاً من التساؤل الرئيسي ثم صياغة فرضية عامة على النحو التالي: تؤثر مشكلات الإسكان السائدة في الأحياء الشعبية لمدينة سكيكدة في تغير نوعية علاقات الجيرة وقد تفرع عن الفرضية العامة أربعة فرضيات جزئية.

إعتمد الباحث مقاربة نظرية متعددة الأبعاد، كالمدخل الأنثربولوجي، والإيكولوجية الحضرية، والثقافة الحضرية، والنظرية الماركسية المحدثة، والبنائية الوظيفية، والإتجاه الفيبري، ومدخل ثقافة الفقر والهامشية الحضرية، في محاولة لتفكيك الأبعاد المركبة للمشكلات الإسكان، وتحليل تداعياته الإجتماعية والثقافية والإيكولوجية.

منهجياً، تم إختيار أربعة أحياء شعبية بمدينة سكيكدة كميادين للدراسة (حي الإخوة عياشي، الإخوة ساكر، محمد ناموس، الزيتون)، بإعتبارها تمثل نماذج حيّة لمجال حضري هش تتقاطع فيه أزمات الإسكان مع مظاهر التفكك الإجتماعي. وقد أستُخدم الإستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة الموجهة وثم تحليل النتائج إحصائياً بطريقة كمية وكيفية.

توصلت الدراسة إلى نتائج هامة من أبرزها: أن مشكلات الإسكان في الأحياء الشعبية مجال الدراسة لا تؤدي فقط إلى تدهور الشروط المعيشية، بل تتسبب كذلك في تفكك العلاقات الأولية، وإنحسار التضامن، وتزايد النزاعات والعنف اللفظي، وضعف الإحساس بالإنتماء. كما أبانت عن تنامي النزعات الفردية، وتراجع قيم التعاون والتضامن لصالح أنماط تفاعلية سطحية وضعيفة.

وقد أكدت نتائج التحليل صحة الفرضية العامة، وصدق الفرضيات الجزئية الأربعة، بما يبرهن على العلاقة السببية بين مشكلات الإسكان وتغير نوعية علاقات الجيرة.

توصي الدراسة بضرورة إعتماد مقاربة شمولية في التخطيط السكني، تراعي ليس فقط البعد التقني والهندسي، وإنما تؤخذ أيضًا بعين الإعتبارالأبعاد السوسيولوجية والثقافية، مع العمل على تنمية ثقافة الجيرة وتعزيز المشاركة المجتمعية في الأحياء الشعبية.

الكلمات المفتاحية:

المشكلة، الإسكان، علاقات الجيرة، الأحياء الشعبية.

Abstract (English):

This doctoral dissertation investigates one of the most pressing contemporary urban sociological issues: housing problems and their impact on neighborhood relations in the popular districts of Skikda city. The importance of this study lies in its treatment of housing not merely as an architectural or planning matter, but as a complex social issue affecting the fabric of social cohesion and reshaping the cultural and relational dynamics within urban spaces.

The research is guided by a central question: How do prevailing housing problems in urban neighborhoods affect the quality of neighborly relations? This was broken down into four sub-questions addressing the social, cultural, ecological, and economic dimensions of housing and their influence on local social interactions.

The study employed a multi-theoretical framework, drawing from anthropological, ecological, urban cultural, neo-Marxist, structural-functional, Weberian, poverty culture, and urban marginality approaches, to capture the multifaceted nature of the housing issue and its social repercussions.

Empirically, the research was conducted in four popular neighborhoods in Skikda (El Ikhoua Ayachi, El Ikhoua Saker, Mohamed Namous, and Zitoune). A structured questionnaire and participatory observation were used for data collection, and the data were analyzed through both quantitative and qualitative methods.

Key findings reveal that housing problems in these districts not only deteriorate living conditions but also erode primary social ties, reduce solidarity, increase conflict, and weaken the sense of community. Individualism and superficial social interactions were also observed to be on the rise. The findings confirmed the general hypothesis and validated all four sub-hypotheses, highlighting a clear causal link between deteriorating housing conditions and weakened neighborly relations.

The study recommends adopting a holistic approach to housing policy that integrates sociocultural dimensions, and emphasizes the promotion of community participation and neighborly values in vulnerable urban settings.

Keywords: Problems,Housing, Popular Neighborhoods, Neighborly Relations.

Résumé (Français):

Cette thèse de doctorat s'intéresse à l'une des problématiques sociologiques urbaines les plus urgentes : les problèmes de logement et leurs répercussions sur les relations de voisinage dans les quartiers populaires de la ville de Skikda. L'importance de cette étude réside dans son approche du logement non seulement comme une question architecturale ou de planification, mais également comme un phénomène social complexe influençant le tissu de la cohésion sociale et redéfinissant les dynamiques culturelles et relationnelles de l'espace urbain.

La recherche s'articule autour de la question centrale suivante : Comment les problèmes de logement dans les quartiers urbains influencent-ils la qualité des relations de voisinage ? Cette problématique a été déclinée en quatre sous-questions portant sur les dimensions sociales, culturelles, écologiques et économiques du logement.

Le cadre théorique de l'étude mobilise plusieurs approches : anthropologique, écologique, culturelle urbaine, néo-marxiste, fonctionnaliste, wébérienne, de la culture de la pauvreté et de la marginalité urbaine, afin de mieux cerner la complexité du phénomène étudié.

L'enquête de terrain a été menée dans quatre quartiers populaires de Skikda (El Ikhoua Ayachi, El Ikhoua Saker, Mohamed Namous et Zitoune). Des questionnaires structurés ainsi que l'observation participative ont permis de collecter les données, analysées selon une double approche qualitative et quantitative.

Les résultats révèlent que les problèmes de logement entraînent une détérioration des conditions de vie, une érosion des liens sociaux primaires, une baisse de la solidarité, une augmentation des conflits et un affaiblissement du sentiment d'appartenance. L'individualisme et les interactions sociales superficielles sont en hausse. Ces constats confirment l'hypothèse générale et les quatre hypothèses secondaires.

L'étude recommande une politique de logement intégrant les dimensions socioculturelles et encourage la valorisation des relations de voisinage et de la participation communautaire dans les espaces urbains fragiles.

Mots-clés : Problèmes, logement, Quartiers populaires, Relations de voisinage.